

مركز دراسات الوحدة العربية



سلسلة كتب المستقبل العربي (١٦)

العرب وتحديات النظام العالمي

محمد الأطرش
ابراهيم أبراش
سيار الجميل
اسماعيل صبري عبدالله
جمال قنان
محمد عبدالشفيع عيسى
سمير أمين
ناصيف حتي
جميل مطر
جورج قرم
أحمد عبد الرزاق شكارة
محمد حسنين هيكل

العرب وتحديات النظام العالمي



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (١٦)

العرب وتحديات النظام العالمي

محمد الأطرش — ابراهيم أبراش — سيار الجميل
اسماعيل صبري عبدالله — جمال قنان — محمد عبدالشفيع عيسى
سمير أمين — ناصيف حتي — جميل مطر
جورج قرم — أحمد عبد الرزاق شكارة — محمد حسنين هيكل

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
العرب وتحديات النظام العالمي/ محمد الأطرش... [وآخ].
٣٣٩ ص. ــ (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٦)
يشتمل على فهرس.
١. النظام الدولي الجديد. ٢. الرأسمالية ـ البلدان العربية.
أ. الأطرش، محمد. ب. السلسلة.
327.56



«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

المحتويات

القسم الرابع
المستقبل العربي

مقدمة

لقد كثر الحديث عن «النظام العالمي الجديد»!

ومن المؤكد أن هناك «نظاماً عالمياً قديماً» آخذاً في الانهيار، وبسرعة شديدة، بحيث ضاعت ملامحه الأساسية، وتغيرت أنماط العلاقات والتفاعلات. . ولكن من المؤكد أيضاً أن «النظام الجديد» لم تتبلور ملامحه بعد، ولا اتضحت قيمه وقضاياه، ولا استقرت مؤسساته وهياكله.

فلا شك أن هناك مجموعة من المتغيرات الكبرى التي يشهدها العالم منذ مطلع التسعينيات، وهي تؤدي بدورها إلى خلق طائفة من التغييرات الكبرى في موازين القوى والمصالح، سيكون من شأنها في النهاية خلق «نظام عالمي جديد» ـ إلا أن هذا «النظام الجديد» لم يتبلور بعد بصورة نهائية؛ وإن كان من المهم الإشارة إلى أن حركة هذه المتغيرات والتغييرات الجارية، لن تؤدي تلقائياً إلى بزوغ «نظام عالمي جديد» مبني على المساواة والعدالة والشرعية. . فهذا الميدان لا يزال مفتوحاً لصراعات حادة وصدامات عنيفة بين الإرادات.

ولذلك إذا جاز توصيف المرحلة الراهنة من تطور «النظام العالمي» فهي: «مرحلة انتقالية»، أو هي «مرحلة سيولة دولية»، يتداعى خلالها «النظام العالمي القديم»، ويتبلور على أنقاضها «نظام جديد» أو «نظام آخر». ولذلك يمكن القول ان مصطلح «النظام العالمي الراهن» يغني عن أي مصطلح آخر.

ولقد أولى **مركز دراسات الوحدة العربية** اهتماماً بالغاً بمتابعة هذه التحولات الكبرى في النظام العالمي، حيث تضمنت مجلته **المستقبل العربي** العديد من الدراسات التي هدفت إلى رصد حركة المتغيرات العربية والإقليمية والعالمية المتدافعة، بما يترتب عليها من تغييرات ايديولوجية واستراتيجية واقتصادية جذرية.

وحيث ان العديد من تلك المتغيرات لا تزال تفعل فعلها التاريخي في النظام العالمي الراهن، فإن تقديم هذا الكتاب ضمن **سلسلة كتب المستقبل العربي** تصبح له أهمية مزدوجة: من ناحية ـ تقييم مدى قدرة «الدراسات اللحظية»، التي واكبت حركة

تلك المتغيرات وقت حدوثها، على الإمساك بعناصرها الأساسية وتحديد قوانينها الداخلية، ومن ناحية أخرى ـ تقدير مدى النجاح الذي صادفته تلك الدراسات في استشراف آفاق التغيرات القادمة بشكل عام، وانعكاساتها على الوطن العربي بشكل خاص. ويسمح ذلك بتحقيق فائدة إضافية تتمثل في المساهمة في التراكم العلمي الخاص بهذا الموضوع الحيوي.

ولذلك يحتوي هذا الكتاب على اثني عشر فصلاً نشرت في **المستقبل العربي** خلال العقد الأخير فقط، وقد جرى تقسيمها إلى **أربعة أقسام** أساسية: يركز **القسم الأول** منها على التطورات الاقتصادية للنظام الرأسمالي العالمي، بينما يستعرض **القسم الثاني** الجوانب السياسية للهيمنة الدولية الجديدة، أما **القسم الثالث**، فيعمد إلى تحليل انعكاسات التغيرات الجارية في النظام العالمي على النظام العربي والدول العربية، ومن ثم يخصص **القسم الرابع** لاستشراف آفاق المستقبل العربي.

ويوضح استعراض الدراسات التي يقدمها هذا الكتاب أن العرب دخلوا حقبة التسعينيات في ظل عالم يتشكل من حولهم، ويجدون الأرض تميد من تحت أقدامهم من كل جانب.

لقد تعرض النظام العربي إجمالاً لتأثيرات عوامل التحولات الكبرى، التي كانت تشق مجراها عميقاً في بنية «النظام العالمي القديم»، وبخاصة منذ منتصف الثمانينيات، والتي أدت في النهاية إلى بداية الحديث عن التحول إلى «نظام عالمي جديد». . وهذا مستوى أول للتأثير.

ثم جاءت «حرب الخليج» لتشكل تعبيراً مباشراً عن «إرادة» النظام العالمي «الجديد» تحت التشكيل، وعن طبيعة «توجهاته». . وهذا مستوى ثانٍ للتأثير.

كذلك فإن «حرب الخليج» شكلت منعطفاً تاريخياً حاداً في مسيرة الأمة العربية، شعوباً ودولاً، لأنها تفجرت في ظل منعطف تاريخي عالمي غير مؤات للمصالح العربية، حيث شهد «بداية» النهاية، التي جاءت هي الأخرى بأسرع مما يتصور، للمعسكر الاشتراكي، وللاتحاد السوفياتي، ولنظام الاستقطاب العالمي، وشهد في المحصلة انفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمي الراهن. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بالنسبة لمجمل «الخسائر العربية»، حيث جاءت التطورات على المستوى الإقليمي بدورها في غير مصلحة العرب، وإنما لمصلحة دول الجوار الأصلاء (إيران وتركيا بصفة خاصة)، والدخلاء (أي إسرائيل). . وهذا هو المستوى الثالث للتأثير.

وهذه المستويات الثلاثة متداخلة بعضها مع بعض، لأن الأطراف الفاعلة هي نفسها، وأهدافها وتوجهاتها واحدة، وإن اختلفت الأساليب والأدوات من مستوى لآخر، ومن مرحلة لأخرى.

وفي تفصيل ذلك، من المسلم به أن الولايات المتحدة تنفرد الآن بالتحكم في مقاليد القيادة والسيطرة على قمة النظام العالمي الراهن، بعد اندثار «القطب العالمي الثاني»: «الاتحاد السوفياتي» سابقاً، وتلاشي نظام القطبية الثنائية كلياً. ومع ذلك، فإن الصورة العامة لحركة المتغيرات والتغييرات تنطوي على الكثير من التوجهات الأكثر جذرية والأكثر أهمية.

ففي إطار عمليات التحول الكبرى التي يشهدها العالم، منذ مطلع التسعينيات، بدأت تترسخ مجموعة من التوجهات والتغييرات البارزة، التي قد تضع الأساس لقواعد «نظام عالمي جديد». ولعل من أبرز تلك التوجهات والتغييرات «ظاهرة العولمة»، بتأثيراتها الكاسحة في الميادين السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية والاستراتيجية والثقافية.

فهناك عملية إعادة تنظيم للعلاقات الدولية، من خلال تعميق الاتجاه نحو «العالمية»، بما يشمله ذلك من تغير مفاهيم القوة، والصراع، والأمن الدولي، وجدول اهتمامات العالم، ودور الأمم المتحدة.

وهناك التوجه نحو تأكيد «سيادة» الاقتصاد، حيث أدى فيضان المتغيرات الجديدة في النظام العالمي إلى تغييرات جوهرية في العلاقة بين «الاقتصاد» و«الاستراتيجيا»، حيث أصبحت الروابط بينهما شاهداً على تغير جوهري في الفكر الاستراتيجي العالمي. وبعد أن كان السلاح والقوة العسكرية والسعي إلى النفوذ والسيطرة السياسية والإيديولوجية، محط اهتمامه وتركيزه، أصبحت الأولوية للسلع والخدمات والأسواق، حيث أصبح «الاقتصاد» ـ مع ارتباطه الجذري بالثورات التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالية ـ هو الحاكم بأمره.

وهناك التوجه نحو تعميق ازدواجية الغنى والفقر عالمياً، حيث اتضح أن «العولمة» تنطوي في صميمها على «تهميش» دول العالم الثالث والمزيد من تهميش «الفقراء» داخل حدود كل دولة من هذه الدول في الوقت نفسه، مع التأكيد على وجود «عالمين»: العالم المتقدم الذي يسوده التعاون والرفاه، والعالم المتخلف الذي تمزقه الصراعات ويطحنه الفقر. ولقد زاد من حدة التناقض بين «العالمين» أن «القرية العالمية الواحدة» جعلت كل طرف في مرأى الطرف الآخر، ثم تكفلت ثورة الاتصال والمعلومات بتحويل التناقض إلى أزمة، حيث ترسخ بين الاثنين نوع من الكراهية والخوف.

وهناك التوجه العام ناحية انخفاض التوظيف في التصنيع وفي صناعات الخدمات، بل ومن المتصور نهاية «مفهوم العمل» كما نعرفه اليوم. وفي هذا السياق، أظهرت دراسة حديثة أن استثمارات الولايات المتحدة لم تعد تجتذبها العمالة الرخيصة، حتى ان ٧٦ في المائة من جملة هذه الاستثمارات عام ١٩٩٦ توجهت إلى بلدان مرتفعة

الأجور. ولذلك من المتوقع أن تلعب «العولمة» دوراً استراتيجياً في «تصدير البطالة» إلى البلدان ذات المستويات المنخفضة في الاستثمار في الموارد البشرية.

كذلك يلاحظ أن النظام السياسي العالمي يشهد تكامل أبعاد «جديدة» مختلفة جذرياً عما سبق، من نمط سائد للتقانة، وبناء للقوة والسلطة، وقائمة للأعمال والمهام والوظائف التي يريد النظام إنجازها.

ومن المهم هنا أن يلاحظ أن «الجديد» في النظام العالمي الراهن، ليس التحول من «نظام القطبية الثنائية» ـ وهي السمة الأساسية لنظام ما بعد الحرب العالمية الثانية ـ إلى أي «نظام قطبي» آخر. وإنما التغيير في طبيعة «القطبية» ذاتها. فتقليدياً، كان التعرف على القطبية يتم من خلال توزيع القوة والسلطة بين دول قومية أو تكتلات أو أحلاف بينها. أما الآن فإنه من الممكن التعرف على القطبية من خلال سيادة شبكة هائلة ومعقدة من التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الشؤون العالمية. وتتمثل هذه الشبكة أساساً في وجود «منظومة رأسمالية عالمية» تعتبر هي المصدر الحقيقي لعملية «الهيمنة». ومعنى ذلك أنه من دون الدخول في الجدال الدائر حول ما إذا كان العالم يتجه نحو «نظام جديد» تسيطر عليه الولايات المتحدة بمفردها، أو إلى وضع دولي أكثر تعقيداً، فهناك حقيقة مركزية لا تقبل الجدل، تتمثل في وجود هذه «المنظومة الرأسمالية العالمية»، التي أصبحت تشكل، دون أي تحد خارجي يذكر، قلب النظام العالمي كله، وتقبض بإحكام على الدفة الموجهة لمساره. ولهذه «المنظومة» مكونات ثلاثة: **أولها** ـ الدول الرأسمالية السبع المتقدمة (G7)، **وثانيها** ـ الشركات المتعدية الجنسية، **وثالثها** ـ المؤسسات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولي ـ البنك الدولي للإنشاء والتعمير ـ منظمة التجارة العالمية). وقد أصبحت «دبلوماسية» هذه المؤسسات بالذات في مطلع القرن الحادي والعشرين، بديلاً لدبلوماسية البوارج، التي عرفتها مطالع القرن التاسع عشر.

ومن خلال هذه المكونات الثلاثة، مع إدراك حجم الدور الأمريكي في تشكيلها وأبعاده، تتضح «مداخل الهيمنة الأمريكية» وأدواتها ووسائلها، وإن كانت الإشارة واجبة إلى تزايد الشكوك حول وجود «نظام عالمي جديد» له مدير واحد هو الولايات المتحدة، إذ أخذت «الهيمنة الأمريكية» تتوقف عند حدود معينة، وبرزت قوى عالمية أخرى تحاول المنافسة أو المناوأة، وبخاصة روسيا والصين وفرنسا. وبدت القيادة الأمريكية مترددة أحياناً، مهتزة أحياناً، بل ومهزومة أحياناً أخرى. والحقيقة أن القيادة الأمريكية للعالم، وبتعبير أدق «السلام الأمريكي»، تبددت حدوده، في مواقع عديدة، من حرب الخليج الثانية، إلى الصومال، إلى البوسنة، إلى هاييتي، إلى العراق وليبيا؛ وتبين بالتالي أن «السلام الأمريكي» نطاقه محدود.. مهما كان مدى صواريخه غير محدود.

أما على **المستوى العربي**، فإن متابعة تأثيرات هذه «العولمة» تقتضي إدراك طبيعة توجهات تلك «المنظومة الرأسمالية العالمية». . . قبل أي شيء آخر. فمن المفهوم أن مكونات هذه «المنظومة» تعمل معاً، وفي تناغم تام، من أجل تحويل «العالم» إلى «سوق موحدة»، تعمل وفقاً لآليات النظام الاقتصادي الرأسمالي، وقيمه ومفاهيمه، حتى وإن اشتدت المنافسة بينها، أحياناً، حول نصيب كل منها من هذه السوق.

وفي هذا السياق يتعرض الوطن العربي، بأقطاره وشعوبه ـ مثلما تتعرض دول العالم الثالث، مع تقدير جوانب «الخصوصية العربية» ـ إلى ضغوط مكثفة ومتصاعدة لإتمام عملية إعادة دمج اقتصاداتها في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ولإسقاط كافة الحواجز التي تحول دون تحقيق هذا الهدف، بصرف النظر عن التكلفة السياسية والاجتماعية والثقافية لهذه العملية، من وجهة نظر السياسات المحلية. ومعنى ذلك أن الأقطار العربية انخرطت، على رغم إرادتها، في خضم عملية تحول كبرى في هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، مدفوعة في ذلك بضرورات المواءمة مع مقتضيات النظام العالمي «الجديد»، بصرف النظر عن الاعتبارات الخاصة بالمصالح الوطنية لتلك الأقطار.

ولا شك في أن هذا الوضع يلقي بتبعات جديدة وخطيرة على السياسات الوطنية في الدول العربية، لأنها هي المسؤولة أولاً وأخيراً عن إعداد مجتمعاتها لمرحلة منافسة شرسة وغير متكافئة، وعليها يتوقف النجاح والفشل في بناء حصون الدفاع في وجه الأعاصير القادمة. . إذا كان خيارها استقلالية الإرادة الوطنية. . ومن ثم المقاومة.

لقد تمثلت التسوية التاريخية التي فرضها «الغرب» على المنطقة العربية، منذ الحرب العالمية الأولى، في **القطرية** ـ أي تجزئة الأمة العربية لضمان استمرار تخلفها وتبعيتها ـ من ناحية، و**الصهيونية** ـ أي زرع الدولة العبرية في قلب الوطن العربي لضمان تحقيق أهداف التخلف والتبعية والتجزئة نفسها، بأداة «غربية» أصلية ـ من ناحية أخرى.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى الآن ـ مع استثناء مرحلة الخمسينيات والستينيات ـ تمثل الاتجاه الأساسي لحركة هاتين الركيزتين في «تعظيم» مشكلات «الدولة القطرية» وتركيزها «داخل» حدودها الاصطناعية، مع تعميق تخلفها وتبعيتها ـ من ناحية، وتقليص المخاطر والتحديات التي تواجه «الدولة الصهيونية»، حتى لقد أصبحت «دولة إقليمية عظمى» تسعى إلى تحقيق الهيمنة على المنطقة ـ من ناحية أخرى. وتجيء «المتغيرات العالمية» الراهنة، لكي تدعم هذين التوجهين، لارتباطهما العضوي بتصفية «الصراع العربي ـ الغربي»، ومن ضمنه «الصراع العربي ـ الإسرائيلي».

وقد اتضح من التحليل المتقدم، أن «المنظومة الرأسمالية العالمية» تعمد إلى اتباع استراتيجيات محددة لإنجاز مشروع «النظام العالمي الجديد». وفي هذا السياق، يمكن القول ان «عولمة» الاقتصاد والثقافة والاتصال، وقبل كل شيء «عولمة نمط معين من الحياة»، تدفع باتجاهين «متناقضين»، وإن كانا «متكاملين»:

الاتجاه الأول، هو توحيد الطبقات العليا (الرأسمالية الاحتكارية) في معظم بلدان العالم تحت قيادة واحدة، وانتهاء وظيفة «الدولة القومية» الغربية لصالح «فاعل» عالمي «فوق القومية» ـ «حكومة» للشركات المتعدية الجنسية، أو كتلة إقليمية تسير نحو الاندماج، أو كتل إقليمية ضخمة تحت قيادة مؤسسة جديدة هي «مؤتمرات القمة» التي تعقدها الدول السبع الأكثر تصنيعاً في العالم. ويعمل هذا الفاعل العالمي «الجديد»، وبدرجة عالية من النجاح، على التحالف مع الشرائح المالية الغنية ومجموعات النخبة الحاكمة في بلدان العالم الثالث، وبخاصة العربية منها، وجعلها أداة وسيطة بينه وبين شعوبها.

والاتجاه الثاني، هو تفتت وتحلل الوحدات الاجتماعية، والدول الأكثر هشاشة، أو «الدول الرخوة»، وبخاصة في افريقيا وآسيا، والانكفاء، بل النكوص إلى ما تحت القومية والوطنية، باتجاه الطائفية والعرقية والقبلية والإقليمية.

ولا شك في أن انعكاس هذا الواقع على المنطقة العربية يتحرك بفعالية في «الاتجاهين» نفسهما، حيث يسهم في تنمية التخلف وتعميق التبعية للغرب، نتيجة التوجه العربي الأساسي ناحية إحياء العلاقات الرأسية مع الغرب، على حساب العلاقات الأفقية مع العرب ـ من ناحية، وفي استمرار التجزئة وترسيخ قواعدها وأصولها، وعرقلة كل وحدة عربية ممكنة، أو حتى أي احتمال لوحدة عربية ـ من ناحية أخرى. وأكثر من ذلك، يمكن أن نشهد مزيداً من التفتيت والتجزئة «داخل» الأقطار العربية نفسها. ومعنى ذلك أن «العولمة» تحمل خطر الاندماج والتبعية للغرب، بشكل أكثر بشاعة مما حدث في القرنين الماضيين، فضلاً عن خطر «الانفراط من الداخل». ولدينا نموذج لبنان من قبل، والنار لا تزال تحت الرماد، وهناك محاولة في الصومال، وثانية في السودان، وثالثة في الجزائر، وحتى في مصر. والغاية هي ضرب الوحدة الوطنية وتجزئة شتى الأقطار العربية إلى كيانات طائفية وعشائرية ومذهبية، لكي تنتهي إلى الأبد فكرة الأمة العربية الواحدة، ولا تعود «ذات رسالة خالدة» في الوقت نفسه.

فهل نكون على مستوى التحدي؟!

القسم الأول

تطورات الرأسمالية العالمية

الفصل الأول

حول الأزمة الاقتصادية الدولية الراهنة(*)

محمد الأطرش(**)

«يُقال لنا بأن أعمالنا (في تقييد عملية المضاربات) ستخوف المستثمرين الأجانب. ولكن ماذا عنّا نحن؟ نحن أيضاً خائفون. إذا كان شخص أو شخصان قادراً أو قادرين على تدمير اقتصاد منطقة بأكملها، وهو اقتصاد قوي... ألا يتعين علينا أن نخشى من عمليات الأسواق (المالية) هذه؟ هل يُتوقع منا ألا نفعل شيئاً بينما نشاهد تدمير وطننا؟».

مهاتير بن محمد[1]
رئيس وزراء ماليزيا

روى لي في صيف ١٩٩٢ ضابط في شرطة مينسك ذهب بعد تفكك الاتحاد السوفياتي إلى أمريكا للتدرب. وقبل مغادرته أمريكا عائداً إلى بلده تحدث معه الضابط الأمريكي رئيس الوحدة التي كان يعمل فيها قائلاً: «إنكم تريدون أن تصبحوا دولة رأسمالية، لذلك فإن من مهماتكم كشرطة في المرحلة الأولى أن تتغاضوا عن السرقة وتركزوا على أنواع الجرائم الأخرى، إذ بدون السرقة لا يمكن أن تنشأ لديكم طبقة رأسمالية لديها إمكانات شراء ما كانت تملكه الدولة من منشآت وفعاليات اقتصادية. وحين تتحقق لهذه الطبقة السيطرة ستضع قوانينها وأنظمتها التي يتعين عليكم تنفيذها».

فالنتين ماسليوكوف[2]

(*) نشر في: المستقبل العربي، السنة ٢٢، العدد ٢٤٤ (حزيران/يونيو ١٩٩٩)، ص ٦ - ٢٦.

(**) اقتصادي عربي من سوريا، نائب محافظ البنك المركزي السوري سابقاً، مدير تنفيذي سابق في البنك الدولي، وزير اقتصاد سابق في سوريا.

(١) Mahathir Bin Mohamad, «Highwaymen of the Global Economy,» *Wall Street Journal*, 23/9/1997.

(٢) بتصرف عن: Valentin Maslyukov, «A Report from Minsk,» *Monthly Review* (September 1998), p. 15.

يمر العالـم حالياً بأزمة اقتصادية تتفاوت حدتها. ففي المراكز الرأسمالية المتقدمة تتصف الأزمة بركود اقتصادي، أي تتصف بانخفاض نسب نمو هذه المراكز مع بقاء هذه النسب إيجابية. فبينما بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في أكبر سبع دول صناعية ٢,٨ بالمئة و٢,٩ بالمئة في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ على التوالي، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تباطؤ هذه النسبة إلى ٢,١ بالمئة و١,٩ بالمئة في عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ على التوالي[٣]. كما تشير هذه التقديرات إلى أن الركود الاقتصادي أكثر حدة نسبياً في مجموعة الدول النامية. فبينما سجل ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة نمو وسطية مقدارها ٦,٦ بالمئة و٥,٨ بالمئة خلال عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ على التوالي، يقدر أن تنخفض هذه النسبة إلى ٢,٣ بالمئة عام ١٩٩٨[٤]. وبطبيعة الحال تخفي النسبة الوسطية لمجموعتين اقتصاديتين تفاوتاً في نسب نمو أعضائها، وبخاصة ضمن مجموعة البلدان النامية.

وتنعكس الأزمة الاقتصادية في عدد من البلدان ليس في ركود اقتصادي وإنما في كساد أو انهيار اقتصادي، أي في انخفاض ناتجها المحلي الإجمالي، وتالياً في معاناتها نسب نمو سلبية مع كل ما تضمنه ذلك من تسريح ملايين العمال، ومن انتشار كبير للفقر ومن إفلاسات ومن اضطرابات وتوترات سياسية، ومن فقدان عدد منها درجة كبيرة من استقلالية قرارها الاقتصادي لصالح صندوق النقد الدولي. فبلدان الكساد الاقتصادي هي التي بدأت فيها الأزمة الاقتصادية في صيف ١٩٩٧، أي بلدان ما كان يسمى بالنمور الآسيوية والتي انعكس فيها الكساد أساساً في عام ١٩٩٨ كما يتضح من الجدول رقم (١ ـ ١).

أما روسيا الاتحادية فهي في حالة انهيار، وبخاصة في المجال الاقتصادي، منذ عام ١٩٩٠ أساساً بسبب تفكك الاتحاد السوفياتي وعوامل داخلية أخرى، وفي فترة لاحقة مارست العوامل الخارجية دوراً معتبراً نتيجة محاولات روسيا المتسرعة جداً، وبتأثير ضغوط خارجية جزئياً، الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، وبخاصة الشق المالي منه. فخلال الأعوام الستة ١٩٩١ ـ ١٩٩٦ انخفض ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالى ستين بالمئة. وعلى الرغم من توقف هذا الانهيار في عام ١٩٩٧ غير أنه استمر في عام ١٩٩٨، إذ يقدر الانخفاض في ناتجها الحقيقي في هذا العام الأخير بنسبة ٦ بالمئة[٥].

(٣) أخـذت الأرقـام مـن: International Monetary Fund [IMF], *World Economic Outlook* (Washington, DC: IMF, October 1998), table no. (2-2), p. 25.

(٤) أخذت الأرقام من: المصدر نفسه، الجدول رقم (٢ ـ ٤)، ص ٣١.

(٥) أخذت الأرقام من: المصدر نفسه، الجدول رقم (٢ ـ ٥)، ص ٣٢ والجدول رقم (٧)، ص ١٨١.

الجدول رقم (١ ـ ١)
النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبلدان الأزمة الآسيوية
(التغيير كنسبة مئوية)

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨(*)
تايلند	٨,٨	٥,٥	- ٠,٤	- ٨
اندونيسيا	٨,٢	٨,٠	٤,٦	- ١٥
كوريا الجنوبية	٨,٩	٧,١	٥,٥	- ٧
ماليزيا	٩,٥	٨,٦	٧,٨	- ٦,٤
هونغ كونغ	٣,٩	٤,٦	٥,٣	- ٥,٠
سنغافورة	٨,٧	٦,٩	٧,٨	صفر
الفيليبين		٥,٧	٥,١	- ٠,٦

(*) تقديري.

المصدر: International Monetary Fund [IMF], *World Economic Outlook* (Washington, DC: IMF, October 1998), tables on pp. 25, 31, 172 and 179.

وقبل الدخول في صلب موضوع هذه الدراسة قد يكون من المناسب أن نذكر بأن الأزمة الآسيوية والأزمة الروسية لم تؤديا إلى كساد اقتصادي عالمي حتى الوقت الراهن لأسباب مجتمعة من أهمها:

ـ الحجم الضئيل نسبياً لاقتصاد بلدان الأزمة في الاقتصاد الدولي. فلو بدأ الكساد مثلاً في اقتصاد ذي حجم ضخم نسبياً في الاقتصاد العالمي كاقتصاد الولايات المتحدة لانتشر هذا الكساد ـ كما حدث في الثلاثينيات من هذا القرن ـ وبدرجة كبيرة إلى بقية بلدان المنظومة الرأسمالية.

ـ الدور الذي مارسه صندوق النقد الدولي في حماية المؤسسات المالية والمصرفية في المراكز الرأسمالية من الإفلاسات. وتم ذلك عبر إقراضه بعض دول الأزمة الآسيوية وعبر إقراضه روسيا لتمكينها من تسديد ديونها لمؤسسات المراكز. فلولا تدخل الصندوق لأفلس على الأغلب العديد من المؤسسات المالية في المراكز ولانتشرت عدوى الأزمة بدرجة أكبر إلى البلدان الصناعية المتقدمة. باختصار تصرف صندوق النقد الدولي وبضغط من الدول المهيمنة عليه أساساً للحفاظ على مصالحها وليس على مصالح الدول المستقرضة. ومن غير الواقعي أن نتوقع خلاف ذلك.

ـ التحول المناسب في استراتيجية المراكز الاقتصادية من إعطاء الأولوية لاحتواء التضخم إلى إعطاء الأولوية لمحاربة الكساد.

تهدف هذه الدراسة إلى:

أولاً: تقديم تحليل مختصر لأسباب الأزمة الآسيوية.

ثانياً: مناقشة الأزمة السوفياتية ـ الروسية التي بدأت منذ نهاية الثمانينيات.

ثالثاً: إبداء بعض الملاحظات الختامية.

أولاً: الأزمة الآسيوية

كانت هناك عوامل حقيقية وراء الأزمة في بعض بلدان ما كان يسمى بالنمور الآسيوية، كما كانت هناك عوامل مالية. فالعوامل الحقيقية تتضمن علاقة مال بإنتاج. أما العوامل المالية فتتضمن علاقة بين أصول أو ديون مالية كتحويل عملة محلية أو دين بعملة محلية إلى عملة أجنبية. ففي عدد من بلدان الأزمة الآسيوية كتايلند وكوريا الجنوبية مهدت العوامل الحقيقية للأزمة، ولكن العوامل المالية فجّرتها وحالت دون احتوائها بأقل تكاليف اقتصادية واجتماعية ممكنة. كما مارست العوامل المالية دوراً مستقلاً في الأزمة، وتم أساساً عبرها نشر عدوى الأزمة من تايلند إلى بقية البلدان الآسيوية المعنية. ولكي نظهر دور العوامل الحقيقية سأركز على دولتين هما كوريا الجنوبية ومن ثم تايلند.

حقق اقتصاد كوريا الجنوبية نسبة عالية من النمو في الأعوام السابقة للأزمة (كما يتضح من الجدول رقم (١ ـ ١). وانعكست الأزمة على هذا الاقتصاد في عام ١٩٩٨. وتم تمويل التوسع في هذا الاقتصاد في الفترة السابقة للأزمة، ولدرجة كبيرة، عبر تدفق الاستثمارات الأجنبية الخارجية وعبر الاستقراض من الخارج، وبخاصة الاستقراض القصير الأجل وبالدولار الأمريكي لأن الفائدة عليه كانت أقل من الفائدة المحلية. لذلك نجد بأن الدين الخارجي الكوري ـ علماً بأن نسبته للناتج المحلي غير مرتفعة (الجدول رقم (١ ـ ٢)) ـ قد ازداد ما بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ بمقدار ٣٧,٨ مليار دولار. ومن هذه الزيادة بلغ ارتفاع الدين الخارجي القصير الأمد مقدار ٢١,٣ مليار دولار. وبطبيعة الحال أدى هذا التوسع الكبير في الدين الخارجي إلى التزايد في استيراد مستلزمات التوسع الداخلي من سلع وخدمات استثمارية واستهلاكية.

ولقد توجه جزء كبير من الاستثمارات والقروض الأجنبية، فضلاً عن جزء معتبر من الاستثمارات الممولة عبر الادخارات الوطنية نحو توسيع الطاقات الإنتاجية في قطاع التصدير. ففي التحليل الأخير يتم عبر زيادة الصادرات تأمين العملات الأجنبية لتسديد أصول الاستثمارات والتوظيفات الأجنبية مع أرباحها وفوائدها. فالتوسع في قطاع التصدير وصل إلى حد الإشباع بالنسبة للطلب الخارجي، إذ ظهرت طاقات إنتاجية فائضة في هذا القطاع ساهمت في انخفاض أسعار الصادرات ضمن

إطار تنافسي مع بلدان أخرى في المنطقة. فانخفض الرقم القياسي لقيمة وحدة التصدير من كوريا الجنوبية (١٩٩٠ = ١٠٠) من ١١٥,٨ عام ١٩٩٥ إلى ١٠٤,٦ في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ على التوالي[٦]. وكمثال آخر انخفضت أسعار رقائق ذاكرة الحاسوب التي تعتبر كوريا أحد كبار مصدريها، فتدهورت أسعار بعض وحداتها من ٦٠ دولاراً أمريكياً في أوائل عام ١٩٩٧ إلى ٢٠ دولاراً في نهايته، وإلى ٨ دولارات بحلول حزيران/يونيو ١٩٩٨[٧].

فالانخفاض في أسعار صادرات كوريا الجنوبية أدى إلى تباطؤ في نمو صادراتها. ومما ساهم في ذلك الأثر السلبي الناجم عن انخفاض سعر صرف الين الياباني تجاه الدولار الأمريكي وتخفيض الصين لسعر صرف عملتها عام ١٩٩٤ تجاه الدولار في وقت كانت كوريا تحافظ فيه على سعر صرف ثابت لعملتها تجاه الدولار. وأدى هذا إلى ظهور صعوبة في منافسة الصادرات الكورية في أسواق اليابان والصين وفي أسواق دول ثالثة تتنافس فيها مع هاتين الدولتين الأخيرتين. ونتج من كل هذا انخفاض في نسبة الأرباح الكورية، وبخاصة في قطاع التصدير وإلى ظهور إفلاسات عديدة وإلى تزايد نسبة البطالة.

يُظهر التحليل المختصر أعلاه بأن التوسع في الاقتصاد الكوري في الأعوام السابقة للأزمة المالية أدى إلى زيادة كبيرة في الاستيراد، فالطاقات الإنتاجية التي ساهمت هذه الزيادة في الاستيراد في بنائها في قطاع التصدير وصلت إلى حد الإشباع تجاه الطلب الخارجي، بحيث نجم عن هذا، فضلاً عن عوامل أخرى، تباطؤ في نمو الصادرات. وكل هذا انعكس في زيادة عجز ميزان المدفوعات الكوري على الحساب الجاري وارتفاعه كنسبة للناتج المحلي من ١,٩ بالمئة عام ١٩٩٥ إلى ٤,٦ بالمئة عام ١٩٩٦. ولكن يبدو أن نسبة العجز في هذا العام الأخير كانت مقبولة ولم تكن كافية لتفجير أزمة مالية. وتفجرت هذه الأخيرة عبر انتقال عدوى الأزمة في تايلند التي سننتقل الآن إلى بحثها.

---

(٦) أخذت الأرقام من: International Monetary Fund [IMF], *International Financial Statistics* (Washington, DC: IMF, 1998), p. 416.

(٧) أخذت الأرقام من: David McNally, «Globalization on Trial: Crisis and Class Struggle in East Asia,» *Monthly Review* (September 1998), p. 4.

الجدول رقم (١ ـ ٢)

بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لبعض بلدان الأزمة الآسيوية

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨(*)
	التغير كنسبة مئوية			
تايلند: أسعار السلع الاستهلاكية	٧,٤	٤,٨	٧,٧	١٠
اندونيسيا: أسعار السلع الاستهلاكية	٩,٠	٦,٦	١١,٦	٨٠,٦
كوريا الجنوبية: أسعار السلع الاستهلاكية	٤,٧	٤,٩	٦,٦	٨,٢
ماليزيا: أسعار السلع الاستهلاكية		٣,٥	٢,٧	٦,٠
الفيليبين: أسعار السلع الاستهلاكية	٨,١	٨,٤	٥,٠	
	كنسبة للناتج المحلي الإجمالي إشارة (ـ) تعني عجزاً			
تايلند:				
وضع موازنة الحكومة المركزية	٣	٢,٤	٠,٩-	٢,٤-
وضع ميزان المدفوعات الجاري	٨,٣-	٨,٥-	٢,٣-	٦,٩
اندونيسيا:				
وضع موازنة الحكومة المركزية	٠,٩	١,٢	٠,٩-	٨,٥-
وضع ميزان المدفوعات الجاري	٣,٢-	٣,٣-	١,٨-	١,٦
كوريا الجنوبية:				
وضع موازنة الحكومة المركزية	٠,٣	٠,٣	٠,٠	١,٧-
وضع ميزان المدفوعات الجاري	١,٩-	٤,٦-	١,٩-	٧,٣
ماليزيا:				
وضع موازنة الحكومة المركزية	٠,٨٥	٠,٧٣	٢,٤	
وضع ميزان المدفوعات الجاري	٨,٨٥-	٤,٩-	٤,٨-	٦,٥
الفيليبين:				
وضع موازنة الحكومة	٠,٦	٠,٣	٠,٠٧	
وضع ميزان المدفوعات الجاري	٥,١-	٤,٧-	٦,١-	
	بمليارات الدولارات الأمريكية			
تايلند:				
الدين الخارجي	٨٢,٦	٩٠,٥	٩١,٨	٨٩,٧
منه القصير الأجل	٤١,١	٣٧,٦	٢٩,٩	٢٢,٨
اندونيسيا:				
الدين الخارجي	١٠٧,٨	١١٠,٢	١٣٦,١	١٣٥,٠
منه القصير الأجل	٩,٥	١٣,٤	١٨,٨	
كوريا الجنوبية:				
الدين الخارجي	١١٩,٧	١٥٧,٥	١٥٤,٤	١٦٣,٣

يتبع

تابع

منه القصير الأجل	٧٨,٧	١٠٠,٠	٦٨,٤	٣٩,٦
	كنسبة للناتج المحلي الإجمالي			
تايلند: الدين الخارجي	٤٩,١	٤٩,٩	٥٩,٦	٧٢,٥
اندونيسيا: الدين الخارجي	٥٣,٣	٤٨,٥	٦٤,٥	١٦٢,٧
كوريا الجنوبية: الدين الخارجي	٢٦,٤	٣٢,٥	٣٤,٩	٥١,٥

(*) تقديري.

المصادر: المصدر نفسه، الجدول رقم (٢ ـ ٢)، ص ٢٥ والجدول رقم (٢ ـ ٤)، ص ٣١، و International Monetary Fund [IMF]: *Annual Report, 1998* (Washington, DC: IMF, 1998), tables no. (4) - (6), pp. 28-31, and *International Financial Statistics* (Washington, DC: IMF, September 1998).

وتمثلت العوامل الحقيقية بشكل رئيسي في أزمة تايلند في توسع كبير في قطاع العقارات والإنشاءات خلال بضعة الأعوام السابقة للأزمة. وتم تمويل التوسع المذكور عبر الاستقراض من المصارف. فحركة البناء في تايلند كانت ذات وتيرة عالية، مما دفع مدراء صناديق ومؤسسات الاستثمار في المحفظة المالية (أي الاستثمارات غير المباشرة) في هذا البلد إلى الممازحة قائلين بأن رمز تايلند أصبح الـ «ونش» أو رافعة البناء[٨]. ونتج من هذا التوسع فائض إنتاج لم يكن من الممكن تصريفه بربح استناداً إلى القوة الشرائية المتاحة. ومما فاقم من أزمة التصريف المضاربات في هذا القطاع والتي تم تمويلها أيضاً من قبل المصارف. ونتج من ذلك كله انهيار في أسعار العقارات وعجز عن تسديد قروض المصارف وإفلاسات وديون هالكة لهذه المصارف على الغير.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نتج من التوسع المذكور أعلاه تزايد في وتيرة الاستيراد التي ساهمت في تفاقم عجز ميزان المدفوعات على الحساب الجاري كنسبة للناتج المحلي الإجمالي، إذ ارتفعت هذه النسبة من ٥,٧ بالمئة في عام ١٩٩٣ إلى ٦,٤ بالمئة عام ١٩٩٤، وإلى ٨,٣ بالمئة و٨,٥ بالمئة في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ على التوالي. ومما لا ريب فيه أن النسبتين في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ كانتا مرتفعتين وأثارتا مخاوف حول قدرة السلطات التايلندية على المحافظة على ثبات سعر صرف العملة المحلية تجاه الدولار.

باختصار يمكن القول بأن الإفلاسات الكبيرة في تايلند وتفاقم نسبة عجز ميزان مدفوعاتها على الحساب الجاري قبل الأزمة فجرت الأزمة المالية في عام ١٩٩٧.

---

(٨) حول هذه التسمية، انظر: John Greenwood, «The Lessons of Asia's Currency Crisis,» *Wall Street Journal*, 7/10/1997.

وتمثلت في نزوح الرساميل الأجنبية الموظفة بالعملة المحلية سواء أكانت على شكل سندات أم أسهم أو ودائع أو ديون أخرى، وتمثلت أيضاً في نزوح رساميل وطنية.

ولقد تدخل مصرف تايلند المركزي في سوق العملات بائعاً حوالى ثلاثين مليار دولار في محاولة للمحافظة على ثبات سعر صرف عملة تايلند بالنسبة للدولار. ولكنه، ونتيجة الضغوط الكبيرة على سعر صرف العملة الوطنية اضطر في الثاني من تموز/ يوليو ١٩٩٧ إلى السماح بانخفاضها بنسبة ٢٠ بالمئة، ومن ثم استمرت بعد ذلك في الانخفاض لتصل نسبته إلى حوالى ٥٥ بالمئة بحلول كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨. هذا ويقدّر بأن وسائط الدين المتداولة في الأسواق المالية في تايلند قد خسرت بحلول أواخر آب/ اغسطس ١٩٩٧ حوالى ٧٠ بالمئة من قيمتها مقارنة بالذروة التي وصلت إليها في عام ١٩٩٤[٩].

ولقد انتقلت عدوى الأزمة المالية في تايلند وبدرجات مختلفة إلى البلدان الأخرى المذكورة في الجدول رقم (١ ـ ١) من هذه الدراسة. وفيما يتعلق بآلية انتقال العدوى يمكن القول باختصار بأنه كلما كانت نسبة صادرات دولة ما لناتجها المحلي الإجمالي أكبر، وكانت درجة اندماج أسواق رساميلها بالنظام الرأسمالي المالي العالمي أو بالأسواق المالية لإقليم معين أعلى، وذلك نتيجة سماحها بحرية انتقال الرساميل، كانت وتيرة انتقال العدوى إليها من دولة أخرى تعاني أزمة أسرع وأشد. وتجدر الإشارة إلى أن العدوى عبر حركة التجارة الخارجية، وبالتحديد عبر انخفاض الطلب على الاستيراد في دولة الأزمة من الدولة المعرضة للأزمة، أبطأ بكثير من العدوى الناجمة عن حركة الرساميل القصيرة الأجل. وتتمثل العدوى عبر حركة الرساميل في أن المستثمرين الماليين الذين يبيعون سنداتهم أو أسهمهم أو ودائعهم المقومة بالعملة المحلية بخسارة في سوق دولة (أ) نتيجة الانخفاض في سعر صرف عملة دولة (أ) يضطرون لكي يسددوا ديونهم إلى المصارف إلى بيع أسهمهم وسنداتهم وودائعهم في دولة (ب) وبخاصة إذا كانت هناك توقعات بانخفاض سعر صرف عملة دولة (ب). وهكذا تنتقل العدوى إلى الدولة الأخيرة حتى في حال كون مؤشراتها الاقتصادية الكلية سليمة. فضلاً عن ذلك كلما كانت السوق التي تباع فيها كمية معينة من العملات المحلية والسندات والأسهم المقومة بالعملة المحلية أضيق، كان تأثير عملية البيع أكبر.

وتمثل انتشار الأزمة من تايلند إلى بقية بلدان ما كان يسمى بالنمور الآسيوية في نزوح الرساميل الأجنبية والمحلية منها، وبخاصة القصيرة الأجل. ونتج من ذلك انخفاض كبير في أسعار صرف عملاتها تجاه الدولار الأمريكي وبنسب مختلفة على

---

(٩) أخذ الرقم من: Sheryl Wudunn, «Asian Economies, Once a Miracle, Now Muddled,» *New York Times*, 31/8/1997.

الرغم من تدخل مصارفها المركزية بائعة مبالغ ضخمة من الدولارات الأمريكية للحيلولة دون انخفاض أسعار صرف عملاتها أو للتخفيف من هذا الانخفاض. ويمكن أن نذكر على سبيل المثال أنه منذ أول تموز/ يوليو ١٩٩٧ وحتى نهاية العام انخفض سعر صرف عملة كوريا الجنوبية تجاه الدولار بما ينوف على ٦٠ بالمئة. كما انخفض سعر صرف عملة اندونيسيا تجاه الدولار منذ أول تموز/ يوليو ١٩٩٧ وحتى أوائل كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ بنسبة حوالى ٨٠ بالمئة.

ونتج من الانخفاض الكبير في أسعار صرف عملات بلدان الأزمة الآسيوية ـ وضمن أمور أخرى ـ ما يأتي:

ـ التفاقم الكبير في عبء دينها العام الخارجي، وبخاصة القصير الأجل مقوماً بالعملة المحلية. فمصارف هذه البلدان موّلت لدرجة كبيرة قروضها المحلية عبر استقراض الدولار من الخارج نظراً لأن الفائدة عليه كانت أخفض من أسعار الفائدة المحلية. كما أن الشركات الخاصة التي استقرضت مباشرة الدولار من الخارج حولته إلى عملة محلية. وكل ذلك استند إلى قناعة راسخة بأن أسعار صرف العملات المحلية بالدولار ستبقى مستقرة.

ـ تعرّض أصول (أو موجودات) المصارف والمؤسسات المالية الأخرى في هذه البلدان إلى خسائر فادحة نتيجة الانخفاض في قيمة توظيفاتها في السندات والأسهم التي تدهورت أسعارها ونتيجة قبول هذه السندات والأسهم كضمانات لقروضها، ونتيجة ظهور ديون هالكة.

ـ الارتفاع الكبير في أسعار الفوائد المحلية أساساً بهدف خلق حوافز للحد من وتيرة نزوح الرساميل. وتم ذلك ولدرجة كبيرة نتيجة ضغوط صندوق النقد الدولي على الدول التي استقرضت منه لدعم اقتصاداتها وهي تايلند وكوريا الجنوبية واندونيسيا.

ـ ارتفاع الأسعار المحلية وبدرجات متفاوتة. ويبدو أن الارتفاع خلال ١٩٩٨ في أغلب الدول المذكورة في الجدول رقم (١ ـ ٢) كان معتدلاً باستثناء اندونيسيا التي بلغ فيها خلال العام ذاته الارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية حوالى ٨١ بالمئة.

ولقد أدت النتائج المذكورة أعلاه إلى إفلاسات كثيرة وإلى تسريح ملايين العمال وإلى ظهور اضطرابات اجتماعية وسياسية برزت بأوضح أشكالها في اندونيسيا.

ذكرنا أعلاه أن بعض بلدان الأزمة الآسيوية كتايلند وكوريا الجنوبية كانت تعاني مشاكل اقتصادية حقيقية وأن الأزمة المالية قد فاقمتها لدرجة كبيرة وحالت دون احتوائها. وعلى سبيل إيضاح هذه الناحية يمكن أن نأخذ وضع تايلند مصدر الأزمة. كانت تعاني نسبة عجز كبير في ميزان مدفوعاتها على الحساب الجاري. وفجرت هذه

النسبة فضلاً عن الإفلاسات الأزمة المالية. فلو لم تكن تايلند تسمح بحرية انتقال الرساميل ولو لم تكن قد فتحت اقتصادها على الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة وعلى المضاربة بالعملات، لما تفجرت فيها الأزمة المالية، ولكانت قادرة على تخفيض نسبة عجز ميزان مدفوعاتها الجاري خلال فترة متوسطة من الزمن عبر تقليص نمو استيراداتها وعبر إحداث تغييرات بنيوية في اقتصادها لا مجال لذكرها هنا. وقد يكون من المناسب أن نقارن هنا بين دولتين آسيويتين؛ الأولى غير معولمة مالياً (أي لا تسمح بحرية انتقال الرساميل) كباكستان، والأخرى معولمة مالياً كاندونيسيا، انتقلت إليها الأزمة المالية على الرغم من أن مؤشراتها الاقتصادية الكلية كانت سليمة أو سليمة بشكل عام. فنسبة العجز الجاري لميزان مدفوعات اندونيسيا كانت معتدلة، إذ بلغت ٣,٣ بالمئة و٣,٢ بالمئة في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ على التوالي (الجدول رقم (١ ـ ٢)). وكانت بقية مؤشراتها الاقتصادية الكلية سليمة. فنسبة نموها الاقتصادي الحقيقي في العامين المذكورين كانت مرتفعة (الجدول رقم (١ ـ ١))، كما كان وضع موازنة حكومتها قبل الأزمة يتصف بفائض، فضلاً عن أن دينها العام الخارجي القصير الأجل كان ضئيلاً نسبياً. أما في باكستان فقد كانت نسبة عجز ميزان مدفوعاتها الجاري في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ ٣,٤ بالمئة و٦,٥ بالمئة على التوالي. وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة اندونيسيا. كما كان وضع موازنة باكستان يتصف بعجز كبير بلغت نسبته لناتجها المحلي الإجمالي في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ ٦,٦ بالمئة و٧,٨ بالمئة على التوالي[(١٠)]. وعلى الرغم من أن المؤشرات الاقتصادية الكلية لاندونيسيا كانت بعامة أفضل بكثير من مؤشرات باكستان إلا أن الأزمة المالية لم تنتقل إلى هذه الأخيرة وسجل ناتجها المحلي الإجمالي نمواً حقيقياً في عام ١٩٩٨ مقداره ٥,٤ بالمئة، بينما انتقلت الأزمة المالية بشراسة إلى اندونيسيا وانخفض ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ١٩٩٨ بنسبة ١٥ بالمئة. والتفسير الأساسي لهذه الظاهرة هو أن اقتصاد اندونيسيا كان معولماً مالياً، بينما لم تنطبق هذه الصفة على الاقتصاد الباكستاني.

باختصار يمكن القول بأن اقتصادات شرق آسيا التي لم تكن معولمة مالياً خرجت من الأزمة في عام ١٩٩٨ في وضع أفضل بكثير (الجدول رقم (١ ـ ٣)) من وضع الدول التي كانت معولمة مالياً (الجدول رقم (١ ـ ١)) علماً بأن الأولى تأثرت بالأزمة عبر حركة تجارتها الخارجية.

---

(١٠) الأرقام العائدة إلى باكستان مأخوذة من: IMF: *World Economic Outlook*, table no. (2-12), p. 64, and *International Financial Statistics*, p. 558.

الجدول رقم (١ ـ ٣)
النمو في الناتج المحلي الحقيقي لبعض البلدان الآسيوية
(التغيير كنسبة مئوية)

	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الصين	٩,٦	٨,٨	٥,٥
الهند	٧,٥	٥,٦	٤,٨
باكستان	٥,٢	١,٣	٥,٤
فيتنام	٩,٣	٨,٨	٤,٠
بنغلادش	٥,٤	٥,٧	٤,٢

المصدر: IMF, *World Economic Outlook*, table no. (2-4), p. 31.

ثانياً: الأزمة السوفياتية ـ الروسية

سأركز هنا على الأزمة السوفياتية ـ الروسية التي بدأت في نهاية الثمانينيات وتمثلت في انهيار الاتحاد السوفياتي. **وما أقصد بالانهيار تفكيكه وسقوط نظامه الاقتصادي والاجتماعي والتدهور الكبير الناتج من ذلك في وضعه السياسي والاقتصادي والاجتماعي**. فآثار كل ذلك لا تزال مستمرة. وانعكس الانهيار وبدرجة كبيرة على خليفته الأساسية روسيا الاتحادية، كما انعكس على بقية الجمهوريات السوفياتية التي أصبحت رسمياً مستقلة في نهاية عام ١٩٩١. يظهر الجدول رقم (١ ـ ٤) أثر الانهيار في الناتج المحلي الحقيقي وفي أسعار السلع الاستهلاكية في عدد من الجمهوريات السوفياتية سابقاً.

وتمثل الانهيار في آثار بالغة الخطورة في شعوب الاتحاد السوفياتي السابق، إذ تدهورت وبدرجة كبيرة ظروف معيشتها وانتشر فيها الفقر، كما انتشرت البطالة على نطاق واسع. وبرزت وبحدة ظاهرة سوء التوزيع الفادح في الثروات والدخول وفئات المافيا الاقتصادية. وهذه الوقائع يمكن استخلاص معظمها من أرقام الجدول رقم (١ ـ ٤)، وبخاصة المتعلقة بنسب التضخم الهائل. كما عانت هذه الشعوب وبدرجات مختلفة اقتتالاً فيما بينها.

ونجم عن الانهيار على المستوى العالمي نتائج خطيرة سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية، تمثلت على الصعيدين السياسي والعسكري في انهيار النظام الدولي المستند إلى القطبية الثنائية ليحل مكانه نظام دولي ينفرد فيه الغرب بعامة، وتنفرد فيه أمريكا بخاصة، بدرجة كبيرة من الهيمنة. ولعل الوطن العربي من أكثر المتضررين من هذا التغيير. كما تمثلت على الصعيدين الاقتصادي والثقافي ـ ضمن أمور أخرى ـ في إعطاء دفعة إضافية لقوى العولمة الرأسمالية وفي ظهور تصورات أو قناعات بالانتصار النهائي للرأسمالية وبأن الاشتراكية قد انتهت كفكر وكنظام وكممارسة.

الجدول رقم (١ ـ ٤)

التطور في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفي أسعار السلع الاستهلاكية في بعض جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق

(التغيير كنسبة سنوية مئوية)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨(*)
روسيا الاتحادية:								
الناتج الحقيقي	- ٥,٤	- ١٩,٤	- ١٠,٤	- ١١,٦	- ٤,٨	- ٥,٠	٠,٩	- ٦,٠
الأسعار	٩٢,٧	١٣٥٣,٠	٨٩٥,٩	٣٠٢,٠	١٩٠,١	٤٨,٠	١٥,٠	٤٨,٠
أوكرانيا:								
الناتج الحقيقي	- ١٠,٦	- ١٧,٠	- ١٤,٢	- ٢٢,٩	- ١٢,٢	- ١٠,٠	- ٣,٢	- ٠,١
الأسعار	٩١,٢	١٢١٠,٠	٤٧٣٤,٩	٨٩١,٢	٣٧٦,٤	٨٠,٠	١٦,٠	١٤,٠
بيلوروسيا:								
الناتج الحقيقي	- ١,٢	- ٩,٧	- ٧,٦	- ١٢,٦	- ١٠,٤	٢,٨	١٠,٤	٧,٠
الأسعار	٨٣,٥	٩٦٩,٠	١١٩٠,٠	٢٢٢٠,٠	٧٠٩,٠	٥٣,٠	٦٤,٠	٥٣,٠
جورجيا:								
الناتج الحقيقي	- ٢٠,٦	- ٤٤,٨	- ٢٥,٤	- ١١,٤	٢,٤	١٠,٥	١١,٠	١٠,٠
الأسعار	٧٨,٥	٨٨٧,٤	٣١٢٥,٤	١٥٦٠٦,٥	١٦٢,٧	٣٩,٠	٧,٠	٦,٠

(*) تقديري.

المصدر: المصدر نفسه، الجداول أرقام (٢ ـ ٥)، (٧) و(١٣)، ص ٣٢، ١٨١ و١٨٩ على التوالي.

ومما لا ريب فيه أن تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار نظامه الاشتراكي كانا مفاجأة مذهلة، إذ لم يكن ذلك متوقعاً حتى ضمن الاستخبارات الغربية المعروفة بإمكاناتها الضخمة التي يمكن أن تساعدها على استشراف التطورات المستقبلية لدرجة أفضل من غيرها. فالدول عادة تتفكك أو تنهار، إما بسبب هزيمة عسكرية ساحقة يفرض فيها المنتصر شروطه المتضمنة تفكيك الدولة المنهزمة، أو بسبب ثورة ناجحة، وبخاصة لقوميات غير متجانسة تطالب بالانسلاخ عن الدولة الأم، أو لهذين السببين مجتمعين كما حدث للامبراطورية النمساوية ـ المجرية بعد الحرب العالمية الأولى. ولكن كل ذلك لم يحدث للاتحاد السوفياتي، إذ انهار في ذروة قوته وبعد أن حقق الندية الاستراتيجية مع أمريكا في أوائل السبعينيات.

ولعل من أهم الأسباب وأكثرها انتشاراً التي ذكرت لتفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار نظامه هو سباق التسلح مع أمريكا. وقناعتي أن هذا التفسير غير مقنع، لما يأتي: بدأ الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية سباق التسلح مع أمريكا من مركز أدنى بكثير من هذه الأخيرة. فالحرب العالمية الثانية تمت ولدرجة أكبر بكثير على أرضه، إذ خسر حوالى ٢٠ مليون قتيل فضلاً عن أن نصف ثروته المادية تعرضت

للدمار. هذا في وقت لم تُطلق فيه رصاصة واحدة خلال الحرب على الأرض القارية للولايات المتحدة. كما أن الحرب مكنت هذه الأخيرة من التخلص من الكساد والبطالة اللذين اتصف بهما اقتصادها خلال الثلاثينيات ومن تطوير وتنمية طاقاتها الإنتاجية الضخمة. فإذا تمكن الاتحاد السوفياتي في هذه الظروف ومنطلقاً من مركز أدنى بكثير من اللحاق بأمريكا في سباق التسلح ومن الوصول إلى مركز الندية الاستراتيجية معها في أوائل السبعينيات، فهل يعجز منذ هذه الفترة الأخيرة ـ وهو في مركز أقوى بكثير ـ عن مجاراتها في هذا السباق؟

لقد تفكك الاتحاد السوفياتي وانهار نظامه بسبب **الطريقة** التي تم بها تطبيق البيريسترويكا (إعادة البناء الاقتصادي) والغلاسنوست (العلنية والمزيد من الديمقراطية)، إذ تم البدء بتطبيقهما بعد مجيء غورباتشوف إلى سدة السلطة السوفياتية في آذار ١٩٨٥. كما حدث التفكك والانهيار بسبب تردد وضعف هذا الأخير وعدم دفاعه عن وحدة أراضي الاتحاد السوفياتي وعن نظامه الاشتراكي. وكل هذا فجر قوى تمثلت أساساً في الفئات المسيطرة في الحزب والدولة عملت على تفكيكه وعلى التخلص من نظامه. باختصار تفكك الاتحاد السوفياتي وانهار نظامه بسبب انقلاب من الأعلى. كما استمرت فيما بعد خليفته الأساسية روسيا الاتحادية في الانهيار بسبب الانتقال السريع جداً بدءاً من عام ١٩٩٢ إلى رأسمالية الحرية الاقتصادية ضمن إطار ما يسمى باستراتيجية العلاج بالصدمة.

في البداية يجدر التذكير بأن استراتيجية إعادة البناء الاقتصادي لم تهدف إلى التخلي عن النظام الاشتراكي[(١١)] وإنما إلى التغيير في أسلوب إدارته، أي التخفيف من المركزية الشديدة في التخطيط وإعطاء دور أكبر للأسواق في إدارة الاقتصاد الاشتراكي، وبخاصة فيما يتعلق بقطاع إنتاج السلع الاستهلاكية. وتم التوصل إلى أن هذا التغيير ضروري وذلك لإيقاف الانخفاض في نسبة نموه منذ نهاية السبعينيات، إذ بلغت هذه النسبة خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ ما بين ٢ و٣ بالمئة سنوياً. واعتبرت هذه النسبة منخفضة وتعني الركود الاقتصادي، وذلك استناداً إلى معايير الأداء السابقة والمرتفعة في زمن السلم للاقتصاد السوفياتي. ولكن النسبة كانت مقبولة إذا تمت

---

(١١) أكد غورباتشوف على ذلك حينما ذكر ما يأتي «اننا ننظر ضمن الاشتراكية وليس خارجها للإجابة عن الأسئلة الممكن أن تنشأ. اننا نقوم نجاحاتنا وأخطاءنا... استناداً إلى معايير اشتراكية. إن الذين يأملون بأن نتخلى عن الطريق الاشتراكي ستخيب آمالهم كثيراً. إن كل جزء من برنامج البريسترويكا ـ ولهذا الغرض فالبرنامج بأكمله ـ يستند كلياً إلى مبدأ الزيادة من الاشتراكية والتوسع في الديمقراطية».

انظر: Mikhail Gorbachev, *Perestroika: New Thinking for Our Country and the World* (New York: Harper and Row, 1987), p. 36.

مقارنتها بما حققته خلال الفترة ذاتها بعض الدول الرأسمالية المتقدمة كالولايات المتحدة وبريطانيا. فخلال الأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ بلغت نسبة النمو الوسطية في كلتا الدولتين ٢,٤ بالمئة و٢ بالمئة سنوياً على التوالي.

كانت هناك أسباب عديدة للتباطؤ في وتيرة النمو في الاتحاد السوفياتي منذ نهاية السبعينيات وحتى ١٩٨٨ لا يتسع المجال لذكرها هنا[١٢]. ونكتفي بذكر أحد أهم الأسباب وهو أن المركزية الشديدة في التخطيط بدأت تفرض آلية كابحة على تطور الاتحاد السوفياتي وعلى إشباع حاجات التزايد في الاستهلاك وتنوع الأذواق. باختصار بدأ الاتحاد السوفياتي يمر بمرحلة تتصف بعرقلة علاقات الإنتاج (أي أساساً العلاقة بين الأجهزة المخططة والمشرفة من جهة، والمنشآت الاقتصادية المنتجة من جهة أخرى) لنمو القوى الإنتاجية.

وكان أهم ما تضمنه برنامج «الغلاسنوست» السماح بحرية الفكر والانتقاد وحرية التنافس للوصول إلى السلطة لأن هذه الحريات مرغوبة لذاتها ولأنها تعمق من الاشتراكية. كما رؤي بأن انتشار الديمقراطية السياسية والفكرية سيؤمن دعماً شعبياً للتغيرات في المجال الاقتصادي، وتالياً يضعف من معارضة الأجهزة البيروقراطية لها.

أما ما حدث على أرض الواقع منذ ١٩٨٧ فكان مغايراً جداً للأهداف المرسومة بداية من قبل القيادة برئاسة غورباتشوف، ومهد لتفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار نظامه واقتصاده. وسنحاول شرح ذلك بدرجة مكثفة جداً ضمن إطار المرحلتين التاليتين:

١ ـ المرحلة الأولى: منذ ١٩٨٧ وحتى نهاية ١٩٩١

خلال هذه الفترة ساهمت العوامل التالية المهمة مجتمعة في التمهيد لتفكك الاتحاد السوفياتي رسمياً وفي انحسار نظامه الاشتراكي وتدهور اقتصاده:

ـ قامت القيادة السوفياتية برئاسة غورباتشوف بتطبيق الديمقراطية والعلنية بدرجة عالية من السرعة فاقت كثيراً وتيرة التحولات في مجال إعادة البناء الاقتصادي، إذ كان يتعين من منظور المحافظة على النظام الاشتراكي أن يبدأ غورباتشوف أولاً بالتحولات الاقتصادية وبعد أن تعطي أكلها أو بعضاً من ثمارها ينتقل إلى إجراء التحولات المرغوب فيها على صعيد الديمقراطية والعلنية. فما تم فعله هو العكس تماماً، إذ عين في مراكز رئيسية وحساسة في وسائل الإعلام الواسعة الانتشار مثقفين (كتاباً وإعلاميين وفنانين مثلاً) يتصف أغلبهم بالعداء للنظام الاشتراكي. نتيجة ذلك

(١٢) للاطلاع على هذه الأسباب وأيضاً على تحليل مفصل للبريسترويكا والغلاسنوست، انظر: محمد الأطرش، «الـ "بيريسترويكا" والاشتراكية والرأسمالية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٢٩ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩)، وبخاصة ص ١٤ ـ ٢٣.

تحولت غالبية وسائل الإعلام الواسعة الانتشار إلى مراكز دعاية للنظام الرأسمالي(١٣). كما دعمت هذه الوسائل التحالف الرأسمالي الذي ظهر خلال هذه المرحلة بقيادة بوريس يلتسين. فضلاً عن ذلك شجع غورباتشوف وسائل الإعلام على انتقاد الاشتراكية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن درجة الحرية التي تمتع بها المسيطرون على أغلب وسائل الإعلام الواسعة الانتشار فاقت الدرجة التي يتمتع بها أمثالهم في الولايات المتحدة. ففي هذه الأخيرة لا يسمح لكاتب في وسائل الإعلام الواسعة الانتشار والتي يملكها القطاع الخاص أن يدعو إلى التخلص من النظام الرأسمالي. وعلى الرغم من أنه لا توجد رقابة خارج وسائل الإعلام (أي رقابة الدولة) تحول دون دعوة كهذه، إلا أن مالكي هذه الوسائل لا يسمحون بذلك. فانعدام الرقابة الخارجية من قبل الدولة لا يعني عدم وجود رقابة داخلية فعالة من قبل المالكين(١٤). **فالمصلحة الخاصة تشكل رقابة فعالة على حرية الفكر**.

والتساؤل الآن هو لماذا كان المثقفون، والمتمركزة غالبيتهم في موسكو ولينينغراد، من الداعين للنظام الرأسمالي، علماً بأن غالبية الناس في الاتحاد السوفياتي، وفي روسيا بالذات، كانت مؤيدة للنظام الاشتراكي ومؤيدة لأن تتم التغييرات ضمن إطاره؟ الجواب يكمن فيما يأتي: بما أن المثقفين يعملون في حقل نقل الوقائع وفي حقل إنتاج المعرفة والفكر والقيم والتصورات والصور، فهم بطبيعة عملهم من أكثر الناس حاجة إلى حرية الفكر. وكان الكثيرون منهم في موسكو ولينينغراد من أعداء النظام السوفياتي نظراً للقيود التي كانت مفروضة على حرية الفكر. وتشكلت لديهم قناعات وتصورات بأن النظام الرأسمالي هو الأمثل لتأمين هذه الحرية. لقد انبهروا بما اعتبروه الجانب المشرق للرأسمالية ولم يصدقوا الجانب الطالح لهذا النظام واعتبروه بمثابة دعاية سوفياتية. فضلاً عن ذلك دعمت مصالحهم ظهور هذه القناعات والتصورات لأنهم كانوا يرغبون في الحصول على مستوى معيشة أمثالهم في الغرب وعلى امتيازاتهم نفسها بالنسبة للدخل متناسين البطالة الكبيرة في الغرب وبخاصة بين المثقفين(١٥).

---

(١٣) حول أمثلة عن ذلك، انظر: David Kotz and Fred Weir, *Revolution from above: The Demise of the Soviet System* (London; New York: Routledge, 1997), pp. 63-70.

(١٤) من المعلوم مثلاً أن مقالات المفكر الأمريكي الشهير نعوم تشومسكي لا تُنشر في وسائل الإعلام الأمريكية الواسعة الانتشار وبخاصة تلك التي تسيطر عليها المصالح الصهيونية على الرغم من أنه لا يدعو إلى التخلص من النظام الرأسمالي. والسبب الرئيسي لعدم نشرها من قبل هذه الوسائل يكمن في انتقاده الشديد لها وأيضاً في سياسة أمريكا الخارجية وبخاصة تحيزها غير المحدود لإسرائيل وسعيها لتدمير وتفتيت العراق.

(١٥) كان عدم وجود فروق تذكر بين دخول المثقفين في روسيا من جهة، وبين دخول بقية الناس من جهة أخرى، مصدر تذمر للأولين، إذ كان الكثيرون من مثقفي موسكو يشكون في أغلب الأحيان =

باختصار أدى موقف غالبية وسائل الإعلام إلى انتشار مناخ إعلامي مؤيد للرأسمالية، ومعرقل لدرجة ما للتغييرات الاقتصادية ضمن إطار الاشتراكية، مما خلق درجة من عدم الثقة حول مستقبل النظام، وتالياً أثر سلبياً في الاستثمارات وفي الاقتصاد بعامة.

ـ عدم استعمال القيادة السوفياتية برئاسة غورباتشوف القوة للحيلولة دون انفصال الجمهوريات السوفياتية استناداً إلى أن الديمقراطية تحول دون ذلك، علماً بأن الديمقراطية لا تعني ولا يمكن أن تعني السماح بتفكيك أوصال الدولة. ففي عام ١٨٦١ أعلنت الولايات الشمالية الأمريكية برئاسة ابراهام لنكولن حرباً أهلية شعواء على الولايات الجنوبية استمرت حتى عام ١٨٦٥ وذهب ضحيتها قرابة مليون قتيل، وذلك للحيلولة دون تفكيك الدولة الأمريكية. فضلاً عن ذلك، حتى ولو تم قبول المعايير الديمقراطية فيما يتعلق بوحدة أراضي الدولة، فلقد كانت هذه المعايير مؤيدة لبقاء الاتحاد السوفياتي موحداً ومتماسكاً. ففي استفتاء أجري في آذار/مارس ١٩٩١ شمل جمهوريات سوفياتية بلغ عدد سكانها ٩٣ بالمئة من سكان الاتحاد السوفياتي أعلنت غالبية ٧٦,٤ بالمئة تأييدها لبقاء الاتحاد السوفياتي موحداً.

ويبدو أن مطالبة بعض الجمهوريات بالانفصال (جمهوريات البلطيق وجورجيا وأرمينيا) والتي بدأت عام ١٩٨٩ كانت نتيجة ضعف القيادة السوفياتية. وتمثل هذا الضعف أساساً ـ وضمن أمور أخرى ـ في فشلها في فرض تسوية سريعة للحرب التي نشبت في عام ١٩٨٨ بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناغورنو كاراباخ الذي كان جزءاً من أذربيجان على الرغم من أن معظم سكانه من الأرمن، كما تمثل هذا الضعف في السماح بانهيار الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية في الربع الأخير من عام ١٩٨٩. فالضعف في منع المطالبة بالانفصال أدى إلى انتشار هذا المطلب. وخلال عام ١٩٩٠ كانت جميع الجمهوريات السوفياتية قد أعلنت سيادتها. وهكذا بدأ التفكك الفعلي قبل التفكك الرسمي في نهاية ١٩٩١. وساهم هذا ولدرجة كبيرة في انخفاض الإنتاج نتيجة عرقلة صلات الإنتاج بين الوحدات الإنتاجية في الاتحاد السوفياتي. فهذا الأخير كان يشكل وحدة اقتصادية متكاملة. فمشاريعه ومنشآته ووحداته الاقتصادية كانت مخططة وموزعة لدرجة كبيرة ضمن الجمهوريات السوفياتية على أساس تكاملي. فمستلزمات مصنع معين على سبيل المثال في جمهورية معينة كانت في كثير من الأحيان تنتج في جمهورية أخرى. فالتفكك الفعلي حرم الكثير من الوحدات الاقتصادية من مستلزمات إنتاجها أو عرقل حصولها عليها، كما حرمها من أسواق تصريف سلعها

= للزائرين من الغرب بأن «الدتشا» (بيت لقضاء الإجازة) التي تعطى لأحدهم مماثلة للدتشا المعطاة لسائق سيارة نقل. ولكن إزالة دعم الدولة لهم بعد الانتقال في روسيا إلى رأسمالية الحرية الاقتصادية أدى إلى أن يصبح الكثيرون منهم ضمن أفواج العاطلين عن العمل. انظر حول هذه الناحية: المصدر نفسه، ص ٦٩.

النهائية سواء أكانت سلعاً استثمارية أم استهلاكية. فضلاً عن ذلك كان لانهيار الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية والمندمجة اقتصادياً لدرجة كبيرة في الاتحاد السوفياتي عبر الكوميكون الأثر السلبي نفسه، وإن بدرجة مختلفة، في الاتحاد السوفياتي وفيها بالذات.

- لم يواكب إلغاء نظام التخطيط المركزي تدريجياً منذ بداية ١٩٨٨، ومن ثم إعطاء منشآت الدولة الاقتصادية درجة عالية من الاستقلال الذاتي (متضمنة الحرية في تحديد أجورها واستعمال فوائضها الاقتصادية)، بناءُ مؤسسات لضبط وتنسيق اقتصاد السوق الاشتراكي أو إحداث التغييرات اللازمة في دور المؤسسات القائمة كالجهاز المصرفي وموازنة الدولة بما في ذلك إحداث ضرائب جديدة فيما يتعلق بهذه الأخيرة. والهدف الأساسي - ضمن أمور أخرى - من إحداث مؤسسات السوق هو العمل على تحقيق تنسيق بين تزايد التدفقات النقدية وتزايد الإنتاج الفعلي، وبخاصة من السلع الاستهلاكية. فضمن إطار التخطيط المركزي كان يتم هذا التنسيق ضمن إطار الخطة التي تحدد مسبقاً حجم الإنتاج وحجم تمويله (أي التنسيق بين التدفقات المادية والتدفقات النقدية). كما كان يتم اقتطاع جزء من الفوائض الاقتصادية للمنشآت كوسيلة للتمويل، ويتم أيضاً تحديد نسبة التزايد في الأجور النقدية المسموح بها. وكل ذلك بهدف الحيلولة - ضمن أمور أخرى - دون حدوث تضخم كبير ظاهر أو كامن. ولكن عدم إنشاء مؤسسات السوق الاشتراكية أو إحداث التغييرات الضرورية في عمل المؤسسات القائمة فجّر أزمة فقدان السلع الاستهلاكية من المخازن في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩. وكان السبب الرئيسي لذلك استعمال منشآت الدولة الاقتصادية لحريتها في زيادة الأجور النقدية بنسبة عالية فاقت وبدرجة كبيرة نسبة التزايد في عرض السلع الاستهلاكية. كما قامت هذه المنشآت بتمويل التزايد الكبير في الأجور النقدية ولدرجة كبيرة عبر استعمال فوائضها الاقتصادية التي كان يُقتطع جزء كبير منها في السابق لتمويل موازنة الدولة، مما أدى إلى زيادة عجز هذه الأخيرة كنسبة للناتج المحلي الإجمالي. وأدت أزمة فقدان السلع الاستهلاكية إلى (١) إضراب عمال مناجم الفحم في غرب سيبيريا في عام ١٩٨٩ وانتشار هذا الإضراب إلى مناطق أخرى في الاتحاد السوفياتي نظراً لعدم تمكن المناجم من زيادة الأجور النقدية لعمالها، إذ كانت خاسرة. (٢) الإساءة إلى برنامج التغييرات الاقتصادية ضمن إطار اشتراكية السوق لدرجة كبيرة. (٣) توسع السوق السوداء في السلع الاستهلاكية وتالياً اتساع نطاق الفعاليات الرأسمالية الطفيلية. (٤) استغلال يلتسين للأزمة للحصول على دعم عمال المناجم، إذ لم يكن في ذلك العام قد أعلن بوضوح عن اتجاهاته الرأسمالية، فوعد هؤلاء العمال بنقل الجهة الوصائية على المناجم من حكومة الاتحاد السوفياتي إلى الحكومة الروسية.

ولقد صبّت النتائج المذكورة لعدم إقامة مؤسسات ضبط وتنسيق السوق

الاشتراكي في خانة مصلحة الاتجاه الرأسمالي الذي استغلها ببراعة، وأضعفت غورباتشوف كما أثرت سلبياً في الاقتصاد السوفياتي.

- تراجع غورباتشوف عن الاشتراكية وقبوله التحول إلى الرأسمالية. وتمثل هذا (١) في إصدار مجلس الوزراء السوفياتي في نهاية ١٩٨٨ مرسوماً يسمح للأفراد بالقيام مباشرة بعملية التصدير. فأخذ هؤلاء يشترون منتوجات منشآت الدولة الاقتصادية، وبخاصة المعادن والمواد الأولية ومن بينها النفط والتي كانت أسعارها داخلياً محددة دون الأسعار العالمية بدرجة كبيرة ويصدرونها بالأسعار العالمية محققين أرباحاً طائلة نتيجة ذلك. فقبل صدور هذا المرسوم كانت التجارة الخارجية محتكرة من قبل الدولة، وكانت الأرباح تجنى لصالح الدولة وتستعمل لتمويل الاستثمارات وجزئياً لتمويل الزيادة المسموح بها في الأجور. وهكذا تسرب جزء كبير من الفائض الاقتصادي في حقل التجارة الخارجية إلى جيوب خاصة جنت أرباحاً طائلة دون جهد إنتاجي. كما استعملت هذه الأرباح الخاصة لتمويل نزوح الرساميل، مما ساهم في انخفاض سعر صرف الروبل وبدرجة معتبرة. (٢) قبل غورباتشوف في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ خطة الـ (٥٠٠) يوم التي تم تحضيرها من قبل اقتصاديين تم اختيارهم من قبل غورباتشوف ويلتسين الذي كان آنذاك رئيساً لمجلس السوفيات الروسي. ودعت الخطة إلى إحداث تحول جذري في النظام السوفياتي خلال خمسمائة يوم وخصخصة سبعين بالمئة من منشآت الدولة الصناعية وتحرير الأسعار والاستيراد وحركة الرساميل والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية وإنشاء أسواق مالية والسماح بالإفلاسات. ودافع غورباتشوف عن قبوله هذه الخطة على أساس أنها منسجمة مع الاشتراكية، إذ ذكر «اننا جوهرياً ننفذ شعار المصانع للعمال. . . والأرض للفلاحين»[١٦]. وهكذا وبسذاجة غريبة أظهر اقتناعاً بأن قبوله الخصخصة لن يؤدي إلى الرأسمالية مع أنها بدأت فعلياً بالظهور قبل هذا التاريخ، وبخاصة نتيجة فتح مجال التصدير للقطاع الخاص. وعلى الرغم من أنه تراجع عن الخطة بعد شهر من قبولها، إلا أنه قدّم خطة بديلة تتضمن أهم عناصر خطة الـ (٥٠٠) يوم وبخاصة تلك المتعلقة بالخصخصة. وفي تموز/يوليو ١٩٩١ قبل جوهرياً خطة موضوعة من قبل مجموعة من الاقتصاديين الروس بالاشتراك مع اقتصاديين من جامعة هارفرد تدعو إلى سرعة التحول إلى نظام حرية الأسواق وإلى الخصخصة. كما دعت الخطة الغرب إلى أن يقدم دعماً اقتصادياً بمبلغ مائة مليار دولار في حال تبني الخطة. وفي هذا الشهر تقدم الاتحاد السوفياتي بطلب الانضمام إلى المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي.

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٨٩. وعلى الرغم من أن هذا المصدر يحاول تبرئة ساحة غورباتشوف من أنه تخلى عن الاشتراكية إلا أن الوقائع المذكورة في هذا المصدر تشير إلى خلاف ذلك.

ـ دعمت غالبية النخب[١٧] في الحزب والدولة التحول إلى الرأسمالية وانتقل العديد منها إلى القطاع الخاص، وذلك قبل أن تصبح الخصخصة سياسة رسمية للدولة السوفياتية في عام ١٩٩٠. لقد أدركت أن الرأسمالية مقبلة وبخاصة في ضوء مرسوم التعاونيات الصادر في أيار/مايو ١٩٨٨ والذي أدى عملياً إلى قيام منشآت رأسمالية، وفي ضوء مرسوم السماح للقطاع الخاص بالقيام بعمليات التصدير مباشرة إلى الخارج والمشار إليه آنفاً. فإذا كانت منشآت أو وحدات الدولة الاقتصادية ستتحول إلى القطاع الخاص فهم الأحق بامتلاكها والأقدر على ذلك نتيجة خبراتهم ومواقعهم وصلاتهم. وكانت لهذه النخب مصلحة في التحول إلى الرأسمالية. فالنخب في الحزب وفي الهيئات التخطيطية والرقابية رأت بأن من مصلحتها هذا التحول. فاشتراكية السوق ستضعف من قوتها وتالياً من امتيازاتها دون منفعة مقابلة. فالسوق ستحل محلها ولدرجة معتبرة في توزيع الموارد وفي تحقيق التنسيق الاقتصادي. أما المدراء العامون للمنشآت الاقتصادية فكان شأنهم بعامة شأن غالبية المثقفين، إذ كانوا يرغبون في الحصول على وضع أمثالهم في الغرب. ففي الاتحاد السوفياتي كان دخل المدير العام للمنشأة الاقتصادية يساوي أربعة أمثال الدخل الوسطي للعامل. أما في أمريكا مثلاً فإن دخل الرئيس التنفيذي لمنشأة اقتصادية كبيرة يساوي حوالى ١٥٠ مرة الأجر الوسطي للعامل.

وتجدر الإشارة إلى أنه عندما يتغير نظام اقتصادي واجتماعي، فنخب هذا النظام تتغير عادة معه. ولكن نخب النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي بقيت ولدرجة كبيرة نفسها في النظام الرأسمالي الذي خلفه وبخاصة في روسيا الاتحادية. لذلك نجد بأن غالبية ما يسمى «الروس الجدد»، أي الأغنياء الجدد، كانت في عداد النخب السابقة في الحزب والدولة السوفياتية و/أو من أقربائهم.

فالتراكم الرأسمالي الأولي لهذه النخب ولفئات أخرى تم ولدرجة كبيرة نتيجة: (١) فعاليات طفيلية تم ذكرها آنفاً ضمن إطار تطبيق مرسوم السماح للقطاع الخاص بالتصدير وضمن إطار أزمة فقدان السلع الاستهلاكية في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩، (٢) الفساد، إذ دُفعت رشى من القطاع الخاص للحصول على إجازات التصدير المرغوب فيها وأيضاً لشراء منتوجات منشآت الدولة الاقتصادية بأسعار رخيصة وبيعها في السوق الداخلية بأسعار عالية، (٣) ظهور المافيا الاقتصادية التي فرضت اتاوات عالية على المنشآت الاقتصادية الخاصة، كما استعملت القوة للاستيلاء على بعضها، (٤) قيام العديدين من النخب المذكورة بالاستيلاء مباشرة على أملاك الدولة اما بثمن رخيص أو بدون ثمن[١٨].

---

(١٧) لا يتضمن استعمال هذه الكلمة أي حكم قيمي.

(١٨) أحد الأمثلة على ذلك يتضح من حوار أُجري مع يوري مارينيتش مدير قسم المؤسسة المركزية للرياضيات والاقتصاد في أكاديمية العلوم للاتحاد السوفياتي السابق، إذ ذكر أن العديد من النخب حولت=

ولقد قدمت غالبية هذه النخب ـ فضلاً عن أطراف أخرى ـ دعماً فعّالاً ليلتسين في مواجهة انقلاب آب/اغسطس ١٩٩١ وإفشاله، إذ قام به بعض كبار المسؤولين في الحزب والدولة من الحرس القديم ضد غورباتشوف الذي اعتبروه مسؤولاً عن الانهيار الذي حدث حتى ذلك الوقت. وكانوا لدرجة كبيرة على حق.

فمع بروز يلتسين بعد إخفاق الانقلاب كأقوى شخصية سياسية في روسيا اتخذ المبادهة في اجتماع عُقد في بيلوروسيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بينه وبين رئيسي جمهورية أوكرانيا وبيلوروسيا لتفكيك الاتحاد السوفياتي رسمياً، إذ رأى التحالف الرأسمالي الروسي أن من الأسهل الانتقال إلى رأسمالية الحرية الاقتصادية في روسيا كدولة مستقلة ذات سيادة. وكان هذا رأي الاقتصاديين الغربيين الذين توافدوا إلى موسكو بعد الانقلاب متبرعين بتقديم خدماتهم(١٩).

٢ ـ المرحلة الثانية: ١٩٩٢ ـ ١٩٩٨

سنركز في هذه المرحلة وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي رسمياً على خليفته الأساسية روسيا الاتحادية وعلى الأسباب الاقتصادية الرئيسية وراء استمرار انهيارها حتى ١٩٩٨ كما يبدو من الجدول رقم (١ ـ ٤). ومما لا ريب فيه أن عوامل الانهيار أو بعضها والمذكورة في المرحلة الأولى استمرت في تأثيرها خلال هذه المرحلة. وسنركز في تحليلنا لهذه الأخيرة وبصورة عامة على أهم العوامل الاقتصادية والممكن اختزالها في تطبيق ما يسمى استراتيجية العلاج بالصدمة. وسميت بهذا الاسم لأنها تضمنت العمل على تحقيق تحول سريع ومفاجئ يشبه في تأثيره الصدمة إلى رأسمالية الحرية الاقتصادية لدرجة كبيرة في روسيا بحيث يقطع هذا التحول الطريق أمام القوى المعارضة والراغبة في العودة إلى النظام الاشتراكي السابق أو إلى نظام اشتراكية السوق أو نظام الديمقراطية الاجتماعية.

وكان أهم عناصر استراتيجية العلاج بالصدمة والتي تم تطبيقها في أوائل ١٩٩٢ ما يأتي:

= أملاك الدولة إلى ملكيتها الخاصة من دون مقابل. ولما سأله محاورُه مستغرباً كيف يمكن أن يحدث هذا أجاب مارينيتش «بكل بساطة. فمنذ الثلاثينيات كان لدينا نظام لتحويل الملكية بدون دفع قيمتها، ولكنها كانت كلها ملكية للدولة وتجري بين مؤسسات أو منشآت تملكها الدولة. فجميع المتعاملين كانوا يتصرفون باسم مالك واحد: وهو الدولة. ولدينا الآن مالكون في القطاع الخاص، لكنهم يلجأون إلى الإجراءات ذاتها في تحويل الملكية العقارية. . . وكأنهم لا يدركون أن ذلك مختلف كلياً». انظر: David Mandel, «Actually Existing Privatization: An Interview with Yuri Marenich,» *Monthly Review* (March 1992), p. 22.

(١٩) حول هذه الناحية، انظر: Anders Aslund, *How Russia Became a Market Economy* (Washington, DC: Brookings Institution, 1995), pp. 16-17.

أ ـ تحرير الأسعار من القيود.

ب ـ تخفيض الإنفاق الحكومي بهدف تحقيق توازن في الموازنة.

ج ـ وضع حدود صارمة على تزايد التسليف والكتلة النقدية.

د ـ خصخصة منشآت الدولة الاقتصادية.

هـ ـ إزالة القيود على حرية التجارة الخارجية وعلى حرية انتقال الرساميل من وإلى روسيا[٢٠].

وسنناقش أدناه وبعامة وبإيجاز شديد نتائج هذه الاستراتيجيا بادئين بنتائج تحرير الأسعار.

كان الافتراض الأساسي وراء تحرير الأسعار والسماح بارتفاعها الهائل بدءاً من عام ١٩٩٢ (علماً بأنها ارتفعت أيضاً بنسبة كبيرة عام ١٩٩١) هو أن هذا الارتفاع سيؤدي خلال فترة قصيرة إلى زيادة الإنتاج. فارتفاع أسعار المنتوجات والخدمات سيدفع المنتجين إلى زيادة إنتاجهم. وانعكس هذا الاعتقاد في الخطاب الذي ألقاه يلتسين بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ أمام نواب الكونغرس الروسي مهيئاً الأذهان لتطبيق استراتيجية العلاج بالصدمة. وضمن ما ذكره في هذا الخطاب قوله «إن الانتقال دفعة واحدة إلى تحرير الأسعار هو إجراء قاس... ولكنه ضروري. وسيشعر كل واحد منا خلال فترة ستة الأشهر القادمة تقريباً بأن الحياة ستصبح أكثر قساوة. ولكن الأسعار ستنخفض بعد ذلك وستمتلئ السوق بالسلع. وبحلول خريف ١٩٩٢ وكما وعدتكم قبل الانتخابات (لرئاسة جمهورية روسيا في حزيران/يونيو ١٩٩١) سيستقر الاقتصاد وستبدأ حياة الناس في التحسن تدريجياً»[٢١].

---

(٢٠) للإطلاع على هذه الاستراتيجية وعلى نتائجها من منظورين متباينين، انظر: المصدر نفسه، الفصل ٣، و Kotz and Weir, *Revolution from above: The Demise of the Soviet System*, chaps. 9-10.

وتجدر الإشارة إلى أن اسلوند (وهو أستاذ للاقتصاد في جامعة استوكهلم) كان أحد الاقتصاديين الغربيين برئاسة جيفري ساكس (من جامعة هارفرد) الذين قدموا إلى موسكو بعد إخفاق انقلاب آب/اغسطس ١٩٩١ متبرعين بخدماتهم. ولقد مارسوا مع صندوق النقد الدولي دوراً كبيراً في رسم استراتيجية العلاج بالصدمة، لذلك ليس غريباً أن يعتبر اسلوند مجرد انتقال روسيا إلى رأسمالية السوق يشكل بحد ذاته إنجازاً (ص ٢٠ مثلاً من كتابه). وهذا صحيح من منظور المصالح الاستراتيجية الغربية وبخاصة الأمريكية، ولكنه شكل كارثة بالنسبة لروسيا. ولعل من المناسب أن نذكر أن عدداً من الاقتصاديين الغربيين قد تبرعوا بتقديم خدماتهم للصين عندما قامت بإجراءات تغييرات اقتصادية بدءاً من عام ١٩٧٨، ولكن الصينيين رفضوها معتبرين أنفسهم أدرى بشؤون بلادهم.

(٢١) انظر: Kotz and Weir, Ibid., p. 167, and Aslund, Ibid., p. 69.

ولكن الإنتاج لم يزدد، بل استمر في الانهيار بنسب عالية، كما استمرت الأسعار في الارتفاع بنسب كبيرة جداً كما يتضح من الجدول رقم (١ ـ ٤). ولعل أهم أسباب عدم تزايد الإنتاج بل استمرار انخفاضه ما يأتي:

ـ أدى الارتفاع المخيف في الأسعار إلى انخفاض الدخول الحقيقية لغالبية الناس نظراً لأن نسبة الارتفاع في دخولها النقدية كانت أقل بكثير من نسبة ارتفاع الأسعار. ففي حال الانخفاض في الدخول الحقيقية وتالياً في الطلب الفعال ليس من الصحيح نظرياً توقع زيادة الإنتاج وإنما توقع انخفاضه. وهذا ما حدث فعلاً وأدى إلى استفحال البطالة وتزايد فقر وبؤس غالبية الناس.

ـ حتى ولو افترضنا جدلاً ارتفاع الدخول النقدية بنسبة تتجاوز نسبة الارتفاع في الأسعار (وهذا لم يحدث طبعاً)، أي افترضنا زيادة الدخول الحقيقية وزيادة الطلب الفعال، فلم يكن من المتوقع أن يرتفع الإنتاج بنسبة كبيرة نظراً لبنية الاقتصاد الروسي المؤلفة من منشآت اقتصادية ضخمة متكاملة لدرجة كبيرة فيما بينها وليست متنافسة. فهذه البنية كانت منسجمة مع متطلبات التخطيط المركزي السابق وليس مع مقتضيات رأسمالية السوق. فقط في حال وجود درجة عالية من المنافسة في اقتصاد السوق بين الوحدات الإنتاجية يعكس التزايد في الطلب الفعال نفسه ولدرجة كبيرة في زيادة الإنتاج والعمالة وليس في الارتفاع الكبير في الأسعار. وهذه الدرجة من المنافسة كانت غائبة في الاقتصاد الروسي.

ـ إن توقع تزايد الإنتاج يفترض وجود طبقة رأسمالية منتجة. ولكن الطبقة الرأسمالية التي ظهرت ـ والتي أتينا على ذكرها آنفاً ـ كانت لدرجة كبيرة رأسمالية طفيلية ورأسمالية نهب. وإلا كيف يمكن تفسير ظهور ثروات ضخمة في أيدي قلة من الناس في اقتصاد يتدهور سنة بعد أخرى؟!

تم التركيز حتى الآن على نتائج تحرير الأسعار على الإنتاج ومستوى العمالة. ولكن بقية عناصر استراتيجية العلاج بالصدمة فاقمت من النتائج المذكورة أعلاه. فتخفيض الإنفاق الحكومي بهدف تقليص عجز الموازنة كنسبة للناتج المحلي وإزالة هذا العجز، والتقييد الصارم للتوسع في التسليف أديا إلى نتائج سلبية على الإنتاج والعمالة، هذا فضلاً عن النتائج المحددة على وضع القوات المسلحة الروسية وعلى نظام الرعاية الاجتماعية وعلى وضع مؤسسات البحث العلمي الروسية. فالجهوزية القتالية للقوات الروسية انخفضت بدرجة كبيرة، كما انتشرت الأمراض التي لم تكن تعرفها روسيا من قبل. وهاجر عدد من العلماء الروس إلى الخارج. كما اضطر الكثيرون ممن لم يهاجروا إما إلى التحول عن البحث العلمي وعن تحقيق إنجازات علمية (والتي كانت مفاخر الاتحاد السوفياتي السابق) وإلى قبول وظائف كمحاسبين في المصارف ومترجمين أو خضوعهم للاستغلال من قبل مؤسسات ومنشآت أجنبية مما سنأتي على ذكره في ما يلي.

وكان من نتائج تطبيق درجة عالية من حرية التجارة الخارجية أيضاً تفاقم الأثر السلبي في الإنتاج والعمالة بسبب تزايد منافسة السلع المستوردة للإنتاج المحلي. ومن المستغرب في اقتصاد يتدهور وتزداد فيه البطالة والبؤس أن تتسع درجة انفتاحه على الاستيراد من الخارج. فكل التجارب التاريخية تشير إلى أنه عندما يتعرض اقتصاد للكساد تلجأ الدولة ـ ضمن أمور أخرى ـ إلى درجة أعلى من الحماية بهدف تحويل جزء كبير من الإنفاق على الاستيراد إلى أن ينفق داخلياً، وذلك للمساعدة في وقف تدهور الاقتصاد ومستوى العمالة.

كما أدى تحرير حركة الرساميل، وتالياً السماح بحرية تحويل الروبل الروسي إلى عملات أجنبية رئيسية من أهمها الدولار لتمويل نزوح الرساميل الروسية إلى تفاقم نزوحها. ولقد قدر حجم الرساميل الروسية النازحة ما بين ١٩٩٢ و١٩٩٤ بحدود مائة مليار دولار، بينما بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في روسيا وحجم المساعدات الرسمية الغربية مقدار ١٩,٤ مليار دولار خلال الفترة ذاتها[٢٢]. وساهم النزوح الكبير في الرساميل الروسية في ارتفاع كبير في درجة اعتماد روسيا على التمويل الخارجي وتالياً بروز تبعيتها للغرب.

كما نجم عن نزوح الرساميل الروسية، فضلاً عن التضخم الداخلي الكبير، انخفاض في سعر صرف الروبل الروسي تجاه الدولار الأمريكي بنسبة أكبر بكثير من نسبة ارتفاع الأسعار الداخلية. وهذا مثّل انخفاضاً حقيقياً كبيراً في سعر صرف الروبل الروسي، وأدى إلى تدهور بالغ في شروط تبادل روسيا للعملات مع الغرب بخاصة. وشكل هذا التدهور أحد آليات استغلال روسيا من قبل الغرب[٢٣] بخاصة والأجانب بعامة، إذ اشتروا ممتلكات وقوة عمل وسلعاً وخدمات روسية بأسعار بخسة بالعملات الأجنبية. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك تحوّل العلماء الروس والذين يعتبرون من أبرز علماء العالم إلى قوة عمل رخيصة. ففي أيار/مايو عام ١٩٩٢ استأجرت شركة **مختبرات بل** الأمريكية قوة عمل عالمين روسيين رائدين في الفيزياء ليقوما بأبحاث علمية لها بمعاش شهري قدره خمسة آلاف روبل، أي ما يساوي بحسب سعر صرف الروبل بالدولار آنذاك أحد عشر دولاراً أمريكياً. كما استأجرت شركات أمريكية أخرى وبأبخس الرواتب قوة عمل العديدين من العلماء الروس للقيام بأبحاث علمية لها[٢٤].

---

(٢٢) أخذت الأرقام من: Kotz and Weir, Ibid., p. 182.

(٢٣) كما شكل في الماضي ولا يزال يشكل حالياً التدهور في شروط تبادل العالم الثالث مع الغرب أحد آليات استغلال الغرب لبلدان العالم الثالث.

(٢٤) انظر: *New York Times*, 11/1/1993, pp. D_1-D_2.

كما وردت في: المصدر نفسه، ص ١٨٤.

أما فيما يتعلق بالخصخصة، فلقد سبق أن ذكرنا أن القطاع الخاص الروسي بدأ بالظهور في عهد غورباتشوف وقبل تفكك الاتحاد السوفياتي رسمياً. ولكن الخصخصة استمرت وبوتيرة عالية في الدولة الروسية وتم تطبيقها عبر إصدار كوبونات للأفراد لتمكينهم من شراء منشآت الدولة الاقتصادية. ولكن نظراً لانتشار البطالة والفقر بين غالبية الناس اضطر هؤلاء إلى بيع كوبوناتهم بأبخس الأثمان أو أجبروا على ذلك من قبل الأثرياء الجدد والمافيات الاقتصادية. وهكذا وبدلاً من أن تتوسع قاعدة ملكية القطاع الخاص لوسائل الإنتاج ـ والتي كانت وهماً في المقام الأول ـ تركزت وسائل الإنتاج، وكما كان متوقعاً، في أيدي القلة.

وقد يكون من غير المبالغة القول بأنه لو فتّش عدو لروسيا عن وصفة لتدميرها كقوة وكدولة وكمجتمع لما وجد وصفة أنجع من تلك المتمثلة في استراتيجية العلاج بالصدمة.

ثالثاً: بعض الملاحظات الختامية

سأركز في هذه الخلاصة على أزمة العولمة المالية والتي تمثلت في الأزمة الآسيوية. ولن أقدم خلاصة للتحليل السابق للأزمة السوفياتية ـ الروسية لأن هذه كانت أعمق وأشمل وذات تأثيرات أبعد من كونها أزمة عولمة مالية على الرغم من أن استراتيجية العلاج بالصدمة أدت إلى عولمة الاقتصاد الروسي مالياً[(٢٥)]. فالأزمة السوفياتية ـ الروسية فريدة من نوعها من حيث إنها تضمنت تفكك وانهيار دولة عظمى في أوج قوتها. أما أزمة العولمة المالية أو حتى أزمة الأسواق المالية القومية فهي ظاهرة متكررة عبر التاريخ.

١ ـ كانت الدول المعروفة بالنمور الآسيوية والمعولمة مالياً لدرجة كبيرة (أي تسمح بحرية دخول الرساميل وبخاصة القصيرة الأجل للاستثمار في أسواقها المالية وبحرية خروجها للاستثمار في الأسواق المالية الخارجية) أكثر تأثراً بالأزمة التي بدأت في تايلند في صيف ١٩٩٧، إذ انتقلت هذه الأزمة بسرعة وعبر حركة الرساميل القصيرة الأجل إلى بقية ما كان يسمى بالنمور. ولقد شرحنا آلية هذا الانتقال عبر ما يسمى بانتشار العدوى. أما الدول الآسيوية التي لم تكن معولمة مالياً كالصين والهند وباكستان وفيتنام مثلاً، فلم تتأثر إلا قليلاً بالأزمة.

ولقد ذكر عدد من المعقبين الغربيين بأن الأزمة الآسيوية هي الثمن الذي دفعته

(٢٥) علماً بأن درجة العولمة المالية هذه قد انخفضت بدرجة معتبرة نتيجة الإجراءات المالية التي اتخذتها السلطات الروسية بتاريخ ١٧ آب/اغسطس ١٩٩٨ والتي تضمنت ـ ضمن أمور أخرى ـ فرض قيود على نزوح الرساميل من روسيا.

بلدان ما كان يسمى بالنمور لقاء ما حققته من نسب نمو عالية قبل الأزمة، إذ ساهمت عولمتها المالية في تحقيق هذه النسب. وهذا الرأي غير مقنع. فالصين مثلاً حققت نسبة نمو عالية منذ الخمسينيات، وبخاصة منذ نهاية السبعينيات، أعلى من نسب نمو ما كان يسمى بالنمور مع أن الصين لم تكن وليست الآن معولمة مالياً. وتجدر الإشارة إلى أن نسب النمو العالية التي حققتها النمور الآسيوية قبل الأزمة لم تكن نتيجة عولمتها المالية، إذ اتبعت، وبخاصة في المراحل الأولى من تنميتها ولدرجة كبيرة نمط النموذج الرأسمالي الياباني في التنمية، وليس نمط رأسمالية حرية الأسواق لدرجة كبيرة. فبالإضافة إلى إعطائها أهمية قصوى للتعليم تضمن نموذجها الإنمائي دوراً كبيراً للدولة وتخطيطاً لإقامة صناعات رئيسية وصناعات مستقبلية ودعمها وحمايتها من المنافسة الأجنبية ورفع نسبة الادخار الوطني عبر تقييد استيراد السلع الكمالية وسلع أخرى وعبر تقييد نزوح الرساميل[(٢٦)]. فمنذ منتصف الثمانينيات، ونتيجة ضغوط المراكز الرأسمالية، بدأت بعامة وتدريجياً بتحرير حركة الرساميل. فضلاً عن ذلك أظهرت دراسة أعدها الاقتصادي من جامعة هارفرد داني رودريك ونشرت في أوائل عام ١٩٩٨ حول تجربة ٢٣ دولة حررت حركة رساميلها بأنها لم تتمتع بدرجة أعلى من النمو ومن النجاح في محاربة التضخم من دول أخرى فرضت قيوداً على نزوح الرساميل[(٢٧)].

ومن أهم مساوئ العولمة المالية ما يأتي:

ـ تفاقم من أية صعوبة اقتصادية يمر بها اقتصاد معولم مالياً وتحولها إلى أزمة مالية، وتالياً تعرقل جهود الحكومة المعنية في معالجة الصعوبة والتي تتطلب وقتاً. فالأزمة المالية تحرم الحكومة من الوقت الكافي ومن الموارد بالعملات الأجنبية لمعالجة صعوبتها الاقتصادية. كما تنتشر عدوى الأزمة إلى دولة أخرى معولمة مالياً ومتكاملة أسواقها المالية مع أسواق الدولة المصدرة للأزمة على الرغم من أن المؤشرات الاقتصادية الكلية قد تكون سليمة في الدولة الأولى.

ـ قد تعرض الاقتصاد المعولم مالياً لأزمات مالية ليس بسبب عدم سلامة وضعه الاقتصادي الحقيقي، وإنما بسبب توقعات أو تصرفات بعض المقامرين أو المضاربين. فمن المعلوم أن المتعاملين في الأسواق المالية يتأثرون بعوامل نفسية وبشائعات وبتوقعات اقتصادية قد لا يوجد لها مبرر في الوضع الاقتصادي الحقيقي والذي قد

---

(٢٦) للإطلاع بشكل مختصر على تجربة ما كان يسمى بالنمور الآسيوية في التنمية، انظر مثلاً: Paul Kennedy, *Preparing for the Twenty-First Century* (New York: Random House, 1993), pp. 197-200.

(٢٧) تمت الإشارة إلى مضمون الدراسة في: David Wessel and Bob Davis, «Currency Controls Gain a Hearing as Crisis in Asia Takes Its Toll,» *Wall Street Journal*, 4/9/1998.

يكون سليماً. فمنذ عدة شهور مثلاً انخفضت أسهم أحد أكبر المصارف البريطانية في البورصة المالية في لندن وخسرت مئات ملايين الليرات الاسترلينية من قيمتها ليس بسبب تدهور الوضع المالي للمصرف وليس بسبب كونه يعاني خسائر، وإنما بسبب استقالة مديره التنفيذي (!). وخلال الأزمة المالية في ماليزيا في صيف ١٩٩٧ اشتكى رئيس وزرائها مهاتير بن محمد من أن المضاربات حصلت ضد إحدى الشركات الماليزية مع أن نسبة الأرباح التي كانت توزعها على المساهمين فيها بلغت عشرين بالمئة[٢٨].

ـ لا تتصف الأسواق المالية المعولمة (شأنها شأن الأسواق الاقتصادية الأخرى بعامة) بالتكافؤ في المنافسة. فما تفرزه من أسعار أسهم أو أسعار صرف عملات يعكس في التحليل الأخير ولدرجة كبيرة علاقات قوة اقتصادية. فهل القوة المالية لمضارب معروف كجورج سورس والذي أجبر بريطانيا في عام ١٩٩٢ على الخروج من نظام النقد الأوروبي مساوية للقوة المالية لنشأة استثمارات مالية عادية؟ فضلاً عن ذلك يمكن للقوى المالية الكبرى أن تستعمل قوتها لتحقيق أهداف سياسية في الاقتصاد المعولـم مالياً.

ـ تتعارض العولمة المالية جذرياً مع الديمقراطية، إذ ان حفنة من مدراء صناديق الاستثمارات المالية الضخمة وغير المسؤولين أمام ممثلي الشعب في أية دولة يتخذون وينفذون خلال لحظات قرارات قد تدمر حياة الملايين من الناس (!).

ـ تؤدي العولمة المالية إلى تركيز الثروات على مستوى العالم في أيدي القلة. فكما أن الأسواق المالية القومية في المراكز الرأسمالية تشكل آلية لاستيلاء المنشآت الاقتصادية الكبرى على المنشآت الصغرى، وتالياً زيادة تمركز وسائل الإنتاج، فإن العولمة المالية تطبق هذه الآلية على المستوى العالمي. فانخفاض أسعار الصرف الحقيقية لدولة معرضة لأزمة مالية يسهل على الشركات الدولية الكبرى شراء منشآتها ومصارفها وقوة عملها بأسعار بخسة بالعملة الأجنبية. ولقد أتينا على ذكر هذه الناحية عند مناقشتنا آنفاً للأزمة الروسية.

٢ ـ إن العولمة المالية ليست قدراً محتوماً. فغالبية بلدان العالم الثالث والتي تمثل غالبية البشر لا تطبقها، أي لا تسمح بحرية تحويل عملاتها المحلية إلى عملات أجنبية رئيسية أهمها الدولار لتمويل نزوح الرساميل منها إلا بحدود تسديد أقساط قروض سابقة أو تسديد أقساط رساميل أجنبية مستثمرة بشكل مباشر وفي حال تصفيتها وضمن إطار القوانين المنظمة لهذه الاستثمارات.

---

(٢٨) حول هذه الشكوى، انظر: Mahathir Bin Mohamad, «Highwaymen of the Global Economy».

لذلك يتعين على دول العالم الثالث ما يأتي:

ـ الاستمرار في عدم السماح بحرية نزوح الرساميل إلا ضمن الإطار المذكور أعلاه. أما فيما يتعلق بالدول التي تسمح بذلك فأرى ضرورة التوقف عنه.

ـ رفع نسبة ادخاراتها الوطنية لناتجها المحلي الإجمالي، وتالياً التقليل من حاجتها إلى التمويل الخارجي قدر الإمكان، وبخاصة من الغرب. فالاعتماد لدرجة كبيرة على التمويل من المصادر المذكورة يؤدي إلى فقدان درجة كبيرة من استقلالية قرارها السياسي والاقتصادي. فرفع نسبة الادخارات الوطنية يتطلب إصلاحات اقتصادية داخلية من أهمها تحسين أنظمتها الضرائبية وإعطاء دور كبير للقطاع العام في تنميتها.

ـ عدم السماح للأجانب بالاستثمار في أسواقها المالية الوطنية. وأرى أن عدم سماحها بنزوح الرساميل، وبخاصة القصيرة الأجل، سيحول دون ذلك.

ـ عدم القيام باستقراض قصير الأجل لتمويل مشاريع إنمائية، والاقتصار في حال الحاجة على القروض الطويلة الأمد. وفي حال الأقطار العربية يتعين عليها إعطاء الأولوية للاستقراض من المؤسسات المالية الإقليمية العربية والتي تقدم قروضاً بشروط ميسّرة. كما يتعين تعزيز دور هذه المؤسسات وزيادة رساميلها.

ـ السماح بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، أي الاستثمارات في إقامة مشاريع حقيقية وجديدة وتؤدي إلى زيادة قوة الدولة وتمكن البلدان المضيفة لاستثمارات كهذه من الاستحواذ على تقانة عالية يمكنها توطينها وتجذيرها. ولكن يجب أن تبقى هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضمن حدود، إذ لا يمكن تجاهل النفوذ السياسي الذي يمكن لهؤلاء المستثمرين الأجانب ممارسته بالتحالف مع الفئات الكومبرادورية في البلد المضيف لاستثمارات كهذه.

الفصـل الثانـي

الكوكبة(*): الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية(**)

اسماعيل صبري عبد الله(***)

تمهيد

لم يلتقِ الكتّاب العرب على اسم واحد لظاهرة كثر حديثهم عنها. فقد أسماها بعضهم «العولمة» وقال بعضهم الآخر «الكونية». وعلى أية حال يتفق معظمهم على النظرة الإيجابية لهذا الذي يجري في عالم اليوم. وربما وجد المرء أساس هذا الاحتفاء في انهيار الاتحاد السوفياتي. فالناس عادة يتبرأون من المهزوم ويعجبون بالمنتصر. وقد فسر القوم ما جرى في ما كنا نصفه بوطن الاشتراكية على أنه انتصار حاسم للرأسمالية أبعد الاشتراكية كاختيار بديل بشكل قاطع ونهائي. ومن ثم كان من الطبيعي أن تجذبهم «ايديولوجية السوق» ويتحدثون عن فضل الليبرالية على الناس، ويقتربون بذلك مما قيل عن **نهاية التاريخ** وإن انتقد بعضهم الكتاب المذكور. وعايش هذا التوجه الحديث عن العالم ذي القطب الواحد والتسليم بأن الولايات المتحدة سيدة العالم التي لا يرد لها قول. ومن نقطة انطلاق أخرى ـ الثورة العلمية والتقانية ـ

(*) الشائع استخدام مصطلح «العولمة».

(**) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٢ (آب/أغسطس ١٩٩٧)، ص ٤ ـ ٢٥، وهو في الأصل ورقة قدّمت إلى: ندوة مجلة **الطريق**، وهي بعنوان «نحو تجديد المشروع الاشتراكي» (مهداة إلى الشهيد مهدي عامل (حسن حمدان)) والتي عقدت في بيروت، خلال الفترة ١٦ ـ ١٨ أيار/مايو ١٩٩٧.

(***) مفكر واقتصادي عربي من مصر.

قيل إن من يملكها يحكم العالم، ولا حياة لشعب لا يدخل غمارها، بل كتب بعضهم أن الاقتصاد قد فقد أهميته السابقة وحلت محله المعلوماتية. ولم يفلح ما يشغل أهل الغرب من بطء في النمو وتزايد في البطالة والتهميش وتراجع في مستوى التعليم وانتشار للمخدرات وظهور اليمين المتطرف (والمسلح في أمريكا) في الساحة السياسية والانتخابات الأوروبية والتشريعية والمحلية، ومن تكاثر للملل ونحل غريبة الشأن تعيش في أوهام لا صلة لها بالعقل... الخ، في جذب أي قدر يذكر من الانتباه لدى المفكرين والمحللين العرب. فانتصار الرأسمالية كامل ومطبق، وهزيمة الاشتراكية تامة وأبدية الأثر. وقبل معظم الكتّاب تراجع دور الدولة التي تحولت في نظرهم من قوة قادرة على دفع الشعب خطوات حاسمة على طريق التقدم والتنمية، إلى بيروقراطية شمولية تعطل التنمية، في حين شغلهم كثيراً حديث **صراع الحضارات** وما أسموه قضية الهوية، وفي كل ما خطه القلم من كتب ومقالات ومحاولات تأصيل أو تحليل أهمل تماماً البحث في نشأة الظاهرة والقوى الفاعلة في تشكيلها. وهكذا يكاد «دخول البشرية في عصر جديد تماماً» أن يكون نهاية للبحث العلمي الاجتماعي يشابه **نهاية التاريخ**. والمفجع في هذا كله هو الانصراف عن البحث في قضايانا القطرية والقومية، واختفاء الوطنية والاستقلال من جدول أعمال المهتمين وأن «المتغيرات العالمية» وإشاعة التسليم بأن الأقوياء في قمة النظام العالمي يشكلون مستقبلنا، وأن الإرادة الشعبية الوطنية والقومية معدومة الأثر.

وتمهيداً لما سنقدمه من محاولة تحليلية لا بد من أن نصحح في إيجاز الظاهرة وأسبابها ومن حركها. ونبدأ بالترجمة الصحيحة للاسم الانكليزي للظاهرة وهو «Globalization»، وهو مشتق من «Globe» بمعنى الكرة، والمقصود بها هنا الكرة الأرضية؛ الكوكب الذي نعيش على سطحه، ومقابل «العالم» وهو «World»، و«الكون» وهو «Universe». وكلمة العالم تعني البشرية، والنسبة إليها توحي بمشاركة الناس جميعاً في انتشار الظاهرة محل الدراسة. كما أن هذا الاسم ليس من مفرداته فعل في اللغة العربية[1]. وقد وجدت في المعاجم فعل «كوكب» بمعنى جمع أحجاراً ووضع بعضها مع بعضها الآخر في غير شكل محدد. وهو يقابل «كوّم» في

---

(١) يرى بعض الكتاب أن تعبير الاقتصاد العالمي (World Economy) مضلل للسبب الذي ذكرناه في المتن ويفضلون اقتصاد يسيطر على العالم (World-Economy). ويستخدم بعض الكتاب الفرنسيين تعبير «l'économie-monde» بدلاً من «économie mondiale»، كما لا يرى بعضهم حرجاً في استخدام «globalisation»، حيث إن «globe» في اللغة الفرنسية لها معناها نفسه في الانكليزية، أي الكرة. انظر: Immanuel Wallerstein, *Unthinking Social Science: The Limits of Nineteenth Century Paradigms* ([Cambridge, MA]: Polity Press in association with B. Blackwell, 1991), and M. Drancourt, «Le Mégamanagement,» *Futuribles* (mars 1997).

تجميع التراب. ورأيت الاحتذاء بسلفنا القريب حين نقلوا فعل «ثقف» من صقل السيف إلى صقل العقل، وأدخلوا في لغة العرب «الثقافة» بالمعنى المتداول بيننا حالياً. ومهما يكن من أمر، لا بد من تحديد المسمى في ما وراء الخلاف حول الاسم. والمقصود بالكوكبة هو **التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية.**

ولما كانت حياة البشر ليست متروكة للمصادفة البحتة، فإن كل تغيير كبير يطرأ عليها لا بد من أن تقف وراءه قوى اجتماعية اقتصادية ذات تأثير في السياسة والاقتصاد ترى في هذا التغيير مصالح مهمة لها. وربما كان ما يميز ظاهرة الكوكبة أنها نشأت وانتشرت دون أن يسبقها تصور متكامل أو حركة فكرية عميقة الأبعاد يختلف فيها أهل الفكر ويتأثر بها أهل السياسة. ومن ثم لا جدوى في محاولة البحث عن أصول فكرية لها في العلوم الاجتماعية المختلفة. والوقائع تثبت أنها أساساً نتاج داخلي للرأسمالية المعاصرة، وتتجسد في الشركات المتعدية الجنسية. وقد بدأت الشركات الكبرى الانتشار بعيداً عن سوقها الوطنية تحت تأثير عاملين بالغي الأهمية: **الأول** هو التخلي عن الحرب كوسيلة لحسم التناقضات في المصالح بين شركات تنتمي إلى دول مختلفة، وذلك كان حتمياً بعد تصنيع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها القنابل النووية التي جعلت التدمير يسود عند المنتصر بالدرجة نفسها عند المهزوم. وكان استبعاد الحرب أمراً جللاً لأن تاريخ الرأسمالية كان سلسلة من الحروب، كما أن الحرب كانت تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد وفي نمو الرأسمالية. أما العامل **الثاني** فكان حركة التحرر الوطني التي أنهت أوضاع الامبراطوريات الاستعمارية التي كانت سائدة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد يسر تلك النهاية اقتناع الرأسمالية الكبيرة بقدرتها على اقتحام الأسواق دون الاعتماد على جيش يحميها، وبالتالي بتكلفة أقل. وقد ثبت أن الدول التي استقلت سرعان ما استدعت المعونات والاستثمارات حتى من الدول نفسها التي صارعتها حركة التحرر الوطني. ولنتذكر في هذا الصدد كيف أجمع الناس في بلداننا العربية على مقت الاحتلال، وحرصوا على النضال ضده حتى الجلاء الكامل. ونقارن ذلك بـ«الغزل بالمستثمر» الممارس حالياً في كل أقطارنا أياً كان عنف الخطاب السياسي الموجه إلى الاستهلاك المحلي.

ومفتاح تحليل هذا التطور هو إدراك أن الرأسمالية كنمط إنتاج تتغير ملامحها وأساليبها في الاستغلال عبر الزمن. وقد تطورت في الماضي تطورات لا تقل أهمية عما يحدث في الكوكبة.

أولاً: مراحل واضحة في تاريخ الرأسمالية

لسنا بصدد تأريخ كامل لنشأة الرأسمالية وتطورها[٢]، ولكننا نريد التذكير في إيجاز بمراحل مهمة من هذا التطور، مما يساعد على فهم ما يجري حالياً. وفي البداية نذكّر بما كتبه ماركس في هذا الشأن، فقد طرح مقولة إن كل موجود متغير، ولا يبقى أي شيء على حاله إلى الأبد. وقال: «ليس المجتمع المعاصر بلّورة ثابتة[٣]، وإنما هو كائن عضوي قادر على التحول، وهو بالفعل في تحول مستمر ولا يمكن أن نفهمه إلا من خلال عملية التحول».

ثم يضيف سمة خاصة بالرأسمالية بقوله:

«لا ترى الصناعة الحديثة في عمليات الإنتاج الممارسة حالياً شكلاً نهائياً، ولا تعده كذلك، لأن القاعدة التقنية ثورية بطبيعتها في حين كانت أنماط الإنتاج السابقة جوهرياً أنماطاً محافظة».

«إن التكنولوجيا تطلق من عقالها أساليب تعامل الإنسان مع الطبيعة، وعمليات الإنتاج التي تحفظ بقاءه، وكذلك علاقاته الاجتماعية ومفاهيمه العقلية».

فالرأسمالية ازدهرت بالصناعة التي تعتمد بدورها على التقانة التي هي ثورية بطبيعتها لأنها تقوم على أساس من البحث والتجديد محكوم بالرغبة في زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف لتوسيع الأسواق باستمرار سعياً لتعظيم الربح. وهكذا كان نمط الإنتاج الرأسمالي أول نمط يصفي تماماً الأنماط السابقة، ويفرض نفسه من خلال كفاءته التنافسية على العالم كله تدريجياً وبأشكال مختلفة. وهذا الامتداد لنمط الإنتاج الرأسمالي في الغرب يبني علاقاته مع بقية الأقطار على نوع من التبعية. ويقول ماركس عن البرجوازية الأوروبية: «وكما جعلت الريف تابعاً للمدن، جعلت البلدان البربرية أو شبه البربرية تابعة للبلدان المتمدنة. أتبعت أمم الفلاحين لأمم البرجوازية، اتبعت الشرق للغرب»[٤]. فالرأسمالية نمط إنتاج متجدد، يتوجه منذ البداية إلى سيطرة الغرب على مصائر الشعوب الأخرى.

وعلى عكس ما هو شائع من القول بأن الرأسمالية ولدت مع الثورة الصناعية،

(٢) انظر عرضاً مفصلاً لنشأة وتطور الرأسمالية، في: اسماعيل صبري عبد الله، **دروس في الاقتصاد السياسي** (الاسكندرية: [د. ن.]، ١٩٥٤)، ص ٢٣ ـ ٦٤.

(٣) حجر أبيض شفاف (**المعجم الوسيط**). وهو عادة صلب لا يتغير تكوينه بسهولة.

(٤) أقوال ماركس مأخوذة من: Karl Marx, *Selected Writings in Sociology and Social Philosophy*, edited by T.B. Bottomore and Maximilien Rubel (Harmondsworth, Middlesex, UK: Penguin Books, 1965).

يقول ماركس إنها انتشرت واستقرت خلال القرون الثلاثة السابقة، أي السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر. وقد أكد هذا المعنى مفكرون غير ماركسيين من أشهرهم الفرنسي برودل[٥].

١ ـ الرأسمالية التجارية

وتسمى كذلك نظراً للدور الحاسم الذي لعبته التجارة وطبقة من التجار المشتغلين بـ «التجارة البعيدة» (Far Trade)[٦]. وقد بدأ نشاطهم بالاستيراد من خارج أوروبا لسلع يهواها الملوك والأمراء والنبلاء والكرادلة. . . الخ، سادة المجتمعات الأوروبية في ذلك الوقت: استوردوا الأخشاب الثمينة والعاج والذهب من أفريقيا عبر تجار المغرب العربي. واستوردوا من الصين على طريق الحرير الشهير وعبر تجار من الإيرانيين وعرب الشام. واستوردوا من الهند وجنوبي آسيا عبر حضرموت واليمن ومصر. ونجحوا بنوع من الحكم الذاتي في الجمهوريات التجارية التي حكمت المدن الساحلية الكبيرة من البندقية شرقاً إلى جنوى غرباً، وكذلك في مدن تجارية متناثرة بين بحر البلطيق والبحر المتوسط، كثيراً ما حملت، وتحمل حتى الآن اسم «المدينة الحرة»[٧]. وقد تبنى هؤلاء التجار فكرة الاكتشافات الجغرافية وإن تصدر لها رسمياً الملوك[٨]. وباكتشاف العالم الجديد واستقرار ألوف الأوروبيين فيه فتح أمام التجار باب التصدير لهذه الأسواق الجديدة. ولم تكن الصناعة الحرفية قادرة على إنتاج كل ما تحتاج إليه أسواق العالم الجديد، ولذلك موّل التجار إنشاء مصانع يدوية (Manufactures) قامت على التقسيم الفني للعمل بحيث يؤدي كل عامل عملية جزئية واحدة متكررة. وكان الدافع إلى ذلك أنهم استخدموا فلاحين هاربين من الإقطاعيات ولا دراية لهم بالصناعة. ثم تبينوا الأثر الكبير لتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية وبالتالي الإنتاج. وكانت تلك ثورة صغيرة خصص لها آدم سميث عدة فصول في ثروة الأمم. واستمر هذا الاهتمام بزيادة الإنتاج وتخفيض التكلفة لمواجهة طلب من متوسطي الحال متميز من الطلب الترفي من طبقة النبلاء المحدودة العدد. وكان طبيعياً أن يمول بعض التجار الباحثين عن مصدر جديد للطاقة. وكان ما حققوه من تراكم

---

(٥) Fernand Braudel, *Civilisation matérielle, économie et capitalisme, XVᵉ-XVIIIᵉ siècle*, 3vols. (Paris: A. Colin, 1979).

(٦) وهي تنطوي على مخاطرات متنوعة. ومن ثم وصف هؤلاء التجار بأنهم «entrepreneurs» التي تعيش مع الرأسمالية حتى هذه اللحظة وإن تجددت دلالتها وزادت تجديداً.

(٧) «Freetown» في بريطانيا، «Ville Franche» في فرنسا، «Freiburg» في ألمانيا وسويسرا. . . الخ.

(٨) سافر كولومبوس إلى جزر البحر الكاريبي رافعاً رايات ملك إسبانيا الذي بارك الرحلة وشجع المسافرين. ولكن تمويل الرحلة جاء من بيت تجارة كبير في جنوى اسمه «Centurione».

رأسمالي أولي الدعامة الرئيسية للثورة الصناعية. وهكذا نجد أن البرجوازية الأوروبية أثرت أولاً ثم سعت للاستيلاء على الحكم بعد الإثراء. وهذا نقيض ما نراه في العالم الثالث من استيلاء فئات محدودة الموارد المالية على الحكم واستخدامه في تكوين الثروات الطائلة بوسائل غير شرعية ودون انغماس في عمليات الإنتاج.

وبالتوازي مع التراكم الرأسمالي ظهر تراكم معرفي ضخم بدأ بالثورة الثقافية في عصر النهضة ثم امتد إلى كل ميادين المعرفة. فتلك القرون الثلاثة أفرزت على سبيل المثال كوبرنيكوس وغاليليو في علم الفلك، وبدون تأكيد لكروية الأرض ما كانت فكرة الذهاب إلى الصين والهند عن طريق الأطلسي لتخطر على بال، ناهيك عن تحقق هذا الأمر. وفي العلوم الطبيعية نجد نيوتون ولافوازييه، وفي الفلسفة بيكون وديكارت وصولاً إلى فولتير وروسو. كما شهدت أوروبا حركة الإصلاح الديني التي غيرت القيم السائدة في الكنيسة الكاثوليكية منذ العصور الوسطى وأحلت محلها قيماً مؤاتية للنمو الرأسمالي: تمجيد الادخار ورفع قيمة العمل والنظر إلى الثروة على أنها نعمة من الخالق تفرض على صاحبها أن ينميها، والرفض الكامل للإنفاق البذخي للفئات الاجتماعية الحاكمة... الخ(٩). ولما كان التجار والمثقفون بعيدين عن مجالس علية القوم من النبلاء وكبار رجال الكهنوت، نشطت العلاقات الاجتماعية بين الفريقين، واحتمى المفكرون المتحررون في المدن التجارية التي يحكمها التجار. ومن ثم كان هؤلاء الرأسماليون على قدر كبير من الثقافة يساعدون المفكرين والباحثين والأدباء والفنانين. وهنا أيضاً نرى النقيض يسود برجوازيات العالم الثالث التي كثيراً ما تستخدم السلطة وسيلة للإثراء دون جهد، وكثيراً ما تقنع بالسلطة بديلاً من النفوذ الأدبي والمعرفة العلمية.

٢ ـ الرأسمالية الصناعية الناشئة

هي الطور من تاريخ الرأسمالية الذي عاشه ماركس ودرسه كأعمق ما تكون الدراسة. وكانت الآلة البخارية هي المحرك للإنتاج والمعبر للصراعات الاجتماعية والسياسية. فأهم نتيجة لاستخدامها كانت تخفيضاً كبيراً في تكلفة الإنتاج، وبالتالي إمكان البيع للطبقات الوسطى وبعض محدودي الدخل. وبعبارة أخرى، فتحت الآلة أسواقاً لم تكن موجودة من قبل. ومن ثم انتشر استخدامها في صناعات كثيرة لأن أي صناعة يدوية كانت مهددة بالبوار لعجزها عن منافسة الإنتاج الآلي في مستوى الأسعار. لقد بدأ استخدام الآلات البخارية في صناعة النسيج، ولكنه انتشر بسرعة في صناعات أخرى، وبلغ مرحلة حاسمة باختراع السكك الحديد التي فتحت أسواقاً

(٩) في كتاب **ثروة الأمم** كتب آدم سميث فصلاً مطولاً لهذه القضية بعنوان «On Frugality».

ضخمة أولاً لتصنيع ما يلزم لتسيير خطوطها، وثانياً بتيسير النقل بسرعة إلى الأسواق البعيدة. وحتى عصر تعميم السكك الحديد كان الطابع الغالب في الصناعة الآلية هو المشروعات الصغيرة مقارنة بالاحتكارات الكبرى في نهاية القرن التاسع عشر. ولم يكن بوسع منتج فرد أن يتحكم في الأسواق أو يؤثر في الأسعار بما يفيده، وبالتالي كانت الوسيلة الوحيدة لزيادة هامش الربح هي تخفيض التكلفة. ومن هنا كانت ظروف العمل البشعة (أكثر من ١٢ ساعة في اليوم وفي ظروف صحية قاتلة) وتشغيل النساء والأطفال بأجور أقل من أجور الرجال التي كانت جد متواضعة. وكانت المشروعات الصناعية فردية أو شركات أشخاص ذات طابع عائلي، فلم تظهر الشركات المساهمة إلا في أواسط القرن. ولم تكن في البلدان الصناعية الأولى ديمقراطية كالتي نراها اليوم. فحق الاقتراع والترشيح في المجالس النيابية كان مقصوراً على من يملك حداً أدنى من الأموال، أو من يدفع حداً أدنى من الضريبة، إذ كانت الضريبة مقياساً غير مباشر للثروة. وكانت سلطات هذه المجالس محدودة وكان أهمها إقرار ميزانية الدولة والضرائب. وكان تكوين النقابات أو الروابط أو الجمعيات العمالية محظوراً حظراً كاملاً ومؤثماً في قانون العقوبات. فالطبقة الرأسمالية ليبرالية، بمعنى حرصها على عدم تدخل الدولة في أمور الملكية الفردية وأوجه استعمالها وتنميتها. أما الديمقراطية بمعنى حقوق الإنسان من حيث هو مواطن فحسب فلم تعرف إلا في بعض الدول عند نهاية القرن[١٠]. وإزاء هذه الأوضاع تصدر العمال صفوف الاحتجاج ورفض الأوضاع القائمة والمطالبة بتغيير. وبقدر ما كان القمع شديداً اتجه العمال إلى المزيد من الجذرية في مطالبهم. وعمد بعضهم إلى تخريب المصانع، وكثرت حالات الإضراب (رغم الحظر والتأثيم) وتجاوز العمال وأنصارهم المطالب اليومية إلى البحث عن مجتمع بديل للمجتمع الرأسمالي. وتعددت النظريات والمذاهب الداعية إلى الاشتراكية أو الشيوعية، كما تكاثرت المجموعات الثورية السرية.

عاش ماركس في شبابه التمرد الديمقراطي الذي اجتمع حوله «شباب الهيغليين» الذين رفضوا تقديس الأستاذ الكبير للدولة واقتربت أفكارهم من تلك التي روجها «اللاحكوميون» (ما يسمى عادة بالفوضوية لخطأ في الترجمة). وحرم بسبب ذلك من فرصة التدريس في الجامعة بعد حصوله على الدكتوراه، واشتغل بالصحافة. ولكن التضييق الحكومي على إمكانات النشر دفعته إلى الانتقال إلى باريس. ثم اضطر بعد ذلك إلى الالتجاء إلى بروكسل، وأمضى السنوات الأخيرة من عمره في لندن. وتابع ماركس نضال العمال البريطانيين إبان ازدهار الحركة الميثاقية (Chartist Movement).

(١٠) انظر في الفرق بين الليبرالية والديمقراطية: J. J. Schwarzmantel, *Structures of Power: An Introduction to Politics* (Sussex: Wheatsheaf Books, New York: St. Martin's Press, 1987), and Carol C. Gould, *Rethinking Democracy* (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1988).

كما عاش الثورة البرجوازية الثانية في باريس في عام ١٨٣٠، ثم الثورة الشعبية في عام ١٨٤٨ في فرنسا وفي عدد من بلدان أوروبا. ورأى كيف نجحت البرجوازية الكبيرة بتصفية تلك الثورة وساندت إقامة الامبراطورية الثانية على يد نابليون الثالث. ثم عرف كل شيء عن أكثر الثورات جذرية حتى ذلك الوقت: «كومونة باريس» في عام ١٨٧١ واتفاق بروسيا المنتصرة والمحتلة لجزء مهم من أراضي فرنسا، والحكومة الجمهورية الفرنسية الوليدة على سحق الثورة والتنكيل بالثوار. فقتلوا عشرات الألوف ونفوا المئات إلى «ليمان كابين» في الطرف الاستوائي لأمريكا الجنوبية.

وقد درس ماركس نمط الإنتاج الذي أفرز كل هذا التغيير وشرح آلياته ومشكلاته وجوهر الاستلاب (Alienation) الذي يحدثه في المجتمع. وأسس توقعه للاشتراكية على أساس أن الرأسمالية قد حولت الإنتاج من عملية فردية إلى عملية اجتماعية بحيث يشترك عشرات العمال في إنتاج وحدة السلعة، مع الإبقاء على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، وأن الاشتراكية بتعميم الملكية الاجتماعية تزيل هذا التناقض. واكتشف اتجاه حركة الرأسمالية نحو تكوين احتكارات قبل غيره، وترك لنا العبارة الشهيرة «المنافسة تقتل المنافسة». ولكنه لم يذكر شيئاً عن «الامبريالية» لسبب بسيط هو أن هذه الظاهرة لم تكن معروفة في أيامه. فالطابع الغالب لعلاقة أوروبا ببقية القارات كان «الاكتشافات الجغرافية» لنهب الثروات الطبيعية وبصفة خاصة الذهب والفضة، وكان التصدير إلى العالم الجديد يتركز أساساً حول تغطية طلب المهاجرين الأوروبيين الذين استقروا في البلدان المكتشفة، ثم نسبة محدودة من القادرين مالياً في بعض تلك البلدان. وقد تنبه ماركس إلى هذه العلاقة على أساس أنها سباق على الموارد الطبيعية والأسواق خارج أوروبا. والواقع أن الرجل كان أوروبياً بمعنى الكلمة. فهو يعلن أنه لم يدرس نمط الإنتاج الآسيوي، كما أنه كان يشارك الرأي السائد في أوروبا عن أن الهنود الحمر وسكان استراليا ونيوزيلندا الأصليين أقوام بدائية تترك دراسة أحوالها للمتخصصين في الأنثروبولوجيا والإثنوغرافيا، حيث إنها تنتسب إلى الماضي البعيد في حياة الإنسان على هذا الكوكب. وذلك كله بعكس آسيا حيث توجد حضارات كبرى في الصين والهند وبلدان الشرق الأدنى (ما يسمى حالياً الشرق الأوسط). وعلى أية حال، فهو لم يتوقف عند حقيقة أن الهجرة الأوروبية إلى القارات المكتشفة كانت هجرة فقراء ضاقت بهم سبل العيش، وأنها بالتالي ساعدت في تخفيف حدة التناقضات الاجتماعية وتزايد الإفقار. ولهذا كان يشارك ريكاردو ومالتس في ما يسميه مؤرخو الفكر الاقتصادي الأكاديميون «اتجاه التشاؤم».

٣ ـ الامبريالية

لم يخترع لينين الامبريالية، لا اسماً ولا مسمى. ولكنه عاش فترة تقسيم العالم بين إمبراطوريات استعمارية تستند كل منها إلى قومية واحدة أو تدعي ذلك، وهي

الفترة التي امتدت من مؤتمر برلين (١٨٨٤) إلى مؤتمر باريس (١٩١٩). وشهدت هذه الفترة سيطرة دول أوروبا (بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال) على كامل القارة الافريقية بحيث لم يبق فيها موقع ليس بيد إحدى هذه الدول(١١). وكانت الحرب العالمية الثانية في بدايتها على الأقل في إطار إعادة توزيع المستعمرات لصالح دول المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان) التي كانت ترى أن الأطراف الأخرى قد ظلمتها، إذ لم تترك لها إلا القليل، وبالنسبة إلى ألمانيا ضاع هذا القليل في فرساي. وكانت الدول الكبرى الأوروبية قد اتخذت بالفعل شكل امبراطوريات. ففي عشية الحرب العالمية الأولى كان ملك بريطانيا امبراطور الهند أيضاً، وكان أهلها يفخرون بامبراطورياتهم التي لا تغيب عنها الشمس. وتوحد معظم ألمانيا في امبراطورية أسرة هوهنزلرن التي حمل ملوكها لقب «Kaiser». وكان وريث آل رومانوف يحمل لقب «امبراطور كل الروسيات»، أي روسيا الكبرى، وروسيا الصغرى (أوكرانيا) وروسيا البيضاء (بلاّ روس)، بالإضافة إلى مستعمرات في القوقاز وآسيا الوسطى وسيبيريا. وكان الجالس على العرش في فيينا من آل هابسبورغ يسمى امبراطور النمسا وملك المجر، وكانت فرنسا الجمهورية تفخر بـ «الامبراطورية الفرنسية» التي تضم الهند الصينية وأفريقيا الوسطى وأفريقيا الغربية، فضلاً عن السيطرة على تونس والجزائر والمغرب. . كذلك كان نظام الحكم في الولايات المتحدة جمهورياً، ولكن واشنطن أصدرت في عام ١٨٢٣ «مبدأ مونرو» الذي أعلن انتهاء استعمار أمريكا الشمالية والجنوبية. وقد جاء هذا الإعلان بعد التخلص من الوجود الفرنسي والإسباني في الجزء الجنوبي من الولايات المتحدة. ولم يبق للأوروبيين إلا جزر البحر الكاريبي وساحل غيانا المحدود المطل على هذا البحر. ولكن الولايات المتحدة توسعت إقليمياً فاشترت آلاسكا من قيصر روسيا، وحاربت المكسيك وانتزعت خمساً من الولايات التي هي جزء من الولايات المتحدة الآن. وفي نهاية القرن الماضي حاربت إسبانيا وانتزعت منها كوبا وبورتوريكو، وتجاوزت العالم الجديد وانتزعت الفيليبين من حكم إسبانيا. وفي أقصى الشرق واصلت اليابان سياسة الوصول إلى مساواة مع دول الغرب بتطوير اقتصادها وقوتها العسكرية وسياستها. وترجم اليابانيون لقب ملكهم (ميكادو باليابانية) إلى امبراطور بلغات الغرب، وحاربت اليابان روسيا وهزمتها في عام ١٩٠٥، مما مكنها من ابتداء تكوين الامبراطورية بضم كوريا والنفاذ إلى منشوريا في سباق امبراطوري مع الغرب، وتحت شعار مغرٍ هو «آسيا للآسيويين». كانت البشرية تعيش عصر الامبراطوريات الغربية الاستعمارية المتنافسة التي تشجع التعصب القومي والقوات العسكرية وتخوض حروب «توسيع الامبراطورية» بكل الحماسة المطلوبة.

---

(١١) وهو ما كان يسميه الأوروبيون «ليس أرض أحد» (No man's land)، فالسكان الأصليون لا يعدون بين بني الإنسان.

وكان من المستحيل ألا تفرض هذه الظاهرة نفسها على أهل الفكر. وأحسب أن أول من كتب عنها كان هوبسون في عام ١٩١٣. ومن أبرز من نقبوا فيها شومبيتر وستيرنبرغر، وباركر مون[١٢].

ولم يقف لينين عندما تصدى لدراسة الامبريالية عند النظريات الفلسفية أو السياسية، وإنما ركز على ما يمكن أن يكون قد طرأ على نمط الإنتاج من تطورات. والتقط مقولة ماركس عن نزوع الرأسمالية نحو الاحتكار. ولم يكتف بالمقولة النظرية، وإنما درس امبيريقياً أوضاع الرأسمالية التي تكاملت في بداية القرن العشرين. وقد أثبتت هذه الدراسة أن الاحتكارات الكبيرة بأشكالها المختلفة قد سيطرت على الاقتصاد القومي في الدول الاستعمارية التي بنت الامبراطوريات. ثم انتقل إلى دراسة أنشطة الرأسمالية الاحتكارية هذه فاكتشف أهمية النشاط المالي وأولويته لدى الاحتكارات الكبرى واستخدامه في السيطرة على سلوك الشركات الصناعية. وسجل بتحليل عميق اشتغال الاحتكارات بتصدير رأس المال بعد أن كانت الرأسمالية الصناعية تصدر المنتجات. وهي تصدر أساساً إلى بلاد امبراطوريتها، ولكنها قد تصدر إلى بلدان أخرى إذا حرصت على الاستثمار في تنمية إنتاج بعض المواد الأولية. وقد ذكر ضمن تحركات رأس المال الكبيرة مصر وديون الخديوي إسماعيل التي شاركت في تقديمها بيوت مالية فرنسية وانكليزية وألمانية. وكان هذا التوجه نحو تصدير رأس المال إلى خارج الدول الاستعمارية حقيقة، لأن العائد عليه، فائدة كان أو ربحاً، أعلى بنسبة كبيرة من عائد الاستثمار في الموطن الأصلي. وهكذا لم تنمُ السوق القومية بشكل يزيد من القوة الشرائية للأجور ويرفع مستوى المعيشة كما أكد الاقتصاديون المتفائلون من أمثال ساي ومن مشى على دربه، بعكس رأي المتشائمين الذين سبقت الإشارة إليهم.

وقد مكنت دراسة الامبريالية لينين من اكتشاف حركة التحرر الوطني ودورها. فقد أثبت أن الاحتكارات الاستعمارية تستغل شعوب المستعمرات على نحو أبشع من استغلالها الطبقة العاملة في الدولة الاستعمارية. ولم تكن أحداث الثورة العرابية في مصر والحركات والهبات المعادية لبريطانيا في الهند مجهولة منه، ولذلك طرح مفهوم التحالف الموضوعي بين حركة البروليتاريا في أوروبا وحركة التحرر الوطني في المستعمرات، ذلك لأنه مع اختلاف الأهداف المباشرة (بناء الاشتراكية في أوروبا

---

(١٢) John Atkinson Hobson, *Imperialism*, rev. ed. (London: A. Constable, 1938); Joseph Alois Schumpeter, *Zur Soziologie der Imperialismen* (Tübingen: Mohr, 1919); F. Sternberger, *Der Imperialismus* ([n. p.: n. pb.], 1926), and Parker Thomas Moon, *Imperialism and World Politics* (New York: Macmillan Company, 1926).

والتحرر من السيطرة الأجنبية في المستعمرات) فإن العدو مشترك. كما أن كل هذه الشعوب لا مصلحة لها في حروب اقتسام المستعمرات وإن كانت تقدم لها الضحايا والتضحيات. ومع ما كتبه لينين امتدت يد التضامن الأممي إلى حركة التحرير الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وقد استمرت ظاهرة الامبريالية تحكم العالم وتخضع، في التحليل الأخير، لتفرد مصالح الرأسماليات المالية الاحتكارية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وما نريد إبرازه في هذا الشأن هو أن لينين كان يعرف أن الرأسمالية تتطور باستمرار تطوراً كمياً في الأصل، ولكنه يؤدي إلى تطور كيفي ينقلها من مرحلة إلى مرحلة. وهذا المعنى واضح في عنوان كتابه وإن اختلفت ترجمات عنوانه في الروسية. فبعضهم قال **الامبريالية أحدث مرحلة في تطور الرأسمالية**. وبالانكليزية «Latest» آخر، بمعنى أخير، كما يقال في عالم الأزياء «آخر صرعة» (Latest Fashion) أو في الفن حين يقال عن التصوير التجريدي إنه آخر صيحة في فن التصوير. وذلك كله لا يعني بأية حال أن التغيير أو التطور ينتهي عند هذا الحد. وحتى عند من يترجم إلى «Highest»، أي المرحلة العليا في تطوير الرأسمالية، فإنه لا يعني جمود الرأسمالية عند هذا الحد. وإذا كان لينين يظن أن انتصار الاشتراكية القريب لن يترك للرأسمالية العمر الكافي لدخول مرحلة جديدة، فإن ظنه لا يعدو أن يكون ثمرة تقدير شخصي لا يستطيع أن يقيم البرهان الحاسم على صحته. ولذلك ليس هناك ما يدعو إلى الرفض العلمي لواقع انهيار الاشتراكية السوفياتية وتجدد الرأسمالية. قد يكون ذلك مخيباً للملايين الذين علقوا آمالهم على النجاح المطرد للاشتراكية وأفول الرأسمالية، ولكن لينين لم يجزم بحتمية انتصار الاشتراكية، وإنما رجحه فقط.

وواضح قبل الدخول في أي تحليل أن الإمبريالية كما حللها لينين، وكما كانت قائمة بالفعل في عصره، قد اختفت. ويجب ألا يفجعنا هذا القول لأنه لا يعني إطلاقاً نهاية الاستغلال الرأسمالي، وبالتالي نهاية حركة الجماهير المتمردة عليه. وعلى العكس، فأوضاع الرأسمالية العالمية الآن تزيد من حجم الاستغلال وبتكلفة أقل عما كانت تتحمله في الماضي. ويكفي أن نتأمل كيف ناضلنا وقاتلنا واستشهد منا الكثيرون لطرد المستعمر من أرضنا والقضاء على نفوذه الثقافي والاقتصادي والسياسي في بلادنا. ثم ها نحن ننحني أمام العدو الذي طردناه نرجوه أن يعود إلينا مستثمراً يحظى بمزايا تذكرنا في مصر بعصر الامتيازات الأجنبية. وربما اقتصرت تكلفة العودة إلى مستعمرة سابقة على الرشوة التي تقدمها شركة كبرى لتحصل على مزايا خاصة بطريقة غير مشروعة.

ثانياً: الرأسمالية الكوكبية

١ ـ الشركات المتعدية الجنسية

تختلف الشركات الكبرى التي تهيمن على اقتصاد العالم عن الاحتكارات الكبيرة التي كانت السمة الأساسية في مرحلة الإمبريالية من عدة وجوه رئيسية من أهمها:

أ ـ كانت الاحتكارات السابقة تركز معظم نشاطها داخل إطار امبراطورية استعمارية، وكانت ترفع شعار الوطنية وتبذل كل الجهد في نمو الاقتصاد القومي في الدولة الاستعمارية على حساب اقتصادات المستعمرات وشبه المستعمرات، وتحاول حماية السوق القومية من المنافسة الخارجية بقدر الإمكان. وكان لبعضها فروع أساساً داخل أراضي الامبراطورية وأحياناً خارجها في مجال التعدين والطاقات الأحفورية وبعض النشاط المالي أو التجاري في أضيق الحدود. وعلى العكس ينتشر نشاط الشركة المتعدية الجنسية في عشرات الدول وتحاول الاستفادة من أي ميزة نسبية في أي دولة دون أفضلية لبلد المقر القانوني. كما تنتقي كوادرها على أساس الكفاءة والأداء وبغض النظر عن جنسية أي منهم. وتحصل على تمويل محلي من كل بلد يمتد إليه نشاطها الذي قد يكون فرعاً أو شركة مملوكة بالكامل أو شركة مساهمة نشأت في ظل القانون المحلي، وتبيع أسهمها لمواطنيه، وتقترض من بنوكه أو من الجمهور مباشرة في شكل سندات، كما تجتذب مدخرات كبيرة من بلدان العالم الثالث من خلال البنوك والبورصات العالمية. وفي حالات معينة تقتصر مبيعات الشركة في بلد المقر الرسمي على نسبة ضئيلة من إجمالي المبيعات. ومن أشهر الأمثلة في هذا الصدد: نستله، وسيبا جيجي في سويسرا، وفيليبس في هولندا، وإريكسون في السويد. وحين تنشط الشركة في سوق كبيرة كسوق الولايات المتحدة تحتل مبيعاتها فيها نسبة عالية من إجمالي مبيعاتها. وعلى سبيل المثال، تبلغ مبيعات شل أويل في أمريكا ٢٤,٤ بالمئة من إجمالي مبيعات الشركة الأم: رويال دتش شل. كما أن مبيعات هوندا الأمريكية تبلغ ٤٢ بالمئة من إجمالي مبيعات هوندا اليابانية المقر. ومبيعات باير أمريكا تبلغ ٢٥,٥ بالمئة من إجمالي مبيعات الشركة الأم. أما سيجرام الكندية فإن مبيعات الشركة التابعة لها في الولايات المتحدة تصل إلى ٨٠ بالمئة من إجمالي مبيعات الشركة الأم. . . والأمثلة كثيرة. وهذه الظاهرة تكاد تمحو أي صلة خاصة بين الشركة وحكومة واقتصاد بلد المقر. ومن الملحوظ عادة اختفاء نسبة الشركة إلى جنسية معينة، ويكتفى بتعبير دولة المقر (Home Country)، والمقر إجراء قانوني ليس له بالضرورة معنى الانتماء ولا يقتضي وجود نشاط الشركة الأساسي فيه.

ب ـ كانت الاحتكارات مرتبطة دائماً بصناعة محددة تشكل نشاطها الأساسي بغض النظر عن المنتجات الثانوية (By-products). وكان الاقتصاديون يسمون نمو

الاحتكارات «التكامل» ويميزون فيه بين التكامل الأفقي والتكامل الرأسي. والأول اتفاق بين مجموعة شركات تنتج سلعة أو مجموعة سلعية واحدة على الالتزام بأسعار معينة أو على توزيع للأسواق... الخ، وكان الاسم الشائع له «الكارتل». وهو ثاني أشكال التكامل بعد اندماج شركتين أو أكثر كانت متنافسة في صناعة واحدة. أما التكامل الرأسي فكان يعني الاشتغال بكل مراحل إنتاج سلعة معينة من المادة الأولية وحتى بيع السلعة النهائية بقصد إلغاء الأرباح الوسيطة أو السيطرة عليها بما في ذلك شراء الشركات المغذية لصناعة مثل صناعة السيارات، وهو ما كان يسمى «الترست».
أما الشركات المتعدية الجنسية، فإن من أهم سماتها تعدد الأنشطة التي تشتغل فيها دون أدنى رابط فني بين المنتجات المختلفة. فشركة التليفون والتلغراف الدولية تملك مثلاً شركة فنادق شيراتون، وشركة «تايم وارنر» تشتغل بعدد كبير من شركات النشر والإعلام والملاهي: من ستوديوهات هوليود إلى المجلة الأمريكية الشهيرة إلى شبكة الأخبار (CNN) مروراً بالتلفزيون بالكابل. وتلك مظاهر نشاطها الرئيسية التي لا تمنعها من تملك صحف أخرى ومحطات تلفزيون. وبصفة عامة، تعمد الشركات المتعدية الجنسية إلى تنوع شديد في النشاط لاعتبار اقتصادي مهم هو تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى لها أسواقها المتميزة. والهدف هو أن ينمو الربح سنوياً بانتظام رغم كل التقلبات في الأسواق. وقد يصل الأمر إلى أن مجموعة مالية تفصل فصلاً كاملاً بين شركات تحمل اسم الشركة الأم مضافاً إليه مجال نشاط خاص. وفي العادة تدخل كل شركة من هذه المجموعة كشخص اعتباري مستقل في قوائم ترتيب الشركات. وفي قائمة مجلة **فورتشون** نرى سبع شركات ميتسوبيشي متفاوتة المكانة: ميتسوبيشي السيارات، ميتسوبيشي الكهرباء، بنك ميتسوبيشي، ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة، ميتسوبيشي للكيماويات، ميتسوبيشي المصرفية، وميتسوبيشي للمواد. وهكذا يظهر بجلاء الاختلاف العضوي والتنظيمي بين احتكارات الأمس التي كانت تحمل اسم شخص أو أسرة (فورد، فرانكلين، كارنيجي... الخ) والشركات المتعدية الجنسية. ولا غرابة بعد ذلك في أن تكون الشركات المتعدية الجنسية وراء الغات ومنظمة التجارة العالمية. فمن يقتحم الأسواق العالمية لا يريد أن تعوقه حدود اقتصادية حتى مع بقاء الحدود السياسية.

ج ـ كان موقف الاحتكارات إزاء التطور التقاني يتسم بالحذر من التجديد وغلبة المحافظة. أما الشركات المتعدية الجنسية فإن التطور التقاني هو عمودها الفقري. فهي من حيث الإدارة في أشد الحاجة إلى ثورة المعلومات والاتصالات. وهي الممول الأساسي ـ بعد الدولة ـ لعمليات البحث والتطوير. فنجد مثلاً أن الانفاق المحلي على البحث والتطوير في ألمانيا يبلغ ٢,٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (أي ٣٧,٢ مليار دولار) يسهم فيها المال العام بنسبة ٣٧ بالمئة والصناعات المختلفة بنسبة ٦٠,٢ بالمئة. وهذا التوزيع يبلغ في اليابان ٢١,٨ بالمئة و٦٨,٢ بالمئة على التوالي، وفي الولايات

المتحدة ٣٩,٢ بالمئة و٥٨,٧ بالمئة[١٣]. وسبب ارتفاع الإنفاق العام في أمريكا هو أهمية بحوث السلاح وبحوث الفضاء. وبصفة عامة، أصبحت المعرفة العامل الحاكم والحاسم في الحياة الاقتصادية، وهي في التحليل الأخير السلاح الأساسي للشركات المتعدية الجنسية في تعاملها مع مختلف البلدان، وبصفة خاصة أقطار العالم الثالث التي يندر أن تمارس عمليات بحث وتطوير. ومن هنا كان من الضروري أن تتوفر لهذه المعرفة الحماية القانونية الشاملة. وهذا باب كامل في الغات ١٩٩٤ باسم «حقوق الملكية الفكرية» الذي يتجاوز براءات الاختراع التقليدية والعلامات التجارية إلى المعرفة التي كانت تتاح قبل ذلك في حدود سنوات معدودة وأصبحت اليوم سنداً للمطالبة بثمنها ـ حتى بعد أن تنشر في الكتب والمجلات ـ عند استخدامها في إنتاج سلعة باسم متميز وعلامة تجارية خاصة بالمنتج وبعيداً عن شبهة التقليد أو التزييف في التعامل التجاري.

د ـ زاد دور النشاط المالي الذي جعله لينين سمة الرأسمالية الامبريالية إلى أبعاد غير مسبوقة. وساعد على ذلك عدة أمور. فهناك أولاً فقدان الدولة لحقها السيادي المطلق في خلق النقود، إذ غمرت أشكال النقود المصرفية الأسواق، وأخذت مكانها في تعامل المواطنين اليومي. وفي كثير من الأحوال لا تخضع هذه النقود لرقابة بنك مركزي، فما يسمى «Euro-currency» (وحدات نقدية مقومة مثلاً بالدولار) خلقتها فروع بنوك من دولة معينة لتستخدمها في دول أخرى. وبالتالي لا تخضع لرقابة من البنك المركزي الذي يحكم إصدار هذه العملة، ولا من البنك المركزي في الدول التي تتداول بها. وزاد الأمر صعوبة اختفاء أسعار الصرف الثابتة وتعويم كل العملات. وبمساندة البنوك يضارب الناس في الأسواق النقدية وأسواق سعر الصرف بمبالغ خيالية. فحجم التعامل اليومي فيها وصل إلى تريليون دولار. كما أن عمليات الدمج (بالتراضي) أو الاستيلاء (أي عرض شراء أسهم الشركة في البورصة بسعر مغرٍ بهدف جمع كمية منها تتجاوز حجم ما تسيطر عليه المجموعة التي تدير الشركة حالياً) لا يتصور بدون مساندة من المؤسسات المالية. وكل عملية من هذا النوع توفر أرباحاً كبيرة واستثنائية للقائمين بها: إصدار أسهم إضافية يأخذون منها نسبة محترمة، عمليات إصدار (Junk Bonds) وهي نوع من السندات ليس له قيمة تذكر حالياً، ولكن نجاح عملية الاندماج بما يتيحه أمام الشركة من فرص ربح ضخمة سيرفع قيمتها في الأسواق. ومن ناحية ثالثة تدفع ظروف النمو الاقتصادي البطيء أو موجات الانكماش المسؤولين في هذه الشركات إلى الحذر من الاستثمار الإنتاجي وتفضيل استخدام فائض السيولة لديها في عمليات المضاربة في أسواق الصرف وأسواق الأوراق المالية. وكدليل على غلبة الطابع المالي أذكر أن إجمالي إيرادات القطاع المالي

---

(١٣) Organization de coopération et de développement économique [OCDE], *OCDE en chiffres, statistiques sur les pays membres* ([s. l.]: OCDE, 1996).

(بنوك وتأمين ومؤسسات ادخار واستثمار. . .) يبلغ ٢٢,٥ بالمئة من إجمالي إيرادات الشركات الخمسمائة الكبرى الواردة في قائمة **فورتشون**. ونجد على العكس أن التعدين، والمعادن، والمنتجات المعدنية لم تزد إيراداتها على ٢,٨ بالمئة. وأهم الصناعات التي احتفظت بأهميتها صناعة السيارات، وتكرير النفط، والأجهزة الكهربائية والالكترونية. وأخيراً جاءت صناعة السفن في المرتبة الدنيا بين الصناعات والأنشطة التي بلغ عددها ٤٥، وعلى العكس جاءت التجارة في رأس القائمة، الأولى بإيرادات ١٩,٦ مليار، والثانية بإيرادات ١,٣٧٨ مليار.

٢ ـ التوزيع السياسي للشركات المتعدية الجنسية

إذا راجعنا قائمة **فورتشون** (٥٠٠ شركة) وجدنا أن ٤١٨ شركة تتخذ مقرها الرسمي في واحدة من ١٨ دولة عضواً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من بين أعضائها البالغ عددهم حالياً ٢٦ دولة. ومعروف أن هذه المنظمة تمثل أساساً الدول الرأسمالية الأكثر أهمية على مستوى العالم، وإن أدت اعتبارات سياسية إلى ضم عدد من الدول بصفة خاصة أعضاء في حلف شمالي الأطلسي. فهي إذن الوجه الاقتصادي لتحالف عسكري يضم ١٦ دولة منها تركيا لأهميتها الجغرافية في إطار الحرب الباردة، ورغم أنها ليست دولة صناعية متقدمة. وتبرز في قمة أقطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سبع دول كبرى لرؤسائها اجتماع دوري لمحاولة تنسيق سياساتها الاقتصادية الكلية والسعي للحد من سلبيات التغيرات الحادة في أسعار صرف عملاتها. ويحلو لعدد من الكتاب أن يطلقوا على هذه المجموعة (G7) اسم «مجلس إدارة اقتصاد العالم». فمجموع ناتجها المحلي الإجمالي يمثل ٦٨ بالمئة من إجمالي دول العالم كما هي واردة في بيانات البنك الدولي[١٤]، وفي هذا شيء من المبالغة لأن هذه الحكومات لا تملك سلطات كبيرة على الشركات المتعدية الجنسية. ومن ناحية أخرى، تضم الدول السبع هذه المقار الرسمية لشركات متعدية الجنسية بلغ عددها ٤٢٨ شركة من إجمالي الخمسمائة الواردة في قائمة **فورتشون**. وأخيراً يبرز بعض الكتاب أن الأغلبية الساحقة للمقار الرسمية للشركات المتعدية الجنسية موزعة ـ على التساوي تقريباً ـ بين ثالوث (Triad) جغرافي: الولايات المتحدة ١٥٣ شركة، والاتحاد الأوروبي (١٥ دولة حتى الآن) ١٥٥ شركة، واليابان ١٤١ شركة. وغني عن الذكر أن كل هذه الدول صناعية متقدمة، رأسمالية ناضجة، والحكم فيها برلماني، كما أنها جميعها في الشمال. والحديث هنا عن الشركات المتعدية الجنسية بالتحديد السابق، وليس مجرد وجود فرعين أو أكثر لشركة مقرها القانوني ونشاطها الأساسي في دولة واحدة، وفروعها في دولتين أخريين. ولا يعني تدفق استثمار مباشر في بلد أن

---

(١٤) البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٦** (واشنطن، دي سي: البنك، ١٩٩٦).

مصدره بالضرورة شركة متعدية الجنسية. فالشركات المشتركة التي تنشأ بين دول العالم الثالث ليست متعدية الجنسية وقد تكون متعددة الجنسية إذا تمتع نشاطها في أسواق كل الدول المساهمة فيها بالمعاملة الوطنية. والحالة الوحيدة التي تستدعي البحث هي الشركات المستقرة في كوريا الجنوبية والتي امتد نشاطها إلى عشرات الدول، كما تنوع من حيث المنتجات تنوعاً شديداً. وموضع البحث هنا هو العلاقات بين الشركات الكورية والشركات اليابانية، وهي وثيقة في مجال الالكترونيات. وإذا كانت قائمة الخمسمائة تضم ١٢ شركة مقارها في كوريا، فإن بعضها يدخل بلا شك في تعريف الشركة المتعدية الجنسية مثل «LG» الدولية وشقيقتها «LG» للالكترونيات، وكذلك كبرى الشركات الكورية «DAEWOO» (سيارات، إلكترونيات، أعمال مصرفية. . .) التي جاء ترتيبها بحسب حجم الإيرادات الـ ٣٤، وبين شركتين يابانيتين. وأخيراً، قد يكون اختيار المقر القانوني في أحد بلدان الجنوب ذات النظم السياسية المستقرة لاعتبارات خاصة بالتسويق مثل «Jardine Matheson» ومقرها هونغ كونغ.

ولا بد من أن نتذكر دائماً أن أوضاع الشركات المتعدية الجنسية غير مستقرة، وترتيبها يختلف من عام إلى عام. وكما تحقق أرباحاً طائلة، تتكبد في أحيان أخرى خسائر فادحة. وعلى سبيل المثال، رصدت مجلة **فورتشون** عام ١٩٩٥ خمسين شركة تكبدت خسائر تتراوح بين ١٨,٦ مليون في شركة «Nittetsu Shoji» و٥,٢ مليار في شركة ألكاتل اليستوم ذات المرتبة الـ ٨٠ في قائمة الخمسمائة. وقد أشرنا سابقاً إلى تحول عمليات الدمج والاستيلاء إلى نشاط يومي يحقق بذاته أرباحاً كبيرة لمن يشتغلون به ومن يعاونهم من محامين ومراقبي حسابات ومحللي أسواق. . . الخ. كما أن هذه العمليات تصطحب بعملية إعادة هيكلة الشركة الجديدة بما يترتب عليها من تسريح آلاف من العمال.

٣ ـ الهيمنة على اقتصاد العالم

تلخص مجلة **فورتشون** (تموز/ يوليو ١٩٩٦) إجمالي بيانات الشركات الخمسمائة في عامي ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥. وإليكم الصورة الناطقة التي تكونت:

إجمالي بيانات الشركات الخمسمائة في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥

	١٩٩٤	١٩٩٥	نسبة الزيادة (بالمئة)
الأصول	٣٠,٩	٣٢,٢ تريليون دولار	٤,٢
إجمالي قيمة الأسهم	٣,٢	٣,٤ تريليون دولار	٦,٢
إجمالي الإيرادات	١٠,٣	١١,٤ تريليون دولار	١٠,٧
إجمالي الأرباح	٢٨١,٨	٣٢٣,٤ مليار دولار	١٤,٨
العمالة	٣٤,٦	٣٥,٣ مليون عامل	١,٧

وأهم ما يظهره هذا الجدول هو قلة عدد العمال منسوباً إلى الأصول أو حتى إلى قيمة الأسهم. فإذا قسمنا هذه الأخيرة على عدد العمال نجد أنه في مقابل كل عامل مليارات من الدولارات. وكما أشرنا سابقاً إلى «قانون التركز الرأسمالي» واشتداد وقعه في ظل الرأسمالية الكوكبية، نرى صحة قانون آخر مما صاغه ماركس وهو قانون التزايد المطرد في رأس المال العضوي، أي في حلول الآلات محل الإنسان. وبالتالي نرى التناقض المتزايد بين زيادة الإنتاج بنسبة عالية نتيجة التطور التقاني المتسارع وانكماش السوق الداخلية المترتب على تسريح أعداد كبيرة من العاملين وانخفاض الأجور الحقيقية، وحتى نتصور الأرقام الواردة بالتريليون يمكن أن نجري بعض المقارنات مع كميات اقتصادية معروفة ومتداولة. وهكذا نرى مثلاً أن إيرادات الشركات الخمسمائة (١١,٤ تريليون في عام ١٩٩٥) تساوي ٤٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول المذكورة في **تقرير التنمية البشرية في العالم لعام ١٩٩٦** (٢٥,٣ تريليون). وإذا استبعدنا من المقارنة الدول ذات الدخل المرتفع (٢٤ دولة) نجد أن مجموع ايرادات الشركات المذكورة يعادل ١٥٩,٨ بالمئة من مجموع إجمالي الناتج المحلي لمائة وتسع دول تقطنها الغالبية العظمى من البشر. ويكفي أن نعرف أنه في عام ١٩٩٤ كان إجمالي سكان سبع دول يتجاوز عدد سكان كل منها مائة مليون نسمة (وهي الصين والهند وبنغلادش وباكستان وإندونيسيا ونيجيريا والبرازيل) ٢٨٠٤ ملايين، أي نصف البشرية التي قدر عددها للسنة نفسها بـ ٥,٦ مليار.

وهذا وضع خمسمائة شركة فقط، في حين أن عدد الشركات المتعدية الجنسية يقدر أحياناً بأكثر من ٣٢ ألف شركة (**تقرير الاستثمار في العالم ١٩٩٢**، الأمم المتحدة). وربما كان هذا الرقم مبالغاً فيه بعض الشيء أساساً بسبب الخلط بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمفهوم وحركة متنوعة المسارات وبين الشركات المتعدية الجنسية بالمعنى المحدد في هذه الدراسة. ولكنه لن يكون أقل من عدة آلاف على أية حال. وإذا أخذنا هذا في الاعتبار تيسر تقدير مدى هيمنة الرأسمالية الكوكبية على اقتصاد العالم إنتاجاً وتجارة وكيف تشكل أنماط السلوك والقيم وتنمطها رغم اختلاف الثقافات. فالصورة الفجة التي نراها ـ ولا سيما عند الشباب ـ كون ثمنها متواضعاً وإن كان شأنها عالياً على أساس أنها رمز للحياة الأمريكية التي تمثل بدورها الحضارة الكوكبية هي: جينز وتي شيرت منقوشة بصور وشعارات ليس من المهم البحث عن دلالتها، في الكساء، الكوكاكولا وماكدونالد في الغذاء، الروك ومشتقاته في الموسيقى والغناء والرقص. . . الخ. ووراء هذه المظاهر التافهة هناك هيمنة فعلية في التقانة والمنتجات الحديثة. ويجب أن نسلم بعدم التكافؤ الجذري بين وزير في دولة من العالم الثالث ومقابله الذي يمثل شركة كبرى متعدية الجنسية. ويزيد من خطر عدم التكافؤ تخلل الفساد مثل هذه العقود. فالغرب يستنكر بعنف فساد الفئات الحاكمة في العالم الثالث. ونحن ندين الفساد بلا تردد، ولكن من الواجب عند التصدي للحد منه أن

نعرف أن أكبر الراشين على مستوى العالم هم قادة الشركات المتعدية الجنسية. وهذا ثابت في أحكام القضاء الأمريكي في حق شركات مثل لوكهيد وبوينغ ووستنغهاوس.

وهنا يرد السؤال عن أثر الكوكبة في بقية الرأسماليين الذين لم يصلوا إلى هذا الوضع المؤثر، كما كانت الحال دائماً بتحقق التركز الرأسمالي باستبعاد «المنتجين الحديين» من السوق، أي بإفلاس عدد من المشروعات المتوسطة والصغيرة. وتتفاقم أزمة تلك الفئات الرأسمالية في ظروف تباطؤ معدل النمو الاقتصادي أو في فترة انكماش. ومن ناحية أخرى، يتعذر على أي شركة مشتغلة بإنتاج السيارات، مثلاً، أن تستمر في النشاط وتحقق ربحاً معقولاً إذا كان إنتاجها يقل عن مليون سيارة في السنة. وإذا فعلت ظهرت الحاجة إلى معاملات مستقرة مع الصناعات المغذية لأنه من غير الوارد أو حتى المتصور أن تصنع شركة واحدة كل مكونات السيارة وتحافظ في الوقت نفسه على مركزها التنافسي دون تأثر بالصراعات. وتقدم الرأسمالية الكوكبية حلاً مرضياً لجميع الأطراف هو التعاقد من الباطن مع هذه الشركة على أساس اقتصارها على تخصصها في إنتاج عدد محدود من مكونات السيارة، وأن تشتري الشركة الكوكبية كل إنتاج الشركة التي انضبطت في سلوك يميز عصر الكوكبة. ومما يجعل هذا الحل مقبولاً أن الشركات الكوكبية بدأت تمارسه في مصانعها بمعنى التعاقد على أي مكون أو أي خدمة مع أطراف خارج الشركة. ولما بدأ هذا الأسلوب يغزو صناعة السيارات الأمريكية صفّت جنرال موتورز مثلاً عدداً من المصانع المغذية المملوكة لها على أن تشتري تلك المكونات من شركات أخرى في أمريكا وفي خارجها، بل ومن تويوتا اليابانية التي قيل إنها المنافس الخطير الذي يجب منعه من اقتحام السوق الأمريكية. وسمي هذا الأسلوب «Outsourcing». وقد فرضت الرأسمالية الكوكبية أساليب عمل وإدارة يتدنى فيها حجم العمالة المكتبية على نحو رهيب. فتصغير الحجم (Down-sizing) هو الكلمة السحرية في مجتمع الكوكبة، ووصل الأمر إلى تشغيل بعض العاملين في الإدارة أو في المعلومات وما يتصل بها من منازلهم بتوفير حاسوب للموظف في بيته متصل بحاسوب الشركة، وفي إطار هذا «العمل عن بعد» (Telework) يتلقى الموظف التعليمات على شاشة الحاسوب الذي يستخدمه بالطبع في إعداد الرد ثم يرسل رده إلى المقر بالطريقة نفسها. وكان دور الرأسمالية الكوكبية حاسماً في إنهاء عصر «الصناعات الثقيلة» والمصانع الضخمة الشرهة في استهلاك الطاقة والملوثة للبيئة. وبدأ عهد المصانع الأنيقة التي تتعامل مع رقائق السليكون وتنتج اثنين أو ثلاثة من مكونات السلع النهائية والتي يعمل فيها حفنة من العاملين... والتي تعطي الشركة الأم أقصى درجات المرونة في التخلص من أي مصنع منها. فيمكن عند اللزوم (في حالة ضغوط سياسية مثلاً) أن يتوقف الإنتاج ويغلق المصنع ببساطة وينتقل الإنتاج إلى مصنع من النوع نفسه في دولة أخرى. ومن هنا تطالب هذه الشركات العمال بأن يتسموا بالمرونة (Flexibility).

فعليهم أن ينسوا العمل حتى التقاعد في الشركة نفسها، بل وأحياناً في المكان نفسه، ويوفر لهم القانون ضمانات للاستقرار ولمعاش التقاعد بالإضافة إلى الرعاية الصحية والاجتماعية. وتبدي الشركات «حسن النية» إذا أقر مفهوم المرونة أن تعين من يريدون العمل بعض الوقت ١٥ ـ ٢٠ ساعة في الأسبوع بدل ٣٥ ـ ٤٠ ساعة. وبعض كبار المديرين يذهب إلى حد حساب أيام العمل التي يتفق عليها على أساس السنة وليس الأسبوع. ومن ثم يحتفظ العامل بحقه في اختيار أيام وأسابيع أو حتى شهور عمله ما دام قد التزم بتقديم مثلاً ١٦٠ يوم عمل على مدار سنة. ولكن الوجه الآخر لتلك المرونة هو عدم استقرار فرص العمل وتغليب نوع من العمل العارض أو ما سمي عند الفرنسيين «Précarité». والخطر الأساسي هنا هو اهتزاز نظام الضمان الاجتماعي القائم كله على عمالة مستقرة يتخذ أجرها أساساً لحساب نصيب العمل في تمويلها، وكذلك نصيب صاحب العمل. وفي بعض التنبؤات المتعلقة بمستقبل المجتمعات الصناعية ذهب بعضهم إلى احتمال اختفاء المؤسسة التي تسمى المشروع (Enterprise)، والذي هو في الاقتصاد الأكاديمي وعند أنصار الريغانية والثاتشرية العمود الفقري للمجتمع، فسيتناقص عدد العمال، وسيعمل بعضهم من منازلهم، في حين يتردد عدد آخر من العاملين بعض الوقت فقط وقد يختفي أحدهم عن المصنع شهراً أو أكثر، وفقدت الإجازات السنوية جوهرها وهي المقابل للعمل المتصل بقية السنة. وأخيراً، يملك صاحب العمل والعامل إنهاء العقد في أي وقت، والعقد أصلاً لمدة محددة وينص على إمكانيات الإنهاء قبل انتهاء تلك المدة.

٤ ـ هل نودع الدولة القومية قريباً؟

شاعت ايديولوجية السوق حتى في صفوف قوى اليسار. وكل أولئك الذين لم يوجهوا للتجربة السوفياتية نظرة نقدية نافذة، وأصروا على أنها النموذج الكامل لبناء الاشتراكية، يخشون اليوم إذا تحدثوا عن الدولة أو قطاع الدولة الإنتاجي أن يقال لهم: لقد ثبت انهيار كل النظم التي اعتمدت على الدولة وسلطتها لبناء تنمية أفضل وأشمل وللحد من الاستغلال الطبقي لا في روسيا وحدها ولكن في بلادنا، وفي مصر بالذات. وأصبح إظهار التسليم بـ «اليد الخفية» للسوق ـ كما قال سميث قبل مائتين وعشرين عاماً ـ كالبسملة قبل كل حديث في الاقتصاد. ثم تنبه عدد محدود من المحسوبين على الاتجاه الليبرالي إلى أن المجتمع لا يعيش بدون دولة، وأن السوق على كفاءتها الاقتصادية كثيراً ما تظلم اجتماعياً، بل إن البنك الدولي نفسه بدأ البحث عن تحديد إيجابي جديد لدور الدولة. وواقع الأمر يكذب هذه الايديولوجيا. والقوى الأساسية التي تروّج للسوق بلا حدود ولا قيود هي تلك التي بلغت من القوة حداً تجاوز سلطة الدولة ذات السيادة. ومرة أخرى يحتاج الأمر إلى تدقيق علمي.

وأول ما يجب أن نذكره في بداية التحليل حقيقة أن الدولة القومية، أو الدولة ـ

الأمة كما يقول الناطقون بالانكليزية (Nation-state) ظاهرة حديثة للغاية في تاريخ البشرية الطويل ولدت في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر مع بداية الثورة الصناعية ومولد علم الاقتصاد. وكانت الولايات المتحدة أول دولة على رأس حكومتها رئيس منتخب لمدة محددة يشاركه في الحكم سلطة تشريعية وسلطة قضائية، ولكل منها استقلالها في الدستور عن الأخرى (٤ تموز/ يوليو ١٧٧٦). وقد استهل الدستور بقوله: «نحن شعب الولايات المتحدة الأمريكية»، فالإشارة هنا واضحة إلى الشعب أو الأمة جمعاء وليس إلى فئة البرجوازية التي أسمت نفسها أو أسماها المؤرخون «جمهوريات» والتي عرفتها إيطاليا وهولندا في عدة مدن أو أقاليم. ولا غرابة في هذا الاستهلال، فقد كان مثقفو الثورة الأمريكية على صلة وثيقة بمثقفي غرب أوروبا، وبصفة خاصة نجوم عصر الأنوار في النصف الأخير من القرن الثامن عشر. ثم جاءت الثورة الفرنسية وأعلنت في عام ١٧٩٣ فرنسا جمهورية، وأن الأمة فيها مصدر كل السلطات، أما قبل ذلك فإن كلمة دولة كانت تطلق على أملاك أسرة ملكية يتوارث أفرادها العرش إلا إذا أطاحت بها أسرة أخرى(١٥). والملاحظ في أول دولتين قوميتين إلغاء النظام الإقطاعي (فرنسا) والاستيلاء على أملاك الإقطاعيين وإعلان أنها ملك الأمة (Biens nationaux) أو أنه لم يكن قائماً من الأصل (الولايات المتحدة). وهكذا ولدت الدولتان في ظروف مهيأة تماماً لحكم البرجوازية أغنى طبقة وأكثرها نفوذاً في أوساط «الانتليجنسيا» وأكثرها دراية بالإدارة. ومنذ قيام الدولة القومية حتى حيث بقيت الملكية بعد اقتصاص سلطات الملك لصالح البرلمان المنتخب، أدت الدولة القومية خدمات جليلة للرأسمالية. فقد وحدت السوق الوطنية وأنشأت الإدارة المركزية وسنت القوانين المؤاتية لنمط الإنتاج الرأسمالي، وأضعفت الفروق الثقافية بين أقاليم الدولة. فوحدة الإنتاج هي التي أبقت على اسكوتلندا وويلز مع انكلترا في مملكة بريطانيا المتحدة. كما أن توحيد معظم ألمانيا صاحبه دعم السلطة المطلقة للامبراطور وإخضاع من بقوا يحملون ألقاب الإمارة على الأقاليم للقوانين البرجوازية الجديدة... الخ. وكونت الدولة الجيش الوطني الذي يحمي أرضها وسوقها في مواجهة جيرانها حفاظاً على السيادة الوطنية. وكان ذلك في مصلحة الرأسماليين بالقطع وليس بالضرورة في مصلحة الفلاحين أو الطبقة العاملة الناشئة. ثم شجعت الدولة «اكتشاف بقاع الأرض» ونهب مواردها وإبعاد المجرمين إليها وحث الفقراء على سكناها. وكان هذا ضرورياً لتفادي ثورات الجياع وأعمال العنف غير المنظم. ثم كان دور الدولة بالتشريع وبالاستعانة بالشرطة وعند الضرورة بالجيش في حرمان الطبقات الشعبية من حقوق الإنسان والديمقراطية وحق التنظيم وتشكيل نقابات، وقيامها عند

---

(١٥) كلمة «State» الانكليزية مشتقة من الجذر نفسه الذي أعطى كلمة «Estate» التي ما زالت تستخدم بمعنى تركة المتوفى من ناحية، ومن ناحية أخرى الملكية العقارية في تعبير «Real Estate».

اللزوم بالقمع الدامي للقوى المعارضة وأعمال الاحتجاج الحادة والثورات الشعبية. وبإيجاز، لم يكن للرأسمالية أن تنتشر وتزدهر إلا في إطار الدولة القومية. كما أن ليبرالية الرأسمالية أدخلت في نظام الحكم أسلوب التغيير المحكوم الذي يمس الأشخاص والأحزاب، ولكنه يحافظ على جوهر النظام الرأسمالي. ففرضت أن يكون الحاكم الفعلي الأول (رئيس الجمهورية، أو رئيس الوزراء في الملكية الدستورية) منتخباً لمدة معينة. وأصبح تبادل الحكم بين الأحزاب المتنفس الرئيسي لسخط الأغلبية أو رغبتها في تغيير سياسات الحكومة. وهذا بعكس «تأبيد الحكم» الذي لا يترك مجالاً للتغيير إلا بالعنف والإطاحة بنظام الحكم كله. ويجب أن نضيف إلى كل ذلك ما أوضحه لينين من أن الدولة تحمي مصالح البرجوازية كطبقة حتى ضد أفعال بعض أفرادها وجماعاتها التي يمكن أن تهدد حكم البرجوازية كله.

ولم تكن الامبريالية كما وصفناها ممكنة إلا بالدولة القومية وايديولوجيتها التوسعية وقواتها العسكرية في البر والبحر وساستها ودبلوماسييها. وقد قلنا قبل إن تاريخ الرأسمالية كان سلسلة من الحروب. وكانت جيوش الدولة هي التي تقاتل، وتسوق الجنود إلى القتل والذبح ببث روح التعصب القومي بينهم منذ الطفولة، كما كانت خزائنها مصدر تمويل هذا كله. وعليها أن تجمع من أنواع الضرائب والأتاوى ما يغطي كل ذلك. وكانت الرأسمالية القومية تجني ثمار السيطرة على مواد أولية أساسية بثمن بخس والبيع في أسواق الامبراطورية كلها دون حاجز أو عائق وبعيداً عن منافسة الدول الاستثمارية الأخرى.

فحياة وتطور الدولة القومية كان دائماً محكوماً بمصالح الرأسمالية القومية قبل كل شيء. ولا بد من أن يؤثر كل تطور كبير يطرأ على الرأسمالية في دور الدولة القومية. وقد قلنا، ونكرر القول، إن الشركة المتعدية الجنسية أياً كانت جنسيتها في الأصل تنزع نفسها من الإطار القومي المحدود إلى مستوى أعلى تحكمه أساساً العلاقات بين الشركات الكوكبية، فأي رأسمالية تعرف بسوقها. وكان الماركسيون يؤكدون أن وطنية البرجوازية تنحصر أساساً في احتكارها للأسواق المحلية. وبالتالي فكل شركة تعد الكرة الأرضية ومن عليها سوقاً فعلية واحتمالية لها، وتنافس غيرها في اقتسامها ولا تتقيد باعتبارات محلية. ألا نلاحظ مع ازدهار ايديولوجية السوق اختفاء الوطنية كقيمة من سلوكنا وكلفظ من لغة حديثنا المكتوب أو المنطوق؟ وبإيجاز، نقول إن الرأسمالية الكوكبية لم تعد بحاجة إلى القوات المسلحة إلا كسوق تورد له الأسلحة وكمصدر لتمويل بعض أعمال البحث والتطوير. وكلنا نعلم ونرى حتى في مصر الاستغناء عن الشرطة اعتماداً على وحدات الأمن الخاصة التابعة للشركة أو المتعاقدة معها. ووصل شيوع بطاقات الائتمان في دفع ثمن المشتريات حتى في بلادنا إلى حد أوسع من الدفع بالشيك. وفي الحالين نحن نتعامل مع نقود مصرفية تصدرها البنوك دون الرجوع إلى سلطات الدولة في أي شيء. وقد استغنت الشركات الكبيرة بصفة

عامة عن القضاء في المسائل المدنية التجارية بالالتزام سلفاً بإجراءات التحكيم. والشركات الآن ليست بحاجة إلى هيئة البريد لأنها تستخدم الفاكس أو شركات البريد السريع. والأمر في بلدان العالم الثالث أخطر من ذلك لأن ضعف البرجوازية المحلية الثقافي والإداري والمالي والإنتاجي يجعلها تجر الحكومة جراً لمساعدتها ودعمها وحمايتها وإعفائها من الضرائب. . . الخ، وكثيراً ما تستخدم إفساد ممثلي الدولة وسيلة لاستبعاد المنافس أو خطف عقد على غير أساس من التفوق على العروض الأخرى. وإذا كان أهل الرأي والفكر يدركون أخطار اجتماع الفساد وتدني الكفاءة وإهمال أوضاع الفقر وما يمكن أن تولده من دعوات وأنشطة مدمرة، فإن التيار الغالب عالي الصوت في مواجهة التوسع في التعليم أو توفير الخدمات الصحية الأساسية لغير القادرين، أو دعم سلع ضرورية للبقاء على الحياة. وهم يطالبون كل يوم بتسهيلات وامتيازات من الحكومة والبنوك العامة.

ولا شك في تراجع الدولة في البلدان الصناعية المتقدمة وضعفها أمام الشركات المتعدية الجنسية، والاتجاه الغالب لتخفيض الإنفاق العام، ولا سيما في مجال الضمان الاجتماعي، وتصغير حجم الدولة وتسريح الآلاف من موظفيها. وأصبح رؤساء الدول والحكومات في زياراتهم الرسمية يحملون عقوداً تجارية خدمة للشركات الكوكبية (ربما مقابل مصلحة شخصية لرجل السياسة أو لحزبه). أصبح أكبر الساسة مندوبي مبيعات (Salesmen). وليس في قدرتنا أن ننفرد بتحليل ما يجري في الدول الصناعية، ولكننا نعرف ما يجري في بلادنا وغيرها من بلدان العالم الثالث. وما زلنا نرى للدولة دوراً حاسماً في التنمية التي تتحقق تلقائياً ومن خلال السوق، ولكنها تريد الإرادة السياسية والتعبئة الشعبية والارتفاع بقيمة العمل واتقانه وإدراكاً عميقاً بجدية وقسوة الحرب ضد التخلف. وقد تعلمنا من تجاربنا خطر الخلط بين الدولة كممثل للمجتمع، وبين بيروقراطية الحكومة وفروعها التي يحكمها قانون التكاثر العددي والإغراق الورقي. وبالتالي، فنحن نتحدث عن دولة ديمقراطية برلمانية، ونضيف إلى هذا المفهوم الكلاسيكي عامل المشاركة الشعبية في كل مستويات اتخاذ القرار بما في ذلك التوسع في الحكم المحلي المنتخب وصلاحياته إضعافاً للمركزية، واشتراك العاملين في إدارة وحدات الإنتاج واشتراك ممثلي المستفيدين في وحدات الخدمات وتنشيط مؤسسات المجتمع المدني وخلق عادة الاعتماد على النفس فردياً ومن خلال جماعات لا دخل للإدارة الحكومية فيها. فالاعتماد على النفس مطلب مهم للمجتمع بكل مكوناته ومستوياته وليس على مستوى تنمية الاقتصاد القومي وحده.

٥ ـ نحو بروليتاريا جديدة

من المعروف استقرار معدلات بطالة عالية في كل الدول الصناعية مقارنة بأرقامها السابقة. وتبدو نسبة البطالة في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا متواضعة،

أي حوالى نصف ما هو سائد في دول الاتحاد الأوروبي. ويرجع ذلك أساساً إلى السياسات الرامية لتحسين نتائج الاقتصاد الكلي (معدل النمو، تخفيض عجز الموازنة، تخفيض عجز ميزان المدفوعات والاقتطاع من نفقات الصحة والتقاعد... الخ) على حساب التردي في أجور العمال. كما أن هزيمة وتمزق الحركة النقابية[١٦] يجعل احتجاجاتها خافتة ومحدودة الأثر، والمواطن الأمريكي الباحث عن عمل يقبل أي عمل ولو كان دون مؤهلاته المهنية وبأجر أقل من الحد الأدنى التأشيري للأجور، لأنه نشأ في مجتمع بالغ الفردية ولم يتعود على حماية اجتماعية شاملة كما هي الحال في أوروبا. وتبدو الحكومات عاجزة تماماً أمام البطالة، ولا سيما المستقرة (٥٠ بالمئة من الإجمالي) وبطالة الشباب الذي لم يعمل قط بانتظام بعد تخرجه في المدارس أو الجامعات. وتقدر نسبة هؤلاء بحوالى ٣٠ بالمئة من إجمالي البطالة. ومعروف أنه بالنسبة للشباب، فقد فقدوا بسبب السن التأمين على الأسرة دون أن ينقلوا إلى التأمين من خلال العمل، وبالتالي فإنه لا تأمين يظلهم ولا مورد محدداً. وقد لاحظنا أن الشركات المتعدية الجنسية لا تعير هذا الموضوع أي اهتمام. فهي مثلاً تنقل مصانعها الكثيفة العمالة أو الملوثة للبيئة إلى بعض بلدان العالم الثالث مع بقاء الشركة قانونياً في دولة المقر، وهو ما سمي في فرنسا (Délocation) ويسميه بعضهم (Téléproduction)، أي الإنتاج عن بعد. وقد وقفت طويلاً أمام حدث وقع في فرنسا أوائل عام ١٩٩٦ حين اجتمع رئيس الوزراء مع ممثلي العمال وأصحاب الأعمال لإيجاد مخرج ولو جزئي من الأزمة التي أدت إلى إضرابات واسعة وطويلة في خريف السنة السابقة. وبعد الوصول إلى اتفاق بحوالى أسبوع سمعت على التلفزيون الفرنسي أن رئيس الوزراء دعا ممثلي ١٩ شركة متعدية الجنسية تمارس نشاطها في فرنسا إلى مأدبة غداء ليشرح لهم الموقف. فهذه الشركات ليست كلها أجنبية ومنها بالقطع ما مقره الرسمي فرنسا، ولكنها لا تعد نفسها طرفاً في حوار فرنسي - فرنسي محلي، ولا تفكر في أي تنازل للعمال، وإذا أتى العمال بما يضر بأرباح الشركة كان الرد الفوري إغلاق المصنع ونقل النشاط إلى دولة أخرى داخل الاتحاد الأوروبي أو خارجه.

إن مسرح الصراع الطبقي في الدول الرأسمالية محكوم بتناقض لم يكن من السهل تصوره قبل عقدين أو ثلاثة. فالعمال هم الذين رفعوا تاريخياً شعار الأممية، وناضلوا من أجله في أوروبا على الأقل وتغنوا به[١٧]. وكانت الرأسمالية القومية

---

(١٦) أشهر مثال على ذلك في بريطانيا حين أخفق عمال المناجم رغم إضراب استمر شهوراً أمام إصرار مارغريت ثاتشر على تحمل كل الخسائر الناتجة منه (مليارات الجنيهات). وقد أصدرت المرأة الحديدية بعد ذلك تشريعات تحد من نشاط النقابات. وقد قرر مؤتمر حزب العمال منذ أربعة أعوام فصم العلاقة العضوية بين الحزب والنقابات.

(١٧) نشيد الأممية الأول: «Unissons-nous et demain l'international sera le genre humain».

تتهمهم بالخيانة والعمالة لأعداء الوطن والامبراطورية. واليوم نشاهد العكس تماماً: الشركات الكوكبية الكبرى توحد أسواق العالم، والطبقة العاملة والحركة النقابية ممزقة ومشتتة ولا تملك رؤية واضحة، بل إن بعض النقابات الأوروبية تتبنى مفهوم أن البطالة عندهم نتيجة الاستيراد من دول آسيوية تنخفض فيها الأجور انخفاضاً شديداً وتنضم بالتالي إلى من يعدون هذا الوضع «إغراقاً» يبيح في أحكام الغات ١٩٩٤ فرض ضريبة جمركية تعادل الفرق بين تكلفة العمل عند المنتج وعند المستورد. ومن المسلم به أن شبح فقدان العمل بسبب استقرار البطالة وتوقع نمو اقتصادي بلا عمالة جديدة يحمل العمال على قبول تنازلات حتى على مستوى الأجور الحقيقية، ولكن نرى من ناحية أخرى أن البطالة تصيب كثيراً من الكوادر المهنية والإدارية العالية، أي تحل بقوم اعتقدوا أنهم على طريق الرقي وزيادة الدخل والتمتع بمستوى معيشة تمارسه الفئات العليا من الطبقة الوسطى، فاستدانوا لاستعجال الاستهلاك، وإذا بهم يجدون أنفسهم فجأة متعطلين، وهم في الأربعين من العمر وبلا أدنى أمل في الحصول على عمل من نوع العمل المفقود. ومن ناحية ثالثة، ظهر بوضوح أن التطور التقاني يتطلب تأهيلاً عالياً (المرحلة الأولى من التعليم العالي، البكالوريوس) ويتعلل أصحاب الأعمال بهذه الحجة ليحصلوا على دعم حكومي يمكنهم من تشغيل شبان بأقل من الأجر الأدنى القانوني بحجة أنها مرحلة تدريب وبعقود لا تزيد مدتها على سنتين.

وهنا أيضاً أفادني الرجوع إلى الأصول. فقد كتب انغلز قبل ١٢٠ عاماً: «إن عامل المستقبل سيكون مهندس تنفيذ». والآن يقول كلينتون في خطابه في حفل تنصيبه للمدة الثانية إن حكومته حريصة على أن تتيح التعليم العالي للجميع (Higher Education for All). وقد رأينا أن الكوادر كانت تترفع على الطبقة العاملة وتكون أحياناً نقابات خاصة وتؤمن بأن الهوة بينها وبين البروليتاريا أعمق بكثير من تلك التي تفصلها عن البرجوازية الكبيرة وأن هناك حراكاً طبقياً إلى أعلى لا ينكره أحد. والآن نرى الاقتصاد يحتاج إلى عمال مؤهلين جامعياً، وفي الوقت نفسه تهدد البطالة كل مزايا الكوادر، وكل هذا نتيجة طبيعية للتطور التقاني المعتمد على العمل الذهني وليس على العمل اليدوي. والتداخل القليل باليد يحتاج إلى معرفة كبيرة بالآلة التي يتعامل معها الإنسان. ولهذا أعتقد أن بروليتاريا القرن القادم ستكون أساساً من أصحاب الياقات البيضاء، وأن العمل اليدوي سينحصر في أضيق الحدود. وهذا ما يطرح على الحركة النقابية في أوروبا بالذات تحديات كثيرة في إعادة النظر في أوضاعها وأساليبها والتوجه نحو استقطاب العمالة المؤهلة والاستفادة من طاقاتها. ونأمل عندئذٍ أن ينظر النقابيون في الغرب إلى تدني مستويات الأجور عندنا نظرة علمية وتقدمية؛ علمية بمعنى قياس الأجر والإنتاجية في الحالتين. وأعتقد أن تدني مستوى التأهيل في معظم بلدان العالم الثالث يحول دون ارتفاع إنتاجية العمل بانتظام من سنة إلى أخرى كما يجري في الدول الصناعية المتقدمة. والنظرة التقدمية تقتضي التضامن مع عمال العالم

الثالث في نضالهم من أجل الديمقراطية والحريات النقابية وتحسين الأجور الحقيقية وإتاحة التأهيل والتدريب المتكرر لرفع الإنتاجية. وعلينا نحن أن نحمل إليهم الرسالة. وأخيراً وقع في أوروبا أول إضراب على مستوى ثلاث دول من أعضاء الاتحاد الأوروبي. فحين أضرب عمال مصنع سيارات رينو في بلجيكا لأن الشركة قررت غلقه، سارع عمال الشركة في فرنسا إلى إعلان التضامن معهم، بل إن عمال مصنع الشركة في إسبانيا انضموا للاحتجاج رغم تلويح الشركة بأنها ستوسع المصنع الإسباني لتعويض إغلاق المصنع البلجيكي. والتقى ممثلو النقابات من البلدان الثلاثة في مسيرة مهنية في شوارع باريس، وعندئذٍ وجد القضاء فقرة قانونية إجرائية استند إليها في أمر رينو بوقف تنفيذ قرار الإغلاق.

٦ ـ ونحن في العالم الثالث

كيف تنظر الرأسمالية الكوكبية إلينا حالاً ومستقبلاً؟ تقتضي الإجابة عن هذا السؤال التعرف على ما آل إليه أمرنا.

أ ـ فقدت معظم أقطار العالم الثالث بانتهاء الحرب الباردة كل أهمية استراتيجية. ففي ظل المواجهة العالمية كانت أرضنا كرقعة الشطرنج إذا خرجت منها دول الغرب سارع إليها الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه، والعكس صحيح. ومن ثم كان من النادر أن تبقى إحدى دولنا دون وجود أو على الأقل تفرّد أحد القطبين. أما الآن وقد أصبحت «الحرب العالمية» مستبعدة في المستقبل المنظور لم يعد لدولنا أهمية استراتيجية.

ب ـ فقدت ملكية الموارد الطبيعية أهميتها وانخفضت أسعارها في بعض الأحوال إلى مستوياتها إبان الكساد الأعظم (١٩٢٩ ـ ١٩٣٤)، وذلك نتيجة التطورات الاقتصادية والتقانية في البلدان الصناعية. فقد تراجع نصيب الصناعة في اقتصادها لصالح قطاعات الخدمات، كما أن الصناعة تتجه إلى مجالات التقانة العالية التي تستخدم قدراً محدوداً للغاية من المواد الأولية. كذلك كان تطوير التقانة في اتجاه تخفيض مكون الطاقة والمواد الأولية أو ما يسمى «Energy and Material Saving Technologies». كما أن الوعي بقضايا البيئة دفع نحو التخلص من صناعات شديدة التلويث، ومن ثم يمكن أن تنقل للعالم الثالث. وأخيراً، وليس هذا أقل الأمور أهمية، خلقت البلدان الصناعية مواد جديدة أفضل مما نجده في الطبيعة. فالبلاستيك الصلب أكثر مقاومة وأطول بقاء من الصلب المخصوص، على سبيل المثال. ويعنينا كعرب أن ندرك أن النفط مادة أولية يسيطر المشترون على سوقها تماماً. ودون دخول في تفاصيل هذا الموضوع نكتفي بالتنبيه إلى أن سعر النفط حالياً (حوالى ١٨ دولاراً) يعادل خمسة من دولارات ١٩٧٣. كما نلاحظ أننا بعد حرب ١٩٧٣ كنا نهدد بقطع

النفط عن الدولة التي تعادينا. وليس أدل على انقلاب علاقات القوى من أن الغرب هو الذي يقاطع بعض الدول المصدرة للنفط ليحرمها من الحصول على عائداته: مثل ليبيا والعراق وإلى حد ما إيران. ولنا أن نتخيل إلى أي حد سيهبط سعر النفط عند استئناف التصدير من العراق (أكبر مصدر بعد السعودية وأشد الأقطار المصدرة حاجة إلى أموال ضخمة لتعمير ما خربته حروبه).

ج ـ لم تحقق التنمية في الخمسين سنة المنصرمة ما كان مأمولاً فيه في معظم دول الجنوب، بل لقد تراجعت أوضاع عدد من البلدان إلى أقل مما حققته في الستينيات من معدلات نمو[(١٨)]. وما زال الفقر والجهل والمرض سمة أغلبية السكان في الجنوب. ووصلت الأمور في بعض الأقطار إلى انهيار «الدولة القومية» وزاد بالتالي عدد السكان، ولكن الفقر لا يجعل لهم «الطلب» بالمعنى الاقتصادي. ولهذا ليست أسواق معظم بلادنا سوقاً كبيرة تغري الشركات الكوكبية.

د ـ معونات التنمية الرسمية في طريقها إلى الاختفاء في ما عدا ما يمكن أن يقدم كمعونة إنسانية في ظروف بالغة القسوة ومؤقتة. وهذا التخفيض المتوالي حتى الإلغاء الكامل يدخل ضمن إجراءات تخفيض الإنفاق العام وضرورة تصفية عجز الميزانية المزمن وتصغير الدولة بصفة عامة. وما قصة «الشراكة» التي تبشر بها دول من الشمال إلا تعبير عن بديل من معونات التنمية يتمثل في قدر أدنى من المعونة الفنية وترك الإسهام في تمويل مشروعات التنمية للاستثمار الأجنبي المباشر، فليس من مهام الدولة ـ في ظل ايديولوجية السوق ـ أن تستثمر وتنتج، وبسبب زيادة البطالة والفقر في البلدان الصناعية يندد عدد من الكتاب والسياسيين بما يسمونه تبديد الموارد في الخارج، مؤكدين أن الفقر في الداخل يجب أن يستحوذ على اعتمادات معونات التنمية حالياً. وإزاء المعاناة الداخلية قل اهتمام الرأي العام بالفقر في العالم وبقضايا التنمية في العالم الثالث. ووجد الجميع حجة دامغة في واقع فشل التنمية رغم كل ما قدمه الشمال من معونات، وأن الجماهير الفقيرة لم تنل من تلك المعونات إلا الرذاذ، في حين استقر الجزء الأعظم في حسابات الفئات الحاكمة لدى البنوك في الخارج.

هـ ـ بدأت الشركات الكوكبية تفرض وجهة نظرها في التعامل مع مختلف الدول النامية على وجهة نظر الحكومات ووزارات الخارجية. فالمصالح العليا للدولة بتعبيرها السياسي تتراجع أمام المصالح الاقتصادية للشركات الكوكبية. وتختلف معايير التعامل بالتالي. ففي الأصل كان النفوذ السياسي والاقتصادي لدولة معينة هو المفتاح إلى أسواقها بما يحقق الربح للشركات التي تحمل جنسية تلك الدولة. أما الآن فإن

---

(١٨) United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report, 1996* (New York: Oxford University Press, 1996).

الشركات الكوكبية هي التي تقيّم أوضاع كل دولة في الجنوب وتزن احتمالات وحجم الأرباح التي تتحقق للشركات التي تمد نشاطها إليها. وفي نزاع بين وزارة الخارجية وتجمعات رجال الأعمال يزداد نفوذ هؤلاء يوماً بعد يوم. فقد نجحت تلك الجماعات بإعادة التمثيل الدبلوماسي بين الولايات المتحدة وفيتنام رغم أن مشكلة الأسرى والمفقودين من الأمريكيين لم تحسم بعد. كما أن سياسة واشنطن إزاء كوبا محكومة بمصير الصراع بين قيادات الأعمال من جهة، ومافيا المخدرات الكوبية في فلوريدا من جهة أخرى. وفي أوروبا تريد الشركات الكبرى توحيد السوق المشتركة والعملة الواحدة، في حين يعرف المجتمع اتجاهات تعارض هذا المسعى، وتحرص على استقلال الدول الأعضاء. وفي فرنسا يصر اتحاد أصحاب الأعمال على أنهم لا يتدخلون في السياسة، ومع ذلك تدخل الاتحاد علناً في الاستفتاء حول معاهدة ماستريخت ليحض الناخبين على أن يقولوا: نعم. وآخر حدث ذي دلالة في هذا الصدد أن توني بلير عين رئيس شركة «بريتيش بتروليوم» - رقم ٢٧ في قائمة **فورتشون** - وزيراً للشؤون الأوروبية متجاوزاً بذلك الخلاف بين «الشكاكين» في المسعى الأوروبي والمتحمسين له، وكلاهما موجود في الأحزاب البريطانية الثلاثة.

و - ويمكن أن نوجز موقف الشركات الكوكبية من العالم الثالث على النحو الآتي: المجتمعات العاجزة عن إنتاج غذائها أو شرائه بعائد صادراتها الصناعية مثلاً لا تستحق البقاء، وهي حالياً عبء على البشرية يمكن أن يعرقل تقدمها الذي حكمه دائماً قانون «البقاء للأصلح». وبالتالي يجب إسقاط البلاد التي تعيش، رغم كل المساعدات في حال فقر الأغلبية من سكانها، من حساب هذه الشركات، وأن تترك وشأنها ولا تمنح أية معونات تنمية اكتفاء بالمنح الإنسانية في الظروف الاستثنائية. وبالتالي ليس هناك أي مسوغ لاتفاق حكومي من الدول الصناعية بدعوى حفظ النظام أو وقف الحرب الأهلية، ولا لأن يقتل أمريكيون أو أوروبيون في أفريقيا مثلاً.

وتهتم الشركات الكوكبية بدول العالم الثالث التي تبدو لها اقتصادياً أنها سوق كبيرة للإنتاج الغربي حالاً أو احتمالاً. وهذا بدوره مبني على عدد السكان ونسبة من سيرقون إلى صفوف الطبقة الوسطى منهم في المستقبل المنظور. وهذا التقدير مؤسس على نتائج جهود التنمية في الماضي واتصالها عبر السنين، فذلك هو ما ساعد على تكوين طبقة وسطى، واستمرار النمو سيزيد من أعدادها. والأمر التالي هو توافر كوادر عالية التأهيل ومراكز بحث علمي وتقاني وتعليم عالٍ جاد وعمالة مؤهلة ومدربة ومنظمة. وضمان الرهان على استمرار هذا الأداء هو النظام البرلماني وحقوق الإنسان والتعددية السياسية والانتخابات الحرة والنظيفة لأن هذا يحصن المجتمع والاقتصاد ضد الانقلابات المفاجئة.

وفي كلمة قصيرة نقول إن الأقطار التي لا تنجح بتلك المقاييس لن تكون طرفاً

في النظام العالمي، وستعرف الكوارث (انهيار الدولة، تحكم الاتجاهات الاثنية والقبلية والدينية والاقليمية... الخ)، في حياة الشعوب في جو من العنف والقتال من الجميع وضد الجميع. وتكتمل التعاسة بشيوع ايديولوجية السوق التي تطرد الدولة (الضعيفة أصلاً) من مواقع القيادة في عمليات التنمية. إن كثيراً من أرباب القلم عندنا ما زالوا يبحثون في التناقضات بين الدول الكبرى وإمكانية استفادة بلادنا منها. وجلهم لا يقدم على طرح قضايا التنمية والتكامل على المستوى العربي لأنهم تعودوا في الماضي مخاطبة الدولة، ويبدو حالياً أن ايديولوجية السوق تجعل خطاب المثقفين لها غير ذي موضوع، إذ من المفروض أن كل شيء سيجد الحل الأمثل بفضل آليات السوق الحرة. كما أن من يتقبل من أرباب القلم تلك الايديولوجيا يتوهم عدم جدوى مخاطبة الرأي العام والتأثير فيه كمرحلة لا غنى عنها لمن يريد التأثير في صانعي القرار.

الفصل الثالث

بعد حرب الخليج: الهيمنة الأمريكية إلى أين؟(*)

سمير أمين(**)

حول حرب الخليج: بعض المسائل المتعلقة بالنظام العالمي وبحُلم تعميم الرأسمالية في العالم كما بالتسلّط العسكري والهيمنة اللذين تمارسهما الولايات المتحدة وبدور الأمم المتحدة.

إن حرب الخليج ليست بحدث ذي طابع اقليمي فحسب. إنما هي حدث مهم يكشف في الوقت عينه نزعات الرأسمالية العميقة والراسخة وكل ما هو جديد في النظام العالمي، كما هي الحال منذ انهيار النظام السوفياتي. العِبَر التي بإمكاننا استخلاصها من هذا الحدث هي، إذاً، في غاية الأهمية.

* * *

سوف نطرح في ما يلي بعض الفرضيات حول الموضوع، علماً بأن الفرصة أُتيحت لنا سابقاً للتعبير عن رأينا، سواء في ما يتعلق بحرب الخليج كحدث، أو أزمة النظام العالمي بمختلف أوجهها.

الفرضية الأولى

إن توحيد العالم على أساس قوانين السوق (الرأسمالية) لهو حلم رجعي. ذلك

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٧٠ (نيسان/ ابريل ١٩٩٣)، ص ٤ ـ ٢٢.

(**) مفكر عربي من مصر.

أن ممارسة هيمنة ما على النظام الرأسمالي العالمي ـ التي غالباً ما تكون مرتبطة بتوحيد السوق ـ هي بمثابة استثناء وليست قاعدة.

١ ـ إن مفهوم الرأسمالية، في العمق، يميل إلى اعتبار الكرة الأرضية بكاملها سوقاً يكون انفتاحها الأقصى شرط «نمو» المجتمعات الحديثة، وذلك حسب الايديولوجيا السائدة. بيد أن انتشار الرأسمالية يستقطب بطبيعته دولاً من مختلف أنحاء العالم، وهذا الاستقطاب مرفوض بالنسبة إلى الشعوب المحيطة بالنظام المذكور التي هي ضحية الانتشار العالمي للرأسمالية، أي مرفوض بالنسبة إلى الأكثرية البشرية، وذلك لما يخلّفه من عواقب وخيمة على الصعد الاجتماعية والسياسية والثقافية.

لذلك، فإننا نلاحظ أن الفترات التي تحقق خلالها توحيد السوق العالمية ـ وإن بشكل جزئي ـ كانت وجيزة واستثنائية في تاريخ الرأسمالية العالمية المطبّقة عملياً. إن تفجّر النظام العالمي وتفككه (Delinking) بدرجات مختلفة نتيجة ثورة الشعوب المحيطة بالنظام الرأسمالي و/أو نتيجة التفاوت في نمو المدن الرئيسية يشكلان القاعدة العامة. نذكّر هنا، على سبيل المثال، بأن العشرين عاماً أو الثلاثين التي أُدخلت خلالها السوق الرأسمالية نسبياً في نطاق الهيمنة البريطانية في القرن التاسع عشر (١٨٥٠ ـ ١٨٨٠) تلاها خمسة وستون عاماً من المنافسات الامبريالية الداخلية، عنيفة إلى درجة أنها سبّبت حربين عالميتين، كما سبّبت، اعتباراً من عام ١٩١٧ سبعين عاماً من التفكك الداخلي الفعلي في الاتحاد السوفياتي، ثم في أوروبا الشرقية، وأخيراً في الصين.

إذا كنا نذكّر منذ البدء بهذه الفرضية التي تبدو لنا أساسية، فذلك لأن الانهيار السوفياتي الذي تزامن مع حرب الخليج يغذّي اليوم الأمل بأن توحيد العالم من خلال السوق في طريقه إلى التحقّق، بل إنه يستطيع أن يكون أساساً لازدهار شامل جديد. إننا نظن، على خلاف ذلك، أن هذا التوحيد يعني مضاعفة الاستقطاب ولو بأشكال جديدة طبعاً، وأن الايديولوجيا الليبرالية لا تسمح بطرح مشكلة النمو بشكل صحيح، وأن لا مفر من استراتيجيا التفكك التي تنطوي على مفهوم عالم متعدد المحاور (Polycentrique). وبالتالي، فإننا نظن أن الشعوب المحيطة بالنظام الرأسمالي ـ أي شعوب الجنوب وشعوب الشرق ـ من الآن فصاعداً سترد بالرفض والثورة على محاولة فرض توحيد العالم من خلال السوق. إذاً، فإن مفهوم الرأسمالية سيؤدي إلى تدخلات عسكرية عنيفة لأنه يفرض على الشعوب المحيطة بالنظام الرأسمالي نظاماً مرفوضاً بالنسبة إليهم.

٢ ـ يرى أحد التيارات الفكرية أن ننظر إلى تاريخ الرأسمالية العالمية على أنه سلسلة من الهيمنات المتتالية. إلاّ أننا ننفي هذه الفرضية. فالهيمنة ليست بقاعدة في تاريخ التوسع الرأسمالي العالمي، بل إنها تشكّل استثناء قصير الأجل، وبالتالي غير ثابت. إن قاعدة هذا النظام تقوم، بالأحرى، على المنافسة الدائمة. فنحن نرفض مثلاً

مجرد الحديث عن هيمنة بريطانية خلال القرن الثامن عشر، إذ إن انكلترا كانت حينها تستولي على مراكز بحرية هامة على حساب منافستها فرنسا. ولكنها لم تكن قادرة بعد على توكيد سلطتها في شؤون القارة الأوروبية، كما أنها لم تكن قادرة على السيطرة تماماً في ما وراء البحار، ولن تكسب هيمنتها إلا في وقت لاحق، بعد أن «فُتحت» الصين والامبراطورية العثمانية (اعتباراً من عام ١٨٤٠) وبعد أن قُمِعت الثورة الهندية (Cipayes)[1] عام ١٨٥٧. إن التقدم الصناعي والاحتكار المالي الحقيقيين اللذين كانت تتمتع بهما بريطانيا العظمى لم يكونا كافيين ليؤديا إلى هيمنة فعلية، لأن هذه الهيمنة التي كانت توصف بالعالمية كان عليها أن تتكيّف مع التوازن الأوروبي الذي لا تسيطر عليه انكلترا. وهكذا، ما إن بدأت هيمنة بريطانيا العظمى (اعتباراً من عام ١٨٥٠ ـ ١٨٦٠) بالسكون حتى هدّدها اعتباراً من عام ١٨٨٠ بروز منافسين لها؛ أولهما ألمانيا، وآخرهما الولايات المتحدة، على الصعيدين الصناعي والعسكري، وإن كانت لندن استطاعت أن تحافظ مدة أطول على وضع مالي مميز.

هل تغيّر أي شيء منذ ذلك الحين؟ أم أن الأشياء في طريقها إلى تبدل فعلي؟ إن هيمنة الولايات المتحدة بعد عام ١٩٤٥ هي في الحقيقة ذات طابع جديد من بعض النواحي. فلأول مرة في تاريخ البشرية، استخدمت الولايات المتحدة وسائل تدخُّل عسكرية على صعيد الكرة الأرضية (وسائل تهديم وإبادة جماعية). بين ١٩٤٥ و١٩٩٠ كانت الولايات المتحدة تشكّل أحد قطبَي القوة العسكرية في العالم، وكان الاتحاد السوفياتي يُشكّل القطب الآخر. أما الآن، فإن الولايات المتحدة قد أصبحت، أو أنها في طريقها إلى أن تصبح، ما لم يَكُنْهُ أحد قبلها ـ إلا هتلر في خياله ـ أي القائد (العسكري) للعالم... ولكن كم من وقت سيدوم ذلك؟

الفرضيــة الثانيــة

تعيش الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤١ على الاقتصاد الحربي. فإذا ما انهار هذا الاقتصاد تغرق البلاد في أزمة خطيرة لا يمكن تجاوزها إلاّ إذا أعيد النظر في تركيبة النظام الاجتماعي.

إن الرأسمالية تحمل معها نزوعاً ملازماً إلى خلق طاقات إنتاج تتجاوز الطلب المليء، أي القادر على وفاء الدين. وقد حملتني هذه الفرضية الأساسية التي يؤمن بها، مثلي، بول سويزي (Paul Sweezy)، وهاري ماغدوف (Harry Magdoff) إلى التثبّت من أن الولايات المتحدة لم تخرج من أزمة الثلاثينيات إلاّ بفضل الاستهلاك الحربي الخيالي خلال الحرب العالمية الثانية الذي سرعان ما حلّ محله استهلاك مماثل خلال

---

(١) جندي هندي [قديماً].

الحرب الباردة. وكانت الولايات المتحدة غداة الحرب تتمتع بامتيازات هامة، ذلك أنها كانت الرابح الحقيقي الوحيد في النزاع. فقد سمح لها الاقتصاد الحربي باستعادة نموّها كما بتأمين العمل للجميع، وهذان شيئان فشل «البرنامج الجديد» (New Deal)[٢] في تحقيقهما بالرغم من كل الجهود المبذولة. وفي حين أن أوروبا والاتحاد السوفياتي والصين واليابان أفلستها المحنة ودمرتها، سمح المجهود الحربي للولايات المتحدة بتجديد وسائل إنتاجها. بالإضافة إلى ذلك، لم تكتفِ الولايات المتحدة بتقدمها التقاني الساحق على كل المنافسين في كل المجالات، بل إنها كانت تتمتع أيضاً بسلطة عسكرية لا مثيل لها كونها تحتكر القنبلة الذريّة. فاختارت الولايات المتحدة حينها أن تفرض هيمنتها على صعيد الكرة الأرضية بكاملها.

وهكذا قررت الولايات المتحدة أن تدخل الحرب الباردة التي فرضتها على الاتحاد السوفياتي. لذلك، فإن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي تُعرف بـ «عصر يالطا» هي أجدر بأن تُسمّى «عصر بوتسدام». ففي يالطا لم تكن الولايات المتحدة تمتلك بعد السلاح النووي. وكانت تخشى، شأنها شأن روسيا، احتمال انبعاث روح التسلط العسكرية الألمانية التقليدية، لذلك فإننا نراها توافق بكل طيب خاطر على التحالف مع الاتحاد السوفياتي وعلى تشكيل منزلق في أوروبا الشرقية يضمن لها حمايتها. أما في بوتسدام، فقد كان كل شيء مختلفاً، إذ إن السلاح «المطلق» كان بتصرف الولايات المتحدة مما غيّر سلوكها فجعلها تختار الحرب الباردة.

مهما يكن من أمر، فإن الولايات المتحدة قد ربحت اليوم هذه الحرب الباردة التي أدّت بالنظام السوفياتي إلى الانهيار. لكن أوَليست هذه الحرب في طريقها إلى تدمير النظام الأمريكي نفسه؟ وكما تشير آن ماركوسن (Ann Markussen)، فإن الثقل الهائل للاقتصاد العسكري الأمريكي هو، بلا ريب، السبب الأساسي في فشل الولايات المتحدة في سباق التنافس الدولي مع أوروبا واليابان.

هل ستتوصل القوى التقدمية والديمقراطية إلى إعادة وضع بنية للولايات المتحدة ترتكز على انهيار هذا الاقتصاد الحربي؟ هل ستتوصل إلى قيادة المعركة فارضة إصلاحات اجتماعية تقدمية تتعدى المفهوم المجرّد للربح؟ ذلك هو التحدي الكبير الذي ستواجهه تلك القوى.

الفرضية الثالثة

إن هيمنة الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب كانت ترتكز على النظم

(٢) البرنامج التشريعي والإداري الذي وضعه الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت ابتغاء الانعاش الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي خلال العقد الرابع من القرن العشرين.

العسكرية التي توصلت من خلال تهديدها بفزّاعة الخطر الشيوعي إلى تلافي تطوّر كان بإمكانه أن يضع حداً للهيمنة الأمريكية، المتمثّل في تقارب أوروبا وروسيا وحتى ما وراء الصين.

١ ـ لقد ورثت الولايات المتحدة نظرية قديمة في الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيك) عن انكلترا التي كانت تعتقد أن طبيعتها الجزيرية تحميها ما دام توازن القوى في القارة الأوروبية يحول دون أية محاولة لانتزاع السلطة. وطبّقت الولايات المتحدة هذه النظرية على نطاق أوسع، ففكرت أن حماية «الجزيرة» الأمريكية تعتمد على بقاء أوراسيا (أي أوروبا وآسيا) نفسها مقسّمة نتيجة تضارب القوى المتنافسة فيها. كان خطر تكتلٍ أوراسي مُبعداً حكماً ما دامت النظم الاجتماعية في أوروبا الرأسمالية من جهة، وفيِ الاتحاد السوفياتي والصين من جهة أخرى، تتنافى في ما بينها.

٢ ـ إلاّ أن الهيمنة الأمريكية العالمية ما كانت لتنجح لولا موافقة الأوروبيين واليابانيين، حلفاء الولايات المتحدة، عليها، وشكّل الخطر السوفياتي المزعوم حجة لتبرير هذا التحالف. غير أن هذا الخطر لم يكن يوماً موجوداً حقاً: ففي عام ١٩٤٥، كان ستالين قد عدل منذ زمن بعيد عن محاولة نشر «الثورة» خارج حدود المنزلق الدفاعي. فقد كانت الاستراتيجيا السوفياتية الستالينية دفاعية ليس أكثر، وسار خلف ستالين بريجينف (بعد مرحلة الخروتشيفية) على الخط العام، ولو أن الاتحاد السوفياتي لم يعوض تأخره عن الولايات المتحدة في مجال السابق إلى التسلح النووي والبالستي إلاّ على حساب إجهاد النمو الاقتصادي. وقد حصل ذلك في وقت متأخر، وبالتحديد حوالى عام ١٩٧٠. وإذا كانت السياسة البريجنيفية ردّت على التحالف الأطلسي الأوروبي الذي لم يكن يهزّه شيء، بلعب ورقة «الضغط» على أوروبا بواسطة إقامة تحالفات عسكرية مع بعض بلدان العالم الثالث، فذلك بغية تنبيه الأوروبيين إلى «ضعفهم»، وإلى أن الشرق الأوسط يمكن أن يتوقف عن تزويدهم بالنفط في أي وقت. . . بعد فشل ابتسامات خرونتشيف، كان هذا الخيار يلاحق الهدف نفسه: فصل أوروبا عن الحلف الأطلسي لتحطيم الهيمنة الأمريكية. ولم يكن له أية خلفيات أخرى كضمّ أوروبا الغربية إلى امبراطورية الكرملين، مثلاً، أو حتى مجرد جعل الدول العربية أو دول أخرى من العالم الثالث تابعة للاتحاد السوفياتي. لا يسعنا الآن إلاّ أن نعترف بأن المحاولتين السوفياتيتين ـ أي الابتسامات وهزّ العصا ـ باءتا بالفشل وأن الحلف الأطلسي الأوروبي بقي قوياً. يبقى أن نطرح السؤال على أنفسنا لنعرف ما هي الأسباب التي سمحت لهذا الحلف الأطلسي بالاستمرار، رغم كل العقبات التي يبدو أنها ستستمر في حمايته، بالرغم من العودة إلى سياسة الابتسام مع غورباتشيف، كما مع يلتسن، خاصة بعد الاستسلام غير المشروط لما كان يُسمّى الاتحاد السوفياتي.

هناك في الحقيقة ثلاثة أسباب جعلت أوروبا واليابان تؤيّدان مشروع الهيمنة

الأمريكية. السبب **الأول** هو أن الأوروبيين والأمريكيين يلاحقون الهدف الأساسي نفسه، وهو إرجاع الاتحاد السوفياتي إلى «القاعدة الرأسمالية»، مما يعني أن يقبل الاتحاد السوفياتي بسياسة الانفتاح. وتأسيس الرأسمالية العالمية يعتمد بالفطرة ومنذ القدم على فكرة أن الرأسمالية («المبادرة الحرة» وتحديداً الأجنبية منها) يجب ألا تعرف أية حدود، إذ إن حرية المبادرة لم تكن موجودة في الاتحاد السوفياتي، مما حدا البعض على وصفه بـ «الشيطاني» لأنه كان يتجاوز بانزوائه الفعلي النظام «الطبيعي» للأمور.

السبب **الثاني** هو أن أوروبا الغربية (خاصة المانيا) تنظر اليوم إلى أوروبا الشرقية وروسيا على أنهما محيطها الجديد («أمريكتها اللاتينية»)، أكثر مما ترى فيهما عضواً مساهماً محتملاً ضمن عملية بناء أوروبا مشتركة.

أما السبب **الثالث** فهو حاجة الطبقات الأوروبية الحاكمة إلى دعم الولايات المتحدة لإعادة بناء اقتصاد بلادها الذي دمرته الحرب. وهذا هو السبب الذي جعل الجميع حينها يقبلون بفرح مشروع مارشال (Plan Marshall). ونلاحظ أنه في تلك الحقبة، كانت واشنطن هي من فرض بهذه المناسبة تقارباً أوروبياً سيولّد فكرة لم تكن ناضجة بعد لدى الجميع، ألا وهي فكرة السوق المشتركة.

ولّد نجاح إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي في أوروبا واليابان اللتين تحولتا من جديد إلى منافستين حقيقيتين في الأسواق العالمية، تقارباً بين أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية، وذلك بين ١٩٦٠ و١٩٧٠. هذا التقارب يبيّن بوضوح أن خطر «الانتشار الشيوعي» الذي كانت تجهر به وسائل الإعلام رسمياً، لم يكن في الحقيقة مصدر خوف أو قلق. إلاّ أن هذا التقارب كان ضعيفاً وحذراً. وحده ديغول كان مقتنعاً أنه كان يمكن أن يكون هذا التقارب أقوى. إن انهيار النظام الاقتصادي والاجتماعي في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية في منتصف الثمانينيات أزال مبدئياً كل العقبات التي كانت تعترض إنشاء كتلة أوروبية تمتد من الأطلسي إلى فلاديفوستوك، في روسيا. ومن الطبيعي أن إمكانية إنشاء هذه الكتلة، مهما كان شكلها، يتضمن بروز مجمّعات صناعية ومالية وعسكرية مزوّدة بثروات طبيعية غزيرة، بشكل يستحيل معه استمرار الهيمنة الأمريكية. إن هذا الكابوس كان يستحوذ على تفكير المسؤولين في واشنطن.

إن قرار شنّ حرب في الخليج اتخذ عمداً من قبل واشنطن كوسيلة للحؤول دون تشكيل «الكتلة الأوروبية» وذلك بإضعاف أوروبا (بالسيطرة على النفط الذي ستنفرد الولايات المتحدة بتأمينه من الآن فصاعداً)، وبإظهار ضعف البنية الأوروبية السياسية نفسها (وذلك بفضح اختلاف وجهات النظر فيها)، وأخيراً باستبدال فزّاعة «تهديد الخطر الشيوعي» القديمة بالخطر الجديد «الآتي من الجنوب».

أعطى الهجوم الأمريكي المعاكس، في مدى قصير، النتائج التي كانت تتوقعها

منه واشنطن. إذاً، فليس تنفيذ «أوراسيا» التي يطلق عليها اسم «البيت الأوروبي المشترك» وهو أصلاً اقتراح تم في عهد غورباتشيف، على جدول الأعمال. وهكذا فإن هيمنة الولايات المتحدة لم تنتهِ بعد، خاصة أن التكتلات القارية الأخرى التي تستطيع تهديدها لم تُنشأ بعد. إعادة إنشاء كتلة روسية ـ صينية؟ أم إنشاء كتلة يابانية ـ صينية ـ آسيوية شرقية وجنوبية ـ شرقية (دائرة ازدهار اليابان الامبريالي) ممتدة إلى الهند؟ نستطيع أن نتخيّل الكثير على الورق، وأن نخترع سيناريوهات قدر ما نشاء. إلاّ أن العقبات التي تعترض إنشاء هذه الكتل هي عظيمة إلى درجة أنها تمنع حتى من مجرد التفكير في إمكانية حدوثها. فالجزيرة الأمريكية تستمر في الاستفادة من توازن القوى في نصف الكرة الشرقي (أوروبا الشرقية والغربية، روسيا، الصين، اليابان، الهند).

٣ ـ نلاحظ، إذاً، أن التحالف الأمريكي ـ الأوروبي ـ الياباني الذي يشكّل الركيزة الأساسية للهيمنة الأمريكية على العالم لم يتفكك غداة الانهيار السوفياتي. فقد كانت الولايات المتحدة ذكية بفهمها أنه يتوجب عليها استبدال «الفزّاعة الشيوعية» بذريعة تبرر استمرار التحالف، فوجدت هذه الذريعة في الخطر الذي يشكّله ـ حسب زعمها ـ العالم الثالث. وهذا ما يفسّر تلاعبها بمفاهيم «الديمقراطية» و«حقوق الأقليات» التي تقوم حتى الآن على الأقل بدروها على أكمل وجه.

يقع الوطن العربي جغرافياً على الجانب الجنوبي لأوروبا، بينما يقع الشرق الأوسط على الجانب الجنوبي مما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي. لذلك فإن منطقة شرق المتوسط ـ الخليج تشكّل منطقة حيوية في الاستراتيجيا العسكرية الشاملة لهيمنة الولايات المتحدة.

هذا ما يفسّر تلوّث المتوسط بوجود كثيف للأساطيل البحرية الأمريكية طوال فترة الحرب الباردة وحتى يومنا هذا، إذ إن نسبة مرتفعة من الرؤوس النووية التي تتنقل على المحيطات تتركز في المتوسط، ولو أن الكثيرين يجهلون هذا الأمر. وكثافة هذا الوجود الملوث في المتوسط هي أقوى منها في أي من البحار والمحيطات الأخرى، حسب ما يؤكد كل الخبراء. ويزيد صغر مساحة البحر المتوسط وقرب السواحل المأهولة من البحر من خطورة هذا الوجود سواء على الصعيد البيئي أم على الصعيد السياسي.

وهنا أيضاً، لم يكن بالإمكان التغاضي عن مسؤولية أوروبا الغربية. فوجود الولايات المتحدة البحري في المتوسط كان ضمن إطار منطق منظمة معاهدة شمال الأطلسي الاستراتيجي. وبالرغم من استبعاد «خطر» عدوان سوفياتي اليوم ـ هذا إذا ما كان موجوداً فعلاً في السابق ـ فإن أوروبا الغربية لم تشر بأي شكل من الأشكال إلى أنها تفكر في الاتجاه نحو تجريد المتوسط من السلاح (أو على الأقل النووي منه). كل

ما يحدث يدل على أن أوروبا الغربية تتمنى استمرار الهيمنة الأمريكية على العالم، بل توافق على تبرير هذه الهيمنة بـ «الخطر» الذي قد يشكله العرب الذين يسكنون بمحاذاة المتوسط والبحر الأحمر والخليج.

يبقى الوطن العربي شأنه شأن العالم الثالث يشكّل في أذهان الغربيين خطراً كامناً حقيقياً، ولو أنه يبدو تافهاً إذا ما فكر فيه الغربيون جدياً. صحيح أن البلدان العربية قد تتوصل يوماً إلى امتلاك أسلحة أكثر تقنية كصواريخ متوسطة أو حتى بعيدة المدى أو أسلحة كيميائية أو نووية، إلاّ أن السياسة الغربية تسعى جاهدة إلى منع حدوث شيء من هذا القبيل. فالخطابات الرنانة التي ألقيت بمناسبة حرب الخليج والتي كانت ضد استخدام الأسلحة الكيميائية، وقبلها الحملات التي شنّت ضد ليبيا (والهجوم الجوي على هذا البلد في وقت السلم دون أن يولد أية ردة فعل تذكر لدى الرأي العام)، بالإضافة إلى دعم تسلح إسرائيل النووي و«فضح» الخطر الذي قد تشكّله المساعدة الصينية التي تسمح للجزائر بأن تقتني بدورها وسائل دفاعية، تدخل جميعها في فصل خيار مجموعة القوى الغربية المعادي للعالم الثالث.

وجلي أن حتى مجرد فكرة تمكن بلد عربي شن هجوم ضد أوروبا، لا يمكن أن تكون إلاّ وليدة مخيلة خصبة. هيهات، إن احتمال أن يؤدي السباق إلى التسلح، هنا كما في مكان آخر من العالم الثالث، إلى الإسهام في تفاقم النزاعات المحلية والإقليمية، يبقى أكثر منطقاً.

الفرضيــة الرابعـة

وتميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بمحاولات توسع رأسمالي مستقل نسبياً في البلدان المحيطة بالنظام المذكور. إلاّ أن المحاولات باءت بالفشل لأنها لم تكن تتعدى حدود مشروع برجوازي وطني، كما أن العداء الذي لقيته من قبل مجموعة المحاور الرأسمالية ساهم في إفشالها.

١ ـ لقد أخضع التاريخ مجمل بلدان افريقيا وآسيا إلى انتشار القوى البحرية الأوروبية الغربية المستعمرة فيها. إثر الحرب العالمية الثانية، انقلب النظام الاستعماري رأساً على عقب نتيجة قيام حركات تحرير وطني استطاعت أن تحصل على الاستقلال سواء بواسطة الحرب أو بفضل المفاوضات.

إذاً، فإن محاولات إعادة البناء «الوطنية» الجذرية تندرج في سياق ما أسميناه روح باندونغ (١٩٥٥ ـ ١٩٧٥). ويتعلق الأمر بتطوير مشروع تجديد وطني برجوازي يندرج موضوعياً في دينامية التوسع الرأسمالي العالمي (استثمار الدول المحيطة بالنظام الرأسمالي صناعياً) ويعتمد على إصلاحات اقتصادية واجتماعية داخلية (إصلاح زراعي، تأميم... الخ). إن النزاعات مع المصالح الغربية كانت، إذاً، محدودة،

وكان بإمكان «البلدان غير المنحازة» أن تجنّد الدعم السوفياتي في سبيل الحصول على نتائج أكثر إيجابية في المفاوضات. وضعفت هذه الاستراتيجيا بسبب حدودها الداخلية (النزعات الشعبية) التي تعبّر عن استحالة حلم إقامة مشروع وطني برجوازي. بالإضافة إلى ذلك، ساهم انهيار الدعم السوفياتي اليوم في إضعاف هذه الاستراتيجيا، واصطدمت المحاولة الجماعية للتفاوض على علاقات دولية أفضل عرفت باسم «النظام الاقتصادي الدولي الجديد» (١٩٧٥) برفض غربي شامل كان ينذر بالهجوم المعاكس لإعادة الكومبرادورية التي بدأت اعتباراً من ١٩٨٠. وتندرج موالاة أوروبا للاستراتيجيا الأمريكية التي يساهم في نشرها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في سياق هذا الهجوم الشامل. والحال أن مشروع باندونغ خلّف من المشاكل التي تتطلب حلولاً أكثر مما حل منها. وهكذا، قد يتخذ المدى المتوسط المقبل شكل سلسلة من المحن التي ستدوم بقدر ما تحتاج إعادة التركيب الاجتماعي والسياسي التقدمي من وقت لتتوصل إلى الحلول، وكانت الردود الماضوية الخاطئة التي وإن عبَّرت، فإنما تعبر عن خيبة أمل الشعوب التي فقدت كل حيلة.

٢ ـ غالباً ما يقال إن نزاع الشمال ـ الجنوب، خلال الأربعين سنة الأخيرة، كان يحجبه نزاع أكثر أهمية، ألا وهو نزاع الشرق ـ الغرب. في الواقع، إننا نعتقد أن نزاع الشرق ـ الغرب هو بطبيعته مشابه لنزاع الشمال ـ الجنوب. على كل حال، ليست الثورتان الروسية والصينية، اللتان عاشتهما الشعوب على أنهما ثورتان اشتراكيتان سوى ثورات شعوب تنتمي إلى البلدان المحيطة بالنظام الرأسمالي، شعوب تعيش ظروفاً اجتماعية واقتصادية وسياسية قاهرة أوجدها النظام الرأسمالي، سواء تكلمنا على روسيا عام ١٩١٧ أو على الصين أو على كوبا أو على فيتنام. تنتمي هذه الثورات إلى الظواهر عينها التي تولد منها حركات التحرير الوطني في العالم الثالث. بيد أن هذه الثورات الاشتراكية كانت الأكثر راديكالية، وبالتالي الأكثر خطورة ـ وهذا ما فهمه الغرب الرأسمالي ـ بين كل الثورات والحركات التي شهدتها الشعوب المحيطة بالنظام الرأسمالي.

٣ ـ شكّلت حقبة الثمانينيات فترة داكنة شهدت تقهقر القوى الشعبية على الصعيد العالمي، وذلك من ناحية النزاع الأساسي للرأسمالية المعمول بها فعلياً، أي من ناحية النزاع ما بين رأس المال المسيطر عالمياً والشعوب المحيطة بالنظام الرأسمالي. وولّد انهيار المحاولات الراديكالية الوطنية في الخمسينيات والستينيات ظروفاً سمحت في النصف الثاني من الثمانينيات بقيام رأس المال الدولي بهجوم عنيف يستهدف استدراج العالم الثالث إلى تبعية تخضع نظمه السياسية والاقتصادية دون استثناء إلى منطق التوسع الرأسمالي. إن التدخل في الخليج يشكّل فقرة من هذا البرنامج هي الفقرة الأكثر عنفاً، ولكنها ليست الأولى من نوعها. فقد سبقتها الحرب التي خاضتها الكونترا في نيكاراغوا، والتدخل في غرينادا من أجل صنع حكم موالٍ للولايات

المتحدة، والتدخل الذي جاء خفيفاً بعض الشيء في بنما بسبب طبيعة رئيس البلاد الذي كان يسعى تحديداً إلى المحافظة على السيطرة الأمريكية - التي كان يراها استراتيجية بالنسبة إلى بلاده - على المنطقة. كما نلحظ تدخلات عديدة في افريقيا، ولا سيما فرنسية، بغية تثبيت بعض رجال الدولة الذين ليسوا ديمقراطيين البتة في الحكم.

٤ - ولكن هل بإمكاننا أن نتكلم على الجنوب بصيغة المفرد كما فعلنا هنا؟ في الحقيقة، لا يشكل الجنوب عالماً متجانساً، ولم يكن أبداً كذلك، إذ إنه من خصائص التوسع الرأسمالي غير المتكافئ أن يسعى إلى أن تكون محاوره متجانسة، في حين يفرق بين البلدان المحيطة به بشكل واضح. وقد ظهر هذا في بلدان نصف صناعية وجعل بعضها الآخر «ربع دولي». إذاً، فإن هذا التمييز ليس بالظاهرة الجديدة، بل إنه شكل جديد اتخذته ظاهرة دائمة ألا وهي توسع الرأسمالية العالمية. وإذا كان استقطاب المحور للبلدان المحيطة به قد تطابق بالإجمال مع التمييز ما بين البلدان الصناعية والبلدان غير الصناعية، وذلك منذ الثورة الصناعية وحتى ما بعد الحرب العالمية، فإن ذلك يعد صحيحاً منذ الخمسينيات. إذاً، فإن عدم التكافؤ في تحويل بلدان العالم الثالث إلى دول صناعية هو الشكل الجديد الذي يتخذه استقطاب العالم، والأشكال الجديدة التي تتخذها سيطرة المحور على ما يحيط به من دول غدت صناعية تعمل اليوم عبر السيطرة على النظام المالي الدولي، كما على النظام التقاني ونظام الاتصالات. وهكذا، يتوجب علينا أن نتحدث عن البلدان المحيطة بالمحاور بصيغة الجمع، وليس اختزالها بالقاسم المشترك الذي يجمع بين أشكال اجتماعية متشابهة. إلاّ أننا لا نستطيع أن نتحدث عنها بصيغة المفرد أيضاً إذا ما اعتبرنا أن نزاع المصالح الأساسي قائم بين كل الكتل الشعبية في كل البلدان المحيطة بمحاور الرأسمالية، سواء كانت نصف صناعية أم غير صناعية، وبين مفهوم النظام الرأسمالي العالمي. وقد يكون النزاع أكثر عنفاً في المنطقة نصف الصناعية منه في المناطق الأشد بؤساً.

٥ - نلاحظ في الوقت الحاضر، أي بعد حرب الخليج، عودة المشروع الأمريكي - الأوروبي القديم حول عقد «ميثاق عسكري إقليمي» إلى الظهور (كان يطلق عليه اسم سنتو (Cento) في الخمسينيات والستينيات)، وكان قد تم بين أنظمة الكومبرادور في المنطقة، داعياً الغرب إلى ضمان الوضع الراهن، ممدداً هكذا منظمة معاهدة شمال الأطلسي، موفراً هالة من الشرعية للتدخلات المطلوبة لقمع ثورة الشعوب. ونذكر جيداً أن «السنتو» كان يعرَّف بأنه «معادٍ للنظام السوفياتي»، أي أن واجهته العادية للشيوعية كانت في الحقيقة تستخدم وسيلة لإخفاء بُعده الفعلي، أي «حماية وضع الإمبريالية الراهن».

وها ان مشروع «السنتو» يعود اليوم إلى الواجهة بالرغم من زوال الاتحاد السوفياتي. فهل يشكل التحالف من أجل التقدم (هذا التحالف يطالب بالتجديد

متنكراً بمعطف «الديمقراطية» أو بمعطف «الحرب ضد المخدرات»!) في أمريكا الجنوبية ورابطة السوق الأوروبية المشتركة، و«ميثاق مقاومة الكومنترن» (A. C. P.) (التي أكملت بـ «مواثيق الدفاع») في افريقيا شبه الصحراوية! ورابطة بلدان جنوب شرق آسيا (A. S. E. A. N.)، شبكة يسيطر عليها الغرب، مكملة منظماته الخاصة (وأهمها منظمة معاهدة شمال الأطلسي (O. T. A. N)) طبعاً، وليست على نزاع معها؟ أنظام عالمي جديد؟ أم محاولة لإطالة عمر نظام استعماري قديم استفاد من انهيار الاتحاد السوفياتي؟

الفرضية الخامسة

لقد أظهرت حرب الخليج ما كان علينا أن ندركه منذ زمن بعيد، أي أن ليس لأوروبا وجهة نظر مختلفة عن وجهة نظر الولايات المتحدة في ما يتعلق بدول العالم الثالث عامة، وبالمنطقة العربية والشرق أوسطية خاصة.

١ ـ لفت النزاع في الخليج النظر إلى حدود الآمال التي بنيت على أساس «وجهة نظر أوروبية مختلفة» بالنسبة إلى النظام العالمي، وجهة نظر تنفصل عن الانحياز إلى الحلف الأطلسي. ذلك أن عدم الكفاءة الأوروبية في حرب الخليج كان متوقّعاً. إن الإعمار الأوروبي لم يستبدل انسحاب القوى المستعمرة بسياسة مشتركة تعمل في هذا المجال. فالكل يذكر أنه حينما سُوّيت أسعار النفط إثر الحرب الإسرائيلية ـ العربية عام ١٩٧٣، صَحَت أوروبا من سباتها العميق، واستدركت أن لها مصالح في المنطقة، إلاّ أن تنبّهها هذا لم يؤدِ بها إلى تحريك ساكن في أي مبادرة هامة تتعلق مثلاً بالقضية الفلسطينية. فقد بقيت أوروبا في هذا المجال، كما في غيره، ضعيفة الإرادة وغير متماسكة. وسُجّل في السبعينيات بعض التقدم باتجاه الاستقلال حيال الولايات المتحدة، وسيبلغ هذا التقدم أوجه في قمة البندقية (عام ١٩٨٠)، إلاّ أنه لم يكن مدعوماً، فتلاشى مع الوقت في الثمانينيات، ثم اختفى مع الموقف الموالي لواشنطن الذي تبنّته أوروبا خلال حرب الخليج.

٢ ـ لم يعد لبريطانيا العظمى سياسة متوسطية وعربية خاصة بها. ففي هذا المجال، كما في غيره، ومروراً بالتعابير الأساسية (المحافظون ـ حزب العمال) اختار المجتمع البريطاني الولاء غير المشروط للولايات المتحدة، وهذا خيار تاريخي أساسي تخطّى من بعيد الظروف الحالية.

أما المانيا، فليس لها أيضاً سياسة عربية ومتوسطية خاصة، ويبدو أنها لن تسعى إلى تطوير سياسة في المدى المنظور، وذلك لأسباب عديدة. فالمانيا الغربية التي كان تقسيمها ونظامها يُعيقانها، كانت تكرّس كل جهودها لتطوّرها الاقتصادي، راضية بأن تتخلّف في مجال السياسة عن خطّي الولايات المتحدة و«أوربة» السوق الأوروبية

المتزامنين والمشبوهين. إن إعادة توحيد المانيا حديثاً واستعادتها كامل سلطتها الدولية لم تغيّرا تصرفاتها في شيء، بل على العكس دعّمتاها في الاتجاه نفسه. ويعود السبب في ذلك إلى أن الامتصاص الاقتصادي والاجتماعي لألمان ما كان يُعرف بألمانيا الغربية عملية مكلفة مما سيجعلها لفترة بضع سنين على الأقل تكون الهدف الأول للجهود الألمانية. أكثر من ذلك، فقد اختارت القوى السياسية المسيطرة (المحافظة، والليبرالية، والديمقراطية ـ الاجتماعية) أن تعطي التوسع الرأسمالي الألماني في أوروبا الوسطى والشرقية الأولوية، مقلّلة بذلك من الأهمية النسبيّة لاستراتيجيا أوروبية مشتركة، سواء على الصعيد السياسي أم على صعيد التوحيد الاقتصادي.

وتبقى مواقف فرنسا هي الأكثر تنوّعاً. فهذا البلد الذي جمع بين الأطلسي والمتوسط، وورث امبراطورية استعمارية، وصُنّف مع المنتصرين إثر الحرب العالمية الثانية، ما زال يعبّر عن مواقفه كقوة بالرغم من أن الواقع الاقتصادي والمالي لا يسمح له بالارتقاء إلى هذه المنزلة. وقطع ديغول حبل أحلام الجمهورية الرابعة الاستعمارية القديمة وكوّن مشروعه الثلاثي الطموح: فقد كان ينوي تجديد الاقتصاد الفرنسي وقيادة عملية إبقاء الاستعمار، مما يسمح باستبدال المفاهيم القديمة التي تمّ تجاوزها باستعمار جديد أكثر ليونة من سالفه، وتعويض الضعف الجوهري في كل بلد متوسط كفرنسا بواسطة توحيد أوروبا. وانطلاقاً من هذه الفكرة، كان ديغول يتصوّر أوروبا قادرة على الاستقلال عن الولايات المتحدة، ليس فقط على الصعيد الاقتصادي والمالي، وإنما أيضاً على الصعيد السياسي، كما على الصعيد العسكري ولكن على المدى الطويل. وكان ديغول يفكّر أيضاً أن يُسهم على المدى البعيد الاتحاد السوفياتي في إعمار أوروبا (أوروبا من الأطلسي حتى الأورال).

وكان يترتب على هذا التفكير (الجيواستراتيجي) في بناء أوراسيا (أوروبا ـ آسيا) في مواجهة القارة الأمريكية الشمالية، الذي لم يكن يحلو لواشنطن، سياسة فرنسية بشأن العرب. وكانت هذه السياسة دائماً حذرة، سواء تجاه المنطق العسكري الصارم للدور الذي تقوم به منطقة المتوسط والخليج في استراتيجية منظمة معاهدة شمال الأطلسي، أو تجاه إسرائيل التي تستخدمها الولايات المتحدة في إطار هذه الاستراتيجيا العسكرية.

إلاّ أن أفكار ديغول لم تعش بعد صاحبها، وعادت القوى السياسية الفرنسية عام ١٩٦٨ إلى ما كانت عليه قبل أزمة ١٩٥٨. على الصعيد السياسي تتصرف فرنسا في الوطن العربي كما في افريقيا شبه الصحراوية كقوة دعم مكمّلة استراتيجية الهيمنة الأمريكية. هذا هو الإطار الذي يجب أن يوضع فيه الخطاب المتوسطي الباريسي الجديد الذي يهدف إلى ربط المغرب العربي بالعربة الأوروبية (كما هي حال تركيا) بشكل يمنع فكرة تقارب عربي توحيدي، تاركاً المشرق عرضة للتدخلات الإسرائيلية ـ

الأمريكية. إن الطبقات الحاكمة المغربية هي مسؤولة، بلا ريب، كونها أظهرت تعاطفاً مع هذا المشروع، ولكن حرب الخليج وجهت ضربة قاسية إلى هذا المشروع، فالطبقات الشعبية في شمال افريقيا أكّدت في هذه المناسبة عروبتها وتضامنها مع دول المشرق، كما كان متوقعاً.

الفرضيـة السادسـة

إن الاستمرار في اعتماد استراتيجية الهيمنة العالمية من قِبل الولايات المتحدة يتم عبر تأكيد دورها العسكري «المُنظِّم» لدول العالم الثالث المتمردة.

١ ـ إن العالم الثالث يُشكّل في نظر الولايات المتحدة «منطقة تعصف بها الاضطرابات». كما أن أوروبا واليابان هما بمثابة حليفتين أساسيتين للولايات المتحدة من خلال مشاركتهما إياها الاهتمام نفسه المتعلق بضمان النظام الرأسمالي. وهكذا يبقى نزاعهما مع الولايات المتحدة محصوراً ضمن الحدود الضيقة للمنافسة التجارية. بالمقابل، فإن نزاعات الشمال ـ الجنوب تتخذ دائماً بُعداً سياسياً غالباً ما يكون عنيفاً. لذلك نجد أن تدخُّلات واشنطن في العالم الثالث لا تُعدّ ولا تحصى: فما من منطقة أو حتى مجرد بلد في أمريكا وفي افريقيا وفي آسيا إلاّ تدخلت الولايات المتحدة في تدميره، وذلك إما بإثارتها انقلاباً ما، أو بممارسة ضغوطات اقتصادية ومالية (عبر المؤسسات الدولية التي تديرها وفق استراتيجيا الهيمنة ـ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، أو بتدخلاتها العسكرية المباشرة أو غير المباشرة. ولم يجرؤ حتى يومنا هذا الأوروبيون واليابانيون على اتخاذ موقف علني ضد هذه التدخلات، لا بل إنهم شاركوا، في معظم الأوقات، في هذه التدخلات، خصوصاً أنهم لم يستخدموا قط أصواتهم لمعارضة مشيئة واشنطن سواء في البنك الدولي أو في صندوق النقد الدولي. كما أنهم جعلوا سياسة السوق الأوروبية المشتركة تتطابق مع سياسة تلك المؤسسات في افريقيا.

٢ ـ غير أن العالم الثالث يُعَدّ أكثر فأكثر «هامشية» بالنسبة إلى النظام العالمي، سواء كمموّن بالمواد الأولية أو كسوق لصادرات الدول الصناعية وتوظيف لرؤوس أموالها. إن التطور التقاني من جهة، وتزايد الموارد المعدنية لقارتَي شمال أمريكا واستراليا من جهة أخرى، قد أسهما دون شك، وبشكل مؤقت، في الحدّ من أهمية مساهمة العالم الثالث.

يبقى أن نستخلص مما سبق أنه، من الآن فصاعداً، لا يُمكننا التعامل مع العالم الثالث على أنه «هامشي». فهذه الفكرة الشائعة إنما هي باطلة. أولاً، لأن الحدّ النسبي من مساهمة العالم الثالث يعود في الأغلب إلى وضع الجمود الاقتصادي المسيطر منذ العام ١٩٧٠، على أن تستعيد هذه المساهمة مكانتها النهائية إذا ما افترضنا حدوث

توسع جديد لها مدعوم وطويل الأجل. وإذا كنا حالياً نستطيع تجاوز خطر النقص الشديد في حال حدوث نزاع على نطاق محصور، فذلك يعود إلى كمية المخزونات الاستراتيجية الهائلة من المواد الأولية المنشأة من قبل الولايات المتحدة. إلاّ أن ذلك لا يعني البتة أنه بالإمكان المحافظة على هذا الوضع في حال بدء توسع جديد أقوى من سالفه. إذاً، إن السباق للحصول على المواد الأولية يستعيد على الأرجح حدّته، خاصةً أن هذه الثروات تواجه خطر النضوب ليس فقط نتيجة «السرطان» الدال على تبديد الاستهلاك الغربي، وإنما أيضاً نتيجة نمو الاستثمار الصناعي الجديد في الدول المحيطة بالنظام الرأسمالي. لذا نجد أن النزاعات في سبيل هذه الموارد لم تفقد أبداً مبررات وجودها.

٣ ـ غير أن الولايات المتحدة تتمتع بتفوق أكيد على أوروبا واليابان على صعيد المراقبة الشاملة لموارد الأرض. وذلك ليس وحسب لكون الولايات المتحدة تُشكّل القوة العسكرية الوحيدة في العالم، وبالتالي ما من تدخّل كبير يجري في العالم الثالث من دون مساندتها، ولكن أيضاً لأن أوروبا (باستثناء روسيا) واليابان هما مجرّدتان من كل الموارد الأساسية الكفيلة بضمان اقتصاداتهما. إن تبعيتهما مثلاً في المجال الطاقيّ، وخصوصاً تبعيتهما لدول الخليج في مجال النفط، كانت وستبقى طويلاً في غاية الأهمية. إن الولايات المتحدة أثبتت، من خلال إمساكها ـ عسكرياً ـ بزمام الأمور في هذه المنطقة بعد حرب الخليج، أنها مدركة تماماً فعالية وسيلة الضغط هذه التي تستأثر بها لمواجهة حلفائها ـ المنافسين. إن النظام السوفياتي أدرك بدوره عجز أوروبا واليابان، وهو كذلك مدعو إلى التفكير ـ كما سبق وذكرنا في كتاباتنا السابقة ـ ببعض التدخلات السوفياتية التي وقعت في العالم الثالث، التي كانت تهدف إلى تذكير الأوروبيين واليابانيين بهذا العجز، وتحملهم بالتالي على التفاوض حول أراضٍ أخرى. وبإمكاننا تفادي عجز أوروبا واليابان إذا افترضنا حدوث تقارب جدّي بَين أوروبا وروسيا («البيت المشترك» الذي نجده أينما كان). ولهذا السبب بات خطر إنشاء ما يُسمى أوراسيا كابوساً تعيشه واشنطن بقلق متزايد.

إن الخيار الاستراتيجي الأمريكي يُشدد على أهمية حفظ وتدعيم «جو سياسي يتلاءم مع المؤسسات الحرّة» في العالم الثالث، وذلك بخلاف الكتابات الصحفية الشائعة. كما يُترجم إحساساً عميقاً بأن العالم الثالث ليس هامشياً بأي شكل من الأشكال، بل، على العكس، بقدر ما يتلاشى نزاع الشرق ـ الغرب (ضمن حدود خطره العسكري على الأقل)، وطالما أن وسائل المنافسة الاقتصادية الموافقة على «قواعد اللعبة» تدير وحدها النزاع الغربي الداخلي، وطالما أنها لا تواجه خطر الانسياق إلى مواجهات سياسية عنيفة (إن لم تكن عسكرية كما كانت الحال دائماً على امتداد تاريخ الرأسمالية وحتى العام ١٩٤٥)، فإن النزاع القائم بين الولايات المتحدة والعالم الثالث يحتلّ عملياً مركز الأولوية.

إن التطورات المحتمة في هذا الميدان ينبغي أن تتسبب حتى في تفاقم بواعث المواجهات، ليس فقط من منطلق تصنيع العالم الثالث، إنما أيضاً من منطلق أن الدول المتوسطة تستطيع، من الآن فصاعداً، أن تتحول دولاً «خطيرة» على الصعيد العسكري، أي أن يصير بمقدورها تهديد طرق المواصلات البحرية والجويّة التي تؤمن هيمنة عالمية لمصلحة الولايات المتحدة. ويبدو أن العراق كان قد بلغ هذه المرحلة من الخطورة. وهذه كانت حجة كافية لإقناع البنتاغون بضرورة تهديم القوة العسكرية ـ الصناعية لهذا البلد، وذلك قبل اجتياح الكويت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ بمدة. ماذا بمقدور الولايات المتحدة أن تفعل في المستقبل، بالنسبة إلى إيران، مثلاً، أو أي بلد آخر من بلدان العالم الثالث في وضع مماثل لوضع العراق؟

٤ ـ من المؤكد أن التهديد لن يكون مباشراً، وذلك بالتحديد لأن الهيمنة الأمريكية، ومن ورائها هيمنة مجموعة المراكز الرأسمالية، تعمل بمساعدة التحالفات الاجتماعية والسياسية مع الطبقات الحاكمة في العالم الثالث. تُعتبر الكومبرادرة (Compradorisation) السياسية في الظروف الحالية شبه عامة، ويمكن عدّ الدول التي تقاومها عادة على الأصابع (الصين، كوبا، فيتنام، كوريا الشمالية).

وتعتبر الولايات المتحدة من منظورها السياسي الواسع أن أمريكا اللاتينية بأكملها لن تطرح بعد الآن موضوع النظام العالمي، ذلك أن الطبقات البرجوازية المحلية الحاكمة تملك ما يكفي من القدرات لاحتواء الاضطرابات الشعبية المحتملة، كما أنها تدرك جيداً المصلحة المشتركة التي تتقاسمها مع الرأسمالية المسيطرة عالمياً. كذلك فإن الولايات المتحدة تعتبر أن دول افريقيا شبه الصحراوية هي في غاية الضعف مما لا يُمكّنها، بالرغم من عدم استقرارها، من الارتقاء إلى مستوى «الدول المتوسطة» الخطيرة عموماً. بالمقابل، فإن البلدان العربية وإيران تعتبر خطيرة «حكماً» بسبب حدة قوميتها المعادية للغرب من جهة، وعجز البرجوازيات المحلية ـ رغم تعاطفها ـ عن إخضاع هذه العواطف الشعبية من جهة أخرى، مما يجبرها إما على التظاهر الدائم بالقومية وإما حتى على الانزلاقات الغوغائية التي لا تُضبط.

وحدها الأنظمة القديمة في شبه الجزيرة العربية (السعودية، الكويت، الإمارات) لم تخضع لهذه القاعدة. نذكّر كذلك بأن سقوط شاه إيران، يبقى درساً مهماً في الذاكرة السياسية الأمريكية، وأنّ الرأي العام الأمريكي (والغربي) المتعلق بالدول العربية وبإيران ليس نتاجاً مصطنعاً، ذلك أنه مطابق لحقيقة ملموسة، مما يسمح للصهيونية باستغلال جيد لهذا الظرف في محاولة خلق جو من الكراهية الفعلية في نفوس الغربيين تجاه العرب عامة والمسلمين خاصة.

وتبقى الولايات المتحدة «حذرة» بالنسبة إلى الشعوب «الشرقية» الأخرى، أي شعوب شبه القارة الهندية وشعوب شرق وجنوب شرق آسيا. ولكن تبدو هنا

البرجوازيات المحلية قادرة، نوعاً ما، على السيطرة على الأوضاع، بالرغم من فشل الانضماميين، الذين ظهروا في الهند، وفي سري لانكا الغارقة في أتون الحرب الأهلية (وتأتي قضية السيخ كنموذج في هذا الإطار)، وبالرغم من إخفاق الثورة الديمقراطية في كوريا وحرب الموالين المتواصلة في الفيليبين. إن النجاح الاقتصادي رغم محدوديته - في إطار رأسمالية الدول المحيطة بالنظام الرأسمالي - يمنح بعض الاستقرار لأنظمة الحكم القائمة. بيد أن الولايات المتحدة لم تضع كامل ثقتها في حلفائها المحليين لاشتباهها باحتفاظهم ضمناً بفكرة القومية «المعادية للغرب». إن أهمية العالم الثالث في استراتيجية الهيمنة الأمريكية هي أساس التفكير العسكري المتواصل حول «وسائل التدخل المناسبة».

تتمتع الولايات المتحدة، اليوم، بخبرة ٤٠ عاماً في مجال التدخلات المتواصلة بمختلف أشكالها، إلاّ أن نتائج هذه التدخلات متفاوتة. والتدخل كان يتوَّج بانتصار لا جدل حوله كلما اقتصر الأمر على تنظيم انقلاب أو تنفيذ عملية عسكرية سريعة ضد بلد صغير. فلائحة الانقلابات طويلة (منذ ارتقاء شاه إيران سدة الحكم في العام ١٩٥٢ إلى سقوط نظام آربنز (Arbenz) في غواتيمالا العام ١٩٤٥). ومن بين آخر التدخلات العسكرية نذكر تدخل العام ١٩٨٣ في غرانادا، إحدى جزر الانتيل وتدخُّل العام ١٩٨٩ في بنما.

إن نجاح الانقلابات بهذه السهولة يبيّن إما أن بعض الضحايا من الأنظمة لم تحظَ أبداً بدعم شعبي حقيقي، وإما أن الدعم الشعبي كان يتلاشى تدريجياً مع انحسار الشعبية التي قامت عليها هذه الأنظمة (اندونيسيا ١٩٦٦، غانا ١٩٦٦، مصر ١٩٧٠... الخ). إن حرب الخليج تُظهر أن النجاح هو كذلك سهل نسبياً (حتى ولو كانت العملية باهظة التكاليف) طالما أن النزاع يبقى محصوراً في حدود الحرب «الكلاسيكية» (جيش ضد جيش دون أي حشد شعبي في المعركة). بالمقابل كانت نتائج التدخلات تنتهي بتعادل الفريقين كلما أُدخل النزاع ضمن المواجهة شرق - غرب. إن حال حرب كوريا تشكّل نموذجاً في هذا الإطار. وكلما حظي الحكم الواقع ضحية الهجوم الأمريكي (أو الغرب بشكل عام)، بشرعية وطنية وشعبية، تأتي نتائج هذه التدخلات هزيلة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، ولا نجد مثالاً أفضل من مثال فيتنام الذي ترك أثراً عميقاً في نفوس الأمريكيين، حتى انه حظي بهذه التسمية العرضية «عقدة فيتنام». وكانت كلمات بوش الأولى، بُعيد انتصاره على العراق، تدور حول هذه المسألة («وأخيراً تحررنا من «عقدة فيتنام» - بحسب تعبيره). وهكذا هي حال كوبا (الانسحاب المهين من خليج الخنازير ١٩٦١)، وحال عملية إنقاذ السفارة الأمريكية في إيران (١٩٧٩)، والتدخل في لبنان ١٩٨٢. وينطبق الوضع نفسه، إلى حد ما، على نيكاراغوا والسلفادور وانغولا والموزمبيق، بالرغم من هزيمة الساندينيين (Sandinistes) الانتخابية، وتقهقر «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا» (M. P. L. A)

و«جبهة التحرير في الموزامبيق» (FRELIMO) وهما عدوّان لأمريكا لم يجر دحرهما بشكل حاسم، كما أن خصومهما الرجعيين المدافعين عن مصالح واشنطن (أمثال سافيمبي والرونامو) لم يحظوا ولو بحد أدنى من الاعتراف بشرعيتهم.

وكان التفكير العسكري للولايات المتحدة منهمكاً دائماً في معالجة هذه المشكلة، ولكن في الحقيقة دون إيجاد حل لمعضلة الامبريالية: فكيف السبيل إلى محاربة ثورة الشعوب المحيطة بالنظام الرأسمالي والمعارضة له بشدة، بشكل فعّال؟

يبدو أن خلاصة الانهزامات ـ وأولها هزيمة فيتنام، بالإضافة إلى هزائم أخرى ـ استطاعت إقناع الاحترابيين (خبراء الخطط الحربية الاستراتيجية) السياسيين بضرورة توجيه الضربات في أسرع وقت ممكن وذلك قبل تبلور أي خيار شعبي.

إن الظروف الحالية لا تشكّل قطعاً أي تهديد، فاستنفاد الشعبية الراديكالية في الستينيات لم يُخلِ الساحة أمام خيار قومي شعبي جديد ينسجم مع تحديات الزمن الحالي، بل، على العكس، مهّد الطريق أمام حركات السلفيين (الأصولية الدينية، العرقية الوطنية المتطرفة) التي تضعف قوة الأغلبية الإنسانية المتمثلة بشعوب العالم الثالث.

هذا ما دفع البنتاغون إلى إعداد نظريته حول «النزاعات الخفيفة الحدة» (Low Intensity Wars)، إذ يقتضي الأمر إطالة فترة الضعف السائد في العالم الثالث قدر المستطاع من خلال تشجيع الحركات السلفية المعنية وتغذية النزاعات الإقليمية التي يمكنه التورط فيها في سبيل «إفساد الأوضاع». وهذا يمكّننا من استيعاب لعبة العربية السعودية ـ الحليف الوفي لواشنطن ـ مموّلة الحركات الإسلامية التي تصوّرها وسائل الإعلام الغربية أنها الخصم «الأساسي» للغرب! كما أن تشجيع الغرب الداعم حرب العراق ضد إيران، يندرج كذلك ضمن هذا الإطار. وقد عُمل باستراتيجية إدارة النزاعات الخفيفة الحدّة في مجال زعزعة الأنظمة التقدمية في نيكاراغوا وأنغولا والموزمبيق وإثيوبيا، بنسب متفاوتة. وكان السلاح هذه المرة تقديم الدعم إلى خصوم هذه الأنظمة: الكونترا (Contras)، وأونيتا (Unita) والرونامو (Le Renamo) والانفصاليين الاريتريين والتيغريين (Tigré).

ومن الجدير ذكره أنه تمخّض عن هذه الاستراتيجيا عدة نتائج، وسيكون لها، مستقبلاً، نتائج مماثلة إذا ما بقيت القوى القومية الشعبية أسيرة الحيرة الايديولوجية وعدم وضوح مشاريعها الخاصة.

ولكن ماذا يمكن أن يحصل، تحديداً يوم يتم تجاوز هذه الحدود القائمة هنا أو هناك؛ بخاصة إذا ما تمّ ذلك في بلد مساحته كبيرة؟ لم يفكر البنتاغون حتى الآن في الإمكانية («التقنية») للقيام بتدخلات عسكرية طويلة الأجل إلاّ في بلدين: المكسيك

والفيليبين. ففي بلاد أخرى، يبدو القرار الأمريكي مشلولاً مع ظهور شبح «الحرب القذرة» التي يصعب تأمين التأييد السياسي لها.

إن حرباً متفقاً عليها كحرب الخليج لم تعد نزاعاً خفيفاً. وتُظهر كيف أن الولايات المتحدة تستطيع جيداً الخروج عن حدود المخطط الذي رسمته على أساس تطلعاتها.

هذا الخيار يوشك أن يؤدي إلى الإبادة الجماعية. فلقد بيّنت حرب الخليج كيف أدّى الحرص على تحاشي المواجهات الأرضية بين الجيوش الأمريكية والعراقيين إلى إحلال كل الطرق الحربية بهدف تدمير كامل للبلد الخصم مع شعبه، حتى ولو كان هذا الأخير عاجزاً عن تهديد الأمن الأمريكي.

وبهذا نعبر من توازن الإرهاب الناتج من الاقتناع بالعدول عن فكرة المنافسة النووية، إلى الحشد المنظّم لعدم التوازن! إننا نخطئ إذا ما قللنا من أهمية هذا الخطر المُحدق بالعالم الثالث واستبعدنا احتمال الإبادة الجماعية، خاصة أن تاريخ الغرب قد شهد، للأسف، العديد من الأمثلة. نضيف أن ضغوطاً شديدة تؤثر في قرار الولايات المتحدة، وذلك لمصلحة الخيار المتعلق بـ «الحروب المتّفق عليها». كما أن هذه الضغوط تفضي لصالح التخلي عما يعتبرونه أساساً لوهم إدارة الحروب الخفيفة الحدة. فالمصالح الاقتصادية والمالية للمجموعة العسكرية ـ الصناعية تعطي التسلح الأكثر تقنية الأولوية، بينما تعطي الحروب الخفيفة الحدة لإعادة بناء القوى المسلحة البدائية هذه الأولوية.

الفرضيـة السابعـة

لقد تعمّق مفهوم تعميم الرأسمالية تدريجياً طوال ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى حد تقوّضت فيه فعالية الدولة ـ الأمة المعمول بها قديماً. وقد توصّل النظام إلى فرض سلطة فعلية فوق الدول (نواة الحكم العالمي) قادرة على إدارة التحديات الجديدة التي يواجهها هذا النظام، فلا تقاسم الهيمنة بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان (Shared Hegemony)، ولا منظمة الأمم المتحدة استطاعا الردّ كما يجب على التحدي.

إن النمو التدريجي لسلطة فوق ـ دولية فعالة ومتقدمة يؤدي أولاً إلى تحوّلات جذرية في الأنظمة الاجتماعية والسياسية للإدارة الدولية في مختلف أرجاء العالم: الغرب والشرق والجنوب.

١ ـ شكّلت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ ـ ١٩٩٢) حلقة تاريخية مغلقة، من الآن فصاعداً. فالنظام المطبّق بعد هذه الحرب كان يرتكز على مجموعة تأكيدات نهائية في ظاهرها: أسطورة التزايد اللامتناهي الذي تحققه دولة الرفاه

(Welfare State) في الغرب، وايديولوجيا النمو في العالم الثالث، وتطبيق النظام السوفياتي في بلدان شرق أوروبا والقطبية الثنائية العسكرية والايديولوجية.

وكانت علاقات الشمال ـ الجنوب قائمة في آن على التعاون وعلى النزاعات. كما أن العالم الثالث يستفيد من نزاع الشرق ـ الغرب لتوسيع مجال مناوراته. ولم يكن النظام المذكور ثابتاً. إن التعمق التدريجي في مفهوم تعميم الرأسمالية في مختلف الميادين، الاقتصادية والبيئية والايديولوجية والثقافية والسياسية والعسكرية، أدى إلى نخر الأنظمة وتحويلها إلى أساطير قديمة. ففي الغرب، كانت دولة الرفاه نتاجاً متأخراً لتحضيرات تاريخية طويلة مما سمح بتحقيق اتفاق تاريخي اجتماعي بين رأس المال والعمل. غير أن هذا التقدم الاجتماعي كان يقوم على مسلّمتين:

ـ تفوّق الأنظمة الإنتاجية القومية الذاتية كحصيلة تاريخية لعملية بناء الحكم القومي البرجوازي رغم انفتاحها على المنافسة الدولية، من جهة.

ـ والفكرة الراسخة بأن ثروات الكرة الأرضية غير محدودة، من جهة أخرى.

لقد فُككت الأنظمة الإنتاجية القومية وأُعيد تركيبها على أنها عناصر في النظام الإنتاجي العالمي. ولكن الدولة، التي هي أداة ضرورية لتنظيم اجتماعي وسياسي في آن، كما للاتفاق الاجتماعي الداخلي وتفاعله مع الخارج، بقيت الدولة القومية، دون أن يكون تجاوزها على صعيد الشعور الثقافي والسياسي مُثاراً حقاً.

إن الفوضى المتصاعدة في أوروبا داخل السوق الأوروبية المشتركة وخارجها، والعلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان (أي مفاوضات «الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة» (GATT)) هي نتيجة هذا التطور. ولا يمكن التغلّب على هذه الفوضى إلاّ في حال تبلور وحدة دولية جديدة بين الشعوب القادرة على نقل آليات الإدارة الاجتماعية التقدمية إلى نطاق مجموعات كبيرة وجديدة. ويمكن إيجاد مكونات الرد على التحدي في العقلية الايديولوجية الاشتراكية وليس من خلال تعميم الرأسمالية، التي يهمها أن تستغل الفروقات في ربح سريع.

إن إعادة اكتشاف وسائل تبديد ثروات الكرة الأرضية التي سبّبها فائض الإنتاج الرأسمالي، ساهمت في قطع الغصن الثاني الذي يرتكز عليه نظام ما بعد الحرب. ولكن لكم يبدو نظامنا السياسي والثقافي مجرداً تجاه هذا التحدي! أوَليست العجرفة الأمريكية في مؤتمر ريو (١٩٩٢) دليلاً قاطعاً على هذا؟

٢ ـ لقد ولجت الدول المحيطة بالنظام الرأسمالي عصر التصنيع، وذلك بعد حصولها على استقلالها وإن بطريقة غير متساوية، فتصنيع العالم الثالث لا يضع حداً للاستقطاب، بل ينقل آليته وأشكاله إلى مخططات أخرى، مفروضة من قِبل الاحتكارات المالية والتقانية والثقافية والعسكرية التي تستفيد منها المدن الرئيسية. إن

التصنيع، إذاً، لا يولّد هنا أي ارتقاء اجتماعي إلى المستوى المتطور الذي بلغه الغرب، ذلك أن التوافق التاريخي بين العمل ورأس المال في هذه المدن الرئيسية تم تحقيقه من خلال تخفيض كبير في الجيش الاحتياطي. بالمقابل، لا نجد ظرفاً مناسباً واحداً، في العالم الثالث المصنّع، يمنع التوسع الرأسمالي من اتخاذ أشكال همجية.

إن وجود جيشين معاً، أحدهما في نمو متزايد والآخر احتياطي، يجعل النزاع الاجتماعي في غاية العنف. هذا الوضع الفوضوي الذي تتميز به الرأسمالية الحديثة لا يمكن معالجته إلاّ إذا تبلورت تحالفات قومية وشعبية، تتمحور حول الطبقة العمالية، وحول المزارعين الذين يتم استغلالهم بإفراط تحت عبء تمويل التوسع الرأسمالي المفروض عليهم، كذلك حول الطبقات الفقيرة الهامشية التي تشكّل الجيش الاحتياطي.

ففشل الحلّ الذي اقترحه مشروع تعميم النظام السوفياتي يُحرر حكماً من الأسطورة القديمة: فالبرهان واضح على أن الهدف من «الاسترجاع»، عبر وسائل الدولانية التي تتعارض مع الديمقراطية والتي تطلق على نفسها اسم الاشتراكية، يؤدي مباشرة إلى إعادة الرأسمالية إلى حجمها «الطبيعي». ولكن في هذا الوضع، قد تجد الرأسمالية نفسها أكثر قرباً من الدول المصنّعة المحيطة بالنظام الرأسمالي، مما هي عليه بالنسبة إلى المراكز الرئيسية المتقدمة. إن الإدراك التدريجي للفشل الجديد هذا يأتي ليزيد من الفوضى العالمية.

٣ ـ إلاّ أن هذا الفشل يتزامن مع بدء انتصار هيمنة ايديولوجية من طرف واحد. فهل أن عدم إعادة التركيب الاجتماعي التقدمي في كلٍّ من أجزاء العالم الثلاثة، وعدم وجود تقسيم إقليمي ينسجم مع النظام العالمي، يسمحان للولايات المتحدة وحدها، بالتعاون الجزئي مع أوروبا واليابان، أو بفرض شروط اللعبة؟ وما هي هذه الشروط؟ وكيف سيتم فرضها؟

إن تشجّع القوى المحافظة على فرض ما ندعوه حلم السوق لهو دلالة على قوة هذا الحلم. فالخطاب التحرري الجديد (Néolibéral) لا يردّ على تحدي تعميم العالمية إلاّ إذا حقق هذا التعميم انفتاحاً متوازياً لجميع المعابر، وذلك أمام التجارة ورؤوس الأموال وهجرات العمال، وإذا شمل أيضاً مشروع بناء دولة عالمية تؤمن الديمقراطية العالمية وتُشرف على عملية الانفتاح هذه. ولكن هذا الخطاب يبدو ناقصاً باقتراحه فتح المعابر أمام رؤوس الأموال فقط، وبالتالي إغلاقها أمام العناصر البشرية، وتمسكه بإضعاف الدول دون أن يؤمن لها وسائل بديلة ودون أن يتطرق إلى تقويم الخلل العسكري المخيف. إن المعادلة المطروحة تزيد من الاستقطاب العالمي مما يؤدي إلى ثورات عنيفة رافضة النتائج ومتجاهلة الأسباب.

الرغبة قوية، إذاً، في اعتماد الردّ العنيف. لذا تأتي حرب الخليج لتُترجم هذه

الرغبة مفتتحة مرحلة جديدة في التاريخ تعصف بالعنف الخالص عوضاً من تكريس السلام والحق والعدالة.

٤ ـ إذا استبعدنا فكرة أن الولايات المتحدة تتصرف وحدها كـ «فارضة للنظام في العالم»، أو بالتعاون الجزئي مع أوروبا واليابان، هل يمكننا أن نتصور عندئذٍ أن نظام الأمم المتحدة، وقد عُزِّزت صلاحياته، يشكّل نواة الدولة العالمية الضرورية؟

إن هذا الاقتراح يبدو سخيفاً وخطيراً في آن. فحتى الآن، لم يعمل نظام الأمم المتحدة بحسب النصوص المُدرجة في ميثاقه. فهو لم يكن مشلولاً نتيجة نزاع الشرق ـ الغرب كما هو شائع. في الواقع إن منظمة الأمم المتحدة كانت قد شُلَّت بعد سيطرة الغرب على النظام العالمي، ذلك أن قرار العالم الثالث لم يحظَ إلاّ بأهمية على الصعيد الكلامي (وخسر حتى هذه الأهمية لاحقاً مع انهيار مشروع باندونغ). كما أن نظام الأمم المتحدة لم يُدافع ولو مرة واحدة عن قضايا العالم الثالث، لتوافقه الدائم مع المشيئة الغربية. وتحوّلت منظمة الأمم المتحدة خلال حرب الخليج إلى مجلس لتسجيل أوامر واشنطن وحلفائها ليس أكثر. ووجهت حرب الخليج، في هذا المجال، ضربة إلى الآمال المعلّقة على رؤية انتهاء الحرب الباردة من خلال إطلالة جديدة للأمم المتحدة تسمح لها بأداء دورها الإيجابي في إعادة بناء حقيقية لعالم متعدد المحاور.

ولكن الأمم المتحدة خسرت اليوم، في نظر شعوب العالم الثالث، الكثير من شرعيتها، كما أن خطابات الحكومات الراضخة للكومبرادرة (Compradorisation) فقدت بدورها هذه الشرعية.

٥ ـ إن إعادة بناء نظام عالمي فعّال وتقدمي يمرّ عبر تغيير الأنظمة القومية القائمة في جميع أنحاء العالم. ولتحقيق هذا يجب عدم الاستهتار بنظام الأولويات المنطقية الضرورية، لأن تجاهل هذا الأمر يعني البدء بالنهاية، أو قلب الموضوع.

التغيير يعني أولاً إعادة صياغة التطلعات الاشتراكية في مختلف أنحاء العالم. فالاشتراكية لم تمت ولكنها لن تتمكن من استرداد قوّتها في حال إصرارنا على إحياء معادلات الاشتراكية ـ الديمقراطية القومية القديمة والماركسية اللينينية الدولانية. كما أن الاشتراكية الجديدة عليها أن تكون أكثر دولانية مما كانت عليه سابقتها. ويتوجّب عليها أن تشارك فعلياً في إعادة تركيب المجموعات الإقليمية القادرة على مقابلة دولانية الشعوب بدولانية رأس المال.

إن التقسيمات الإقليمية الضرورية والمتوخاة هنا ليست قطعاً تلك المصمَّمة حسب المنطق الامبريالي الجديد المتعلق بشدّ مناطق معينة في الجنوب إلى عواصم البلاد النافذة (كإدخال المكسيك في المجموعة الأمريكية الشمالية، وانضمام دول افريقيا إلى أوروبا، وإعادة بناء قوي شرق آسيوي تحكمه اليابان). فهي تطمح، بعكس ذلك، إلى

تجاوز متطلبات الدولة القومية داخل أوروبا من جهة وإلى دعم إرادة التفاوض الجماعي والتركيز الذاتي لمناطق العالم الثالث من خلال تنظيمها بشكل إقليمي (افريقيا، الوطن العربي، أمريكا اللاتينية، جنوب شرق آسيا . . .) من جهة أخرى. وإلاّ فإن العالم سيغرق في دهاليز العودة إلى الوراء مما سيغذي نزاع الأمم والمجموعات الفعلية أو الوهمية غير المضبوط. هذه الدولانية تتطلب بدورها تخفيفاً في حدة المطالبة بسوق عالمية وضبط إيقاع انتشارها بشكل يتوافق مع بدء الهجرات العمّالية وبدء بناء مجالات سياسية ديمقراطية متعددة القوميات بحيث تشكّل أساساً لسياسات اشتراكية تقدمية عميقة. ويجب ألاّ ننسى أبداً نظرية المنافسة العالمية التي تحدّد ـ وإن بشكل غير دقيق بعد ـ الفعالية لأمد طويل. غير أن هذه النظرية تبقى بعيدة بعض الشيء. كما أنه يجب عدم فرضها كعمل مباشر وإلاّ تأجّل استحقاقها المنتظر. ولا مفر من تأمين نمو محمي ومركز ذاتياً فترة زمنية طويلة. إن تعميم مفهوم العالمية يجب ألاّ يتعارض مع هذا النمو بل عليه أن يشارك في إنجاحه من خلال تنظيم مرن ـ وحتى مخطّط له ـ لتبادلات بين مختلف مناطق الكرة الأرضية التي تعاني تفاوتاً في مجال نموها. هذا هو ما نقصده بالتفكك (Delinking)، وبالنظام العالمي المتعدد المحاور. وفي هذا الإطار الجديد، تستطيع علاقات التعاون الحقيقي بين الشمال والجنوب، كذلك بين الغرب والشرق، أن تقدم دعماً لتطور عام متقدم يستحيل استبداله بفكرة مشابهة لفكرة «السوق» العجائبية.

وربما يشغل سيناريو الامبريالية الجديدة الأوروبية المشتركة، المسيطر بشكل خاص في «جنوب» أوروبا، العربي والافريقي، ذهن كل من يحنّ إلى الماضي. لقد أظهرت حرب الخليج، كذلك انعدام التماسك: إن وجوب التحكم بالنفط من قبل «الغرب» لا يمكن تحقيقه إلاّ تحت إشراف الجيش الأمريكي المباشر. أما أوروبا فلا يمكنها إلاّ أن تلعب ورقة الصداقة مع البلدان العربية لمواجهة المشروع الأمريكي. فالوطن العربي لا ينتمي إلى «دائرة نفوذ» السوق الأوروبية المشتركة، إنما إلى «دائرة نفوذ» الولايات المتحدة. إن الفلك «الأوروبي» بحصر المعنى يواجه خطر الانحسار إلى ما يساوي العالم الافريقي الرابع. وتبدو المانيا، من جهة أخرى، مدركة هذا الواقع، وهي تتصرف على أساسه. أما روسيا فتبدو من جهتها غير قادرة على تأكيد وجودها خارج حدودها.

كل هذا يعني أن أوروبا لم تعد موجودة، إنما تحوّلت إلى قزم سياسي. إن محاولة فرض عالم الرأسمالية بحدوده المثالية أدّى إلى غرق نهضات قومية متطرفة وتأكيدات عدوانية مثيرة لتجمعات موجودة فعلياً أو وهمياً، دينية أو عرقية، تبدو عبثية وغير منطقية، في الفوضى السائدة في عصرنا.

ومن الأفضل استبدال عالم الرأسمالية هذا بالاشتراكية العالمية كحلٍ واقعي

وإنساني، وذلك عبر المرور بمرحلة بناء عالم متعدد المحاور، قائم على تحالفات إقليمية ضمن أنظمة ديمقراطية قومية وشعبية مستقلة بعضها عن بعض.

٦ ـ هل من وجوب إذاً للحديث عن تجديد هيمنة الولايات المتحدة، التي شهدت موتاً سريعاً؟ إن ما يحدث الآن ـ بحسب رأينا الخاص ـ إنما هو تحالف ثلاثي بين الولايات المتحدة واليابان والمانيا حيث يمكن تمييز دور وتطلعات كل من أعضاء هذا التحالف. فمصلحة المانيا واليابان تكمن في المنافسة الاقتصادية، بينما تمثل الولايات المتحدة دوراً ـ يكلفها الكثير ـ ألا وهو فرض نظام قادر على ضبط النظام العالمي تحت غطاء الأمم المتحدة. وإننا ندعو هذا النظام «امبراطورية الفوضى».

في الواقع، لا يقتضي الأمر بناء نظام عالمي جديد أقل سوءاً من هذا الذي نكاد نخرج منه (منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية) وإنما تحقيق نوع من النظام العالمي العسكري مترافق مع نظام الرأسمالية المتحرر والهمجي.

كما تصبح مسؤوليات الشعب الأمريكي أكثر أهمية ودقة في مرحلة الصراع من أجل عالم عادل. لقد تخلّت الولايات المتحدة نهائياً عن فكرة الانعزالية. وللأسف، فإن نتائج تدخلات الولايات المتحدة بالإضافة إلى نتائج تدخلات باقي القوى الرأسمالية لم تكن غير سلبية، وذلك منذ العام ١٤٩٢. لأن هذه التدخلات لم تأتِ إلا خدمة لمتطلبات التوسّع العالمي للرأسمالية المستقطبة بطبيعتها، التي خلّفت باستقطابها هذا العديد من الضحايا من بين الشعوب التي رزحت تحت أعباء تمويلها. ولن تكون إدارة كلينتون أكثر تعقلاً من إدارة ترومان، المسؤول عن الحرب الباردة، أو من إدارة كينيدي. يجب بالتالي أن تتألف في الولايات المتحدة قوة شعبية مستقلة عن التقاليد الامبريالية لدى الجمهوريين والديمقراطيين على حد سواء. قوة قادرة على فرض نزع حقيقي للسلاح في محاولة لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي، مما ينقذ كذلك الطبقات الشعبية في هذه البلاد. ولكن هذا يتطلب موقفاً شجاعاً يقضي بالخروج من حدود حسابات المكاسب الضيقة. فتحقيق هذا الشرط سيسمح للولايات المتحدة بالمساهمة، على الصعيد الدولي، في الدفاع المشترك الذي تخوضه كل الشعوب من أجل الوصول إلى نظام عالمي جديد وفعلي.

المراجع

Books

Amin, Samir. *Empire of Chaos*. Translated by W. H. Locke. New York: Monthly Review Press, 1992.

———. *U. S. Militarism in the New World Order*. U. S. A.: Duke University, 1992. (Polygraph; no. 5)

———. *The Utopia of Capitalist Globalisation.* Stockholm: Dogens Nyheter, 1992. (Published in Swedish).

——— [et al.]. *Les Enjeux stratégiques en Méditerrannée.* Paris: L'Harmattan, 1992.

Capron, M. [et al.]. *L'Europe face au sud.* Paris: L'Harmattan, 1991. (English version will be published by *Journal of Area Studies,* U. K.).

Periodicals

Amin, Samir. «Capitalisme et système mondial.» *Sociologie et sociétés* (Montréal): automne 1992.

———. «Face au défi de la mondialisation: La Déconnexion incontournable.» *Contradictions* (Bruxelles): septembre 1992.

———. in: *Monthly Review* (New York): vol. 44, no. 3, July-August 1992.

———. «The Real Stakes in the Gulf War.» *Monthly Review* (New York): vol. 43, no. 3, July-August 1991.

القســم الثانــي

الهيمنة الدولية الجديدة

الفصـل الرابـع

الفوضى الدولية الجديدة(*)

جورج قرم(**)

ـ ١ ـ

تمرّ الظروف الإقليمية والدولية، في المرحلة الراهنة، بصعوبات وإشكالات بالغة التعقيد. والحقيقة أن لبنان، كالعادة، لعب دور المختبر الطليعي للفوضى الدولية التي أصبحت تدريجياً تعمّ بعض مناطق العالم (وليس كلها) وتُنذر بمزيد من المتاعب في مناطق أخرى. لعب لبنان الدور الطليعي لأن على مدار سنوات التدمير والعنف الطويلة لم يكن أحد يعلم حقيقة إذا كان الاضطراب والقتال بين أبناء الشعب الواحد أو بين اللبناني والفلسطيني، وهما من أصل عربي واحد، اضطراباً وقتالاً من أجل تحرير فلسطين أم من أجل محاربة الاستعمار الأمريكي؟ أم من أجل تأكيد استقلال لبنان عن أية قوة خارجية؟ أم من أجل إزالة النظام الطائفي ومحاربة الانعزالية المسيحية اللبنانية وتحقيق العدالة الاجتماعية؟ أم من أجل مناصرة المسلمين في لبنان وإنشاء دولة إسلامية؟ أم من أجل تأمين الحماية لنصارى لبنان ومساعدتهم على إنشاء كيان حضاري مسيحي في الشرق؟

وإذا لم يكن لديّ، وربما لديكم، جواب قاطع وسهل وبسيط حول السبب الرئيسي لهذا القتال المدمّر الفوضوي، فإنني أرى كما ترون نتائج هذه الفوضى في زمن السلام، ويمكن تلخيصها في السمات الرئيسية التالية:

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٨٨ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٤)، ص ٤ ـ ١٢، وهو في الأصل محاضرة ألقيت في دار الندوة في بيروت بتاريخ ١٤ تموز/ يوليو ١٩٩٤.

(**) مستشار قانوني واقتصادي ومالي ـ وزير المالية في الحكومة اللبنانية حالياً.

١ ـ ظهور حالات مذهلة من التفاوت في الثروات والمداخيل تشبه رواية خيالية.

٢ ـ تقوية النظام الطائفي وتعزيزه مؤسسياً بحجة إزالته تدريجياً.

٣ ـ إضعاف وتهميش الدولة والاختلاط شبه المطلق بين المصالح الفردية وإدارة أجهزة الدولة.

٤ ـ انهيار العمل السياسي المنظّم بالرغم من كثرة الكلام حول الديمقراطية والتعددية.

٥ ـ انهيار آليات اقتصاد السوق وزوال فوائد المنافسة الحرة، بالرغم من كثرة الكلام على مزايا المبادرة الفردية والنظام الاقتصادي الحر.

٦ ـ انهيار الثقافة السياسية المبنية على مفاهيم واضحة وعلى عقائد متمحورة حول مفاهيم الصالح العام أو الصالح المجتمعي وحول الخير والشر، واستبدال الثقافة السياسية بالضجة الإعلامية المستمرة عبر الوسائل البصرية. فالدعاية حول مسحوق «آريل» لها الأهمية نفسها، إذا لم نقل أكثر من الخبر السياسي الهام، والخبر السياسي التافه قد يكون له أهمية أكبر من الخبر السياسي أو الاقتصادي الهام.

٧ ـ همُّ الناس اليومي في هذه الظروف يقتصر على البحث عن لقمة العيش في حالة الفقر، وعلى البحث عن زيادة الإفراط في الاستهلاك البذخي في حالة الغنى، وفي الحالتين يواكب هذا الهمّ المادي اضطراب نفساني عميق يتمحور حول البحث إما عن هوية عرقية أو طائفية أو مذهبية أو إقليمية ضيقة أو عن هوية دينية أشمل وأوسع من الهوية القومية أو الوطنية التقليدية.

ـ ٢ ـ

هذه السمات اللبنانية الآنية هي في الحقيقة السمات نفسها التي تراها تتعمم في مناطق واسعة من العالم، وهي تدلّ على زوال تدريجي لنظام القيم المبني على فلسفة الأنوار وما تولّد منها من نظام عالمي بدأ بالثورتين الأمريكية والفرنسية، ويبدو أنه على وشك الزوال منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار النظام الدولي المبني على ثنائية القوى والنموذج الحضاري، أي الليبرالية والماركسية.

إن النظر بإمعان إلى النموذج اللبناني الحالي، نموذج السلام غير المستقر وغير المكتمل، له فائدة كبيرة، إذ يُعطينا صورة ـ وإن كانت كاريكاتورية ومكبّرة ـ عن مكوّنات الفوضى الدولية الجديدة. فالتطورات الاقتصادية والسياسية العالمية في السنين الخمس عشرة الماضية تشير بوضوح إلى بروز عوامل جديدة في تسيير السياسة

والاقتصاد، وسنسعى هنا إلى استخلاص أهمها قبل أن نربط بروز هذه العوامل بانهيار فلسفة الأنوار.

١ ـ تكوين فئة من الأثرياء الجدد ذات الثقل الدولي في ظروف سنين معدودة تجمّعت لديهم الثروة في إطار علاقات شخصية مع كبار رجال السياسة في العالم وذلك في ميادين مختلفة لا علاقة لها بالإنتاج والاختراع العلمي أو الصناعي، نذكر منها بشكل خاص:

ـ تجارة المخدّرات والأسلحة؛

ـ اقتطاع حصة ضخمة من الريع النفطي أو الريع على المواد الأولية في حقبة السبعينيات، حيث زادت أسعار النفط والمواد الأولية الأخرى بشكل غير طبيعي تحت وطأة تسارع التصنيع في الدول المتقدمة صناعياً؛

ـ تفشّي عمليات الفساد والرشوة في التعامل بين القطاع الخاص والقطاع العام؛

ـ عمليات تهريب العملة والبضائع في كل الدول العاملة بنظام مراقبة القطع وفرض الرسوم الجمركية العالية أو فرض نظام حصص الاستيراد؛

ـ عمليات المضاربة على العملات في أسواق القطع العالمية والمحلية خاصة في ظروف تعميم نظام القطع العائم وتحرير أنظمة القطع وتطوير أساليب التحويل النقدي بالإلكترونيات الحديثة، والمثال على النجاح في هذه العمليات هو الثري المشهور جورج سورس (Soros)؛

ـ عمليات التهرّب من الضريبة حتى في الدول الصناعية الكبرى، وإيداع الأموال المهرّبة في الفراديس الضريبية التي أنشأها النظام الرأسمالي نفسه.

هذه الفئة من الأثرياء الجدد، وقد تبلغ ثروتها ١٥٠٠ و٢٠٠٠ مليار دولار، أي نفس الدخل الوطني الأمريكي (منها أكثر من ٥٠٠ مليار عائدة إلى بعض رجال الأعمال العرب الجدد) أصبحت تموّل نشاطات الأحزاب السياسية الكبرى في الدول، حتى المتقدمة منها، وهي تعيش كجزء لا يتجزأ من فئة السياسيين في العالم، وهي التي لعبت أيضاً دوراً بارزاً في المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة بتمويلها حركات يمينية متطرفة في أمريكا اللاتينية في البداية، ثم حركات دينية مسيحية في أوروبا الشرقية، ثم الحركات الإسلامية، خاصة في إطار سدّ النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط ووسط أوروبا. وقد كشف مؤخراً الكثير من الفضائح المالية ـ السياسية في كل من إيطاليا وفرنسا هذه الظاهرة المرضية الكامنة في علاقة رجال السياسة برجال المال الجدد والبعض منهم من العالم الثالث (وأيضاً في أمريكا مع الإيران غايت Iran (Gate). إن تراكم هذه الثروات التي لا يطال مردودها المالي والنقدي أية ضريبة لهو

عامل مؤثر للغاية في السياسات المحلية والدولية، وإن أصحاب الثروات قد أصبح لهم نفوذ سياسي واسع دون محاسبة أي جهاز من أجهزة التمثيل الديمقراطي، كما أصبح لهم نفوذ عميق على وسائل الإعلام السمعية والبصرية وعلى الصحافة ودور النشر. وإذ يبقى الكثير منهم وراء الكواليس أصبح البعض يدخل الحلبة السياسية مباشرة بهذا الثقل الذي لا يقهر. ولا أقول ذلك متأثراً بالتجربة اللبنانية فقط، بل إن الأمثلة عديدة في العالم، وخاصة في العالم الثالث وأوروبا الشرقية، حيث يسعى رجال المال الجدد لاستلام مقاليد الحكم. وظاهرة رئيس الحكومة الإيطالي ـ وإن كان هو شخصياً على رأس العديد من المؤسسات الإنتاجية ـ تعود إلى المناخ نفسه، وهو مناخ الرأسمالية المنتصرة عالمياً على الأنظمة الشيوعية وعلى الأنظمة الرأسمالية الصناعية الوطنية التقليدية. كما هناك ظاهرة برنار تابي (Tabie).

٢ ـ هذه الرأسمالية المالية المنتصرة هي العامل الجديد الثاني الذي ترتكز عليه الفوضى الدولية. ونعني هنا بالرأسمالية المالية هذا التحالف بين كبريات الشركات المتعددة الجنسيات والمصارف العالمية وفئة رجال المال الجدد التي أتينا على ذكرها، والتحالف هذا يسعى إلى احتكار الاقتصاد العالمي خاصة في مجالات الصناعات الحديثة مثل الإلكترونيات السمعية ـ البصرية، وفرض هيمنته على الدول وتهميش دورها الاقتصادي. والحقيقة أن الدول الرأسمالية الرئيسية تساند هذا التحالف وتعمل على توسيعه في إطار عمليات الخصخصة، إذ تتنازل بذلك الدول، الواحدة تلو الأخرى، عن مقوماتها الاقتصادية تمشياً مع عقيدة الليبرالية الجديدة الاقتصادية.

٣ ـ المدرسة العقائدية الجديدة هذه نقيض الليبرالية الكلاسيكية التي تقول بضرورة محاربة الميل الطبيعي في الأنظمة الاقتصادية نحو الاحتكار وضرورة تأمين الدول تعادل الفرص أمام الجميع في المنافسة وتأمين شفافية المعاملات الاقتصادية والمالية في الأسواق. ولنتذكر أن الليبرالية الاقتصادية الكلاسيكية كانت قد تطوّرت بشكل حاسم تحت ضغط منافسة النموذج السوفياتي وشتى أنواع العقائد الماركسية، داعيةً إلى مزيد من تدخل الدولة في الاقتصاد لتأمين العدالة الاجتماعية من جهة ولتفادي أزمات الانكماش الاقتصادي المتكررة التي تولدها سياسة ترك آليات السوق تعمل دون مراقبة وتوجيه من جهة أخرى. أما الليبرالية الجديدة فهي تطالب بتهميش دور الدولة في الاقتصاد بشكل مطلق ونظري وترك الأسواق حرة بالشكل المطلق، على أن يتدخل المصرف المركزي وحده للتأثير في تطور الكتلة النقدية عن طريق آلية واحدة هي زيادة أو نقصان سعر الفائدة. كما تطالب بخفض الضرائب المباشرة تشجيعاً لتراكم الرأسمال المالي، وتطالب أيضاً بإلغاء الحد الأدنى للأجور وتخفيض الحمايات الاجتماعية والصناعية التي تمنحها الدول. ومن جراء تطبيق هذه السياسات، وزيادة نسبة الفوائد عالمياً، خاصة في حقبة الثمانينيات، وقعت معظم الدول ـ حتى المتقدمة منها ـ في مديونية مفرطة وأصبحت خدمة الدين العام تستنزف نسبة كبيرة من

موارد الدولة. والمستفيد الأكبر من زيادة المديونية هذه هو الرأسمالي المالي الموصوف أعلاه.

٤ ـ هذا التخبط الاقتصادي رافقه تخبط سياسي عام ساهم في نشر جو من الإحباط والشك لدى فئات واسعة من السكان عالمياً في إمكانية تحسين المستقبل والوصول إلى حالة من الاطمئنان والازدهار. ومن أهم عوامل هذا التخبط السياسي هذه المفارقة في تصرف الدول الرأسمالية الكبرى التي تشجع تقوية التكتلات السياسية والاقتصادية مثل منطقة التبادل الحر (Nafta) في أمريكا أو الاتحاد الأوروبي من جهة، كما تشجع في الوقت نفسه تفتّت الكيانات السياسية، كما حصل بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا، أو تندد بمحاولات تكوين تكتلات قومية، وهو ما سعى العرب إليه على مرّ هذا القرن دون جدوى. أما العامل الآخر فهو هذا الاستعمال الجزئي والكاذب للقانون الدولي على هوى الدولة الأمريكية وحلفائها. ونحن في الشرق العربي الضحية الأولى لاستغلال القانون الدولي أبشع الاستغلال لإنشاء الكيان الصهيوني بشكل اصطناعي وحماية توسعه واحتلالاته وتدمير كيانات عربية أخرى. والقول ذاته يطبق على استغلال الدول الديمقراطية لأسمى قضية وهي قضية حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة استغلالاً منحرفاً حسب الحاجة الآنية لسياسات الدول الديمقراطية الكبرى. أضف إلى ذلك ما تقوم به الصحافة العالمية والوسائل السمعية ـ البصرية من تبسيط في شرح النزاعات على أنها في معظم الأحيان نزاعات محض داخلية بين مذاهب دينية أو قبائل أو أعراق تتقاتل في ما بينها بشكل عفوي وفطري لأنها ـ حسب الادعاء ـ لا يمكن أن تتعايش ولا تحسن أساليب الحياة الديمقراطية. فالتبسيط في شرح قضية البوسنة على أنها مجرد نزاع عرقي ـ ديني بين مسلمين وصرب مسيحيين من مذهب الأرثوذكسية، وأن لا دخل لأحد من الجوار القريب أو البعيد في الموضوع، هو التبسيط نفسه الذي شهدته الساحة اللبنانية عندما كانت تتلخص القضية في الإعلام الدولي والعربي أحياناً بأن في لبنان قبائل مسلمة وقبائل مسيحية تتقاتل لمجرد أنها مسلمة ومسيحية. ومن الطبيعي أن يتعاطف مسلمو لبنان مع الفلسطينيين، فهم مسلمون، وأن يسعى الغرب وهو مسيحي إلى التعاطف مع المسيحيين إذا أمكن ذلك دون إثارة شعور المسلمين في العالم.

٥ ـ إن تمادي الدول الديمقراطية الكبرى في التحليل الديني والعرقي للأحداث العالمية أصبح في الحقيقة سمة رئيسية من الفوضى الدولية الجديدة. وهذه ظاهرة تعمّمت عالمياً (البرهمان والمسلمون في الهند) بعد الوهن الذي أصاب حركة عدم الانحياز التي كانت تطرح مشاكل السياسة الدولية في إطارها العقلاني وبالتالي العلماني، ومما ساعد أيضاً على تعميم هذه الظاهرة استعمال الدين في المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة كما أشرنا إليه سابقاً. وقد وصل الوضع هذا إلى درجة أن الغرب أصبح يرى نفسه كحارس ووريث للحضارة المسيحية ـ اليهودية، وهذه مقولة جديدة

تماماً في المفردات السياسية، إذ كان حتى بداية السبعينيات يصف نفسه بأنه وريث الحضارة اليونانية ـ الرومانية، وهذا أيضاً كان مقولة أسطورية وظيفتها إبعاد الاستغلال الديني عن شؤون الحكم وتثبيت دعائم الديمقراطية. إن ظاهرة تقوقع الغرب على هوية دينية لهو أمر بالغ الخطورة، بالإضافة إلى كون المقولة الجديدة المستعملة تتصف بتناقض حاد، إذ إن اليهودية والمسيحية بقيت على مسار تناحري حاد على جميع الصعد، وعلى مرّ العصور، فما هو هذا الزواج الحضاري الغريب؟ وهل هذه الكتلة الجديدة موجهة ضد كتلة إسلامية، وهل هناك من كتلة إسلامية غير ما تفرزه الدول الكبرى من نظام دولي فوضوي يولّد الإحباط شمالاً وجنوباً؟ ما هو هذا الحلف بين ١٣ مليون يهودي حسب آخر إحصاء في العالم وأكثر من مليار مسيحي لمواجهة أكثر من مليار مسلم؟

ـ ٣ ـ

لهذه الأسباب قلت سابقاً إن الفوضى الدولية الجديدة ناتجة من انهيار قيم فلسفة الأنوار في العالم. وليس لدينا المجال هنا لتأريخ هذا الانهيار التدريجي، غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن التناقض قد لفّ منذ البداية الأنظمة الثورية الليبرالية المتولدة من فلسفة الأنوار، فلم تلغ الليبرالية فوراً نظام الرق بل استمر وتوسّع هذا النظام حتى الحرب الأهلية الأمريكيَة. كما لم تؤمّن الليبرالية العدالة الاجتماعية إلاّ تحت ضغط الأفكار الماركسية ـ وهي أيضاً وليدة شق آخر في فلسفة الأنوار ـ ومن ثم إقامة دولة الاتحاد السوفياتي على أنقاض الامبراطورية القيصرية الروسية. هذا، وكما نعلم جيداً في هذه المنطقة من العالم فإن الليبرالية تمادت في شنّ الحملات الاستعمارية وفتح البلدان عنوة، وحرمان شعوبها من الحرية. أنا لا أقول ذلك للتقليل من شأن الليبرالية، خاصة وأن هذا النظام هو الذي كان دائماً قابلاً للتطوير نحو الأحسن وإصلاح ذاته تحت ضغط تطور فلسفة الأنوار العقلانية وميلها المستمر إلى النقد الاجتماعي، وإلى تصور ووضع أنظمة سياسية واجتماعية جديدة. وقد تميزت آخر مرحلة من النظام الدولي المبني على فلسفة الأنوار بهذا التناقض الكبير بين المنظومة الرأسمالية والمنظومة الاشتراكية، وكلتا المنظومتين المتناحرتين متحدرتان من منبع فلسفي واحد، أي الإيمان التنويري بإمكانية تقدم البشرية المستمر عن طريق تقدم المساواة بين كل إنسان، بغض النظر عن دينه وطائفته وعرقه ومهنته، وبالرغم مما تمارسه بعض الأنظمة السياسية من قهر وكبت لشعوبها أو من استعمار لشعوب أخرى مستضعفة. ومن الجوانب الإيجابية للصراع بين الأنظمة الاشتراكية والأنظمة الليبرالية الرأسمالية هذه المنافسة في تأمين الحمايات الاجتماعية لكل أفراد المجتمع وتأمين تعادل الفرص في كسب العيش عن طريق تطوير الأنظمة التربوية وتقديم الخدمات الصحية مجاناً إلى المواطنين.

وقد نتج من هذا الصراع تقوية دور الدولة حتى في الأنظمة الأكثر ليبرالية. وقد أصبح ينظر إلى الدولة تمشياً مع مبدأ هيغل على أنها وسيلة لزيادة العقلانية في تنظيم المجتمع، وكذلك وسيلة لتحقيق كمالية التاريخ. وقد أصبحت الدولة القومية العلمانية النموذج شبه الكوني وإن حرّفت النازية والفاشستية وظيفة الدولة بجعلها أداة قمع وحرب ونشر عقائد مخالفة تماماً لمبادئ فلسفة الأنوار في مساواة الأفراد والشعوب. وهناك عنصران سياسان هامان لعبا دوراً في انحطاط الأنظمة الرأسمالية المتطورة بالرغم من تفوقها على الأنظمة الاشتراكية:

١ - استغلال الدين في المرحلة الأخيرة من الصراع بين نظامي الرأسمالية والاشتراكية.

٢ - استنفار جميع القوى الهامشية في المجتمعات للتصدّي للكتلة الشيوعية، وأعني بالقوى الهامشية كل العناصر العاملة خارج أطر شرعية الدول حسب مبادئ فلسفة الأنوار، مثل القوى اليمينية المتطرفة وبقايا القوى الفاشستية والمافيا وتجار المخدرات والأسلحة، وكذلك اللجوء إلى الانقلابات العسكرية اليمينية المتطرفة، كما حصل في أمريكا اللاتينية بشكل خاص.

ولا بدّ هنا من الإشارة إلى الظاهرة الأكثر خطورة وهي ظاهرة بروز الصهيونية في أواخر القرن الماضي وهي وليدة استمرار القوى اليمينية المتطرفة في رفض مبادئ فلسفة الأنوار. ولا حاجة هنا إلى التذكير بقضية دريفس (Dreyfus) في فرنسا، وهي التي كانت الشرارة الأولى في إشعال قومية مبنية على الدين بالرغم من الاختلاف الهائل الحضاري واللغوي بين اليهود القاطنين دولاً مختلفة والمتجذرين في ثقافات تلك الدول. ولم يكن لِيُكتب النجاح للحركة الصهيونية نظراً لضحالتها في أول الأمر لولا استغلال الظاهرة من قبل انكلترا لأغراض استعمارية واضحة ولولا محاولات إبادة اليهود في أوروبا خلال العهد النازي، وأخيراً إدخال دولة إسرائيل والصراع العربي - الإسرائيلي في الحرب الباردة. هكذا أصبحت إسرائيل دولة إقليمية عظمى تعمل لمصلحة المنظومة الليبرالية الرأسمالية بالرغم من كونها دولة دينية، شرعيتها الدولية مبنيّة على نص التوراة وليست مبنية على مبادئ فلسفة الأنوار وما تولّد من هذه الفلسفة من أنظمة رأسمالية أو اشتراكية وقوانين دولية لها الطابع العلمانيّ الوضعي.

ويجب هنا ألاّ تفوتنا ملاحظة هامة تتعلق بالتراث البروتستانتي في إشعال الثورات الليبرالية، فالثورة الإنكليزية، ثورة كرومويل (Cromwell)، هي ثورة قامت ضد الملكية مستندة إلى مبادئ دينية، كما أن لوثر أقام ثورته ضد الكنيسة الكاثوليكية والبابوية بادعاء العودة إلى الأصول الدينية. وقد تطورت الثقافة البروتستانتية على خلاف الثقافة الكاثوليكية على أساس العودة إلى النصوص التوراتية، وربط مبدأ الحرية بتقوية المؤسسات الدينية بطابعها التبشيري والتعددي. ولم تعرف الثقافة

الأنكلوسكسونية الحديثة المبنية على البروتستانتية العلمانية الحادة التي عمّت بعض الدول الكاثوليكية مثل فرنسا على أثر شخصيات مثل سبينوزا اليهودي أو فولتير وروسو وبشكل عام معظم الموسوعيين.

لذلك قبلت كل من انكلترا ثم أمريكا بروز الصهيونية كظاهرة طبيعية، خاصة لما في التوراة من أهمية في التراث البروتستانتي، هذا بالإضافة إلى الفوائد الضخمة التي حصل عليها كل من انكلترا ثم أمريكا في سياساتهما الدولية، وبسط نفوذهما في الشرق الأوسط من جراء إنشاء الكيان الإسرائيلي. وقد تجمعت لدى إسرائيل من جراء ذلك كل من شرعية توراتية هامة ومصالح سياسية رئيسية للعالم الحرّ.

أما الدول الليبرالية ذات التراث الكاثوليكي فقد تأخر لديها الحماس تجاه الظاهرة الصهيونية، بل كانت الصهيونية ظاهرة أثارت الريبة وزيادة معاداة السامية، ولم تنقلب الأمور لديها إلا بعد انهيار النازية واكتشاف مدى الضرر الذي أُلحق باليهود خلال الحرب العالمية الثانية، ثم الدخول في الحرب الباردة إلى جانب أمريكا التي أصبحت تقود العالم الحرّ ضد الكتلة الشيوعية.

ومن اللافت للنظر أيضاً ما نراه في الدول الأنكلوسكسونية من عدم معاداة الحركات الإسلامية الأصولية أو الأنظمة الإسلامية المتطرفة طالما لم تُبْدِ عداءً حاداً ومتواصلاً ضد المصالح الغربية في العالم، بل في بعض الأحيان التعاطف مع الحركات الإسلامية وفتح باب اللجوء السياسي لقيادة الحركات المضطهدة. فالتراث البروتستانتي، كما ذكرنا ـ لا يرى في الدين عنصراً يجب إبعاده عن الحياة السياسية، وذلك على خلاف التراث الكاثوليكي العلماني. ومما لا شكّ فيه أن قيادة أمريكا للعالم اليوم بعد انتصارها على الاتحاد السوفياتي يساهم في انهيار أسس العلمانية بما فيها مفهوم الدولة القومية العلمانية، وذلك بعد زوال علمانية الدولة الاشتراكية التي كانت تمادت في اضطهاد الشرائح الاجتماعية التي أرادت التمسك بتقاليدها الدينية، وبذلك أساءت إلى مفهوم العلمانية.

كما أن انتصار أمريكا والرأسمالية الأمريكية على الاشتراكية يعني أيضاً انهيار أسس دولة الحمايات الاجتماعية (بالرغم من محاولات الرئيس كلينتون إصلاح نظام الحماية الاجتماعية في أمريكا لتقويته وتوسيعه)، فنظريات الليبرالية الاقتصادية الجديدة الآتية من الجامعات الأمريكية تكتسح العالم، وينتج من ذلك، دون أية معاكسة جدية، ما وصفته في الجزء الأول من هذه المحاضرة، بظواهر انحرافات اقتصادية خطيرة. انتهت الحرب الباردة، لكنّ الظواهر الشاذة التي تميّزت بها آخر مرحلة لهذه الحرب تستمر، بل تتصاعد وتتعمم على الصعيد العالمي. و«اللّبننة» أصبحت نموذجاً عادياً جداً يزيد عدد أمثلته يوماً بعد يوم (أفغانستان، الجزائر، الصومال، روندا، انغولا، العراق، القضية الكردية في تركيا، البوسنة).

هذه الفوضى الدولية نعانيها في الوطن العربي ونتأثر بها تأثراً بالغاً، فنحن عائشون في نوع من التفاهة والفراغ الفكري والحضاري، وفي غياب البديل كما يقال ويشاع في كل لحظة، وتنقل إلينا السي. إن. إن. (CNN) ومحطات تلفزيونية أخرى يومياً الصور الباعثة على اليأس والشعور بالإحباط التام: صور قصف بغداد ولبننة العراق كما قصفت بيروت في الماضي وتمّ تشتيت البلاد، صور شمعون بيريس يرحب بعودة عرفات في غزة، وكلام رابين لتأييد منظمة التحرير وشجب منظمة حماس، صور حفلات الاغتيال التي تجري في الجزائر بينما تقيم تونس خطوطاً هاتفية مع إسرائيل وتفتح إسرائيل مكاتب للتمثيل التجاري في المغرب، ثم صور قصف عدن، إلى آخره من المأساة التي لا حاجة إلى سردها كاملة. ويشعر كل واحد منا بأنه متفرج على الأحداث لا غير، عليه أن يؤمّن أولاً وأخيراً لقمة العيش ويحلّ مشاكلَ الحياة اليومية التي لا تحصى. ويتساءل الكثيرون: ما هو الموقف الذي يمكن أن يُتخذ في المجالس الخاصة والعامة: مع العلمانية أو ضد العلمانية، مع «غزة وأريحا» أم ضدها؟ مع الطائف أو ضد الطائف؟ مع الرأسمالية المالية الجديدة أم ضدها؟ وإذا استكبر أحدٌ الوقوف ضد هذه الأمور الواقعة مئة بالمئة، فما يجب أن تكون نسبة المعارضة لكي لا يعيش الإنسان بالعزلة التامة عن محيطه في غياب «البديل»، هذا البديل الشهير المجهول الهوية والملامح؟ هل نقف مع الحركات الإسلامية أم ضدها؟ وكيف يحسم الموضوع؟ فالخطاب الإسلامي في أمور السياسة الدولية خطاب صريح وجريء في كثير من الأحيان، أما الممارسة الاجتماعية والسياسية والسطحية الفلسفية فهما مرفوضان من فئات واسعة من المسلمين ذاتهم! «بالله عليكم أعطوني البديل حتى أتمكن من التصرف والانطلاق»، هذه هي الصرخة التي نسمعها من الخليج إلى المحيط، ولا جواب عنها إلا سخافة وسوريالية صور السي. إن. إن. ومئات الندوات والمحاضرات التي لا ينتج منها أي بديل. وأنا بطبيعة الحال لا بديل عندي، لا عصا فلسفية سحرية بيدي. غير أنني سأختتم هذه المحاضرة ببعض الملاحظات المبدئية حول قناعاتي ونظرتي إلى وضعنا في المنطقة العربية:

١ ـ إن المستقبل يُنذر بمزيد من التشتت والتشرذم في جوّ الفوضى الدولية الجديدة، وبمزيد من زج الدين والعرق في الصراعات المحلية والإقليمية والدولية تمشياً مع المناخ الثقافي المنتصر بعد نهاية الحرب الباردة؛

٢ ـ هذه الفوضى الدولية تسمح للفئات المالية الجديدة بتقوية نفوذها وبالحصول على مكاسب سياسية مكملة للمكاسب المالية والاقتصادية؛

٣ ـ يُستغلّ الدين أو العرق في الفوضى الدولية إمّا لتأجيج الصراعات وإضعاف تماسك المجتمعات أمام توسع حلف القوى المالية الجديدة بمراكز السلطة والقرار الدولية، وإما كعنصر مهادنة لضبط التناقضات الاجتماعية وشلّ القوى المعارضة

للاتجاهات السياسية والاقتصادية الحالية، وإبطال حركة النقد الفلسفي والاجتماعي التي ولّدتها فلسفة الأنوار.

٤ ـ إنّ فلسفة الأنوار بكل إخفاقاتها وتقصيرها كانت متابعة لحركة المدنيات الكبرى من مدينة بابل وسومر ومروراً بالحضارة اليونانية ـ الرومانية وبالحضارة العربية ـ الإسلامية إلى وضع مبادئ حرية الإنسان وضرورة تأمين تعادل الفرص والمنافسة الاجتماعية على قواعد أخلاقية شفّافة.

٥ ـ إن البديل الذي يجب أن نمشي عليه، هو عدم التنازل عن حقنا في النقد، نقد الدين كمؤسسة دنيوية مُدارة من قبل بشر وليس من قبل أنبياء. وكذلك نقد الأنظمة السياسية ونقد أمريكا ونقد ممارسات الرأسمالية المالية الجديدة، ونقد الأسس اللاعلمانية واللاعقلانية التي عليها بُنيت دولة إسرائيل ولها رمزية مركزية في صعود وهيمنة النظرة الأنكلوسكسونية الفلسفية والدينية.

إن عدم ممارسة النقد تحت ضغط ظروف الفوضى الدولية الجديدة، وإنّ التخوف من المضي في العقلانية والرشد هما العاملان اللذان يؤديان إلى فرض شعار اللابديل. علينا بالعكس أن نسعى إلى تصور مختلف بل تصورات لمستقبلنا المُلَبنن والمُبلقن إذا استسلمنا للإحباط والقنوط ولم نمارس النقد العقلاني.

٦ ـ في هذه الحركة النقدية علينا أن نعيد النظر في المفاهيم الفلسفية والسياسية التي أدخلناها في ثقافة النهضة العربية انطلاقاً من فلسفة الأنوار ذاتها. إن عبادة الدولة على الطريقة الهيغلية، وجعل الدولة بشكلها الحديث قمة العقلانية ـ أكانت الدولة القطرية أم الدولة القومية العربية التي لم تنشأ لها الظروف بأن تتحقق ـ لهو أمرٌ بالغ الخطورة، وقد أدى ذلك في المنطقة العربية إلى شتى أنواع التهجم على الحريات السياسية والفلسفية. إن عبادة الدولة هي أيضاً المشكلة الرئيسية في الأنظمة الاشتراكية حيث تم إلغاء زخم القدرات الإنسانية الفردية، خاصة بعد زوال الفترات الثورية الأولى. إن عبادة الدولة ـ كما نظّر لها هيغل ـ لهي مشكلة كبيرة. وأنا أعتقد أيضاً أن مفهوم الدولة الإسلامية الحديث هو في كثير من جوانبه متابعة لعبادة الدولة كآلة سحرية لتأمين رفاه الإنسان. إنما الدولة ليست هذه الآلة السحرية، كما لم تكن الكنيسة المؤسسية آلة سحرية لمجرد كونها كنيسة، أو لم يكن نظام الخلافة الإسلامية آلة سحرية. فالحقيقة أن الدولة وأجهزة الحكم المجتمعي هي مجرد انعكاس لحالات حضارية وفلسفية. فإما أن تكون حضارة ما حضارة خلاّقة وإبداعية، فيمكن أن تصبح الدولة أداة تقدم ورفاه (وهذا ليس فيه أيضاً حتمية تاريخية)، وإما أن تكون الحضارة جامدة ومتقوقعة فتصبح الدولة بدورها أداة جمود وقمع. ويبدو أن حرية النقد والتعبير الفلسفي هي من أهم ركائز العمران، أما المجتمعات التي لا تتمسك بها فنهايتها الجمود والانحطاط. وهذا ما أصاب الحضارة العربية في الماضي بعد ازدهارها

المذهل في عصر الأمويين والعباسيين، وهذا ما قد يصيب اليوم الحضارة الرأسمالية الغربية نظراً إلى الانحطاط الفلسفي فيها وقمع روح النقد عن طريق هيمنة الوسائل السمعية ـ البصرية في حياتنا اليومية، والتقوقع حول قيم دينية وعرقية مقفلة.

٧ ـ لذلك، يجب أن نعمل للإفلات من هذا الجو الخانق الذي يؤكد تبعيتنا الثقافية المستمرة تجاه المركز الحضاري الغربي، ونبتعد عن أخذ الأمور بالتبسيط، فلا نجعل من التيار الايديولوجي الأجنبي تيار الأصالة، وندعي بأن روح النقد والفلسفة هو الدخيل على حضارتنا. الحقيقة إن خلط الحابل بالنابل في الرؤيا الفلسفية ـ الحضارية التي نعيش فيها أصبح مأساوياً، ولذلك نتخبط في شعار اللابديل، وفي حالة جمود فكري وتفاهة اجتماعية وثقافية.

٨ ـ وفي نهاية المطاف يدخل عنصر آخر في الموقف الذي نتخذه من هذه الدنيا ومن الآخرة: ما هو سر العمران والانحطاط؟ فهل هناك حركة عقلانية للتاريخ، هل هناك حتمية تاريخية نحو الأفضل والتقدم المستمر، أم أن التاريخ مجرد دوران وانقلاب في أوضاع الشعوب والممالك لا يعلم سرها إلا الله؟ هذا هو الخط الفاصل بين الفوضى والعمران، وبين حكم الجبابرة والقياصرة، وحكم الحرية الإنسانية.

المطلوب حقيقة اليوم أن نقول في هذه البقعة النابضة من الوطن العربي، في عاصمة لبنان: هل نحن مع الحرية أو استسلمنا إلى من يدير ويؤجج الفوضى الدولية؟!

الفصل الخامس

حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد(*)

ابراهيم أبراش(**)

مقدمة

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عما يسمى بـ «النظام الدولي الجديد»، بل وصل الأمر بكاتب أمريكي، فوكوياما، ليصف الأمر بأنه «نهاية التاريخ»!! وكأن انهيار المنظومة الاشتراكية، أحد القطبين اللذين قام عليهما النظام الدولي، العامل الرئيسي وراء الحديث عن انهيار «التاريخ»، وتأسيس نظام جديد.

وقد تباينت المواقف وتعددت الآراء حول تحديد معالم هذا النظام الجديد، وما هي الأسس التي تمنحه صفة الانتظام، وما الجديد فيه؟ وتعددت المواقف ما بين قائل بأنه ليس بنظام جديد، وقائل إنه جديد، ولكنه لم يعد «دولياً»، وبين مؤيد لهذا النظام باعتباره أكثر قدرة على حفظ السلام العالمي ووضع حد للحروب والتوترات الدولية والتسابق على التسلّح، ومعارضين له حيث يرون في التحول في النظام الدولي مؤشرات توحي باتجاه العالم نحو التسيّب والتسابق على التسلح وتفجير حروب ونزاعات محلية ودولية، لإعادة ترتيب أوراق قديمة، وان هذا النظام الجديد يكرّس هيمنة قوة واحدة على العالم، وبالتالي يؤسس دكتاتورية عالمية تقف في معارضة مع حرية الشعوب وسيادتها وحقها في تقرير مصيرها.

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٨٥ (تموز/يوليو ١٩٩٤)، ص ٤ ـ ٢١.

(**) كلية الحقوق، جامعة محمد الخامس، الرباط.

لا شك أن هذه التباينات في التوصيف والتقييم تعكس مواقف ايديولوجية ومصالح وطنية أكثر مما تقوم على تحليلات قانونية دولية. وحتى يمكن مقاربة الموضوع يستحسن الرجوع إلى أصل مفهوم النظام الدولي، كيف ظهر، وما هي أشكاله عبر التاريخ، وما هي المرتكزت أو الميكانزمات التي تعطيه صفة النظام من جانب، وصفة الدولي من جانب ثان، وصفة الجديد من جانب ثالث، وأخيراً، ما هو موقفنا كعرب سواء في النظام القديم أو في النظام الدولي الجديد؟

أولاً: المعنى الاصطلاحي والتكويني

مصطلح «International Order» الذي يعني النظام الدولي يتكوّن من كلمتين: الأولى «International» التي تعني دولي، أو بين الدول، وهذه سنعود إليها في ما بعد لنتعرف إن كان النظام دولياً بالفعل أم لا. أما كلمة «Order» فمعناها منتظم، وهي مرتبطة بكلمة «Organic» التي تعني متناسق الأجزاء، ومنهما يشتق مصطلح «Organicism» العضوانية: وهي النظرية القائلة بأن العمليات الحيوية تنشأ من نشاط الكائن الحي كلها بوصفها نظاماً متكاملاً.

والدلالة ذاتها، تقريباً، يعطيها مصطلح «International System»، أي النسق الدولي الذي يفضل استعماله البعض[1]. فكلمة «System» تعني نظاماً أو منظومة، ومنها تشتق كلمة «Systematic» التي تعني منظوماً مصوغاً في صورة نظام. وفي المعجم الوسيط باللغة العربية، نسق الشيء نسقاً: نظمه، والنسق: ما كان على نظام واحد من كل شيء. وفي العلوم الإنسانية بشكل عام كلمة النسق تشير إلى ذلك الكل المدرك الذي ينطوي على وحدات معتمدة وشبه مستقلة ذاتياً، وتقوم بينها علاقات تفاعل. من ذلك يمكن أن نستنتج أن مفهوم النظام أو النسق يعني أن مجموعة من العناصر أو الوحدات تنتظم مع بعضها البعض في علاقات تبادلية اعتمادية دون أن تلغي شخصية أو هوية هذه الوحدات سواء كان هذا النظام هو الكائن الحي أو النظام السياسي لدولة ما أو النظام الدولي ـ مع التوضيح بأن المصطلح الغالب هو النظام بمعنى «Order» وليس مصطلح النسق «System» الذي يعطي دلالات أخرى.

وعليه فإن إطلاق صفة نظام دولي على العلاقات التي تربط الدول بعضها ببعض يعكس من جانب تطلعاً أو توقاً إنسانياً إلى تأسيس علاقات منتظمة بين الدول تقوم على الاعتمادية المتبادلة، ومن جانب ثان إلى أن العلاقات بين الدول تحولت إلى نظام

(١) من هؤلاء مثلاً: Klaus Eugen Knorr and Sidney Verba, eds., *The International System: Theoretical Essays* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1961), and Charles A. McClelland, *Theory and International System* (New York: Macmillan, 1966).

بفعل الاعتمادية والتفاعل بين الدول التي ليست دائماً اختيارية. فصفة النظام جاءت لاحقة لعملية الانتظام، أي أن الفكرة جاءت لتعبّر عن واقع فرض نفسه بفعل شروط تاريخية وعلمية وعقائدية واقتصادية.

لقد بدأت فكرة النظام أو المنتظم تدخل عالم السياسة الدولاتية ـ نسبة إلى الدولة ـ أو المجتمعية قبل أن تنتقل إلى ميدان العلاقات الدولية، حيث كانت بداياتها الأولى على يد مجموعة من الفلاسفة والمفكرين أنصار نظرية العقد الاجتماعي (توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو)، فهؤلاء وفي إطار تنظيرهم وبحثهم عن البدايات الأولى لظهور المجتمعات السياسية، أرجعوا الأمر إلى ما سمّوه بـ «العقد الاجتماعي» بين الحاكمين والمحكومين، الذي بمقتضاه قَبِل الأفراد طواعية التحول من حياة الطبيعة التي تسودها شريعة الغاب ـ اللانظام ـ إلى المجتمع السياسي الذي تسوده علاقات الوئام والسلام ـ النظام ـ بتنازلهم عن كل أو بعض حقوقهم لصالح حاكم أو هيئة سياسية تتكفل حفظ حقوقهم ومصالحهم ووضع حد لحالة الفوضى والاقتتال التي كانت سائدة في حالة الطبيعة. بمعنى أن انتقال أفراد المجتمع من حالة الفوضى ـ حالة الطبيعة ـ إلى حالة النظام ـ المجتمع السياسي والمدني ـ كانت مشروطة بالتزامات، على الأفراد الخضوع لها، وأهمها التنازل عن حقوق كانوا يتمتعون بها في حالة الطبيعة، والتزامات على الحاكم، عليه الخضوع لها.

تطورت فكرة النظام السياسي على يد مفكرين أغنوا فكرة النظام في الحياة السياسية وتعاملوا مع المجتمع باعتباره نظاماً محكوماً بمجموعة من القواعد أو المبادئ أو المصالح التي تربط أفراده مع بعضهم البعض، وتجعل أي اختلال في إحدى وحدات النظام تؤثر في كل النسق الاجتماعي. وهكذا نجد ديفيد إيستون (David Easton) يؤسس نظريته في النظم السياسية على فكرة مؤداها: «إن الحياة السياسية هي جسد من التفاعلات ذات الحدود الخاصة، التي تحيطها نظم اجتماعية تؤثر فيها بشكل مستمر». وفي الاتجاه نفسه يذهب غابرييل ألموند (Gabriel A. Almond) الذي عرّف النظام السياسي بأنه «نظام من التفاعلات التي توجد في كل المجتمعات المستقلة التي تؤدي وظائف التكامل والتكيف داخل هذه النظم وفي اتجاه المجتمعات الأخرى بوسائل توظيف أو التهديد بتوظيف وسائل القهر الشرعي بصورة كبيرة أو صغيرة»[٢]. إلا أن القول بوجود نظام سياسي لا يعني أن هذا النظام يتوفر على شرعية مطلقة أو على استقرار تام، فنحن عندما نقول: «نظام هندي» ـ مثلاً ـ لا نصدر حكم قيمة إن كان هذا النظام شرعياً أم غير شرعي، عادلاً أم غير عادل، ديمقراطياً أم غير ديمقراطي، فالحديث عن النظام شيء والحديث عن شرعيته شيء

---

(٢) عبد المنعم سعيد، **العرب ومستقبل النظام العالمي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٦.

آخر. ومن جهة أخرى، فإن القول بوجود نظام سياسي لا يعني أن هذا النظام تسوده حالة (نظام) مطلق، بل نجد أنه داخل المجتمعات المنظمة في دول تتعدّد فيها حالات خرق القانون وعدم الالتزام بالمبادئ والأخلاق العامة، بالرغم مو وجود سلطات عامة، تنفيذية وتشريعية وقضائية تسهر على حماية النظام وردع أية أعمال يمكنها أن تخلّ بالنسق الاجتماعي، هذا الخرق الذي يأخذ أشكالاً متنوعة، كجرائم قتل وسرقة واحتيال وانقلابات عسكرية وثورات وحروب أهلية... الخ، إلا أن هذه الاختلالات وحالات خرق «النظام» لا تنفي وجوده أو تتعارض مع إطلاق صفة النظام على المجتمع، حتى وإن كان الخرق من رأس السلطة في النظام. إنها قد تشكك في عدالته وقدرته على حفظ الأمن والاستقرار، ولكنها لا تلغي وجوده، فهو موجود، وإن افتقر إلى الشرعية، بل إن السياسي الأمريكي بريجنسكي يرى أنه «وفي سبيل النظام تفضل الجريمة المنظمة بشكل عام على العنف الفوضوي، وبذلك تصبح الجريمة المنظمة بشكل غير مباشر وغير رسمي امتداداً للنظام»[٣]. فالصراع داخل وحدات النظام السياسي ـ الأفراد والطبقات والسلطة الحاكمة ـ وعدم الاستقرار لا ينفي غياب النظام أو زوال النسق، إنه يتسبب في اختلاله، ولكنه لا يتناقض مع وجوده، حيث إن «المقاومات» التي يتوفر عليها النسق كفيلة بإعادة توازنه. وفي هذا السياق رأى هربرت سبيرو (Herbert Spero) «أن النظام السياسي يمكن أن يوجد حينما يعيش الناس لكي يتعاونوا ويتصارعوا من أجل تسوية مشاكل مشتركة»[٤].

هذا، ومع تزايد قدرة الإنسان على التحكم في محيطه الطبيعي والاجتماعي ورغبته في فهم المجتمع والعالم، ومع تطور المعرفة الإنسانية وتزايد شبكة العلاقات بين الدول، لم تعد السيادة القومية والحدود والايديولوجيات قادرة على الحيلولة دون أن تنتظم الدول في ما بين بعضها البعض بعلاقات الاعتماد المتبادل أو الصراع والتنافس. هذه العلاقات كانت تفرض نفسها كحتمية على الدول، وبالتالي فرضت صفتها (العالمية) نفسها وأصبحت حقيقة واقعة حتى دون أن تقرر الدول ذلك. وعليه فإننا عندما نقول: «نظام دولي» فإنه «يتبدّى أمامنا وبوضوح كامل (شكل) سياسي واقتصادي واستراتيجي تنتظم في إطاره وحدات وأنماط من العلاقات، تنطوي على صراعات ومواجهات وعمليات تنمية، تتوقف أو ترتد، أو تصاب بضربات وهجمات مضادة تكسر شوكتها»[٥].

---

(٣) زبيغنيو بريجنسكي، بين عصرين: **أمريكا والعصر التكنتروني**، ترجمة وتقديم محجوب عمر (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)، ص ٢٦.

(٤) سعيد، المصدر نفسه، ص ١٧.

(٥) أنور عبد الملك، **تغيير العالم**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٩٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥)، ص ١١.

وفي الزمن المعاصر بدأت فكرة النظام الدولي تفرض نفسها على العالم بفعل عوامل أهمها تطور الأسلحة والاتصالات والتحولات الاقتصادية، وتأثيرات الايديولوجيا. فقد أصبح السلاح لا يعترف بحدود ولا يفرق بين الأجناس، وتطورت الأسلحة بحيث أصبح الصاروخ قادراً على الوصول إلى أية بقعة في العالم، وتطورت أجهزة المواصلات والاتصالات بحيث أصبح ما يجري في فرنسا ـ مثلاً ـ تصل أخباره إلى أي مكان في العالم بعد دقائق أو ثوان فقط، بل يمكننا أن نشاهد تشييع جنازة شخص ما مباشرة على شاشات التلفزة وعبر الأقمار الاصطناعية، بينما عندما توفي الامبراطور نابليون الأول في منفاه بجزيرة سانت هيلانة عام ١٨٢١ احتاج الخبر إلى شهرين ليصل إلى ميناء مارسيليا، وإلى ستة أشهر لينشر في أرجاء فرنسا. كما ساهمت الايديولوجيا والاقتصاد في خلق النظام الدولي، حيث ربطت الأولى عدداً من المجتمعات مع بعضها البعض على أسس معتقدية، وربط الثاني (أي الاقتصاد) الدول على أسس المصلحة المادية، حيث إن الشركات متعددة الجنسية ورؤوس الأموال شكّلا أحد العوامل في بلورة فكرة النظام الدولي إلى حيّز الوجود.

لقد حوّلت هذه العوامل الأربعة، بالإضافة إلى تطور العلوم والمعرفة الإنسانية بشكل عام، حوّلت العالم إلى «قرية كونية» على حد تعبير ماك لوهن، ولكن يبقى النظام الدولي أقل «انتظاماً» من النظام السياسي الوطني لاعتبارات متعددة، منها: ترامي أطراف هذا النظام الدولي وتعدد ثقافاته ومعتقداته وتناقض مصالح أطرافه، وهشاشة فعالية الأجهزة العامة: تشريعية، تنفيذية، قضائية، وأخيراً غياب الشعور بالانتماء إلى هذا النظام، وخصوصاً إن كان غير عادل، كما سنرى.

وفي مجال المقارنة بين النظام السياسي الوطني والنظام الدولي، يقول بريجنسكي: «في حالة السياسات المدينية نجد أن ضعف السلطة المباشرة، وإن كانت مقبولة ومحترمة، يعوّض الشعور بالانتماء العميق للأمة كما تمثلها المؤسسات التي تعكس سلطة الدولة. تفتقر المدينة العالمية لهذا البعد العالمي، وكثير من المحاولات الحالية في البحث عن النظام هي محاولات لخلق هذا البعد أو للعثور على معادل ما قريب منه»(٦).

ويمكن القول إذن، إن الحديث عن النظام، محلياً كان أم دولياً، يجب ألا يولّد في الذهن انطباعاً أنه رديف للخضوع والالتزام المطلق بالقانون وبالشرعية، أو أنه رديف للاستقرار وعلاقات التعاون والسلام، بل إن النظام يعني في سياقنا هذا، ارتباط الدول ـ اختيارياً أو إجبارياً ـ في تفاعلات وعلاقات مع بعضها البعض ـ علاقات سلم أو علاقات حرب وتناحر ـ من أجل تحقيق مصلحة مشتركة ـ لجميع

---

(٦) بريجنسكي، **بين عصرين: أمريكا والعصر التكتروني**، ص ٢٨.

وحدات النظام أو لجزء منها ـ اعتماداً على مبادئ شريعة القانون أو شريعة القوة، وسواء كان هذا النظام محكوماً ومسيراً من طرف قطب واحد أو ثنائية قطبية أو تعددية قطبية.

على هذا الأساس، مفهوم النظام الدولي غير مقيد بأوضاع قانونية محددة، وغير منحصر في زمن محدد، فهو موجود مع تقلّب الأحوال والدول في الصراع وفي السلم، وفي ذلك يعرّف موريس إيست وزملاؤه النظام الدولي بأنه «يمثل أنماط التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الأرضية ـ الدول ـ التي تتواجد خلال وقت محدد»(٧).

هذه العلاقات والتفاعلات بين الدول التي توصف بالنظام الدولي لا تنفي تفجر الحروب والصراعات بين الدول ولا تنفي سيطرة قوة كبرى امبريالية على مقدرات العالم، كما لا تنفي انتشار الايديولوجيا والأفكار العنصرية والفاشية، كما لا يتناقض وجود هذا النظام مع انتهاكات حقوق الإنسان وحرمان الشعوب من حقها في تقرير مصيرها، فاللاشرعية والفوضى يتعايشان مع النظام والقانون. وفي ذلك يقول فيليب هاوسر: «المجتمع المعاصر، سواء لوحظ على نطاق عالمي أو قومي أو محلي، يتصف في الواقع بأنه مجتمع فوضوي، وأفضل طريقة لفهمه هي أنه مجتمع خارج عن النظام. المجتمع المعاصر في الواقع يتميز بأنه فوضوي بسبب الاضطراب وعدم النظام السائدين فيه ـ أي العناصر الرئيسية للفوضى ـ . . . إن خير طريقة لفهم المجتمع المعاصر هي عندما ينظر إليه بأنه مجتمع خارج عن النظام»(٨).

ثانياً: الجذور التاريخية لفكرة النظام العالمي

١ ـ وحدة المجتمع البشري من الرواقية إلى العثمانية

إن فكرة أو طوبا وحدة المجتمع البشري وانتظامه على أساس مبادئ قانونية ـ طبيعية أو دينية أو وضعية ـ ملزمة للجميع دون تمييز بسبب اللون أو العرق أو الديانة، ومن دون خضوع لعوائق السيادة الإقليمية للدول، هي فكرة قديمة يمكن تلمس جذورها الأولى مع أفكار الفلسفة الرواقية (Stoic Philosophy) التي ظهرت في أثينا حوالى القرن الثالث قبل الميلاد، حيث دعا زعيمها زينون (Zenon) إلى حاضرة عالمية أو «مدينة العالم» (Cosmopolis) مبدأها أن كل الناس مواطنون إخوة تجمعهم

(٧) سعيد، **العرب ومستقبل النظام العالمي**، ص ١٧.

(٨) اميتاي اتزيوني وايفا اتزيوني، **التغير الاجتماعي: مصادره، نماذجه، نتائجه**، ترجمة محمد أحمد حنونة (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٨٤)، ج ٢، ص ٢٧.

حياة واحدة ونظام واحد للأشياء، وذلك في ظل قانون مشترك هو قانون الطبيعة الذي يتمشى مع المبادئ الأساسية للعدل والعقل: إنه القانون الذي يعلو على قوانين الدولة وتخضع له كل الدول، وعليه فقد انتقد تفرق الناس إلى مدن وشعوب لكل منها قوانينه الخاصة. وقد شكّلت الرواقية صرخة احتجاج آنذاك ضد تبعثر المدن اليونانية وتعدد الأنظمة والقوانين والدول ـ المدن داخل اليونان(٩).

استلهمت الامبراطورية الرومانية أفكار الرواقية، حيث حاول قانون الشعوب (Jus Gentium) أن يكون قانوناً عالمياً، وكان الهدف من وراء ذلك، سعي روما إلى توظيف القانون الطبيعي وقانون الشعوب لتعطي الشرعية لاحتلالها وهيمنتها على الشعوب الأخرى، وقد جاء فعلاً وقت استطاعت فيه روما إخضاع جميع العالم المتمدين القديم لسلطانها، بحيث تلاشت شخصية الدول الموجودة وقتئذٍ في الامبراطورية، وتعززت هذه القدرة بظهور المسيحية ثم اعتمادها كديانة رسمية للامبراطورية في القرن الرابع، فسعت الكنيسة الرومانية إلى نشر رسالة تبشير للعالم أجمع وتأسيس قواعد للسلام وللعلاقات بين الشعوب، مبدأها الخضوع لله، إلا أن فكرة العالم آنذاك كانت مقتصرة على العالم المسيحي. لم تعمّر فكرة قانون الشعوب ثم فكرة العالم المسيحي طويلاً حيث عرفت القرون الوسطى حروباً ونزاعات جعلت فكرة إخضاع الشعوب لقانون واحد أو امبراطورية واحدة فكرة خيالية ينفيها بشدة الواقع السائد، حيث تم الانتقال من النظام الامبراطوري إلى الإمارة الإقطاعية التي تعد انتكاسة إلى الوراء بالنسبة إلى فكرة الدولة العالمية.

مع مجيء الديانة الإسلامية بدعوتها التوحيدية القائمة على نشر الإسلام وإقامة حكم الإسلام على أساس العدل والمساواة وعدم التمييز بين العربي والأعجمي إلا بالتقوى، والخضوع لقانون واحد هو الشريعة الإسلامية، انبثقت مجدداً فكرة الدولة العالمية أو إقامة نظام عالمي، إلا أن ظروفاً داخلية وخارجية حالت دون تحقيق الفكرة، وكان واقع العلاقات الدولية في تصور الدولة العربية الإسلامية يقوم على أساس انقسام العالم بين دار الإسلام ودار الكفر.

وحتى القرن السابع عشر كانت فكرة النظام العالمي أو الدولة العالمية، إما فكرة طوباوية مثالية كما هو الحال مع الفلسفة الرواقية وأنصار القانون الطبيعي، أو تجسدت جزئياً في بعض المراحل وبالنسبة إلى مجموعة من الدول، إما بفعل الغزو والاحتلال، كما هو الأمر مع الامبراطورية الرومانية والعثمانية، وإما تطبيقاً لدعوة دينية، كما هو الأمر مع الدولة الإسلامية في عهودها الزاهرة. وفي جميع الحالات لم تتمكن دول العالم من وضع قواعد قانونية ملزمة لها جميعاً، ولم تتمكن من خلق منظمات ذات

---

(٩) جان توشار، **تاريخ الفكر السياسي**، ترجمة علي مقلد (بيروت: [د. ن.]، ١٩٨٣)، ص ٤٩.

صبغة عالمية شمولية، وكانت فكرة العالمية مقتصرة على جزء من العالم، أي انها لم تكن عالمية.

٢ ـ نحو نظام مؤسس على قواعد قانونية وضعية جماعية

يمكن تلمس الاهتمام الدولي بتنظيم علاقات بين الدول على أساس من القواعد القانونية الوضعية الثابتة منذ أواسط القرن السابع عشر، وتحديداً في معاهدة وستفاليا ١٦٤٨م التي وقّعت إثر الحروب والمنازعات الأوروبية، التي سعت إلى إقامة نظام دولي يقوم على أساس التعاون المشترك بدلاً من السيطرة والإخضاع، ويمكن القول إن هذه المعاهدة هي التي أعطت معنى قانونياً لمفهوم النظام الدولي، الذي يعني التفاعل وانتظام الدول بعضها مع بعض في علاقات ينظمها قانون مشترك، مع الإشارة إلى أن مفهوم العالم آنذاك كان يقتصر في نظر المؤتمرين على العالم الأوروبي، وهو المسار نفسه الذي سارت عليه الاتفاقات الدولية وقواعد القانون الدولي في ما بعد.

كانت أهم الإضافات التي أسبغتها معاهدة وستفاليا على مفهوم النظام الدولي، انها وضعت قاعدة الاجتماع لعدد من الدول للتشاور في شؤونها وحل مشاكلها على أساس المساواة في ما بينها، كما أنها أخذت بفكرة التوازن الدولي، أي حق الدول في التدخل ضد أية دولة تحاول أن تخل بالوضع القائم حتى يمكن المحافظة على السلم والتوازن القائم بين الدول، وأخيراً وضعت هذه المعاهدة قاعدة تدوين القواعد القانونية الملزمة للدول المعنية.

إذا كانت معاهدة وستفاليا تعد نظاماً دولياً جديداً نظراً إلى ما ثبتته من توازنات وأقرّته من قوانين، فإن كل إخلال بما نصّت عليه الاتفاقية كان يؤدي إلى اختلال النظام الدولي وظهور نظام دولي جديد. وهكذا كانت كل حرب متعددة الأطراف تؤدي عند نهايتها إلى إقامة توازنات جديدة، وبالتالي إلى نظام دولي جديد، بقوى جديدة وقواعد قانونية جديدة، أي بضوابط وتفاعلات جديدة. فعلى أثر الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، وما جاءت به من أفكار وقيم جديدة، اختفت التوازنات في أوروبا وظهرت تحالفات جديدة عملت على الوقوف في مواجهة أفكار الثورة الفرنسية المتناقضة مع فكر الممالك الأوروبية. وهكذا تداعت الدول الرجعية بعد هزيمتها نابليون إلى الاجتماع في مؤتمر ڤيينا عام ١٨١٥، حيث عمل هذا المؤتمر الذي كانت سياسته رجعية ـ مقارنة بأفكار الثورة الفرنسية ـ على إعادة التوازن الدولي في أوروبا بإرجاع الأسر الملكية إلى عروشها وإعادة تقسيم الأراضي الأوروبية وفقاً لمصالح المنتصرين في الحرب، حيث كان من نتائج هذا المؤتمر، وبالتالي من نتائج النظام الدولي الجديد المترتب عنه إعادة الملكية البروسية والنمساوية، توحيد السويد والنرويج في اتحاد فعلي، وإقامة حاجز أمام أية أطماع فرنسية جديدة، وذلك بضم بلجيكا إلى

هولندا في مملكة قوية مواجهة لفرنسا، أما سويسرا فوضعت في حالة حياد، وألغيت بولندا كدولة بتوزيعها بين روسيا والنمسا وبروسيا[١٠]. ولدعم النظام الدولي (الجديد) الذي أرسته معاهدة ڤيينا أبرمت الدول الأوروبية العديد من المعاهدات والتحالفات ذات الصبغة الدولية، لتضمن بها عدم وقوع الحرب أو الحدّ من أخطارها إن وقعت، ففي عام ١٨٥٦ وقّعت اتفاقية باريس التي ضمّت تركيا إلى أحكامها، وبذلك أقرّت هذه المعاهدة المساواة بين الدول المسيحية وغيرها من العالم غير المسيحي، وأصبح بذلك مفهوم العالمية لا يقتصر على العالم المسيحي، ووقّعت اتفاقات جنيف لسنوات ١٨٦٤ ـ ١٨٦٧ الخاصة بمعاملة مرضى وجرحى الحرب، ثم اتفاقات لاهاي لسنتي ١٨٩٩ و١٩٠٧ التي تضمّنت القواعد الواجب اتباعها في الحرب والحياد، وبكيفية تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية.

لم يعمّر النظام الدولي الذي أسسته معاهدة ڤيينا طويلاً، فمنذ عام ١٨٧٥ بدأت الحروب والنزاعات تطفو على السطح، ولم تعر الدول المعنية اهتماماً للاتفاقات التي وقعتها والتزمت بها، بل أصبحت المصالح ومفهوم السيادة الضيّق والأطماع الإقليمية هي التي تحدّد علاقاتها مع بعضها البعض، وكان لا بد من أن تؤدي الأمور إلى نهايتها المتوقعة وهي الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤.

والملاحظ أن كثيراً من أوجه الشبه يوجد بين النظام الدولي (الجديد) ـ القديم ـ الذي أقامته الممالك الرجعية على أنقاض الثورة الفرنسية المنهارة آنذاك، والنظام الدولي الجديد المراد تأسيسه اليوم، فكلاهما قام على أنقاض انهيار قوة ثورية، الأولى انهارت بالقوة العسكرية، والثانية ـ الاتحاد السوفياتي ـ انهارت بمشاكلها الداخلية، وكلا النظامين أعاد ترتيب الخارطة السياسية والجغرافية في أوروبا وفي العالم، والدول المهيمنة في كلا النظامين أعطت لنفسها الحق بالتدخل ضد أية قوة تحاول الإخلال بمصالحها وخرق قواعد النظام؛ فبالنسبة إلى الأول، وبمقتضى معاهدة اكس لاشابل عام ١٨١٨، التي ضمت بالإضافة إلى أعضاء معاهدة ڤيينا الأربعة، لويس الثامن عشر ملك فرنسا، نصبت هذه الدول الخمس نفسها قيّمة على أمور أوروبا وخوّلت لنفسها حقوقاً واسعة، أهمها حق التدخل في أي نزاع في أوروبا تقوم به حركة ثورية ويهدد الأنظمة الملكية، وقد حدثت بالفعل حالات تدخل في شؤون الدول التزاماً بهذه المعاهدة، كما هو الحال في تدخل روسيا وبروسيا ضد نابليون عام ١٨٢١، وتدخل فرنسا في اسبانيا عام ١٨٢٣، وتدخل دول المعاهدة مجتمعة في شؤون مصر عام ١٨٤٠، عندما أرسل محمد علي والي مصر ابنه ابراهيم باشا في حملة إلى بلاد الشام، فتدخلت هذه الدول حتى لا تصبح مصر دولة قوية وتخلّ بالتوازن في المنطقة. وفي

(١٠) علي صادق أبو هيف، **القانون الدولي العام**، ص ٤٦.

ظل النظام الدولي الجديد يتكرر السيناريو نفسه نسبياً حيث أعطت الدول المهيمنة في النظام الجديد، لنفسها الحق، بعد انهيار المعسكر الاشتراكي في التدخل في شؤون الدول الأخرى، نيكاراغوا، بنما، العراق، يوغوسلافيا، ليبيا، بل أعطت هذه الدول لنفسها الحق في التدخل في كل كبيرة وصغيرة في شؤون الدول الأخرى، ونصّبت نفسها وصية على العالم.

٣ ـ نحو نظام دولي متعدد الأقطاب «تشرف» عليه منظمة دولية

بانتهاء الحرب العالمية الأولى، بدأت مرحلة تأسيس نظام عالمي جديد يبنى على أنقاض النظام البائد وعلى حساب الدول المنهزمة في الحرب.

كان النظام الدولي (الجديد) الذي وضع أسسه **مؤتمر باريس** عام ١٩١٩ يكرّس هيمنة المنتصرين في الحرب، خصوصاً فرنسا وبريطانيا، على حساب المنهزمين ـ المانيا، النمسا، بلغاريا، هنغاريا وتركيا. وكونه نظاماً مبنياً على منطق القوة وشريعة المنتصر، فقد عملت الدول المنتصرة على تكريس هيمنتها بمعاهدات أعطتها صفة الدولية والإلزام، وجعلت منها أحد مرتكزات النظام الجديد. فبالإضافة إلى معاهدات الصلح الخمس مع الدول المنهزمة، وزعت الممتلكات الألمانية والتركية على الدول المنتصرة، وعدّلت حدود دول أخرى وخصوصاً المانيا وفرنسا، لمصلحة الثانية، وأعيد تركيب دولة النمسا ففصلت عنها تشيكوسلوفاكيا، ويوغسلافيا، وأصبحت دولاً مستقلة، وأُعيدت الحياة إلى دولة بولونيا، وكانت الدول المنتصرة في الحرب تراعي في رسم معالم النظام الجديد حفظ مصالحها بإقامة توازن دولي لصالحها، موظفة في ذلك التطلعات القومية لشعوب أوروبا (مبدأ القوميات) وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

اللافت للانتباه أن «مبدأ القوميات» الذي وظفته الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى لخدمة مصالحها، يستعمل اليوم من طرف الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في رسمها مصالحها، حيث استغل هذا المبدأ لتفتيت دول المنظومة الاشتراكية ـ الاتحاد السوفياتي، يوغسلافيا، كما يوظّف المبدأ نفسه لتهديد استقرار دول أخرى لمجرد أنها في تعارض مع سياسات الغرب، كالأكراد في العراق. ومن اللافت للانتباه أيضاً أن مبدأ القوميات وحق تقرير المصير للشعوب استفاد منه العديد من الدول بعد الحرب العالمية الأولى، تلك الدول التي كانت خاضعة للامبراطورية العثمانية، ما عدا الأمة العربية التي بدلاً من أن تؤسس دولتها القومية جُزّئت إلى دول وفُرضت عليها الوصاية، وتتكرر الصورة اليوم فتنتفض القوميات في أكثر من مكان بينما يُكبت ويُقمع الحس القومي عند الشعب العربي، بل وتصبح الدول العربية مهددة بمزيد من التجزئة والارتكاس إلى مجتمع الطائفية والقبلية.

كانت أهم معالم ومستجدات النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الأولى، أن

الدول الفاعلة فيه عملت على إضفاء شرعية قانونية على الوضع القائم بعد الحرب من خلال إقامة منظمة دولية تسند إليها مهمة الإشراف على هذا النظام، ولتشكل - بالإضافة إلى قواعد القانون الدولي الكلاسيكية - ضوابط تحكم العلاقات الدولية. كانت عصبة الأمم المتحدة أول منظمة دولية سعت إلى جمع دول العالم المتحضر، وكان لها ميثاق تسير على هديه، وقد كان الطموح آنذاك كبيراً في استقرار هذا النظام وفي نجاح العصبة، الأمر الذي حدا «بول فاليري» على أن يصرّح عام ١٩١٩ «ان زمن العالم الكامل قد ابتدأ»، «ومما جعل الطموح ممكناً، تطور المصالح بين الدول وتطور وسائل الإعلام والتكنولوجيا»[١١].

هذه التجربة نحو تأسيس نظام عالمي يأخذ صفة «المنظومة» حقاً، من خلال ربط الدول بمنظمة عالمية، كانت تحمل بذور فشلها لعوامل متعددة أهمها: أن العصبة لم تحقق العالمية حتى على مستوى أوروبا والعالم المسيحي حيث غابت الولايات المتحدة الأمريكية عن المشاركة[١٢]، ودخلت المانيا العصبة ثم انسحبت منها، كما تضمن ميثاق العصبة ما يحد من فاعليتها باشتراطه الحصول على إجماع الدول الأعضاء لإصدار مجرد توصيات ليست لها صفة الإلزام، كما قُيّدت صلاحيات العصبة في أخذ مبادرة التحرك في حالة نشوب نزاع يهدد السلام العالمي.

بالإضافة إلى الاعتبارات السابقة، فقد ارتكز النظام الدولي لما بعد الحرب على مفهوم توازن القوى بين المنتصرين وحق هؤلاء مجتمعين في فرض شروطهم على المنهزمين، حيث إن العصبة ما هي إلا محاولة لإضفاء شرعية دولية قانونية وأخلاقية على أوضاع مفروضة بالقوة العسكرية وبالضغوط الاقتصادية، وحيث إن هذا النظام كان يرتكز على تعددية قطبية، ولأن الدول المعنية كانت تسبق مصالحها وتشبثها بالسيادة المطلقة وتعطيها الأولوية على أية ارتباطات أخرى حتى وإن كانت اتفاقات ومواثيق دولية؛ لكل ذلك كان لا بد لهذا النظام الدولي الهش أن يسقط بمجرد اختلال موازين القوى وتناقض مصالح الدول الفاعلة فيه، وهذا ما حدث بالفعل عندما تحركت المانيا - التي فرضت عليها معاهدة فرساي شروطاً مجحفة اعتبرها الألمان إهانة لهم - لتصحيح نظام اعتبرته متعارضاً مع مصالحها، فكانت الحرب العالمية الثانية.

---

(١١) رينيه جان دوبوي، **القانون الدولي**، سلسلة زدني علماً (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٧٣)، ص ٢٠.

(١٢) حيث رفض مجلس الشيوخ الأمريكي المصادقة على معاهدة فرساي التي على أساسها قامت عصبة الأمم المتحدة.

٤ ـ منظمة جديدة ونظام دولي جديد قائم على الثنائية القطبية

في غمرة الحرب العالمية الثانية اجتمع الحلفاء في كانون الثاني/يناير ١٩٤١ والتزموا التعاون للوقوف في وجه دول الميثاق الثلاثي ـ المانيا، إيطاليا، واليابان ـ والإعداد لمرحلة ما بعد الحرب، وتكررت اللقاءات في الدار البيضاء، كويبك، موسكو، طهران، يالطا، ودمبارتن أوكس، وتعاهدوا فيها العمل على تأسيس نظام عالمي جديد ومنظمة عالمية جديدة مهمتها حفظ الأمن والسلم العالميين.

وفي عام ١٩٤٥ قامت منظمة الأمم المتحدة لترث عصبة الأمم المتحدة، وقد حدّد ميثاق المنظمة أهدافها بالعمل على حفظ السلم العالمي وإنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس المساواة في الحقوق، وحق كل منها في تقرير مصيرها. وجاءت المواثيق الأخرى لتؤكد المبادئ التي حددها الميثاق. كان النظام الدولي الجديد ـ القديم الآن ـ جديداً في أشياء، وقديماً في أشياء أخرى، فجدّته أنه طوّر وجدّد فكرة المنظمة العالمية بتخويل منظمة الأمم المتحدة صلاحيات أوسع مما كانت تتمتع به العصبة، كما أنه خوّل هيئة الأمم المتحدة، وخصوصاً مجلس الأمن ـ الذي تحتكر القرار فيه الدول الخمس العظمى، المنتصرة في الحرب ـ صلاحيات للتدخل في حالات يكون فيها الأمن والسلم الدوليان في خطر. ومن مستجدات هذا النظام أيضاً أنه توسّع ليدخل في عضويته كل الدول المستقلة الراغبة في الانضمام إليه التي تلتزم الميثاق. ولتنظيم عملية دمج الدول الجديدة واستيعابها في النظام الجديد، أي لإضفاء صفة العالمية على هذا النظام، نسجت شبكة كثيفة من المنظمات الدولية في شتى المجالات الاقتصادية والصحية والثقافية والمالية بحيث لم يعد بإمكان هذه الدول الجديدة ـ دول العالم الثالث ـ الإفلات من هذه الشبكة، بل أصبحت أسيرة هذا النظام وقواعده وقوانينه التي لم يكن لها دور في وضعها، وأصبحت الدول الكبرى ومن خلال هذه المنظمات، وخصوصاً المالية منها، تهيمن على السياسات الاقتصادية والاجتماعية لدول العالم الثالث وتفرض عليها الاندماج القسري بالتبعية للدول الكبرى.

ترتب على هذا التوسّع في عدد الدول وفي عدد المنظمات الدولية، والتكتلات والأحلاف، أن الدول لم تعد هي الفاعل الوحيد في النظام الدولي الجديد كما كان الأمر مع الأنظمة السابقة، بل أصبحت فاعلاً ضمن فاعلين آخرين: منظمات دولية، أحلاف.

وكان ـ أيضاً ـ من إضافات النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، أنه قام على ثنائية قطبية، حيث انقسم العالم إلى معسكرين على رأس كل منهما دولة عظمى ـ الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ـ الأمر الذي جعل من الاستحالة، أو من غير المسموح به على الأقل، ظهور قوة جديدة تتمرد على قواعد النظام وتخلّ به، وقد ترتب على هذه الثنائية الصراعية تسابق على التسلح وإقامة أحلاف عسكرية. ولم

تقتصر مظاهر الصراع بين الدولتين العظميين على ساحات المواجهة المباشرة بينهما ـ فهذه كانت شبه محدودة حيث كان الصراع بين القوتين العظميين لا يتعدى أساليب الحرب الباردة ـ بل كان الصراع بينهما في ساحات أخرى وعن طريق وكلاء، بحيث لم يخل صراع أو حرب في أية منطقة في العالم من مؤشرات وجود يد لإحدى الدولتين العظميين فيه.

وارتباطاً بالثنائية القطبية ـ بل بسبب منها ـ قام النظام الدولي المنهار، على انشطار العالم إلى ايديولوجيتين متناقضتين: الماركسية والرأسمالية، وكان التوازن الهش بين هاتين الايديولوجيتين يحدد درجة استقرار النظام العالمي وتوازنه، بحيث كانت حالات الإخلال أو التهديد للنظام الدولي مرجعها غالباً قضايا مرتبطة بالصراع الايديولوجي ومحاولة كل كتلة حصار الأخرى وكسب قوى جديدة إلى جانبها من خارج مناطق النفوذ التقليدية لكل منهما، كوريا، كوبا، فيتنام، الشرق الأوسط، أفغانستان. . . الخ. وكان انهيار النظام أيضاً بسبب تحولات عرفتها إحدى هاتين الايديولوجيتين أو القطبين ـ الاتحاد السوفياتي ـ أي انهيارها من دون حرب، انهيارها اقتصادياً وليس عسكرياً.

بالإضافة إلى ما سبق ونتيجة له، تميز النظام العالمي المنهار باحتكار القرار الدولي السياسي والاقتصادي والعسكري من طرف القوتين العظميين، بحيث إنه يمكن القول إن الدول المستقلة وذات السيادة بالفعل كانتا الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، أما غير هاتين فكانت تدور في فلكهما بدرجات متفاوتة من التبعية، إلا أن أهم علاقات التبعية هي تلك التي حكمت علاقة المركز الرأسمالي والمركز الاشتراكي بدول العالم الثالث، وخصوصاً تبعية هذه الأخيرة للمركز الأول.

كانت علاقة التبعية هذه من أهم مستجدات النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، ولعبت الدول المتقدمة دوراً في ترسيخ تبعية دول العالم الثالث وتعميق التخلّف والتبعية. وبدلاً من أن يلعب الحليف القوي ـ الاشتراكي أو الرأسمالي ـ دوراً في تقدم التابع أو الحليف الثالثي وتطويره وإخراجه من دائرة التخلّف والفقر، عمل المتبوعون على توظيف علاقة التبعية لمصالحهم واستعمال الدول الثالثية التابعة لهم كأدوات توظف في صراع كوني تقتصر حسابات الربح فيه على الدول المتقدمة، وحسابات الخسارة تكون من نصيب دول العالم الثالث، من خيراتها وأبنائها واستقلالها، كما لعبت علاقة التبعية هذه في قفل الأبواب أمام شعوب العالم الثالث في تثبيت هويتها واستقلاليتها أو البحث عن مسارها الخاص، فاكتفت بالحماية التي تضفيها عليها علاقة التبعية مع الآخر الأقوى. وعندما زالت هذه الحماية ـ خصوصاً بالنسبة إلى الدول التابعة للمعسكر الاشتراكي ـ أصبحت هذه الدول معلّقة في الهواء، فلا هي حافظت على هويتها المستقلة أو بنت مسارها الخاص بها، ولا هي نجحت في توظيف الخيار

الاشتراكي أو الرأسمالي في بناء قاعدة اقتصادية سياسية اجتماعية تمكنها من فرض الحد الأدنى من استقلاليتها في التعامل مع الغير. فبانهيار المعسكر الاشتراكي انكشفت الدول الثالثية المتحالفة معه، بل انهارت بانهياره، ولم يكن حال الدول المتحالفة مع المعسكر الغربي بأفضل من الأولى حيث إن دورها وفائدتها بالنسبة إلى حلفائها الغربيين ـ بالإضافة إلى كونها سوقاً مربحة ومصدراً للمواد الأولية الرخيصة ـ انها أدوات في صراعهم مع الشيوعية. ومع انهيار هذه الأخيرة، قلّت ـ إن لم تكن انعدمت ـ فائدة حلفاء الغرب، ولم يعد الغرب بحاجة إلى مجاملة أو كسب ودّ هؤلاء، بل أصبح يتعامل معهم بشكل استعماري مكشوف ومفضوح لأنه واثق أن هذه الأنظمة ارتبطت كلياً به ولم يعد لديها القدرة على التحلل من تبعيتها له، ومن ناحية أخرى لم يعد يخشى أن تستقطب هذه الدول من طرف قوى أخرى، لأن الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الوحيدة في العالم القادرة على فرض العقاب ومنح الثواب[١٣].

وإذا كانت هذه هي أهم مستجدات النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية؛ النظام الذي يعلن عن انهياره الآن، فإن هناك ثوابت حافظت على وجودها سواء مع النظام الدولي لما قبل الحرب العالمية الثانية، أو النظام المؤسس بعدها، أو النظام الجديد الذي يجري الحديث عنه. هذه الثوابت مهمة في كونها هي التي حكمت وما زالت تحكم النظام الدولي عبر مراحله المتعاقبة، إنها «الرواسب» أو الدوافع العميقة والخفية التي تحملنا على القول إن النظام العالمي في جوهره ثابت، والمتغيرات هي مظاهر التعبير عن هذا النظام، هي شكل التفاعلات والعلاقات، وليس جوهر هذه العلاقات، وخصوصاً في الجانب المتعلق بالعالم الثالث ودوره في هذا النظام العالمي.

إن مظاهر الجدّة التي حاول النظام الدولي أن يسبغها على نفسه من خلال ادعاء العالمية، أو القول بالمساواة بين الدول وحقها في تقرير مصيرها، تدحضها الممارسة الفعلية للدول الكبرى الغربية وكيفية توظيفها منظمة الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي العام لما يخدم مصالحها. كما أن مبادئ القانون الدولي والأعراف والمجاملات الدولية التي اعتمدت عليها الدول في تعاملها مع بعضها البعض، هي المبادئ والأعراف نفسها ـ مع تطويرها وزيادتها بما لا يمس الجوهر ـ التي وضعت في نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن، سواء منها المتعلقة بمفهوم السيادة أو بقواعد الحرب والحياد، أو بالتبادلات والمعاملات الاقتصادية والجمركية، بل إن بعض الاتفاقات

---

(١٣) وقد يفسّر هذا التحول موقف العديد من دول العالم الثالث في وقوفها مع التحالف الغربي ضد العراق، بما فيها دول كانت تصنف كحليفة للمعسكر الاشتراكي وضمن معسكر القوى الثورية في العالم. إنها أنظمة تبحث عن تغطية خارجية لأوضاع داخلية مأزومة.

الدولية الحديثة وضعتها الدول الكبرى لتكرّس هيمنتها في بعض مجالات تفوقها مثل اتفاقات الحدّ من انتشار الأسلحة النووية والاتفاقات المتعلقة بنقل التقانة (التكنولوجيا) المتطورة.

إن كون النظام الدولي في جوهره وتوجهاته وأهدافه الخفية نظام أوروبي يعمل لخدمة الدول المنتمية إلى الحضارة المتفوقة، حضارة الغرب المسيحي بالدرجة الأولى، والتستر وراء حق المساواة والسيادة بين الدول وحقها في تقرير مصيرها، لا ينفي أو يخفي عن الأنظار أن ميكانزمات عمل هذا النظام وواقع تطبيق قواعده تصبّ في مصلحة الدول المتقدمة، دول حضارة الغرب المسيحية ومن يقبل بقيمها وثقافتها، وقواعد اللعب التي تحددها. أما دول العالم الثالث فلم يكن لها دور لا في وضع أسس وقواعد القانون الدولي العام، ولا في التأثير في موازين القوى التي يؤسس عليها النظام الدولي، ولا في صياغة المبادئ التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة أو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ـ فالإنسان المقصود في الإعلان هو الإنسان الغربي المسيحي ـ فقد كان العالم الثالث، وما زال، أحد موضوعات هذا النظام الدولي أكثر مما هو فاعل فيه أو صانع له.

كان النظام الدولي في الواقع تحكمه نظرتان، نظرة الغرب والدول المتقدمة عموماً، ونظرة دول العالم الثالث، **الأولى** تتعامل مع النظام الدولي كنظام قائم على الثنائية القطبية، أي انقسامه شرقاً ـ غرباً، والعالم الثالث في هذه النظرة للنظام الدولي كان مهمّشاً أو ملحقاً أو مجرد موضوع للتنافس. أما النظرة **الثانية** فهي نظرة دول العالم الثالث التي تنظر إلى النظام الدولي كنظام غير عادل منقسم شمالاً ـ جنوباً، وان دول الجنوب مستهدفة ومستغلّة من دول الشمال، وبالتالي كانت دول الجنوب دائمة الإلحاح على ضرورة إعادة النظر في هذا النظام، وخصوصاً الجانب الاقتصادي منه؛ فمبدأ المساواة الميكانيكية بين الدول كان في الواقع يؤدي إلى اللامساواة على مستوى التطبيق، نظراً إلى الإمكانات الهائلة التي تتوفر عليها الدول الكبرى وقدرتها على توظيف وتفسير مبادئ القانون الدولي العام وميثاق الأمم المتحدة بما يتفق مع مصالحها. ومن المنطلق نفسه، فإن القول بالدول المستقلة وذات السيادة هو مجرد شعارات ترضي تطلعات قومية نفسية أكثر مما تعكس واقعاً معاشاً، حيث يصعب الحديث عن دول مستقلة وذات سيادة لشعوب لا تستطيع أن تؤمن الغذاء والاحتياجات الضرورية للحياة إلا من الخارج، أي يمكن القول إنه كان يسود نظامان دوليان، ولا يسود نظام دولي واحد: نظام دولي قائم على الثنائية القطبية والصراع الايديولوجي: شرق ـ غرب، وفي هذا النظام لم تكن دول العالم الثالث طرفاً رئيسياً فيه بل أحد موضوعاته أو أحد موضوعات الصراع بين أطرافه الرئيسيين؛ ونظام دولي قائم على انقسام العالم شمال ـ جنوب، ولم يكن للايديولوجيا أهمية كبيرة فيه، بل كان الانقسام على أساس اقتصادي وحضاري، وفي هذا النظام كانت دول العالم الثالث

أحد الطرفين الأساسيين فيه؛ إنه النظام الذي استمر وما زال حتى مع انهيار النظام الدولي[١٤]. ولا يعني القول بتهميش دول العالم الثالث في النظام الدولي المنهار غيابها المطلق في التأثير في سيرورة النظام الدولي وفي توازن القوى بين وحداته، بل كان لها دور، ولكنه لم يندرج في استراتيجيا مستقلة لدول العالم الثالث أو لمجموعة منها، بل كان تأثيره يصبّ في مصلحة إحدى الدول المنتمية إلى أحد المعسكرين[١٥]. ولا يمكن ـ أيضاً ـ إنكار أنه حدث تقاطع النظام العالمي شرق ـ غرب مع النظام العالمي شمال ـ جنوب في أكثر من نقطة، منها أن دول العالم الثالث، وخصوصاً التي كانت تناضل ضد الاستعمار الغربي وظفت صراع الشرق ـ الغرب لتحصل على دعم الشرق في نضالها ضد استعمار الغرب وهيمنته. وعليه، كانت حقبة أو مرحلة النظام الدولي الثنائي القطبية والتناقضي الايديولوجية هي مرحلة تصفية الاستعمار المباشر وظهور حركات التحرر في العالم الثالث والحركات الثورية في بقية دول العالم، الأمر الذي يعني أن نهاية الصراع بين الشرق والغرب يؤثر سلباً في ما تبقى من حركات التحرر في العالم التي ستجد نفسها وجهاً لوجه أمام القوى الاستعمارية الامبريالية وأمام أنظمة غير وطنية تابعة لها دون دعم أو حماية خارجية[١٦].

ثالثاً: النظام الدولي والشرعية الدولية

الحديث عن النظام الدولي شيء والحديث عن الشرعية الدولية شيء آخر. فمما لا شك فيه أن شكلاً من الانتظام المبني على التبادل والاتصال بين الدول كان يحكم

---

(١٤) ويلتقي مع مفهوم شمال ـ جنوب، نظرية المركز والمحيط التي جاءت بها جماعة من التيار «الماركسي الجديد» ومنهم الاقتصادي سمير أمين، هذه النظرية تنظر إلى النظام العالمي كنظام مركزه الدول المتقدمة ـ رأسمالية واشتراكية ـ ومحيطه دول العالم الثالث أو الدول الفقيرة، وترى النظرية أن ما يحكم النظام الدولي ليس الصراع الايديولوجي شرق ـ غرب، ولكنه الصراع الاقتصادي مركز ـ محيط، وأن الثورة ستكون من المحيط ضد المركز. ونتساءل بعد أن حسم الصراع شرق ـ غرب، أليست الأمور متجهة الآن إلى ترجيح الصراع مركز ـ محيط.

(١٥) يمكن القول إن علاقة دول العالم الثالث ـ أو غالبيتها ـ بدول الشمال، وخصوصاً الغربية وخلال عمر النظام الدولي السابق، قد مرت بأربع مراحل وتستعد لدخول مرحلة خامسة: **الأولى**: مرحلة النضال ضد الاستعمار لتحقيق الاستقلال ـ والاستعمار هنا هو دول أوروبية غربية غالباً: **الثانية**: بداية الاستقلال وحلم البحث عن طريق تنموي مستقل؛ **الثالثة**: فشل المنهج المستقل والدخول مجدداً في ارتباطات مع الخارج ـ استلهام نماذج اشتراكية أو نماذج رأسمالية، أو ما بينهما؛ **الرابعة**: فشل المشاريع التنموية والنماذج المستوردة، سواء الشرقية أو الغربية، واندماج دول العالم الثالث قسراً وإلحاقها بالمراكز الرأسمالية العالمية؛ **الخامسة**: مرحلة قادمة ـ العودة ـ العودة إلى المواجهة والصدام مع الغرب، للتحرر من التبعية والهيمنة (هذه المرحلة قد لا تكون شاملة وقد يأخذ الصراع صوراً متعددة ولكن من المؤكد أن العنف المسلح سيكون حاضراً).

(١٦) وهذا حال الشعب الفلسطيني الذي يتعرّض اليوم لأشرس هجمة صهيونية لتصفية قضيته الوطنية، وفي ظل صمت وتواطؤ عربي ودولي.

العلاقات الدولية خلال العقود الأربعة من عمر النظام الدولي السابق ـ وخلال الأنظمة الأسبق ـ إلا أن لفظة النظام هنا ـ كما سبقت الإشارة ـ لا تتضمن حكم قيمة حول عدالة هذا النظام أو شرعيته من عدمها، إنها تعني وجود علاقات وارتباطات، تكون أحياناً غير اختيارية بل إجبارية، نظراً إلى تطور وسائل المواصلات وتعدد الاحتياجات وتداخل المصالح، ولكن هذه العلاقة قد تنبني على الشرعية أو تنبني على القوة، تنبني على حق القوة أو على قوة الحق.

إن الغائب الأكبر عن ساحة النظام الدولي، وخصوصاً نظام شمال ـ جنوب، هي الشرعية الدولية، هي احترام حرية الشعوب وسيادتها، إن الغائب هو روح ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق التي تؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها، لأن ما كان يحكم النظام الدولي إنما هي القوة بكل تجلياتها، والمصالح بكل تفسيراتها الأنانية والضيقة.

أما الشرعية الدولية فكانت إما مغيبة أو مجمدة في دهاليز مجلس الأمن والمنظمات الدولية التي تتحكم بها الدول الكبرى، أو يعطى لها تفسيرات لتوظف لمصالح الأقوياء. وعليه فإن ما كان يحفظ دوام واستقرار النظام الدولي ـ نظام مؤتمر يالطا ـ ليس الالتزام بمبادئ القانون الدولي واحترام ميثاق الأمم المتحدة، بل غالباً ميزان القوى بين العظميين أو توازن الرعب بينهما، والمصلحة المتبادلة بينهما في الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار، دون أن يعني هذا أن القوة هي الضابط الوحيد للعلاقات الدولية، بل كانت تتخللها علاقات قانونية وتفاهم مشترك، أو على حد تعبير ريمون أرون، إن الحرب والسلم وجها عملة واحدة. فالمراقب للعلاقات الدولية خلال العقود الأربعة الماضية، يلاحظ أن الدول العظمى كانت تدفع بالشرعية الدولية وتتباكى عليها وتحضّ على احترامها، إن حدث خلاف أو صراع أطرافه من العالم الثالث من غير حلفائها، حيث تفرض الدول الكبرى على الدول الصغيرة الانصياع للقانون الدولي ولنصوص الميثاق بتأويلات وتفسيرات لا تتناقض مع مصالح الأولين، مثل الحفاظ على الحدود بين الدول التي رسمها الاستعمار أو احترام حقوق الإنسان إن كان خرقها من طرف دولة غير موالية لهم. أما إذا كان الصراع الناشب يتعلق بمصالح مباشرة واستراتيجية لدولة من الدول الكبرى، وخصوصاً إن كان الصراع يتعلق بأمور تمس العلاقة بين القوتين العظميين، فنادراً ما كانت تلجأ الدول الكبرى إلى مبادئ الشرعية الدولية إلا إذا كانت ترمي إلى انتزاع قرار أو تفسير قانون يطلق يدها بالتصرف(١٧).

---

(١٧) حيث كان حق الفيتو الذي تتمتع به الدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن يحول دون مرور قرار لمصلحة إحداها على حساب الأخرى، إلا في حالة وحيدة هي حرب كوريا في بداية الخمسينيات، حيث كان تغيّب الاتحاد السوفياتي سبباً في تمرير قرار التدخل في كوريا باسم الأمم المتحدة.

وهكذا فالصراعات الدولية التي كانت إحدى الدول العظمى طرفاً فيها لم تحل عن طريق الأمم المتحدة أو بالطرق السلمية لحل النزاعات، بل كانت تحسم بالقوة وفي ساحات المعارك، بتدخل مباشر من قوات الدولة أو الدول المعنية أو عن طريق أطراف أخرى تلعب دور الوكيل المأجور وتحارب نيابة عنه، والشواهد متعددة: كوريا، حرب فيتنام، حرب السويس ١٩٥٦، المجر ١٩٥٦، تشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨، الشرق الأوسط، التشيلي، فوكلاند، غرينادا، بنما، أفغانستان، العراق، ليبيا... الخ. إذن، إن ما كان يضبط النظام الدولي ويحافظ على استقراره الهش ـ الاستقرار والاستمرارية بالنسبة إلى النظام الدولي لا يعنيان توافق المصالح وعلاقات السلم بين وحداته بل يعنيان فقط عدم وقوع حرب عالمية ـ ليس فاعلية القانون الدولي وهيئة الأمم المتحدة، وبصورة عامة ليست الشرعية الدولية، بل شريعة القوة. إنه نظام يفتقر إلى الشرعية، وخصوصاً علاقة الشمال بالجنوب.

رابعاً: ما الجديد في النظام الدولي (الجديد): بالنسبة إلى الوطن العربي؟

كما أنه يصعب تجاهل ما يجري في الساحة العالمية منذ عام ١٩٨٥، فإنه أيضاً يصعب القول مع الكاتب الأمريكي الياباني الأصل فوكوياما، بأن ما يجري هو «نهاية التاريخ». فماذا جرى في النظام العالمي مما يستدعي الحكم بنهاية التاريخ؟ مما لا شك فيه أن ما يجري منذ عام ١٩٨٥ ـ عام وصول غورباتشيف إلى السلطة في الاتحاد السوفياتي ـ يشكل انقلاباً في العلاقات الدولية وفي العديد من المفاهيم والضوابط التي تحكم هذه العلاقات؛ ولكن هذا الانقلاب يهم أساساً النظام الدولي الثنائي القطبية، القائم على الصراع الايديولوجي بين الشيوعية والرأسمالية، نظام شرق ـ غرب. هذا النظام ولا شك تعرض لاهتزازات، أهمها سقوط أحد قطبيه الرئيسيين، وبالتالي سقوط الايديولوجيا الشيوعية التي كانت تستقطب حوله الحلفاء، وما ترتب على هذا السقوط من إعادة النظر في سياسة الأحلاف والتكتلات وفي التسابق على التسلح وفي التوازن داخل المنظمات الدولية... الخ، ولكن كل هذه التحولات تهم أساساً دول الشمال، أما دول الجنوب فإن النظام الدولي الذي وضعت الدول المتقدمة أسسه وقوانينه وضوابطه منذ بداية القرن، فما زال على حاله، لم يتغير. إن مقولة نهاية التاريخ المشار إليها، لا تعني العالم الثالث، لأنه ببساطة كان خارج هذا التاريخ، أو على هامشه، فلم تشارك دول العالم الثالث في رسم معالمه ووضع قواعده، ولم تندمج في قيمه وايديولوجياته. وببساطة إنها كانت خارج هذا التاريخ وعلى هامشه، أو إنها كانت التاريخ الملحق بتاريخ الغرب. وكان العرب جزءاً من العالم الثالث، وكانوا ضمن المتفرجين على عالم وتاريخ وحضارة يصنعها الآخرون. أما تاريخهم وحضارتهم فقد توقفا منذ سقوط الأندلس، ومنذ تلك الحقبة والعرب يصنع لهم الآخرون

تاريخهم ويكتبونه لهم، منذ تلك الحقبة والعرب يتعرفون على أنفسهم من خلال الآخرين، ويشغلون مواقع حدّدها لهم الآخرون ويتبنون أفكاراً وأيديولوجيات وضعها الآخرون. منذ سقوط الأندلس والعرب يبحثون عن منفذ لدخول التاريخ، يبحثون عن فعل، عن إنجاز، عن انتصار، يدشنون به مشروع إحياء التاريخ العربي، سواء كان هذا الفعل قومياً أو إسلامياً أو قطرياً، ولكن محاولاتهم غالباً ما كانت فاشلة، محاولات مترنحة يجهضها تآمر الخارج وتردي الداخل. وكانت المحاولات الجدّية لا تترك إلا الصدى الذي تعيش عليه الجماهير العربية لسنوات طوال وهي تعتقد أنه واقع وحقيقة.

إذن، التاريخ الذي انتهى بنهاية النظام الثنائي القطبية هو تاريخ الآخرين، وليس تاريخ شعوب العالم الثالث، لأن هذه الأخيرة، تاريخها الحديث، هو تاريخ النضال ضد تاريخ الغرب وتاريخ الشمال عموماً. دول العالم الثالث ومنذ بداية القرن وهي ترفض أن يفرض عليها تاريخ غير تاريخها، ونظام غير نظامها، ولأنها كانت تشعر أنها خارج التاريخ الذي يجسده النظام العالمي، فإنها كانت دوماً تطالب بتغيير هذا النظام، كانت تطالب بنظام دولي جديد، اقتصادياً، ثقافياً، إنسانياً، وكانت الدول الغربية ترفض هذه المطالب، لأنها ترفض أن تتنازل عن امتيازات منحها إياها النظام الدولي، ولذلك وقفت هذه الدول ضد ميثاق النظام الاقتصادي الجديد الذي عرض على التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧.

قد يقول قائل إن وجود المعسكر الاشتراكي وتحالفه مع العديد من دول العالم الثالث، كان في مصلحة هذه الأخيرة، وإنما على هذا الأساس كانت فاعلاً في النظام الدولي. إن هذا القول تعوزه الدقة والوضوح، فمن دون إنكار للمساعدات التي قدمتها دول المعسكر الاشتراكي إلى دول من العالم الثالث، إلا أن هذه المساعدات، بالإضافة إلى دوافعها الإنسانية، كانت تخدم المصالح الاستراتيجية للمعسكر الاشتراكي، من منطلق أن أي تقليص في المعسكر الغربي، وفي مناطق نفوذه، يعني تقوية المعسكر الاشتراكي. ومن جهة أخرى، فإن وجود المعسكر الاشتراكي لم يمنع من نهب واستغلال العالم الثالث، ولم يمنع من تفقيره وزيادة تبعيته حتى بالنسبة إلى دول ثالثية مصنفة حليفة أو صديقة للاتحاد السوفياتي. ومن المعلوم أيضاً، أن المديونية المرتفعة لدول العالم الثالث، وفشل مشاريعها التنموية، وتخبّط سياساتها الاقتصادية والاجتماعية حدثت في زمن النظام الدولي القديم، نظام الثنائية القطبية، وفي ظل وجود المعسكر الاشتراكي حليف شعوب العالم الثالث. إلا أن الجديد بالنسبة إلى دول العالم الثالث، بما فيها الدول العربية، أن انهيار الاتحاد السوفياتي أدّى إلى انكشاف أنظمة كانت ترفع شعارات التحالف مع المعسكر الاشتراكي وانتهاج خيار الاشتراكية ومصلحة الجماهير الكادحة في الوقت الذي كانت تترسخ تبعيتها للنظام الرأسمالي ولمؤسساته وشركاته المتعددة الجنسية، أنظمة كانت قشرتها الخارجية اشتراكية ثورية

ولبّها رجعي متخلّف تسلطي.

ومن انعكاسات التحول في النظام الدولي على العالم الثالث، أيضاً، أن الدول الغربية الرأسمالية لم تعد بحاجة إلى أن تغلّف سياستها الاستعمارية الامبريالية تجاه دول العالم الثالث بقفازات حريرية، بل أصبحت تتدخل مباشرة وبشكل فجّ وباللجوء إلى الوسائل الاستعمارية التقليدية، لأن القوة الأخرى التي كان من الممكن أن تحدّ من حريتها أو تفرض عليها استعمال أساليب استعمارية غير مباشرة، قد سقطت وانهارت. ومن جهة أخرى، فإن ميكانزمات عمل النظام الدولي السابق وقوانينه وضوابطه قد هيّأت الوضع في العالم الثالث لقبول أسوأ الاحتمالات والغوص أكثر عمقاً في هاوية التبعية والتخلّف، لأنها أفقدته المناعة والحصانة، وقضت على قوة الخلق الذاتي لدى مجتمعاته.

لقد ساهمت التحولات في المعسكر الاشتراكي في إفقاد النظام الدولي حتى تلك الغلالة الرقيقة من الشرعية الدولية، فأصبح النظام الذي يؤسس اليوم متجرداً من أية شرعية قانونية أو أخلاقية أو إنسانية، وإن كانت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تدعي أنها تفعّل الشرعية الدولية وتعطيها مصداقية، فإنها في حقيقة الأمر توغل في سلوكياتها بعيداً عن الشرعية، وتمارس سياسة القوة والنهب والإخضاع، سياسة دكتاتورية عالمية، موظفةً في ذلك القانون الدولي والشرعية الدولية كأدوات لتنفيذ مخططاتها. وما حدث ضد العراق ويحدث اليوم ضد الجماهيرية الليبية، إنما هو عيّنة، أو أولى بشائر النظام الدولي الجديد.

إن ما يجري اليوم على مستوى النظام العالمي هو كشف للحقيقة وسقوط للزيف؛ كشف لحقيقة القانون الذي يحكم العالم، كشف لحقيقة النظام العالمي وحقيقة الدول الغربية داعية حقوق الإنسان والحرية والمساواة، انكشاف لحقيقة تقول إن هناك إنساناً ينتمي إلى «حضارة مسيحية يهودية» وإنساناً من خارج هذه الحضارة؛ حقيقة تقول إن العالمية والإنسانية ومبادئ القانون الطبيعي وحق المساواة والسيادة بين الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها. . . إن كل هذه كانت مجرد شعارات وايديولوجيات تخفي حقيقة الآليات المتحكِّمة بالنظام الدولي، وحقيقة أهداف الغرب الرأسمالي الذي ما كان له أن يبقى متحضراً ومتقدماً لولا نهبه العالم الثالث.

وأخيراً. . . ماذا بالنسبة إلى الوطن العربي، وما وضع العرب ضمن التحوّلات الدولية الجارية؟ ما حالهم مع النظام الدولي المنهار، وما سيكون حالهم مع النظام الدولي الجديد، وبالأدق مع النظام القديم الذي يجدّد نفسه؟ من رأينا أنه ليس للعرب ما يتأسفون عليه بسبب التحولات في النظام الدولي، اللهم إلا إذا كان الزيف والخداع من الأشياء التي يؤسف عليها. فقد عمل النظام الدولي السابق على الحفاظ على الوضع القائم في المنطقة؛ وضع كانت كل الخطابات العربية الرسمية وغير الرسمية،

الثورية والمحافظة، تدعو إلى تغييره، بل كانت الأمور في ظله تسير من سيئ إلى أسوأ، ومعه وفي ظل تحالف بعض العرب مع الشرق وتبعية البعض الآخر للغرب، احتل الكيان الصهيوني الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان، وفي ظله احتل العدو لبنان وقضى على البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي ظله عربد الكيان الصهيوني في أرض العرب، وفي ظله ترسخت الحدود الإقليمية التي وضعها الاستعمار، بل تحاربت دول عربية دفاعاً عن هذه الحدود «الاستعمارية»، وفي ظل النظام الدولي المنهار وفي ظل التحالف مع المعسكر الاشتراكي تزايدت المديونية وتفشت البطالة وتمأسس التخلف في بنية المجتمع العربي. ولم يتمكن العرب طوال ثلاثة عقود من تأييد المعسكر الاشتراكي للقضية العربية[١٨] من خلق توازن استراتيجي مع العدو الصهيوني، بل كان العدو دائماً صاحب المبادرة في تحديد زمان المعركة ومكانها. الخطأ هنا ليس خطأ المعسكر الاشتراكي، فالاتحاد السوفياتي لم يصرح يوماً أنه ضد وجود دولة الكيان الصهيوني، بل كان من أوائل الدول التي اعترفت به عند التأسيس، والاتحاد السوفياتي له مصالحه وحساباته التي لا تتطابق دائماً مع مصالح وحسابات العرب، والاتحاد السوفياتي كقائد للمعسكر الاشتراكي كان محكوماً بالنظام الدولي وبالتوازن الدولي وبمصالحه الاستراتيجية.

إن الخلل يكمن في العرب أنفسهم ـ عرب الشرق وعرب الغرب ـ فلم يستطع العرب أن يوظفوا سياسة تصفية الاستعمار ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها لصالح قضية العرب الأولى، قضية فلسطين، ولم يستطع العرب أن يوظفوا تحالفهم مع المعسكر الاشتراكي في خلق توازن استراتيجي يضمن لهم استعادة حقوقهم المغتصبة، ولم يستطيعوا أن يوظفوا صداقتهم للغرب في كسب موقف غربي داعم لقضيتهم وحقوقهم، ولم يوظف العرب ثروتهم النفطية لما فيه مصالحهم، بل ارتد سلاح النفط إلى نحورهم، ليس فقط بلاد الخليج بل حتى الدول النفطية المصنفة تقدمية أو ثورية، ولم يستطع العرب أن يوظفوا أربعين عاماً من عمر النظام الدولي، لا في تحقيق وحدتهم ولا في إنجاح مشروع دولهم القطرية، كما فشلت الأنظمة العربية في معاركها التنموية سواء التي احتذت النموذج الاشتراكي أو تلك التي احتذت النموذج الرأسمالي.

لقد كان الوطن العربي ـ وباتفاق الكتّاب مع تباين مشاربهم السياسية ـ تابعاً لمراكز القرار في الغرب. وهذه التبعية «قد استندت إلى أعمدة رئيسية، التبعية

---

(١٨) منذ صفقة الأسلحة، التشيكية لمصر عام ١٩٥٥، ومن اللافت للانتباه أن التوازن الاستراتيجي تحقق ـ أو كان على وشك التحقق ـ بواسطة العراق، ليس من خلال اعتماده على الاتحاد السوفياتي فقط، ولكن باعتماده على الذات وعلى تقربه للغرب أثناء حربه مع إيران أيضاً.

التجارية، الغذاء، الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى التبعية التكنولوجية، وهي تبعية تستبد بعلاقة الوطن العربي بالغرب وتجعله دائراً في فلكه وموضوعاً لتحكمه وسطوته، وتجعل الوطن العربي جزءاً مندمجاً داخل الشبكة العالمية للدول الغربية الصناعية المتقدمة»(١٩).

إذن على العرب ألاّ يتأسفوا على النظام الدولي المنهار، ولا على المنظومة الاشتراكية التي كانت، بل يتأسفوا على أنفسهم، وبدلاً من أن يبحثوا عن كوامن الخلل في العالم الخارجي وفي النظام الدولي، فليبحثوا عن الخلل في أنفسهم، في أنظمتهم السياسية وأنماطهم الاقتصادية، وعلاقاتهم الاجتماعية؛ عليهم أن يبحثوا عن الخلل في بنيتهم العقلية ونظرتهم إلى أنفسهم وإلى العالم؛ يبحثوا عن الخلل في قياداتهم السياسية والروحية، في أحزابهم ومثقفيهم، بل يبحث كل إنسان عربي عن الخلل في نفسه؛ وإذا اكتشف الإنسان الخلل في ذاته واعترف به فإنه سيكون من السهل عليه اكتشاف الخلل عند الآخرين وفهم مواقف الآخرين وتفسيرها، وبالتالي وضع الخطط الكفيلة بالتصدي لها. إن مقولة **اعرف نفسك** هي المنطلق.

هذا لا يعني إهمال العوامل الخارجية، فلا شك في أن التعامل الغربي، وخصوصاً الأمريكي مع الوطن العربي، هو تعامل استعماري امبريالي، والولايات المتحدة الأمريكية إما أن تكون امبريالية ـ بالمفهوم الدقيق والشامل للمصطلح ـ أو لا تكون دولة عظمى؛ فعظمة أمريكا في امبرياليتها، بل إن ضمان وجودها هو الامبريالية، فلا يوجد لها تاريخ ولا تقاليد ولا ضمير جمعي يوحّد شعبها. إن ما يجمع الأمريكيين إنما هو المصلحة المادية والحياة المتميزة، هذه الأخيرة هي التي تجعل من الممكن أن يتعايش في بلد واحد الأبيض مع الأسود، الهندي مع الألباني مع الاسباني مع العربي مع الإيطالي، وأن يتعايش المسيحي مع اليهودي مع المسلم مع البوذي... الخ.

وفي الوقت الذي تزول فيه المصلحة المادية فإننا نعتقد أن الدولة الأمريكية مهدّدة بالانهيار، ولذلك فإنها مستميتة في توفير الرفاهية لمواطنيها بكل الوسائل والطرق، وكما أن الاتحاد السوفياتي إما أن يكون دكتاتورياً، أو لا يكون، فإن الولايات المتحدة إما أن تكون امبريالية أو لا تكون.

إذن، يجب عدم انتظار أن تتخلى الولايات المتحدة الأمريكية عن امبرياليتها وعدوانيتها، وعدم انتظار أن تتخلى أوروبا عن أطماعها وسياستها الاستعمارية، ولكن **يجب بناء المناعة الذاتية لمواجهة هذه السياسات الامبريالية الاستعمارية.** مناعة

---

(١٩) سعيد، **العرب ومستقبل النظام العالمي**، ص ٢٤٢.

استراتيجية قومية شاملة تكون على مستوى التهديد الذي يهدد الأمة العربية في حاضرها ومستقبلها، تلك المناعة التي تواجه وحدة الموقف المعادي الأمريكي ـ الصهيوني ـ الأوروبي، بموقف عربي موحّد، فالعدو الاستعماري يواجه العرب موحّد الموقف، في دعمه الكيان الصهيوني، في مواجهته القضية الفلسطينية، في تحالفه ضد العراق، في تحرشه ضد الجماهيرية الليبية، وفي كل سياساته السابقة واللاحقة كان هناك تكتل استعمار غربي موحّد، ولكن للأسف كانت وحدة التحالف المعادي تواجه بجزئية الردّ، فكان التفوق دائماً للمتحالفين المتحدين على حساب المجزئين، وعليه سيبقى التحالف الأمريكي ـ الأوروبي ـ الصهيوني ينفرد بكل دولة عربية على حدة ـ حتى تلك التي تعتبر نفسها حليفة أو صديقة له اليوم، سيأتي يوم وتتعرض فيه للابتزاز الغربي ـ ويفرض شروطه عليها، إلى أن يشعر العرب بضرورة تجاوز خلافاتهم، وترجيح المصلحة القومية الشعبية على مصلحة الأفراد وحب السلطة، ويعملوا على خلق موقف عربي موحّد يُوقف حالة التردّي التي يهوون إليها.

الفصل السادس

نظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية جديدة؟(*)

جمال قنان(**)

مقدمة

منذ سنة ١٩٩٠، وبالضبط منذ أزمة الخليج، بدأ الحديث عن نظام عالمي جديد يفتح أمام الإنسانية أبواباً عريضة نحو مستقبل سمته الرخاء والحرية والديمقراطية. لقد انتشر استعمال هذا المصطلح إلى درجة أنه أصبح الموضوع المهيمن في الأدبيات السياسية العالمية في يومنا هذا. وتمثل الفترة الممتدة بين سنتي ١٩٨٦ وحتى منتصف سنة ١٩٩٠ بدايات لقيام النظام العالمي الجديد.

وتعتبر سنة ١٩٨٦ من زاوية تاريخ العلاقات الدولية سنة مرجعية لاعتبارات أساسية ثلاثة؛ ففي هذه السنة أشهرت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون حرباً اقتصادية استهدفت البلدان المنتجة للبترول، لتتسع دائرتها في ما بعد لتشمل كل بلدان ما يسمى بالعالم الثالث، كما سجلت هذه السنة تطور الاستراتيجيا الأمريكية، منذ حرب فيتنام، في اتجاه التدخل المباشر في ما كان يسميه البيت الأبيض بالنزاعات الخفيفة الحدّة(١). كما بدأت التغييرات التي حدثت في القيادة السوفياتية في ربيع سنة

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٨٠ (شباط/فبراير ١٩٩٤)، ص ٧٥ ـ ٩١.

(**) أستاذ في معهد التاريخ، جامعة الجزائر.

(١) M. T. Klare, «La Nouvelle doctrine d'intervention américaine, les conflits de faible intensité,» *Le Monde diplomatique* (mars 1986).

١٩٨٥ بتعيين غورباتشوف أميناً عاماً للحزب الشيوعي السوفياتي ـ والتصفيات التي أعقبت هذا التغير للعناصر «المحافظة» في داخل هياكل الحزب وفي السلطة التنفيذية ـ تنعكس آثارها على الساحة الدولية، ليبدأ بذلك فصل جديد في العلاقات السوفياتية ـ الأمريكية المتمثل في الوفاق بين الشرق والغرب، الذي سيكون فصل الختام للحرب الباردة.

أولاً: قيام النظام العالمي الجديد

تعتبر أزمة الخليج الحديثة أنها أوجدت الظرف الملائم لإعلان نهاية الحرب الباردة بصفة رسمية وبروز الوضعية الدولية الجديدة تحت اسم «النظام العالمي الجديد»، وسنحاول رسم معالم هذا النظام كما بلورته الحياة الدولية خلال هذه السنوات الثلاث الأخيرة، وقبل ذلك سنعمد للإجابة عن هذه الإشكالية: كيف كانت أزمة وحرب الخليج الثانية ضرورة حيوية لقيام هذا الوضع الدولي الجديد؟

لن نضيف جديداً عندما نؤكد الأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية والاقتصادية لمنطقة الخليج، وهي العوامل التي كانت السبب في اندلاع الأزمة ثم تطويرها لتتحول إلى الحرب ولتؤدي إلى النتائج التي تمخضت عنها.

لقد أحدث سقوط شاه إيران ارتباكاً شديداً للسياسة الأمريكية الشرق الأوسطية، وخاصة في الخليج، بسبب الخلل الخطير الذي أحدثه في ميزان القوى في المنطقة. لقد أصبحت هذه المنطقة من زاوية المصالح الأمريكية، منطقة مكشوفة وغير مأمونة، وسيصبح الخطر داهماً إذا ما تم التقارب بين أكبر قوتين اقليميتين فيها، وهما: إيران والعراق. لقد تركزت جهود الدبلوماسية الأمريكية منذ سنة ١٩٧٩ على منع هذا التقارب بأي شكل من الأشكال، ومن هنا كان موقفها من الحرب العراقية ـ الإيرانية هو تغذية هذا الصراع والوصول به إلى تدمير بعضهما البعض. ليس هنا محل شرح دور القوى المحلية في تحقيق الهدف الأمريكي وسعيها لتمديد هذا الصراع المدمر على مدى ثماني سنوات.

غير أن هذا، ما هو إلاّ هدف مرحلي بالنسبة إلى السياسة الأمريكية، أملته ظروف الفراغ الذي أحدثه اختفاء نظام الشاه في إيران في انتظار إعداد قوات أمريكية لتقوم بحماية منطقة الخليج هي بنفسها. وليس مجرد صدفة أن توالت تصريحات المسؤولين الأمريكيين عن الشروع في إعداد قوات التدخل السريع منذ سنة ١٩٧٩، كما توالت منذ هذا التاريخ التهديدات التي كانت تصدر تباعاً عن البيت الأبيض وعن المسؤولين البارزين في الإدارة الأمريكية ضد كل ما من شأنه أن يشكّل خطراً مباشراً على المصالح الأمريكية في المنطقة. لم تكتف الولايات المتحدة بالتصريحات بل عمدت إلى تكثيف وجودها البحري في عرض مياه الخليج وفي المحيط الهندي. لقد وجد

البنتاغون ذريعة لحشد قوات ضخمة في المنطقة، في الطلب الذي قدمته الكويت لواشنطن لحماية سفنها وناقلاتها عبر مياه الخليج (١٩٨٦).

إن الحرص على استمرار تدفق البترول وبأسعار بخسة وتأمين وصول هذه الطاقة الحيوية للاقتصادات الغربية ليس سوى عامل واحد من العوامل العميقة التي تسبّبت في حرب الخليج الثانية. فهناك عوامل أخرى ساهمت بشكل حاسم في الدفع إلى إشعال نار الحرب.

إن العلاقات بين أقطاب مركز الرأسمالية العالمية بدأت تسجل اختلالاً لغير صالح الولايات المتحدة بنمو وتعاظم دور المجموعة الأوروبية واليابان، في الحياة الاقتصادية العالمية. وتؤكد الدراسات الاستطلاعية حول التطورات المحتملة لأقطاب المركز الثلاثة تعاظم دور القطبين الأوروبي والياباني على حساب مكانة الولايات المتحدة. وهو ما يجعل من مسألة استمرار هيمنة واشنطن على المركز وعلى العالم هي قضية وقت فقط[٢]. وتؤكد الدراسات الاقتصادية من جهة أخرى أن الاقتصاد الأمريكي مصاب بالشلل لا يستطيع أن يتجدّد دون القيام بالإصلاحات العميقة التي من شأنها أن تعيد له الحيوية والقدرة على التعايش تنافسياً مع اقتصادات قطبي المركز الأخيرين[٣]. وليس هذا بأمر سهل، فليس هناك مؤشرات ضاغطة تنبئ عن وجود شعور بضرورة هذه الإصلاحات، لا على الساحة الفكرية الأمريكية ولا في سلوكيات رجال الأعمال، ولا لدى الطبقة السياسية الأمريكية. فأسهل طريق إذن للاحتفاظ بالهيمنة على المركز التي تمارسها والتي لم يعد لها ما يبررها بعد سقوط المعسكر الاشتراكي وانهيار الاتحاد السوفياتي، هو جعل اقتصادات دول المركز الأخرى في وضعية رهائن عن طريق السيطرة المباشرة على منابع الثروة النفطية التي تختزن منها منطقة الخليج وحدها ثلثي الاحتياطي العالمي المعروف. هذا التفسير لدوافع حرب الخليج الثانية أصبح يقرّه الآن، الأمريكيون أنفسهم، بمن فيهم القريبون من دوائر البنتاغون[٤].

لن نستكمل استعراض الدوافع العميقة لحرب الخليج دون الإشارة إلى ذلك الجهد الضخم والذي لن نخشى المبالغة إذا وصفناه بالنموذج الذي بذله العراق من أجل البناء وعلى جميع الصُعُد. لقد أكدت بعثة الأمم المتحدة التي زارت العراق عشية

---

(٢) P. Dommergues, «Comment inverser la spirale du déclin américain?» *Le Monde diplomatique* (octobre 1992).

(٣) Marie France Toinet, «Comment les U.S.A. ont perdu les moyens de leur hégémonie,» *Le Monde diplomatique* (juin 1992).

(٤) المصدر نفسه.

الحرب (في المنتصف الثاني من شهر آذار/مارس ١٩٩١) أن العراق قد حقق تنمية شاملة في جميع الميادين بما فيها قطاع الخدمات، جعلته يحتل باستحقاق مكانة من بين الدول الصناعية في العالم(٥).

ثانياً: معالم النظام العالمي الجديد كما أبرزته وقائع الحياة الدولية منذ حرب الخليج

١ ـ على المستوى السياسي

أ ـ الهيمنة الأمريكية

أبرزت وقائع الحياة الدولية بعد حرب الخليج الدور السياسي المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية في الحياة السياسية الدولية. وقد نجم عن ذلك تهميش كافة القوى المحلية منها والجوهرية، بما فيها القوى التي تشكل أطرافاً في مركز الرأسمالية العالمية (مجموعة السبعة الكبار)، كل شيء يسير وكأن الولايات المتحدة تملك تفويضاً من دول العالم كافة يعطي لها هي وحدها، الحق في التوجيه وإدارة شؤون المعمورة دون شريك. إن ما يثير الانتباه حقاً، هو الغياب الكامل للمجموعات الجهوية وللأمم المتحدة نفسها كقوى مؤثرة في الساحة العالمية في نظام دولي يسبغ على نفسه صفة العالمية. فالمتتبع للنشاطات الباهتة التي تقوم بها هذه الهيئات، سواء على المستوى الاقليمي مثل منظمة الدول الأمريكية، أو منظمة الوحدة الافريقية أو الجامعة العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامي، أو دول عدم الانحياز وغيرها، يلاحظ أنها لا تتجرأ حتى على اتخاذ مواقف مبدئية في أية قضية من قضايا الساعة، حتى وإن كانت ساخنة ومأساوية مثل قضية البوسنة والهرسك، وحتى المجموعة الأوروبية والأمم المتحدة (الجمعية العامة) نفسهما مصابتان بالوجوم نفسه الذي عليه المنظمات الاقليمية الأخرى؛ كل شيء يجري وكأن العالم تحكمه دكتاتورية متشددة لا تسمح ولا تستسيغ حتى حرية التعبير. فالولايات المتحدة هي وحدها القائمة و(الساهرة) على إدارة شؤون العالم. فهي في كل مكان، وطرف في كل شيء(٦).

---

(٥) انظر تقرير بعثة الأمم المتحدة عن العراق في: «تقريرا بعثة الأمم المتحدة حول الحاجات الإنسانية في العراق والكويت في المدى الفوري لما بعد الأزمة،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٤٨ (حزيران/يونيو ١٩٩١)، ص ١٢٠ ـ ١٣٠.

(٦) لمزيد من التأمل حول أسس الهيمنة الأمريكية ومقوماتها، انظر: سمير أمين، «بعد حرب الخليج؛ الهيمنة الأمريكية، إلى أين؟» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٧٠ (نيسان/ابريل ١٩٩٣)، ص ٤ ـ ٢٢.

إن التناول الأمريكي للشؤون الدولية خلال الثلاث سنوات الأخيرة يعطي انطباعاً بأن إدارة واشنطن تصنّف دول العالم إلى أربع مجموعات رئيسية، أقلها درجة هي دول الرعية وتليها الدول المخزنية[٧]، أي دول الأداة ثم دول المشاركة بالتبعية؛ وآخرها وهي الدول المستعصية وعددها لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة، والتي تأتي في مقدمتها العراق والجماهيرية الليبية وكوبا وكوريا الشمالية. والعمل جار لاستكمال ترتيبها في الخانة الأولى إذا استطاعت ذلك.

لقد أكدت الأحداث منذ أزمة الخليج انعدام وجود إرادة ذاتية مستقلة عن الإرادة الأمريكية للدول المشاركة بالتبعية وهي دول المجموعة الأوروبية الأربع الكبرى (ألمانيا، فرنسا، انكلترا، وإيطاليا) واليابان. ويبقى موضوع مسايرتها ودعمها الموقف الأمريكي ـ هل كان عن اقتناع أو انجرت إليه انجراراً ـ موضوع جدل يستثنى منه الموقف البريطاني. فتوزيع حصص المساهمة في إعمار الكويت بين أطراف التحالف الغربي يبيّن أنها خرجت بخفي حنين، أو شيء مثل ذلك.

أما بالنسبة إلى روسيا التي ما تزال تعيش على وهم ماضي الاتحاد السوفياتي، ولم تهضم بعد وضعها الجديد كدولة من الدرجة الثانية، فإن البيت الأبيض يعتقد أنه بواسطة سلاح المليارات من الدولارات التي ستدفعها دول المشاركة بالتبعية وبعض دول المخزن سيتمكن من جرّها لتأخذ مكانها بين الدول صاحبة الامتياز في النظام العالمي الجديد.

ب ـ الفوضى العالمية

عندما بدأت مؤشرات الانهيار تبدو في الأفق السوفياتي، بدأ الحديث عن إمكانية قيام نظام عالمي يدخل الإنسانية في عهد جديد سمته الرخاء والتكافل والديمقراطية. وتحت دفع هذا التفاؤل العام الذي كان سائداً، قام بعض الكتّاب بتقديم تصورات كمساهمة من طرفهم في تحقيق حلم الإنسانية القديم[٨]. تذكرنا هذه الأدبيات بتلك التي صاحبت قيام عصبة الأمم عشية الحرب العالمية الأولى، وتلك التي واكبت قيام منظمة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥. وتضيف أدبيات النظام العالمي للتجربتين الأمميتين السابقتين، التأكيد على كون الإنسانية هي أمام خيارين لا ثالث لهما؛ إما نظام عالمي في خدمة البشرية، وإما فوضى عالمية عامة نعرف بدايتها ولكن

---

(٧) مصطلح مقتبس من مؤسسات المغرب العربي قبل العهد الاستعماري حيث كانت بعض القبائل التي تسمى بقبائل المخزن، مقابل بعض الامتيازات، تقوم بدور يشبه دور الشرطة الريفية في الوقت الحاضر.

(٨) انظر على سبيل المثال: ستيفان برنارد، «كيف ينتقل العالم من دنيا الأمس إلى دنيا جديدة،» **لوموند ديبلوماتيك** (الطبعة العربية) (شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٩٠).

لا ندري ماذا ستكون نهايتها. ويبدو من خلال الخطوات الأولى للنظام العالمي الجديد أنه يتجه نحو هذا الخيار الثاني.

إذا نظرنا إلى خريطة العالم اليوم، يبدو لنا وكأن المعمورة تهتزّ من أقصاها إلى أقصاها. فعالم الجنوب كله وجزء كبير من عالم الشمال هو في حالة غليان شديد. أكثر من ثلاثين صراعاً دموياً تمزق أحشاءه. والأجزاء التي لم تدمَّ بعد، هي في حالة اختمار وتقيّح تتهيأ للتفقع في أي وقت. وتزيد صورة العالم كآبة عندما نلاحظ أن آلية الصراعات الجارية والتقيّحات التي تعتمل هي ذات طبيعة داخلية، أي تتجه نحو التعفن وتدمير الذات. كل شيء يبدو وكأن العالم مكتوم الأنفاس سائر في طريق الاختناق والتحلّل.

إن التناقض القائم بين المبادئ التي يزعم بكونها تشكل القاعدة التي يرتكز عليها النظام العالمي الجديد: الشرعية الدولية، الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبين التزامات الولايات المتحدة الدولية وممارستها الفعلية، جعلها تتبنى سلوكاً مزدوجاً في تعاملها مع المشاكل الدولية. لقد استصدرت ستة قرارات من مجلس الأمن في أقل من ثلاثة أسابيع لإدانة العراق، في الوقت الذي تطلب الأمر ما يزيد على شهر من مداولات هذه الهيئة لإصدار قرار يدين إدانة مائعة العمل الإجرامي الذي قامت به إسرائيل ضد الفلسطينيين (مذبحة المسجد الأقصى). وكذلك الأمر بالنسبة إلى قرار إرجاع المبعدين الفلسطينيين إلى ديارهم، والسلوك نفسه اتبعته بخصوص البوسنة والهرسك. فهي تهدّد بالتصريحات ولكنها لا تفعل شيئاً، ولا تفيد الاجتهادات التي يقدمها الأمين العام الحالي للمنظمة الأممية في طمس حقيقة هذه الازدواجية عندما يزعم بكون قرارات مجلس الأمن هي على صنفين: قرارات ملزمة، وهي التي طبقت ضد العراق، وقرارات غير ملزمة وهي التي تخص إسرائيل وأطرافاً أخرى محظوظة مثلها.

إن الفوضى السائدة في عالم اليوم تشكل عنصراً أساسياً في بنية النظام العالمي الجديد. فبإبقاء العالم في حالة لهث، مشدود الأنفاس، يمثل هدفاً استراتيجياً للإدارة الأمريكية وشروطاً للمحافظة على مكانتها المهيمنة على شؤون العالم(٩).

٢ ـ على المستوى الاقتصادي الاجتماعي

رغم الادعاء الشائع بكون عالم اليوم يمثل نهاية عصر الايديولوجيات، وهو الادعاء الذي لا تزال بعض وسائل الإعلام في الغرب تردّده حتى الآن ـ وكذلك توابعها في بلدان الجنوب ـ بمناسبة أو غير مناسبة، مما يؤكد أن هذا الشعار يشكل

---

(٩) بعض الكتابات الأمريكية تعتبر أن الفوضى العالمية السائدة هي أمر واقع وتنصح حكومتها بالعمل على إيجاد صيغة ملائمة للتعامل مع هذه الوضعية وليس تجاوزها.

في الواقع عنصراً في الخطاب الثقافي للنظام العالمي الجديد، ومع هذا، فإن أول ما نلاحظه عندما نحاول تلمس المضمون الاقتصادي والاجتماعي لهذا النظام، هو محتواه الايديولوجي.

إن نظرة تحليلية للآليات الاقتصادية في البلدان المصنعة تعطي لنا مؤشرات أولى بكون الهياكل الاقتصادية لهاته البلدان بدأت تتجاوز مرحلة الاحتكارات التي جسّدتها الشركات عبر القوميات والشركات المتعددة الجنسيات في فترة الحرب الباردة على الخصوص، وأنها بدأت تنتقل إلى مرحلة أرقى من التجميع والتمركز وهي المرحلة التي بدأ وصفها باسم مرحلة «عالمية الاقتصاد».

ويلاحظ على هذا التطور تقلص دور عنصرين أساسيين في البنية الإنتاجية، وهما قوة العمل ووسائل الإنتاج لحساب العنصر الثالث الممثل في رأس المال. والمعروف أن هذا الأخير نادراً ما كان يتوجه إلى الاستثمار في القطاعات المنتجة إلاّ بحوافز مشجعة. فنزعته الطبيعية هي التوظيف في مجالات قليلة التكلفة وسريعة المردودية. فالمضاربة توفر له هذه الشروط وبسهولة تامة بفضل التطورات التقانية (التكنولوجية) الهائلة التي أدخلت في ميدان الاتصالات وفي المعاملات المالية[١٠].

إن التوجه الغالب لحركة رؤوس الأموال منذ بداية عقد الثمانينيات هو نحو المضاربة في الأسواق العالمية الكبرى المتمركزة في الشمال. ولقد أقلقت هذه الظاهرة البلدان الصناعية الكبرى نفسها وسببت لبعضها هزّات نقدية عنيفة زعزعت اقتصاداتها زعزعة شديدة (مثل الذي حدث في بورصة نيويورك في عام ١٩٨٨ أو في إيطاليا في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢). أما أثر هذا التوجه في بلدان العالم الثالث فقد انعكس سلبياً في ظاهرتين: **أولاهما** ندرة رأس المال المعروض للاستثمارات المنتجة التي أصبحت لا تكاد توجد خارج التعاقد بين الحكومات أو عن طريق المؤسسات النقدية الدولية الكبرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. **وثانيتهما** نمو حجم القروض التجارية في المعاملات المالية بين الشمال والجنوب في العشرية الأخيرة وخاصة منذ سنة ١٩٨٦. هذه القروض تشبه في حقيقتها عمليات المضاربة، فهي قصيرة الأجل ذات سعر فائدة مرتفع وغالباً ما تكون مشروطة باستيراد السلع الاستهلاكية من البلد المُقرِض.

إن توقف البرامج التنموية في بلدان الجنوب عند منتصف الثمانينيات ليس بمعزل عن هذه الظاهرة التي تميزت بها حركة رؤوس الأموال في العشرية الأخيرة. فليس هناك علاج لهذه الظاهرة الخطيرة. كما أنه ليست هناك قوة تستطيع أن تعيد

---

(١٠) D. Gervais, «Les Marchés financiers ou l'irresponsabilité au pouvoir,» *Le Monde diplomatique* (janvier 1993).

للرأس المال رشده[11].

فعالم الجنوب وشرق أوروبا في حاجة ماسة للاستثمارات ولكن لا يوجد مستثمرون، والقروض المشروطة ـ بإعادة هيكلة الاقتصاد وتحرير الأسعار وغيرها ـ التي يقدمها صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي هي في خدمة الرأس المال المغاربي، وليس لتنمية بلدان العالم المختلفة.

أما المحتوى الاجتماعي للنظام العالمي الجديد، فما يلاحظ هو أن هناك شبه حرب ثأرية أعلنها هذا النظام ضد كل ما له رابطة أو علاقة بالعدالة الاجتماعية ورفاه الإنسانية في مجموعها. فعلى المستوى العالمي يبدو كأنه حرب أعلنها الشمال المتطور ضد الجنوب المتخلف، وفي داخل كل مجتمع في الشمال وفي الجنوب، يشبه حرب الأغنياء ضد الفقراء، وفي داخل مجموعة الأغنياء أنفسهم هناك أقلية مستبدة بشؤون الباقي. فهو نظام أوليغاركي في خدمة الأقلية. لقد أدت هذه الوضعية إلى مفارقة عجيبة. فعالم اليوم أغنى من عالم الأمس، ولكن معظم مجتمعاته ترزح تحت نير البؤس والاحتياج. فبلدان الشمال نفسها لا تستثنى من هذه الظاهرة. إن سدس سكان أغنى دولة في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية) يعيشون تحت عتبة الفقر. وفرنسا التي زادت ثروتها خلال العشرية المنصرمة بنسبة ١٠ بالمئة ارتفع عدد العاطلين عن العمل فيها بنسبة ٤٠ بالمئة في الفترة نفسها[12].

فالحرب التي شنتها المؤسسات المالية للنظام العالمي الجديد ضد المكتسبات الاجتماعية لحركة التحرر الوطني والحركة الاشتراكية هي أبلغ تعبير عن محتواه الاجتماعي. فمن زاوية المنظور التطوري لحركة التاريخ فإن هذا النظام يمثّل ردّة حقيقية، فهو أدنى مستوى، من الزاوية الحضارية، من النظام الدولي السابق.

ثالثاً: دعائم النظام العالمي الجديد

يرتكز النظام العالمي الجديد على ثلاثة دعائم أساسية، إلى جانب عدد من الروافد توفر له الغطاء الايديولوجي و«العلمي» لمساندته وترسيخ قواعده. وهذه الدعائم هي القوة العسكرية الأمريكية، و«الشرعية» الدولية وما يتصل بها من تضامن الدول الرأسمالية بعضها بين بعض، إلى جانب تعبئة رأس المال لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنظام العالمي الجديد.

---

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) من مليون وثمانمئة ألف عاطل عن العمل عام ١٩٨١ إلى ثلاثة ملايين ومئة ألف في الربع الأول من عام ١٩٩٣. انظر: C. Julien, «Les Elites qui règnent sur des masses de chômeurs,» *Le Monde diplomatique* (avril 1993).

١ ـ القوة العسكرية الأمريكية

في فترة الحرب الباردة وتحت مظلة الرعب النووي، تمكّنت الولايات المتحدة من بناء شبكة من التحالفات العسكرية لمحاصرة الاتحاد السوفياتي، غطت جميع مناطق المعمورة. فعلى اعتبار كونها القوة الوحيدة التي خرجت منتصرة من الحرب دون تدمير ومستفيدة منها في الوقت نفسه، فقد أخذت على عاتقها مهمة الدفاع عن «العالم الحر» في مواجهة الخطر «الشيوعي». غير أن ظهور حركة التحرر الوطني في الميدان خاصة منذ بداية الخمسينيات أدى إلى فشل شبكة التحالفات التي بنتها في معظم المناطق الساخنة في العالم آنذاك، في الشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا. ولم يبق قائماً سوى منظمة حلف شمال الأطلسي وهو ما اضطر الولايات المتحدة إلى التدخل المباشر في جنوب شرقي آسيا (حرب فيتنام) وعن طريق إسرائيل في الشرق الأوسط، في الصراعات المتواصلة ضد حركة التحرر العربية حتى أزمة الخليج (١٩٩٠).

كان من المفروض أن الزعامة الأمريكية ستتقهقر بعد انهيار المعسكر الاشتراكي واختفاء حلف وارسو لأن مبرر وجودها لم يعد قائماً. فالمنافسة في ظل النظام العالمي الجديد هي منافسة اقتصادية بين دول المركز الرأسمالي وليست عسكرية. لكن ما حدث هو العكس. لقد بقيت منظمة حلف شمال الأطلسي، بل وازدادت تماسكاً أكثر مما كانت عليه في الماضي بعودة فرنسا لاحتلال مقعدها في المنظمة من جديد، إلى جانب عودة الحديث عن إمكانية إحياء الأحلاف التي تلاشت في جنوب شرقي آسيا وفي الشرق الأوسط تحت تسميات جديدة، كأنظمة عسكرية إقليمية تحت إشراف وتوجيه الولايات المتحدة الأمريكية.

إذا كانت واشنطن قد استطاعت أن تقنع ـ بسهولة ـ حلفاءها الغربيين، بضرورة الإبقاء على منظمة حلف شمال الأطلسي، فإن مهمتها ستكون صعبة جداً في جنوب شرقي آسيا وفي الشرق الأوسط؛ وعياً منها بهذه الصعوبات وبردود الفعل المضادة التي قد يثيرها حرصها وتسرعها في إقامة الأنظمة العسكرية الاقليمية، فقد ارتأت التريّث وعدم الاستعجال، في انتظار التطورات المقبلة. وفي الوقت نفسه، فقد أوجدت بدائل عملية عن طريق إبرام معاهدات عسكرية ثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي ومع إسرائيل ومصر وكذلك مع بعض دول جنوب شرقي آسيا وكوريا الجنوبية.

تطرح مسألة إصرار واشنطن على الإبقاء على هيمنتها العسكرية بعد اختفاء ما كان يشكل في السابق مبرراً لها سؤالاً ملحاً، وهو: ضد من تتمّ هذه التعبئة؟ إن الحملة المسعورة التي شنها الإعلام الغربي ضد العراق أثناء أزمة الخليج وخلال الحرب، تبين أن هناك فكرة يراد غرسها في أذهان الرأي العام الغربي، مفادها أن هناك خطراً يكمن في الجنوب، الذي حل محل «الخطر الشيوعي»، وأنه يجب على

الغرب أن يبقى في حالة تعبئة دائمة للتصدّي له[١٣].

إن وراء ترسيخ هذه الفكرة مصالح أمريكية، سياسية واستراتيجية وصناعية ضخمة، ومن الصعب فصل الامبريالية عن نزعتها العسكرية الغريزية. فالولايات المتحدة، كما لاحظ أحد المحللين الغربيين البارزين تعيش «منذ عام ١٩٤١ على الاقتصاد الحربي، فإذا ما انهار هذا الاقتصاد تغرق البلاد في أزمة خطيرة لا يمكن تجاوزها إلاّ إذا أعيد النظر في تركيبة النظام الاجتماعي»[١٤].

٢ ـ الشرعية الدولية

الدعامة الثانية للنظام العالمي الجديد تتمثّل فيما تسميه واشنطن وحلفاؤها بـ «الشرعية الدولية». إنه لـمّا يثير الدهشة والاشمئزاز في الوقت نفسه أن يتم الاحتماء بهذه الذريعة القانونية والأخلاقية من طرف دول لها سجل حافل بالانتهاكات والاعتداءات على ميثاق منظمة الأمم المتحدة نفسها. فجلسات الجمعية العامة للهيئة الأممية منذ نشأتها حافلة بالشهادات والتنديدات ضد الاعتداءات التي اقترفتها، ولا زال بعض منها تقترفه حتى الآن، ضد الشرعية الدولية التي نصّبت نفسها اليوم داعية لها ومدافعة عنها.

إن استخدام هذا الشعار لا يمكن أن يغطي الواقع المتردي الذي آلت إليه الأمم المتحدة اليوم. فالتوازن الثلاثي الذي كان يحكمها ـ والممثل في دول العالم الثالث والكتلة الاشتراكية والدول الغربية، الذي كان إلى حدٍّ ما سبباً في قصورها في أداء الرسالة التي أنشئت من أجلها[١٥] ـ قد اختل باختفاء طرف رئيسي على مستوى القرار فيه، وهو مجلس الأمن. وبذلك وجدت الولايات المتحدة نفسها على رأس سلطة أممية في خدمتها ورهن إشارتها. ولواشنطن تجربة كبيرة في هذا الميدان فقد سبق لها أن حولت سلطة القرار من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة أثناء الحرب الكورية. وعندما فقدت السيطرة عليها بظهور كتلة عدم الانحياز حوّلت مجلس الأمن إلى أداة لشلّ كل مبادرة لا تتماشى مع سياستها ومع أهدافها، تتخذها المجموعة الدولية. وما نلاحظه

---

(١٣) لفت عدد من المحللين الأوروبيين الانتباه إلى خطورة توجيه علاقات شمال ـ جنوب وجهة صراعية تصادمية. انظر على سبيل المثال: موريس برتراند، «مخاطر نشأة جماعة أمنية للشمال موجهة ضد الجنوب،» **لوموند ديبلوماتيك** (الطبعة العربية) (شباط/ فبراير ـ آذار/ مارس ١٩٩٠).

(١٤) أمين، «بعد حرب الخليج؛ الهيمنة الأمريكية، إلى أين؟».

(١٥) بالرغم من هذا القصور فإن المنظمة الأممية ساهمت مع ذلك في دفع مسيرة الإنسانية إلى الأمام؛ تبلورت في رحابها المبادئ والأسس التي تشكل مرجعاً لعلاقات عادلة ومتكافئة بين أعضاء المجموعة الدولية وبين الأفراد وبعضهم البعض وكذا بين هؤلاء وأنظمة الحكم في بلادهم.

اليوم من تهميش لدور الجمعية العامة للمنظمة يشكّل استمراراً للنهج الذي سارت عليه الولايات المتحدة في علاقاتها مع هذه الهيئة منذ نشوب الحرب الباردة.

شكلت أزمة الخليج منعطفاً خطيراً في مسيرة المنظمة الدولية. فلأول مرة في تاريخها تتورط في عمل عدواني مسلّح، ضد أحد أعضائها، أعد من خارجها دون أن يكون لها حق الإشراف عليه ومراقبته من خلال مؤسساتها المتخصصة. لقد عرتها الولايات المتحدة ونزعت عنها كل مصداقية لتحولها إلى مجرد مصلحة فنية من مصالح الإدارة الأمريكية مهمتها إضفاء «الشرعية الدولية» على اعتداءاتها على حقوق الشعوب، وعلى حريتها.

لا يبدو أي مؤشر لحد الآن ينبئ عن وجود نيّة لتقويم هذا الانحراف، بل على العكس، فالتقرير المطول الذي أعدّه الأمين العام الحالي للمنظمة، الذي نشر في الخريف الماضي (١٩٩٢)، يدعم هذا التوجه الذي اتخذته المنظمة منذ صيف ١٩٩٠ أكثر مما يسعى إلى علاج الانحراف الذي انجرفت إليه. فالأمم المتحدة هي الآن أمام خيار حاسم: إما أن تستعيد دورها لتأدية الرسالة التي أنشئت من أجلها، وإلاّ سيكون مصيرها الاضمحلال والتلاشي كسابقتها عصبة الأمم.

٣ ـ تعبئة رأس المال

إن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على بلدان الجنوب منذ بداية عقد الثمانينيات، وخصوصاً منذ سنة ١٩٨٦ هي حرب اقتصادية، وسلاحها الأساسي هو رأس المال.

لقد تبين بالفعل أنه سلاح فتّاك، أشد تأثيراً من السلاح التقليدي. لقد تمكّنت الرأسمالية العالمية، لحد الآن من كسب معارك حاسمة ضد المشروع التنموي لحركة التحرر الوطني وضد النظام الاشتراكي. ولا يزال هجومها مستمراً تحت لواء الليبرالية البدائية التي شعارها «اتركه يفعل، اتركه يمر»، وهو الشعار الذي أعيد ترتيبه للتصدير إلى بلدان الجنوب وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية لتدمير القاعدة الصناعية التي بنتها بعرق وتضحيات أجيال على مدى عشرات من السنين، مع العلم، أن البلدان الرأسمالية الكبرى نفسها لا تطبق هذا المبدأ الا في الحدود التي تخدم مصالحها وتنميتها.

فحرية انتقال المال ليست مكفولة إلاّ في إطار دائرة ضيقة جداً داخل محيط دول مركز الرأسمالية العالمية. وخارج هذه الدائرة، فهو تحت وصاية المؤسسات المالية الكبرى التي تتحكم في توجيهه، ليس وفقاً لمتطلبات قانون السوق وإنما حسب الأهداف التي حددت لدوره في المعركة.

فأين الليبرالية من كل هذا؟! يضاف إلى هذا أن النزوع الطبيعي لرأس المال نحو المضاربة يعني نفوره من أسواق الجنوب إلاّ في حالة تصدير السلع الاستهلاكية أو تجارة المخدرات. وفي الحقيقة، فإن الغاية من تعبئة رأس المال ضد بلدان الجنوب ليس من أجل تطوير هذه البلدان، كما يدّعي حاملو راية النظام العالمي الجديد ودعاته، وإنما للعودة بها إلى الحالة التي كانت عليها أثناء العهد الاستعماري.

لقد استخدمت لتحقيق هذه الغاية أداتان رئيسيتان:

المديونية ووصفات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

أ ـ المديونية

إن خطر المديونية على حاضر بلدان العالم الثالث وعلى مستوى مستقبلها لا يناقش فيه أحد، فهي تحتل حالياً مكان الصدارة في العلاقات بين الشمال والجنوب. لقد اختفت من قاموس هذه العلاقات كلمات مثل «المساعدة من أجل التنمية»، و«التعاون الفني» وغيرها من الألفاظ التي كانت تعكس انشغالات بلدان الجنوب في الستينيات والسبعينيات، ليحل محلها كلمات مثل «خدمات الدين» و«إعادة الجدولة» و«شروط التسديد المفضلة» وغيرها من المصطلحات المبتدعة للتعبير عن الآليات المعقدة لسلاح المديونية.

إن هذا السلاح في الواقع، لم يستعمل لأول مرة. فمنذ منتصف القرن التاسع عشر استخدمته الدول الاستعمارية بفعالية كبيرة في العمليات التي كانت تسميها بـ «التغلغل السلمي» التي كانت تشكل مقدمات للاستعمار المباشر. لقد تبين لها أنه أقل تكلفة من الناحية البشرية والمالية من الغزو المباشر دون مقدمات. فتجربة غزو الجزائر كانت عالية التكلفة في الأرواح والأموال مما جعل فرنسا، عندما بدأت تتهيأ لاحتلال كل من تونس والمغرب، تتبنى سياسة التغلغل السلمي التي مكنتها من فرض رقابتها على الخزينة التونسية، وبالتالي على الاقتصاد التونسي قبل أن تحتل البلاد عسكرياً، وتفرض حمايتها عليها، وهو ما فعلته نفسه في احتلال المغرب أيضاً، حين فرضت رقابتها على مالية المملكة منذ عام ١٩٠٤ على أثر القرض الذي منحته للحكومة المغربية. كما أن احتلال انكلترا لمصر عام ١٨٨١ بدأ بالأزمة المالية التي امتدت في السنوات الأخيرة من حكم الخديوي إسماعيل، وهي الأزمة التي أدت إلى وضع الخزينة المصرية تحت الرقابة المزدوجة الفرنسية ـ الانكليزية وقيام الدولتين بالتدخل المباشر في تعيين الموظفين السامين، وحتى الوزراء في الحكومة المصرية[١٦]،

---

(١٦) حول موضوع المديونية التونسية في القرن التاسع عشر، انظر:

Jean Ganiage, *Les Origines du protectorat français en Tunisie, 1861-1881,* publication de l'institut = des hautes études de Tunis (Paris: Presses universitaires de France, 1959).

كخطوة أولى، تلاها احتلال البلاد بعد ذلك بفترة قصيرة. هذا التذكير كأمثلة للنتائج التي ترتبت على المديونية في القرن الماضي ليس في غير محله، ذاك أن مؤشرات المخاطر التي تترصد بلدان الجنوب من جرائها، ما فتئت تتضاعف.

فمنذ بداية السبعينيات قام بعض المحللين في الشمال بدق ناقوس الخطر، ولفت الانتباه إلى الأضرار التي ستترتب آجلاً عما كان يسمى في ذلك الوقت بـ «المساعدات» التي تقدمها الدول الصناعية لبلدان العالم الثالث، التي تهدف في حقيقتها إلى إحكام روابط التبعية لها أكثر مما كانت تهدف إلى مساعدتها للخروج من دائرة التخلف(١٧).

فمنذ أواخر الستينيات بدأ يطرأ على بنية الديون تغيير ليس في صالح المستفيدين، عندما بدأت تتقلص نسبة الديون العامة لحساب الديون التجارية، أي الخاصة، وما تحتوي عليه من شروط تجعلها غير قابلة للاستثمار في القطاعات المنتجة في معظم الحالات. ففي سنة ١٩٦٨، على سبيل المثال، فإن القروض التجارية التي قدرت قيمتها بحوالى أربعة مليارات من الدولارات كانت تستحوذ على نسبة ٤١ بالمئة من خدمات الدين العام الذي يبلغ ٤٥ مليار دولار للسنة نفسها(١٨).

هناك وجه آخر في هذه المديونية الربوية، وهو كون المقترض، وبعد مرور فترة من الوقت (عشر سنوات في المعدل)، يبدأ في دفع أكثر مما اقترض. ومع ذلك فلن يستطيع أي بلد فك نفسه من شراكها إلاّ إذا تحلى بإرادة صارمة لقبول تضحيات قاسية (كما فعلت ماليزيا وكوريا الجنوبية ورومانيا وتايلاندا سنة ١٩٨٩) أو توفرت لديه موارد ظرفية غير متوقعة كارتفاع أسعار النفط فجأة واستقرارها عند مستوى السقف الجديد لمدة طويلة نسبياً، كما حدث في سنتي ١٩٧٤ و١٩٧٩. إن أقساط التسديد وخدمات الدين تقتطع من صادرات البلد المدين، وبالتالي من مداخيله من العملة الصعبة. وعندما تكون نسبة الاقتطاع أقل من خمس الصادرات تبقى المديونية محتملة. ولكن عندما تتجاوز هذا الحد، تصبح خطراً حقيقياً على البلد المقترض، لكونه سيجد نفسه مضطراً لوقف مشاريعه التنموية، مما سيكون له انعكاس سلبي، سيؤثر لا محالة في الاستقرار والسلم الاجتماعي فيه.

إن الانعكاسات السلبية للمديونية التي تمّ رصدها منذ نهاية الستينيات ازدادت

= لمزيد من التفاصيل حول المديونية المغربية، انظر: P. Guillen, «L'Emprunt marocain au 1904,» (Thèse dactylographiée, exposée à la bibliothèque de la Sorbonne, 1967).

وحول المديونية المصرية انظر خلاصة المسألة في: Jean Ganiage, *L'Expansion coloniale de la France sous la troisième république, 1871-1914*, avec la collaboration de Daniel Hémery (Paris: Payot, 1968).

(١٧) Tibor Mende, *De l'Aide à la récolonisation*, 2ème éd. (Paris: Seuil, [1972]).

(١٨) المصدر نفسه.

استفحالاً منذ ذلك الوقت. لقد ارتفع حجم المديونية من جهة، وتعسرت شروطها من جهة ثانية. ففي عام ١٩٦٧ كان حجم مديونية بلدان الجنوب ٤٥ مليار دولار، ليرتفع إلى ٦٠ مليار دولار عام ١٩٧٠، ليصبح ٢٥٣ ملياراً في عام ١٩٧٧ و٧٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٣، وليقفز إلى ١٢٩٠ مليار دولار عام ١٩٨٩[١٩].

وإذا كانت خدمات الدين (تسديد الأقساط والفائدة) تشكّل في المعدل عشر المديونية، فإن ما يقرب من ١٣٠ مليار دولار تدفعها بلدان الجنوب سنوياً لبنوك الشمال منذ سنة ١٩٨٩، هذا على افتراض استقرار حجم المديونية عند المستوى الذي وصلت إليه في هذه السنة، وهو ما يشكل نزيفاً حقيقياً لها.

لقد شكلت خدمات الدين عبئاً ثقيلاً لا يحتمل بالنسبة إلى بلدان أمريكا اللاتينية، مما جعل بعضها يعلن عن احتمال وقف تسديد ديونها بسبب العجز. وبالفعل فإن مديونية بلدان هذه المنطقة كانت تمثل نصف مديونية العالم الثالث عام ١٩٨٣ (٣٥٠ مليار دولار من ٧٠٠ مليار مجموع مديونية الجنوب). وتأتي البرازيل والمكسيك في مقدمة البلدان المدينة بـ ٩٠ و٨٠ ملياراً على التوالي.

بدأ الحديث في هذه الفترة (بداية الثمانينيات) عن إمكانية البحث عن مخرج من هذا المأزق في إطار عمل جماعي على مستوى الجنوب، لكن بنوك الشمال تحركت بسرعة لامتصاص هذا الخطر المحتمل قبل أن يتجسد. لقد ابتدعت وصفات عدة لهذه الغاية مثل آليات تأجيل الدفع وإعادة تمويل خدمات الدين، وصيغ أخرى مشابهة. وقد نجحت فعلاً في تمييع الموضوع فلم يعد هناك حديث اليوم عن ضرورة بلورة موقف مشترك لبلدان الجنوب حول مشكلة المديونية، فالمؤسسات المالية الدولية تشترط تناول هذه المشكلة حالة حالة، وليس كموضوع تشترك فيه كل الأطراف المعنية. ومع هذا فلم يلاحظ أي تحسين في اتجاه تخفيف هذا العبء للحالات الأولى التي تمت معالجتها بواسطة مسكنات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بل على العكس، فقد ازداد عبئها أكثر. وإذا أخذنا البلدان الأكثر استدانة في بداية الثمانينيات، وهي بلدان أمريكا اللاتينية، كأمثلة، فإننا نلاحظ أن المكسيك ارتفعت ديونها خلال ثلاث سنوات فقط (١٩٨٥ ـ ١٩٨٨) إلى ٤٧ بالمئة، والبرازيل ٣٥ بالمئة، والأرجنتين ٥٥ بالمئة، وفنزويلا وهي بلد نفطي عضو في منظمة الدول المصدرة للبترول إلى ٢٩ بالمئة في المدة نفسها[٢٠].

---

(١٩) حول تطور المديونية لبلدان العالم الثالث منذ نهاية الستينيات حتى نهاية الثمانينيات، انظر:
P. Jallée, *Le Paillage du tiers-monde*, 2ème éd. (Paris: [s. n.], 1973), p. 131 et suivre; Mende, Ibid., p. 45 et suivre, et *Le Monde bilan économique et social* (1977; 1983, et 1989).

(٢٠) *Le Monde bilan économique et social* (1988).

ويبقى السؤال قائماً: هل المديونية الحالية ستقود بلدان الجنوب إلى النهاية نفسها التي قادت بعضاً منها في القرن الماضي؟

ب ـ وصفات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي

إن ما يلاحظ على الوصفات العلاجية التي تقدمها هاتان المؤسستان أنه لحد الآن لا يوجد مثل واحد لبلد تقدم للعلاج في مستوصفيهما واستردّ صحته. والبعض منها تردد ولا يزال يتردد عليه منذ ما يزيد على عقد ونصف العقد من الزمن. وما يقال عن نجاح بلدان رأسمالية الأطراف هو حالات خاصة لا تصلح كنماذج. فكل بلد تجرّع وصفات المؤسستين ازدادت حالته خطورة إلى درجة لا ترجى منها عافيته، إذ يصبح في حالة مرض مزمن في حاجة إلى حقن دورية للبقاء على قيد الحياة. أليس هذا هو الدور الذي أُنيط بالمؤسستين؟ وليس من قبيل المصادفة إذا لاحظنا أن كل الأنظمة الوطنية في العالم الثالث الملتزمة بمصلحة شعوبها كانت تستنكف عن التعامل مع هاتين المؤسستين حتى بشروط تفضيلية، تجنباً لمخاطرها واتقاء لشرها.

رابعاً: روافد النظام العالمي الجديد

يتوفر النظام العالمي الجديد على عدد من الروافد الهامة تسنده وتشد مسيرته. ويأتي في مقدمتها الخطاب الايديولوجي الذي يتبناه والتعبئة الإعلامية على المستوى العالمي، لنشر طروحاته وترسيخها في أذهان الناس على أنها حقائق مطلقة لا تقبل النقاش، وتوظيف مراكز البحث العلمي، خاصة في العلوم الاجتماعية لخدمة أهدافه.

١ ـ الخطاب الايديولوجي

وهو يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية: الديمقراطية، وحقوق الإنسان، واقتصاد السوق.

ومما يلفت الانتباه هو غياب الرؤيا الاجتماعية في هذا الخطاب. وليس ذلك ناجماً عن غفلة أو نسيان، وإنما ما يعكس في الواقع حقيقته هو كونه لن يستطيع أن يعد البشرية بأي شيء، عدا كونه يلتزم بخلق الظروف ومحيط عام يكون فيه الحق للأقوى والبقاء للأصلح.

فالديمقراطية في منظور النظام العالمي الجديد هي مفهوم مجرد مطلق صالح لكل زمان ومكان وليست عقيدة اجتماعية لها قواعدها ومرتكزاتها وآلياتها الداخلية التي تحركها وتقود مسيرتها.

فالتعددية الشكلية هي مقياس الديمقراطية في هذا المنظور، وليس التعددية

الموضوعية التي تعكس بالفعل التوجهات العميقة داخل كل مجتمع. ومن هذا المحتوى التقزيمي لمفهوم الديمقراطية أدركت الامبريالية في الماضي القريب، والنظام العالمي الجديد الآن، أنها لم تعد تشكل خطراً، بل على العكس، فهي لم تعد مرادفة لـ «الخطر الأحمر» كما كانت عليه في الستينيات والسبعينيات، بل قد تتحول إلى أداة لتقويض أركان النظم المستعصية في علاقاتها معه (مثال رومانيا). فهناك خطر تزييف الديمقراطية عندما تتحول إلى أداة بين أيدي دول المركز للرأسمالية العالمية. مع ذلك، فبالرغم من قشورية الديمقراطية التعددية فإنه لم يتشبث بالمطالبة ولا حتى بالتوصية بها في دول الأطراف الرأسمالية ولا في دول المخزن (دول الأداة) أصدقائه. فهو يبرر غيابها لدى الأولى بدعوى أنها تنمو وتتطور، ولدى الثانية بعدم توفر الشروط التي تسمح بقيام التعددية السياسية. إن الديمقراطية التي هي في نظرنا عقيدة اجتماعية قبل أن تكون هيكلة فوقية تعرضت في مسارها الطويل إلى تطور كيفي ثري المحتوى[٢١]، وهو التطور الذي يرشدنا إلى أن هناك خيارين في المسار الديمقراطي: خيار مأمون، وآخر محفوف بمخاطر الانتكاس والعودة إلى نقطة البداية، أي الدكتاتورية. ويخشى أن يكون النظام العالمي الجديد يدفع بلدان العالم الثالث نحو هذا التيار الأخير. على أن التخوف من هذا الاحتمال يجب أن لا يدفع إلى قبول التعايش والاستسلام للأنظمة المعادية للديمقراطية، وإنما يستدعي التأمل في كيفية تأصيل الديمقراطية التي هي ضرورة حضارية في العالم المعاصر، في مجتمعاتنا. فالنقاش الدائر حول موضوع الديمقراطية في عالم الجنوب اليوم يمثل مؤشراً إيجابياً لبداية التأمل، وبرؤى مستقلة، حول هذه المسألة الهامة[٢٢].

إن الدعوة لاحترام حقوق الإنسان تمثل عنصراً في الخطاب الايديولوجي في النظام العالمي الجديد. ومن المفيد التذكير بكون الدعوة إلى احترام وحماية هذه القيم الإنسانية ليست من مبتكراته، وإنما هي جزء من مكاسب نضالات الإنسانية المعاصرة، التي بفضلها كرّست في مواثيق أممية، وفي دساتير الدول، كما أنشئت منظمات وهيئات عبر العالم لحمايتها والدفاع عنها. إن ما يخشى هو أن تتحول هذه

---

(٢١) محتوى الديمقراطية بمفهوم الذكر السياسي في المنتصف الأول من القرن التاسع عشر غير الذي أصبح عليه في المنتصف الثاني منه، كما أن مفهوم الديمقراطية في الفكر الاشتراكي غير الذي ضمنته لها الليبرالية، ونعتقد أن النقاش حول الديمقراطية في بلدان العالم الثالث سيرتكز بعد هدوء عاصفة الليبرالية حول أشكال العلاقات بين الديمقراطية الاجتماعية والمؤسساتية.

(٢٢) ازداد الاهتمام بالمسألة الديمقراطية في الساحة العربية خاصة منذ منتصف الثمانينيات. انظر حصيلة هذا النقاش في آخر محطاته في: محمد عابد الجابري، «المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٧ (آذار/مارس ١٩٩٢)، ص ٤ ـ ١٦، وفهمي هويدي «الإسلام والديمقراطية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٦ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢)، ص ٤ ـ ٣٧.

القيمة الإنسانية إلى سلاح سياسي في يد حماة النظام العالمي الجديد، لاستخدامه ضد الرافضين هيمنتهم. عدد من الشواهد تؤكد هذه النزعة. ان ما يحدث اليوم في البوسنة والهرسك على مرأى ومسمع من حماة هذا النظام دون أن يحرّكوا ساكناً لهو أبلغ دليل على حقيقة إيمانهم بحقوق الإنسان؟!

إن الدعوة إلى تعميم الليبرالية البدائية لتشمل جميع مناطق العالم تحت اسم اقتصاد السوق، الذي بدأ حالياً في تغيير اسمه ليصبح «عالمية الاقتصاد» تمثل الوجه الاقتصادي في ايديولوجية النظام العالمي الجديد. إن ما يثير الاستغراب هو الكيفية التي طرح بها هذا الشعار مجرداً من كل خلفية تاريخية، وكأنه مولود جديد لم يسبق للإنسانية أن عاشت في ظله[٢٣]، والحقيقة عكس هذا. فاقتصاد السوق بالمفهوم الذي يتضمنه اليوم ظهر مع الليبرالية الصناعية عند أواخر القرن الثامن عشر وسار معها، بل كان الوجه الاقتصادي لها منذ ذلك الوقت. إن هذه المغالطة تهدف إلى طمس مسألة تقلق دعاة اقتصاد السوق، ويريدون إسدال ستار النسيان عنها، المتمثلة في التكلفة الاجتماعية لليبرالية القرن التاسع عشر، وبالتالي تغييب المبررات التاريخية لظهور الاشتراكية[٢٤].

إن مطلب العدالة الاجتماعية الذي هو مسعى الإنسانية المقهورة عبر العصور، الذي اتخذ في القرنين التاسع عشر والعشرين اسم الاشتراكية يشكّل رد فعل من حالة البؤس الشديد التي كانت ترزح تحته المجتمعات الأوروبية في ظل الليبرالية الصناعية، ولم تتمكن هذه المجتمعات من إصلاح خلل النسيج الاجتماعي فيها[٢٥] بالقوانين التي سنّتها والتي يعود الفضل في تحقيقها إلى النضالات المريرة التي خاضتها الطبقة العاملة في هاته البلدان. فاقتصاد السوق ليس إذن مولوداً جديداً، وإنما هو الرأسمالية نفسها في عنفوانها وبدائيتها الأولى المثقلة بتركيبتها الاجتماعية المأساوية.

إن محاولة التركيز على إفلاس التجربة الاشتراكية وحركة التحرر الوطني في مساعيهما للارتقاء بالإنسانية إلى مستوى أعلى، واعتبار ذاك مبرراً وذريعة للدعوة إلى تعميم اقتصاد السوق لا يمثل جواباً ملائماً لاحتياجات المجتمعات المعاصرة. لقد فشلت الفيزيوقراطية ونجحت الليبرالية، وكلا المذهبين ظهر في الوقت نفسه، لماذا؟ لأن الفيزيوقراطية كانت رداً متخلفاً لاحتياجات مجتمعات أوروبا الغربية في المنتصف

---

(٢٣) حول التطور التاريخي لليبرالية منذ القرن السادس عشر حتى الثورة الفرنسية، انظر: لاسكس، **نشأة التحررية الأوروبية** (القاهرة: [د. ن.، د. ت.])، ومنذ القرن التاسع عشر، انظر:
Georges Burdeau, *Le Libéralisme*, points: Politique; 96 ([Paris]: Seuil, 1979).

(٢٤) لأخذ فكرة عن ظروف ولادة الفكر الاجتماعي منفصلاً عن الفكر السياسي، انظر:
K. Schilling, *Histoire des idées sociales* (Paris: [s. n.], 1962).

(٢٥) إلا غداة الحرب العالمية الثانية بفضل التشريعات الاجتماعية التي سنتها... الخ.

الثاني من القرن الثامن عشر، والليبرالية كانت هي الجواب الملائم في ذاك الوقت. إن اقتصاد السوق لا يحمل مشروعاً للمستقبل، ولا يمكن موضوعياً أن يتحمّل مثل هذا المشروع. فما هي الآفاق التي يفتحها أمام الإنسانية؟ وإلى أي مستقبل يقودها؟ ليس له جواب عن هذين السؤالين، ولا عن أسئلة أخرى مشابهة لهما[٢٦].

٢ ـ التعبئة الإعلامية

يحتل الإعلام في عالم اليوم مكانة بارزة في توجيه الرأي العام والتأثير فيه. وبدخول التلفزة إلى الميدان، وما واكب ذاك من تطور تقني هائل في ميدان الاتصالات جعلته يحتل مكان الصدارة، ومن بعد بين وسائل الإعلام الأخرى. فمنذ بداية الثمانينيات بدأت هذه الأداة تمارس هيمنة حقيقية على هذا القطاع على المستوى العالمي، في الوقت نفسه الذي فقدت فيه الحكومات أو تكاد كل سلطة مباشرة عليها لتصبح خاضعة، وبالدرجة الأولى لقانون السوق.

في قطاع الإعلام والتبليغ، فإن هذا القانون يحكمه عدد من الضوابط؛ في مقدمتها الإشهار الذي يشكّل المصدر الرئيسي، إن لم يكن الوحيد للمؤسسة الإعلامية وللتلفزة بالذات. وهو مرتبط في الوقت نفسه بدرجة إقبال الجمهور، وحرصها على أن يكون هذا الإقبال واسعاً وفي ازدياد مستمر، فإن البرمجة تسعى بكل ما في وسعها لتحقيق هذه الغاية دون مراعاة كبيرة لمقاييس الذوق والنوعية ولا الصدق والنزاهة في العرض والتعليق على الأحداث العالمية. فإرضاء الجمهور الواسع هو الشغل الشاغل بالنسبة إلى المؤسسة التي استثمرت في هذا القطاع.

وهذا ما يفسر انزلاق التلفزة نحو البرامج المسطحة القليلة التكلفة والشديدة الجذب للجمهور الواسع دون مراعاة لأي اعتبار. ومع نهاية عقد الثمانينيات أصبحت التلفزة لا تصنع الحدث في مخابر الصور وتبثه على أنه الحقيقة كما شوهدت في الميدان. فالأحداث التي جرت في رومانيا عند نهاية عام ١٩٨٩ أبرز مثل على هذا التشويه[٢٧]. وأثناء أزمة وحرب الخليج سوف تتوسع هذه الممارسة لتصبح جزءاً من مخطط العمليات العسكرية التي نفذها البنتاغون في حربه ضد العراق[٢٨]، ولم يبد لحد الآن أي مؤتمر في اتجاه تصحيح هذه الوضعية.

لقد كشفت أزمة الخليج كثيراً من الحقائق الزائفة؛ ففي ميدان الإعلام والتبليغ

---

(٢٦) سجل بعض الأدباء الأوروبيين صوراً ناطقة عن هذا البؤس في تلك الفترة مثل الشاعر والروائي الفرنسي فيكتور هيغو في قصته الرائعة **البؤساء**.

(٢٧) «La Télévision mécrophyle,» *Le Monde diplomatique* (mars 1990).

(٢٨) R. Ignacio, «La Télévision loin du front,» *Manière de voir,* no. 11, pp. 29-30.

عرّف ادعاءات الليبرالية وزعمها بكونها الحامية لحرية التعبير وحق المواطن في الإعلام النزيه. إن السهولة التي تمّت بها تعبئة الإعلام الغربي بكامله من طرف البنتاغون في حربه الإعلامية والنفسية ضد العراق وضد العرب، ليس لها تفسير واحد، بل هناك عدة عوامل تضافرت لتسهيل هذه التعبئة؛ فالصراع الحضاري ليس أقلها تأثيراً.

ونظراً لهذه المكانة الخطيرة التي يحتلها الإعلام، ليس فقط في توجيه الرأي العام، وإنما في صنعه أيضاً، فليس من المعقول أن نتصور بقاءه خارج دائرة التخطيط والتوجيه للنظام العالمي الجديد. ونستطيع أن نزعم بكون معركة الامبريالية من أجل السيطرة على الإعلام والتبليغ كانت قد بدأت منذ وقت طويل. فقد قام عدد من الكتّاب منذ بداية هذا القرن بلفت الانتباه إلى الأهمية التي توليها الامبريالية في مرحلة بزوغها لقطاع الإعلام(٢٩). فالنظام العالمي الجديد لم يبتدع شيئاً بسيره على هذا النهج الذي هيأته له الامبريالية.

٣ ـ توظيف الثقافة والبحث العلمي

عدد من النتائج تحققت فعلاً لصالح الامبريالية والنظام العالمي الجديد، وفي مقدمتها إحلال ثقافة التسلية محل ثقافة العقل، أي تسطيح مدارك الإنسان، والنزول بها نحو البلادة والركود العقلي.

تلعب الثقافة عادة دور متنفس للإنسان، خاصة في الأزمات. ففي الظروف الصعبة ظهرت أعمال أدبية أصبحت خالدة. وما يلاحظ في عالم اليوم هو الفراغ الثقافي الذي يخترقه، وانهيار دور الثقافات الوطنية لحساب ثقافة النموذج في مظهرها الأخير، أي ثقافة التسلية. وهي كما هو معروف ثقافة استهلاكية، وليست مبدعة، ارتبطت في الماضي القريب بالامبرياليات، وتلتحم اليوم بالنظام العالمي الجديد. غير أنه لن تتم لها السيطرة المطلقة ما لم تتم محاصرة الثقافات الوطنية وتهميش دورها؛ لأنها تشكّل العائق الموضوعي في طريق ثقافة النموذج الجديد. فليس مصادفة إذا لاحظنا اهتزازات الثقافات الوطنية في مختلف مناطق العالم، بفعل ضغوط ثقافة النموذج من الخارج ومحاصرة الثقافات الأولية من الداخل. وقد أعطى لنا هذا الصراع نتائجه الأولى المتمثلة في إنتاج ثقافة تغييب الوعي، للساحة الفكرية.

يعاني البحث العلمي بدوره، خاصة في العلوم الاجتماعية، من ضغوط الوضعية الدولية السائدة. ذاك أن نمو المجتمعات المعاصرة قد أدّى إلى هذا التطور الملاحظ في كون الإنتاج الفكري أصبح يمر عبر قنوات تشكلها الجمعيات والهيئات

---

(٢٩) هوبسون، **الامبريالية** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٦٢).

العلمية والثقافية ومراكز البحث. ويشكّل الإنتاج الفكري التلقائي الذي ينجز خارج هذه القنوات نسبة ضئيلة من مجموع الإنتاج الفكري العام، بسبب ارتفاع التكلفة وما يتطلبه الإنتاج الفكري المعاصر من بنية تحتية وثائقية لا يمكن أن تتوفر إلاّ عن طريق مؤسسات وهيئات متخصصة، وبدخول نظام المعلوماتية في البحث العلمي، خاصة في العلوم الدقيقة والعلوم التطبيقية، أصبح من الصعب إن لم يكن مستحيلاً إنجاز عمل علمي خارج هذه القنوات.

هذه المؤسسات التي تشكّل البنية الرئيسية للإنتاج الفكري تضع مخططات للإنجاز حسب الطلب وحسب الموارد المالية التي تتوفر لها. فكان من الطبيعي إذن أن تتأثر المردودية الفكرية بالأزمة العامة التي يعانيها عالم اليوم. كما أن محاور اهتماماتها تخضع هي الأخرى لعنصر الطلب الذي يستهلك إنتاجاً معيناً يخدم احتياجاته. فليس منتظراً في ظل هذه الظروف أن تظهر الاهتمامات بقطاعات أخرى قد يؤدي الاشتغال بها إلى الإضرار بمصالح مراكز الطلب نفسها التي تكاد تكون محصورة في تلك المستفيدة من التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام العالمي الجديد. هذا الجانب قد يكون ربما أحد العوامل التي تفسر انهيار الاهتمام بالدراسات التاريخية والجغرافية والاقتصادية الكلية، وتحول الدراسات الاجتماعية عن الوضعية التي سارت عليها خلال العقود الثلاثة التي سبقت الثمانينيات، لتسير في اتجاه آخر[٣٠].

وقد زاد هذا الاختلال حدّة باختفاء مؤسسات الإنتاج الفكري في البلدان الاشتراكية سابقاً، وضعف مساهمات مؤسسات بلدان العالم الثالث التي انعكس عليها هي الأخرى الوضع الأزموي الذي عليه بلدان الجنوب.

إن تقلص الإنتاج الفكري على المستوى العالمي وانحصار اهتماماته في مجالات هادفة يوفر شروطاً مثالية لسيادة طروحات النظام العالمي الجديد.

خامساً: قراءة في التسمية والمحتوى

إذا تأملنا بنية النظام العالمي بالشكل الذي هو عليه اليوم، سوف نتبين للوهلة الأولى ذاك التناقض القائم بين التسمية «النظام العالمي» ومحتواها الحقيقي، وكما جسّده واقع الحياة الدولية منذ حرب الخليج.

إن تسميته بنظام عالمي جديد، تبدو لنا في غير محلها. فهو لم ينبثق عن إرادة أممية كنتاج لوفاق عالمي شاركت فيه جميع الأطراف، وإنما هو حصيلة الاختلال الذي

(٣٠) انظر على سبيل المثال كيف حولت الجغرافيا من ميدانها الطبيعي إلى أغراض أخرى في:

Yves Lacoste, *La Géographie, ça sert, d'abord, à faire la guerre*, petite collection Maspéro; 165 (Paris: Maspéro 1976).

حدث في النظام الدولي السابق الذي أفرزته فترة الحرب الباردة لصالح طرف في المعادلة الدولية. فالإعلان عن نهاية الحرب الباردة من طرفي زعيمي المعسكرين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ لا يعني أن الوئام العالمي قد تحقق. ومع ذاك فقد أتيحت لأول مرة في التاريخ فرصة للبشرية لكي تشيد نظاماً عالمياً بمعنى الكلمة، معتمدة على الترسانة الهائلة من النصوص التي أعدتها الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة التابعة لها، وكذلك تلك التي أعدتها المنظمات الجهوية والقطاعية. فهي تشكّل قاعدة صلبة تتميز بالواقعية والقابلية للتطبيق، وصالحة لكي تشكّل القاعدة للنظام المنشود.

غير أن نشوة الانتصار الذي تحقق ضد الأنظمة الاشتراكية البيروقراطية وغريزة حب السيطرة دفعا بالولايات المتحدة إلى توظيف هذه الفرصة في عمل عدواني باسم «الشرعية الدولية» لخدمة أهدافها الإنسانية التسلطية. فحرب الخليج تمثل خيبة الأمل الأولى في الوضع الدولي الجديد، وعليها انزلق ليصبح نظاماً دولياً جديداً أحادي الهيمنة.

إن الغرب من خلال إعلامييه ومحلليه لا يزال يتمسك بتسمية الوضع الدولي الجديد بـ «النظام العالمي» ولكن هذا لا يغيّر من واقع الأمر شيئاً؛ فتعامله مع الشؤون الدولية منذ قيامه ومعالجته المشاكل المطروحة على الساحة العالمية اليوم تؤكد كونه نظاماً دولياً متسلطاً يعمل ليحقق مصالح آنية أو آجلة لمجموعة من الدول التي تقف على رأسه. فالقوى الفاعلة والمؤثرة في قراراته هي أطراف دولية وليست أممية. فتغييب الجمعية العامة للأمم المتحدة وإهمال دورها تماماً منذ أزمة الخليج يؤكد هذه الحقيقة.

إن النظام الدولي في وضعه الحالي لا يمكن له إلا أن يكون في خدمة المصالح الخاصة للدول التي تتحكم فيه وتوجه مساره بحكم كون القائمين عليه هم مفوضون أساساً لخدمة مصالح ناخبيهم. وعلى هذا فإن ما يسمى بالنظام العالمي الجديد هو في حقيقته عبارة عن ائتلاف بين عدد قليل من الدول الكبرى لإعادة فرض سيطرتها على العالم، مع انفراد الولايات المتحدة في هذه المرحلة، بالهيمنة، التي ستتحول إلى مكانة متميزة بين أقرانها على المدى المتوسط. فهو في حقيقة أمره نظام استعماري جديد مغاير في الشكل فقط للنظام الاستعماري القديم. ولكنه يسعى إلى تحقيق الأهداف نفسها، أي استغلال الشعوب بالسيطرة عليها وفي مقدمتها شعوب بلدان الجنوب.

القســم الثالــث

النظام العالمي والنظام العربي

الفصل السابع

التحوّلات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الاقليمي العربي(*)

ناصيف يوسف حتي(**)

مدخل

لا بد في البداية من إدراج بعض الملاحظات العامة التي تحدّد الإطار المفهومي لهذه الورقة.

ـ صحيح أن النظام الدولي القديم، نظام الحرب الباردة قد انتهى بسقوط أحد قطبيه الرئيسيين ولكن لم يتأسس بعد نظام عالمي جديد، ولو أنه جرى الحديث غداة انتهاء حرب الخليج عن النظام العالمي الجديد، وكان ذلك بمثابة شعار أمريكي في فترة نشوة الانتصار، يفتقر إلى أي مضامين واضحة المعالم. فنحن ما زلنا نعيش مرحلة تتّسم بالفوضى من حيث عدم وجود قواعد واضحة لإدارة هذا التحوّل، وبالسيولة التامة، كما تدلّ على ذلك التغيّرات المتلاحقة والمتسارعة على المستويات كافة. وقد يكون من الأمانة العلمية الحديث عن بروز اتجاهات وأنماط لم تترسخ بعد لتصبح قواعد تحكم السلوكية الدولية. فدول التركة السوفياتية وأوروبا الشرقية سابقاً تمر في

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢)، ص ٢٩ ـ ٥٢، وهو في الأصل محاضرة ألقيت بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية يوم ١/١٠/١٩٩٢ في دار الندوة في بيروت.

(**) أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة الأمريكية في القاهرة.

مرحلة تحول لم تستقر الأوضاع فيها بعد، وروسيا تحديداً التي تبقى قوة كبرى وثاني قوة نووية في العالم وذات إمكانات اقتصادية هائلة ما زالت تعيش تقلّبات وطنية وسياسية واقتصادية ولم يحسم بعد موقعها في النظام العالمي الذي يتشكّل. والولايات المتحدة التي تخلصت من عقدة فيتنام في حرب الخليج الثانية ما زالت في صدد تحديد دورها الجديد. وفي هذا السياق يقول ريتشارد نيكسون: لقد خسر السوفيات الحرب الباردة ولكن الغرب لم يربحها[1]. والتساؤلات ذاتها تنطبق على الجماعة الأوروبية وقدرتها على بلورة سياسة خارجية ودفاعية، وتنطبق أيضاً على الدور المتنامي وانعكاساته السياسية لكل من اليابان والمانيا الموحدة. فما سترسو عليه أوضاع هذه الأقطاب سيحدد بمحصلته بنية القوة للنظام العالمي الذي يتكوّن:

- إلى جانب التحوّلات البنيوية، هنالك أيضاً تحوّلات قيمية بعد سقوط الشيوعية، منها التراجع الكبير الذي أصاب الاشتراكية بمختلف مدارسها والانبهار بالليبرالية الاقتصادية والسياسية، وتحديداً التعددية السياسية واقتصاد السوق والتخصيص وانتعاش القيم الاستهلاكية، أيضاً إلى جانب انتعاش الولاءات الأصيلة من قومية وإثنية ودينية.

- إن النظام العربي من أكثر الأنظمة الإقليمية عرضة للتأثر بالتحولات الحاصلة على الصعيدين البنيوي والقيمي بعد انتهاء الحرب الباردة، وهو يتميّز من الأنظمة الأخرى في أنه كان البيئة التي حصل في وسطها زلزال الخليج مع ما حمله هذا الزلزال من تداعيات إقليمية ودولية على الصعيدين البنيوي والقيمي أيضاً. زد على ذلك أن النظام العربي يمتلك خاصتين أيضاً: **أولاهما** موقعه الجيو - استراتيجي بين عالمين يعيشان عملية إعادة البناء، هما أوروبا والتركة السوفياتية، **وثانيتهما** جاذبيته الجيو - اقتصادية.

- إن النظام الذي يتكوّن سيكون عن حق عالمياً، وليس دولياً. ومرد ذلك أن الأطراف غير الدولية من منظمات ومؤسسات التي كانت دائماً موجودة في الأنظمة الماضية، يزداد انتشارها مع الوقت، وتزداد فعالية دورها بازدياد إمكاناتها مقارنة بالدول. ونشير في هذا الخصوص إلى مثلين ذوي دلالة كبيرة، هما دور كل من الجماعة الأوروبية، وصندوق النقد الدولي.

أولاً: انتهاء الثنائية القطبية

لقد شهد مسار النظام الدولي في القرن العشرين في مسرحه المركزي (الأوروبي) حربين ساخنتين وحرباً باردة شكّلت كل منها انتقالاً من نظام دولي إلى نظام آخر،

(١) *Time* (2 April 1990), p. 40.

وأدت كل منها إلى سقوط امبراطوريات وبروز قوى جديدة تحوّلت مع الوقت هي ذاتها إلى امبراطوريات. فغداة الحرب العالمية الأولى سقطت امبراطوريتان أوروبيتان هما المانيا والنمسا/المجر، وامبراطوريتان أوروبيتان آسيويتان هما روسيا وتركيا، وبرزت الولايات المتحدة كقوة كبرى، إلا أنها آثرت الانسحاب واتباع سياسة انعزالية، مما سمح باستمرار نظام ميزان القوى في المسرح الأوروبي. وجاءت الحرب العالمية الثانية لتنهي كلاً من الامبراطوريتين الفرنسية والبريطانية، ولتشهد على قيام امبراطوريتين غير أوروبيتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) هيمنتا على المسرح المركزي الأوروبي ومن خلاله على العالم.

ومع نهاية نظام الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، وبعده بفترة وجيزة انهيار الامبراطورية الروسية، نشهد مفارقة مثيرة مفادها تصاعد دور قوتين ودخولهما مسار بناء الامبراطورية مجدداً، بعد أن كانت هذه قد سقطت مع بداية نظام الحرب الباردة، وهما اليابان والمانيا.

من أهم دروس التاريخ أن الامبراطوريات لا تموت سلمياً[٢]، خاصة عندما تضم هذه قوميات وإثنيات متعددة، وهي بالطبع تقوم على نظام جيو - استراتيجي هرمي الشكل. فأفكار اللامركزية والديمقراطية التي تحمل في ثناياها حق تقرير المصير تأتي لتدك الامبراطورية من الداخل، خاصة عندما تفقد هذه الشرعية الايديولوجية التي قد تكون رافقت إنشاءها. فالامبراطورية الرومانية المقدّسة، وكذلك الامبراطورية العثمانية، مثال على ذلك.

وفي هذا الإطار يمكن فهم مأزق الغورباتشوفية[٣] التي تعني إصلاح النظام بغية تقويته دون المساس بالمنطلقات الفلسفية وبالإطار الدستوري للدولة؛ فلقد رفعت الغورباتشوفية شعار البريسترويكا أو إعادة هيكلة النظام لتجديده ورفعت معه شعار الغلاسنوست التدريجية والمقيدة، في حين فقد المركز في الامبراطورية شرعيته الايديولوجية ولم يعد يملك الإمكانات الضرورية لمقاومة ضغوط الداخل والخارج لحماية الامبراطورية. لقد انفجرت حركة التغيير في الاتحاد السوفياتي بروافدها

---

(٢) Strobe Talbott, «When Empires Crumble,» *Time* (22 June 1992), pp. 26-27.

(٣) من أهم المقالات حول هذا المأزق، انظر: Robert Kaiser, «Left in the Dust: The Decline of the Gorbachev Culture,» *International Herald Tribune*, 26/8/1991, p. 8.

ويرى الكاتب أن غورباتشوف نجح في البدء لأنه رجل حزبي، أي أنه استطاع الاستفادة من موقعه. وفشل أيضاً لأنه رجل حزبي، أي لم يستطع الخروج من الإطار الفكري والسياسي لمنطق الحزب. وفي سياق هذا المأزق أيضاً يعتبر أحد الكتاب أن الغورباتشوفية هي منشيفية جديدة تحاول التخلي عن الفكر الكلي ولكن ليس عن الاشتراكية. انظر: Jean François Revel, «La Revanche des Mencheviks,» *Le Point*, 10/8/1991, p. 37.

الليبرالية والأصيلة من إثنية ودينية وقومية، وبتياراتها الشعبوية والنخبوية. ويدل حجم حركة الاحتجاج والمدى الذي بلغته على أن الغورباتشوفية لم تخلق هذه المعطيات إنما سرّعت في إنضاجها وساهمت في الأخص في إجراء التحوّل وتفكيك الامبراطوريتين بشكل سلمي.

فالمواجهة التي لم تحصل طيلة أربعين عاماً بين الشرق والغرب عبر جدار برلين حصلت وراء هذا الجدار في الشرق بين الدولة والمجتمع.

في معرض استقراء عملية العد العكسي لسقوط الامبراطوريتين اللتين قامتا حول موسكو تبرز محطة رئيسية قوامها استبدال مبدأ بريجنيف الذي كان يشكّل إحدى أهم قواعد إدارة العلاقات مع أوروبا الشرقية، منطقة النفوذ المطلق للاتحاد السوفياتي، وهو مبدأ يقوم على مفهوم السيادة المحدودة بمبدأ سيناترا ـ نسبة إلى فرانك سيناترا في أغنيته «الكلّ طريقته» للتعامل مع التململ الحاصل في دول أوروبا الشرقية. ولكن ذلك لم يلغ وجود حساسية ومخاوف عند الاتحاد السوفياتي ورثها من روسيا القيصرية وناتجة من محاولات الاحتواء والحصار التي حصلت تاريخياً ضد الدولة التي تقوم حول موسكو. فالجغرافيا لا تتغير مع السياسة، وفي هذا الإطار تفهم تلميحات غورباتشوف المتكررة في أواخر الثمانينيات حول ما يعتبره النموذج الأمثل في السياسة الخارجية لدول أوروبا الشرقية فيما يتعلق بعلاقاتها المستقبلية مع موسكو. فهو لم يكن يفوت الفرصة للإشادة بالحياد الفنلندي وبكونه النموذج لعلاقات ما بعد الحرب الباردة في أوروبا. والمفارقة المثيرة التي تبرز عند الحديث عن العلاقات السوفياتية ـ الأوروبية الشرقية أن هذه كانت تتبع دائماً المنحى الطبيعي لدينامية العلاقات في الامبراطوريات؛ الأطراف تثور أو تحاول التغيّر والتحرّر، والمركز يدعم القوى التقليدية والمحافظة في الأطراف، ويقمع التغير. ولكن مع الغورباتشوفية حدث عكس ذلك، إذ كانت هذه الأخيرة نموذجاً ومحرّضاً للتغيير الذي عصفت رياحه من المركز نحو الأطراف(٤).

وتبرز محطة أخرى عنوانها إسقاط شعار توازن القوى والدعوة إلى إرساء العلاقات الدولية على قاعدة توازن المصالح التي تقوم على فرضية الشراكة والتعاون بدل التنافس والمواجهة، وهو ما حصل لاحقاً مع الولايات المتحدة. ولو أن هذه العلاقات لم تكن بالطبع متكافئة بين الشريكين، فالتوازن في المصالح لا بد من أن يعكس على أرض الواقع التوازن في القوى.

أمام هذه التطورات السوفياتية اتسم رد الفعل الأمريكي في البداية بالحذر

---

(٤) حول هذه النقطة، انظر: Edouard Chevardnadze, *L'Avenir s'écrit liberté* (Paris: Odile Jacob, 1991), pp. 216-218.

والتخوّف من الدخول في المجهول، فالولايات المتحدة كانت مرتاحة إلى عملية إدارة العلاقات مع الاتحاد السوفياتي التي تبلورت في قواعد عامة تخصّ كيفية احتواء النزاعات وشروط وضوابط المواجهة والتنافس والتعاون في نموذجي التوتر والانفراج اللذين طبعا العلاقات بين القوتين العظميين خلال أربعة عقود ونيف. وتملك الولايات المتحدة تجربة وخبرة غنية في هذا المجال بحيث صارت مع الاتحاد السوفياتي «القديم» قادرة على استشراف سلوكية الآخر تجاه القضايا المختلفة، وفي كل أنواع العلاقات بينهما. وتنبع السياسة الأمريكية كلها من مخزون فكري وثقافي جرت بلورته نظرياً عبر الوقت في توافق عام. ولئن وجدت مدارس مختلفة راوحت بين الليبرالية والمحافظة المتشدّدة، إلا أن مرجعيتها كلها هي في ذلك التوافق العام، وخلافها ينحصر في كيفية التعامل مع «الآخر» وهو النقيض الايديولوجي و«الخصم» أو «العدو» الاستراتيجي، وكان الخطاب السياسي والسلوكية الدولية لذلك «الآخر» يغذيان بالطبع الصور الأمريكية عنه. وجاء الوضع الجديد لينسف كثيراً من القواعد الماضية في إدارة العلاقات، نتج منه تعقيدات تفترض بلورة قواعد مختلفة للتعامل معها. وزعزع هذا الوضع الجديد العديد من صور ذلك «الغير» في المخيلة الجماعية الأمريكية، بحيث صار على المؤسسة السياسية الأمريكية أن تجتهد لبلورة إطار مفهومي مختلف للتعامل، ليس مع الاتحاد السوفياتي فحسب بل مع الحلفاء والأصدقاء، ويكون مصدراً لسياسات الولايات المتحدة مستقبلاً.

واتبعت الولايات المتحدة سياسة تقوم على قناعتين أساسيتين: **أولاهما** أن «غورباتشوف هو أفضل أمل لاستمرار التغيير السلمي في العالم» حسب جورج بوش، وأنه بالتالي يجب تلافي اتخاذ مواقف تظهر وكأنها استغلال للتحوّل الحاصل مما قد يدفع بغورباتشوف إلى التخفيف من مسار التغيير أو قد يحرجه أمام خصومه في الداخل، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى انعدام الاستقرار في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية. **وثانية** هذه القناعات أن قوى التغيير واتجاهاته تصب حتماً في مصلحة الولايات المتحدة والغرب بشكل عام، فإقامة تعددية سياسية واقتصاد سوق في أوروبا الشرقية لا بد من أن يأتي في إطار نظم صديقة للولايات المتحدة و«غربية» الاتجاه، ولذلك أثر تظاهري هام لا يمكن لغورباتشوف مستقبلاً أن يعزل الاتحاد السوفياتي عنه ويشكل هذا كله بالطبع انتصاراً للنموذج الأمريكي وللسياسة الأمريكية.

واتسمت الخطوط العريضة للموقف الأمريكي بما يلي:

ـ إظهار التأييد والتشجيع دون الذهاب بعيداً بالطبع لما يقوم به غورباتشوف، وطمأنته إلى الموقف الأمريكي، وإبداء التفهم للمشاكل التي يواجهها ولكيفية معالجته لها. وخير مثال على ذلك الموقف الأمريكي من «أحداث باكو»، إذ سارعت الولايات المتحدة إلى التأكيد أن ما يقوم به غورباتشوف يتعلق باحتواء نزاع إثني وهو «نزاع

داخلي»، وأرادت الولايات المتحدة بذلك أن ترسل إشارة إلى جميع المعنيين بأنها لا تؤيد في المدى المنظور، على الأقل، محاولات تفكيك الاتحاد السوفياتي، والرسالة قد تكون موجهة بشكل خاص إلى جمهوريات البلطيق التي وإن لم تعترف الولايات المتحدة أبداً بضم الاتحاد السوفياتي لها، إلا أنها لا يمكن أن تؤيد بالطبع أية محاولة للانفصال تأخذ شكل صدام مع موسكو.

ـ وهدفت الولايات المتحدة بذلك أيضاً إلى تأكيد تأييدها مبدأً يتخطى الاتحاد السوفياتي ويتعلق بعدم جواز المساس بالحدود القائمة للدول في أوروبا الشرقية خوفاً مما يحدثه من انعكاسات سلبية على صعيد أوروبا ككل، وتحديداً بغية عدم فتح الملف الألماني حينذاك. فالولايات المتحدة اعتبرت أن الاتجاه نحو إقامة وحدة المانية يجب أن يأتي في إطار التزام المانيا بالحلف الأطلسي، الأمر الذي يعني عملياً، إبقاء الوضع على ما هو عليه حالياً، إذ كان الاتحاد السوفياتي يرفض بشدة أن تكون الوحدة الألمانية في إطار الأطلسي إلى حين قامت المانيا الغربية بشراء التغيير في الموقف السوفياتي.

ـ يبقى الحلف الأطلسي الأداة الأساسية الأمريكية في أوروبا، إذ تعتبره الولايات المتحدة العامل الأول في حفظ التوازن على المسرح الأوروبي، والمسؤولون الأمريكيون يذكّرون دائماً بأن الولايات المتحدة قد دخلت الحربين العالميتين بسبب اختلال التوازن في أوروبا، فأمام شعار البيت الأوروبي الذي رفعه غورباتشوف رد وزير الخارجية الأمريكية بالقول «إننا من أهل البيت، وسنبقى كذلك».

إذن اتسمت السياسة الأمريكية بالحذر. وقد وجهت إليها انتقادات كثيرة في هذا الشأن، منها أنها كانت مصرّة على الاستمرار في العلاقات مع المركز دون الأطراف أو الجمهوريات السوفياتية، ومنها أيضاً أنها كانت «ليّنة» في مواقفها، وأنها لم تربط المساعدات بموقف سياسي واضح لفرض تغيير في الاتحاد السوفياتي، أو أن مساعدتها لم تكن كافية[٥].

وكانت السياسة الأمريكية بعد سقوط منطق يالطا مستمرة بالاسترشاد بمنطق هلسنكي، أو احترام الوحدة الترابية للدول القائمة، وهو ما أقرّه مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا عام ١٩٧٥، وكانت تحاول قدر الإمكان الحصول على تنازلات من قبل الاتحاد السوفياتي دون إثارة هذا الأخير، وبدا أن السياسة الأمريكية تقوم على رد

(٥) بعض الأمثلة في هذا المجال: Jeffrey D. Sachs, «Start Paying Attention to the Russian Revolution,» *International Herald Tribune*, 28/11/1991, p. 8; Richard Nixon, «Don't Finance an Evasion of Soviet Reform,» *International Herald Tribune*, 3/6/1991, p. 8, and Zbigniew Brzezinski: «Next the Shakedown,» *International Herald Tribune*, 16/9/1991, p. 54, and «Help the Soviets Transform, Not Reform,» *International Herald Tribune*, 7/6/1991, p. 4.

الفعل ومحاولة اللحاق بالأحداث.

ومن جهة أخرى كانت التنازلات السوفياتية في السياسة الخارجية تأتي دائماً بعد فترة من التردّد نتيجة مقاومة التغيير في الداخل، كما حصل مثلاً خلال أزمة الخليج الثانية. فقوى التغيير التي كانت حليفة غورباتشوف في مرحلة الغلاسنوست ابتعدت عنه تدريجياً عندما بدأ التردد يطبع مواقفه في مرحلة تطبيق البريسترويكا. وقد أخذ غورباتشوف يتنقل من موقع رمز التغيير إلى دور الموازن بين أهل اليمين وأهل التغيير حتى وصل إلى موقع الأقرب عملياً إلى المجموعة الأولى. وقد انعكس ذلك في ظهور بعض التشدّد في السياسة الخارجية برز في حيّز ضيق من التميز من الموقف الأمريكي في أزمة الخليج[٦] بالرغم من التعاون الذي كان قائماً بين الطرفين، والذي كان من المنظور الأمريكي أول اختبار جدّي للتفكير السوفياتي الجديد، وإشراك الاتحاد السوفياتي مستقبلاً في إدارة الأزمات الإقليمية على قاعدة الرؤية الأمريكية لهذه الإدارة. وخير دليل على قياس التنازلات السوفياتية المستمرة مع تفاقم الأزمة الداخلية وازدياد الحاجة إلى الدعم المالي الأمريكي، الاتفاق الأمريكي - السوفياتي على إدارة عملية تسوية النزاع العربي - الإسرائيلي، وما كان ذلك ليحصل، كأن ترضى الولايات المتحدة بالمشاركة السوفياتية والدخول إلى الشرق الأوسط بهذا الشكل الرمزي والمتقدم خطوات كبيرة عن دخول موسكو لحظة أزمة الخليج، لو لم يصبح الدور السوفياتي مهمّشاً وثانوياً مقارنة بالدور الأمريكي، وأهم من ذلك كله غير راغب في التميز من الموقف الأمريكي أو الذهاب في مسار قد يشكل اصطداماً مع هذا الموقف.

ولكن مع تصاعد ثورة الجمهوريات وازدياد التأزم في المشروع الغورباتشوفي حدث تكيّف أمريكي مع التطورات الجديدة، إذ تحول التعامل الأمريكي من التركيز على القلب إلى الاهتمام بالأطراف مهيّأً للقبول بالأمر الواقع الجديد الذي نتج من اتفاق مينسك بين زعماء الجمهوريات السلافية الثلاث، الذي أعلن أن الاتحاد السوفياتي كطرف في القانون الدولي وكحقيقة جغراسية (Geopolitical) لم يعد قائماً[٧]. وقد أحدث ذلك تحوّلاً ضخماً في ميزان القوى لمصلحة الولايات المتحدة، وازداد اعتماد هذه الأخيرة مباشرة وفي إطار الحلف الغربي على الدبلوماسية الاقتصادية، التي من آلياتها المساعدات المالية والعينية الثنائية والمتعددة الأطراف وربط هذه المساعدات بإجراء تحوّلات بنيوية نحو اقتصاد السوق، وبسرعة هذا التحوّل والتلويح بإنشاء اتفاقات تفضيلية وتشجيع الاستثمارات الخاصة فيما لو تجاوبت موسكو مع المطالب الغربية. ويساعد بالطبع في تدعيم النفوذ الأمريكي بالخصوص

---

(٦) Pierre Salinger et Eric Laurent, *Guerre du Golfe: Le Dossier secret* (Paris: Olivier Orban, 1991).

(٧) *Le Monde*, 10/12/1991, p. 3.

والغربي عامة في موسكو الانجذاب الروسي إلى النموذج الاقتصادي الغربي باعتباره خشبة الخلاص من الوضع الاقتصادي الذي آلت إليه روسيا[٨].

وتحمل القمة الروسية ـ الأمريكية التي عقدت في ١٦ و١٧ حزيران/يونيو دلالات أخرى على الوضعية الجديدة للعلاقات بين الطرفين. ففي حين كان التوازن السياسي في الماضي يعكس بالطبع التوازن العسكري الاستراتيجي بين الطرفين وكانت موسكو تصر دائماً على مبدأ التكافؤ الاستراتيجي، صار التوازن الأخير يعكس الوضع السياسي الاقتصادي الجديد وقبول موسكو بدور الشريك الصغير. فالقمة استبدلت ميزان الرعب بميزان جديد غير متكافئ يقوم على مفهوم دفاعي، يكرّس الولايات المتحدة كالقوة الأعظم عسكرياً. وقد وافقت روسيا على إجراء هذا التحوّل الذاتي بواسطة تقديم التنازلات العسكرية الاستراتيجية للحصول على المساعدات الاقتصادية الأمريكية[٩].

ثانياً: أية بنية للنظام العالمي؟

في خضم التحولات على الصعيد الدولي، جاءت أزمة الخليج الثانية التي شهدت سيطرة الولايات المتحدة على عملية إدارة الأزمة والحرب لتعزز الرأي القائل بقيام نظام هيمنة أمريكي (Pax Americana) على الصعيد العالمي. وكان الرئيس الأمريكي قد أشار غداة انتهاء الحرب إلى أن هذه الأخيرة هي الاختبار الحقيقي الأول للنظام العالمي الجديد[١٠]. وفي مرحلة الانتقال من نظام إلى آخر يبقى السؤال قائماً حول الشكل البنيوي الذي سيرسو عليه النظام الجديد. فالذين يعتبرون أن النظام سيكون أحادي القطبية يقيمون وزناً لمعيار شبه وحيد هو عامل القوة العسكرية الذي يبقى المحدد لتصنيف القوى عالمياً. ومن جهة أخرى يعمّم أصحاب هذا الرأي تجربة لحظة تاريخية معينة هي أزمة الخليج، التي لها خصوصيات تجعل منها استثناءً وليس نموذجاً لنمط من النزاعات، على كيفية إدارة النزاعات في العالم مستقبلاً. ولكن تشييد نظام عالمي جديد، كما تدلّ التجارب التاريخية، يندرج في عملية مطوّلة، للعامل الزمني دور رئيسي فيها.

وكان يمكن تحقق واحد من شرطين لا تسيطر عليهما الولايات المتحدة حتى

---

(٨) يقول ايغور غايدار، نائب رئيس الوزراء الروسي أن بلاده تحتاج إلى مساعدات تصل إلى ٢٠ مليار دولار بشكل عاجل. انظر: الحياة، ٥/٣/١٩٩٢، ص ١١.

(٩) حول هذا الموضوع انظر مثلا: Thomas Friedman, «The Russian Deal: Warheads for Dollars,» *International Herald Tribune*, 19/6/1992, pp. 1 and 5, and Joseph Fitchett, «Nuclear Pact Sounds Knell for Old Ideas,» *International Herald Tribune*, 18/6/1992, p. 1.

(١٠) خطاب الرئيس الأمريكي في: *Maxwell Air Force Base* (13 April 1991).

تحرم هذه الأخيرة من وهج تعظيم الدور الأمريكي والانبهار به، الذي يبدو أنه خاصية عربية أكثر منه عالمية ربما لقرب العرب من الحدث، وهو ما خلق هذه العدسات المكبرة التي ينظر من خلالها عربياً وبمنطق قدري إلى موقع الولايات المتحدة الجديد. والشرطان المعنيان هما:

أولاً: انسحاب العراق إلى منطقة الحدود، واحتفاظه بجزيرة بوبيان، وشريط حدودي يضم المنطقة المتنازع عليها من وجهة نظر العراق.

ثانياً: تجاوب العراق مع المبادرة الفرنسية أو السوفياتية قبل فوات الأوان.

وبالرغم من ذلك كله، إلى جانب طبيعة النزاع وإدارة العراق له، اللذين سهلا بناء تعبئة دولية ضد العراق، لم يكن باستطاعة الولايات المتحدة أن تقود هذه العملية دون الدعم المالي الهائل الذي حصلت عليه. ويلاحظ في هذا الخصوص رئيس المجموعة الدراسية حول الردع النووي التابعة للأمم المتحدة أن الدولة التي تحتاج إلى مليارات الدولارات من دول أخرى لتمويل حرب ضد دولة نامية لا تملك القدرة على فرض نظامها (Order) على الكرة الأرضية(١١).

لقد أحدث انتهاء الحرب الباردة مفارقة رئيسية. فمع اختفاء «العدو الاستراتيجي» انتهى خط المواجهة شرق ـ غرب الذي كان عامل القوة العسكرية المعيار الرئيسي لديناميته وتوازناته، وقد أفقد الوضع الجديد هذا العامل الأخير الكثير من أهميته في قياس إمكانات الدول، فما تملكه الولايات المتحدة من قدرات عسكرية يفوق بكثير ما تحتاج إليه هي أو دول صديقة أو حلفاء محتملون أو حقيقيون ضمن أية حسابات ردعية مستقبلية، وهو ما أدى إلى تدني منفعة (Diminishing Utility) عامل القوة العسكرية. مقابل ذلك شهد عامل القوة الاقتصادية تصاعداً كبيراً في الأهمية مع ازدياد التنافس حول المصادر الأولية والحصول على الأسواق والنقص الحاصل في الأسواق العالمية للرأسمال الاستثماري، خاصة في مرحلة التحوّل التي تعيشها دولة التركة السوفياتية وشرق أوروبا ووسطها، إلى جانب ما تحتاج إليه أيضاً الدول النامية التي أسقطت خيارات اشتراكية الدولة واتجهت منحى الانفتاح الاقتصادي. فمن أهم سمات النظام العالمي الذي يتكوّن، إعادة ترتيب عناصر القوة في العلاقات الدولية مع تصاعد أهمية الجغرافيا الاقتصادية على حساب الجغرافيا السياسية. فعلى الصعيد الدولاني، ظهر ذلك في انهيار الامبراطوريتين السوفياتية ثم الروسية وتصاعد قوة الامبراطوريتين اليابانية والألمانية، فمع الانتصار الأمريكي تراجعت أهمية العامل الذي يشكل المصدر الرئيسي للقوة الأمريكية.

وقد صارت الدبلوماسية الاقتصادية من أهم أدوات إدارة العلاقات الدولية،

---

(١١) كما جاء في: Robin Wright, «Old Ways Falling but New World Order is Still Murky,» *Los Angeles Times* (26 June 1991), pp. H-1.

بعد سقوط خط المواجهة شرق ـ غرب، وبروز خط شمال ـ جنوب، وكذلك خط شمال ـ شمال كمركزَي الثقل الجديد في التفاعلات العالمية. ويخضع هذان الخطان لمنطق وقواعد مختلفة عن تلك التي كانت سائدة في مرحلة الحرب الباردة. وقد انعكس ذلك في حوار أمريكي داخلي حول إعادة ترتيب آليات بناء النفوذ باتجاه التركيز على الاقتصاد والتجارة الدولية. فمدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية يصرّح مثلاً «أن ٤٠ بالمئة من مهامنا الجديدة تتناول الاقتصاد الدولي»، فيما يحذر البعض من «ضعف الخبرة عند المؤسسة السياسية الأمريكية بشؤون الاقتصاد الدولي». ويرى نائب وزير الخارجية الأمريكية أن علينا التحوّل عمّا كنا نهتم به طيلة الأربعين سنة الماضية. ويضيف أن صعود أو هبوط الولايات المتحدة في الخمسين سنة القادمة يعتمد على قدرتها على التنافس في التجارة الدولية. وصدرت دعوة، على سبيل المثال، لاستبدال مجلس الأمن القومي بمجلس للسياسة الكونية يضم وزيري المال والتجارة[١٢]. ويرد أصحاب مدرسة أولوية القوة العسكرية على مدرسة أولوية الاقتصاد بالقول إن النظام الدولي لم يتغيّر في ما يتعلق بدور القوة العسكرية، وانه بالتالي لا يمكن وصف ما بعد الحرب الباردة بمرحلة الجغرافيا الاقتصادية[١٣].

ويأتي هذا الحوار في خضم حوار آخر حول الدور المستقبلي للولايات المتحدة. وقد يكون من المفيد التذكير في هذا الصدد أنه عشية أزمة الخليج الثانية وسقوط جدار برلين كان الشعور السائد في الولايات المتحدة أن هذه الأخيرة في تراجع كقوة عظمى[١٤]، ولكن هذه الأزمة ونهاية الحرب الباردة خلقتا شعوراً بالتفاؤل ونشوة الانتصار اللذين حلاّ محل التشاؤم الذي ساد لبعض الوقت. وقد ظهر هذا التفاؤل في عودة الثقة إلى الدور الأمريكي وفي موجة وطنية عامة، وانعكس ذلك كله في الحديث عن نظام عالمي جديد من «صنع الولايات المتحدة». فوزير الخارجية الأمريكي تحدث عن الزعامة الأمريكية القائمة على الالتزام الجماعي للدول الديمقراطية بغية توسيع أسرة هذه الدول ونشر القيم التي تؤمن بها[١٥]. ولكن هذا التفاؤل أخذ

---

(١٢) حول ذلك كله انظر: Martin Tolchin, «New Focus for CIA: Global Economics,» *International Herald Tribune*, 14/4/1992, p. 2; Edward N. Luttwak, «For America, Again the World is a New Ball Game,» *International Herald Tribune*, 23/9/1991, p. 8, and Rick Inderfurth, «Put Economics into the National Security Council,» *International Herald Tribune*, 23/6/1992, p. 10.

(١٣) من أبرز دعاة هذا الرأي: Charles Krauthammer, «What Armed Forces Can Do, Sanctions Can't,» *International Herald Tribune*, 22/6/1992, p. 10.

(١٤) Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers* (New York: Random House, 1987).

(١٥) William Pfaff, «Baker's Commonwealth of Democracies,» *International Herald Tribune*, 26/6/1991, p. 8, and *The Wireless File* (United States Information Agency (USIA)) (30 April 1992), p. 21.

يتضاءل مع الوقت لتشوبه نظرة أكثر واقعية لقدرة الولايات المتحدة على إحداث تحولات دولية بالاتجاه الذي تريده. ويقول برنت سكوكرفت، مستشار الأمن القومي، في هذا الصدد «إن خيارنا الأخير هو توفير زعامة أمريكية باسم السلام والاستقرار العالمي. نسمع الكثير هذه الأيام عن نظام عالمي جديد وأيضاً عما يسميه البعض الفوضى العالمية الجديدة، وهذه الأخيرة أكثر ظهوراً مؤخراً. فالفوضى هي الوضع الطبيعي للعالم الذي تم احتواؤه مؤقتاً خلال الحرب الباردة... ولا يمكننا إلغاء دينامية التغيير في العالم أو إيجاد نوع من الوضع الاصطناعي. فخيارنا هو بين عالم يجري احتواء أوضاع اللااستقرار فيه وبين عالم متروك لآلياته يتحوّل إلى فوضى»(١٦).

ويبدو أنه عند كل تحوّل تاريخي في النظام الدولي يقوم هذا الحوار الأمريكي بين مدرستين: **الأولى** يمكن وصفها بـ «الانعزالية» وتقول بإعطاء الأولوية للداخل والاهتمام بقضاياه، وبناء القلعة الأمريكية، وكذلك الابتعاد عن مشاكل ومخاطر الدور الدولي المكلف، وقد انتصر منطق هذه المدرسة غداة الحرب العالمية الأولى. وتدعو المدرسة **الثانية** إلى قيام الولايات المتحدة بدور تدخلي دولي ناشط. وقد انتصرت هذه بالطبع غداة الحرب العالمية الثانية ومن نتائجها الحلف الأطلسي، مشروع مارشال، الأحلاف الاقليمية، ومبدأ الاحتواء الأول والثاني.

وعاد هذا الحوار من جديد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولكن بثياب مختلفة هذه المرة، ولكن من المنطلقات الفلسفية ذاتها. فبين تيار «أمريكا أولاً» الذي يمثله المرشح الجمهوري السابق باتريك بوكانان، والتيار التدخلي الذي يركز على دور الشرطي العالمي وينتقد بشدة مفاهيم الأمن الجماعي، الذي يمثله شارلز كروثامر(١٧)، يبقى الاتجاه المهيمن في المؤسسة الأمريكية، وفي هذا الخصوص في الإدارة الأمريكية، ذلك الذي يقوم على دور تدخلي ذي أهداف تبقى أكثر تواضعاً مما يدعو إليه نموذج «الشرطي العالمي» الذي يدعو إليه كروثامر وبعض أوساط وزارة الدفاع والصناعة العسكرية، الذين يعتبرون أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة في العالم. ويلخص ستانلي هوفمان التناقض بين سمعة القوة العالمية الوحيدة وواقع الإمكانات الأمريكية التي تمنع من القيام بهذا الدور بقوله: إننا القوة العظمى الوحيدة الباقية، ولكننا

---

(١٦) *The Wireless File* (22 June 1992), p. 10.

(١٧) مثلاً: Patrick Buchanan, «America First: Let the World Get by without Uncle Sam,» *International Herald Tribune*, 10/9/1991, p. 7; Leslie Gelb, «Look Homeward,» *Jerusalem Post International*, 29/4/1991, p. IE 7, and Charles Krauthammer: «Even Collective Security Needs a Superpower Friend,» *International Herald Tribune*, 11-12/4/1992, p. 4, and «Bush Revived the Vietnam Syndrome,» *Jerusalem Post*, 21/4/1991.

مفلسون ولا نستطيع أن نفعل شيئاً[١٨].

وفي إطار الدور الأكثر تواضعاً ينصح البعض بفك الارتباط بشكل انتقائي من التزامات عالمية لتوظيف بعض الإمكانات المحررة في الداخل[١٩]. ويحذر البعض الآخر من استنتاج دروس خاطئة من حرب الخليج للدخول في مغامرات مكلفة، كأن تحاول الولايات المتحدة القيام بتمثيل دور الشرطي في العالم[٢٠]. فمظهر القوة الأمريكية في حرب الخليج، حسب بول كينيدي، لم يغير من واقع سقوط الامبراطورية الأمريكية. ومرد ذلك حسب كينيدي أن الثقافة السياسية الأمريكية تمنع من بلورة استراتيجية لمواجهة المصادر الداخلية لهذا السقوط[٢١]. ويرى البعض أن الولايات المتحدة يمكن أن تقوم بدور الحكم بواسطة المساعدة في إقامة أحلاف مناهضة لهيمنة قوة واحدة وهو هدف أكثر تواضعاً وتوافقاً مع القدرات الأمريكية[٢٢].

يتأكد مع مرور الوقت صعوبة قيام النموذج الهرمي الذي تتربع على رأسه الولايات المتحدة، نتيجة المعطيات المذكورة سابقاً، وخاصة تلك المتعلقة بإعادة ترتيب عناصر القوة، ونتيجة الفجوة القائمة بين الإمكانات الأمريكية الموجودة في محصلتها من جهة، والإمكانات الضرورية للقيام بدور شرطي العالم من جهة أخرى. إلى جانب ذلك كله يبرز نموذج آخر قوامه وجود مجالين أساسيين، البعض قد يسميهما كتلتين في العالم؛ **أولهما** مجال المحيط الهادي الذي يتمحور حول اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وقد انجذبت هذه حسب هذا الرأي إلى شاطئها الغربي. **وثانيهما** المجال الأوروبي الذي يتمحور حول الجماعة الأوروبية والاتحاد السوفياتي قبل انهياره[٢٣]. ففي التجاذب بين «الأطلسي» و«الهادي» استطاعت اليابان بما تحمله من إمكانات

---

(١٨) *International Herald Tribune*, 27-28/6/1992, p. 4.

(١٩) Peter McGrath, «The Lonely Superpower,» *Newsweek* (7 October 1991), pp. 18-19.

(٢٠) Joseph Nye, «La Guerre du Golfe et l'intérêt national américain,» *Libération*, 2/8/1992, p. 5.

(٢١) Paul Kennedy, «Amérique: Les Défauts de la cuirasse,» *L'Express* (2 août 1992), p. 5.

(٢٢) Christopher Layne, «Une position hégémonique ne dure jamais,» *L'Express* (2 août 1992).

(٢٣) Jacques Attali, *Lignes d'horizons* (Paris: Fayard, 1990), pp. 57-58.

وحول الانجذاب الأمريكي إلى الهادئ، انظر الحوار بين الفين توفلر وجاك اتالي في:

«L'Europe est-elle trop faible pour qu'on danse avec elle?» *Le Nouvel observateur* (4-10 avril 1990), pp. 34-35.

وكذلك فرد برغستن مدير معهد الاقتصاد الدولي في واشنطن، في:

International Herald Tribune, 26/8/1991, p. 11.

وفرص اقتصادية وقوة تقانية وعلمية مستقبلية جذب الولايات المتحدة إلى مجالها. ويقوم هذا النموذج على النظرة التي ظهرت في الثمانينيات، التي اعتبرت أن مركز الثقل الجديد في العالم انتقل من الأطلسي إلى الهادي.

وفقدت الولايات المتحدة بالتالي اهتمامها بالقارة القديمة لاستقرار ميزان القوى في المسرح الأوروبي وقيام علاقات انفراج على المستوى الاستراتيجي من جهة، ولتراجع القوة الاقتصادية لأوروبا مقارنة باليابان ولعدم وجود قطب أوروبي أو في أوروبا قادر على أن يشكّل عامل جذب للولايات المتحدة أسوة باليابان من جهة أخرى. إلا أن هذه العوامل كلها قد تغيّرت أو سقطت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وعادت أوروبا تستعيد حيويتها حول الجماعة الأوروبية، وبرزت بالخصوص ألمانيا الموحّدة في هذا المجال مما أحدث ضغطاً أكثر توازناً على الولايات المتحدة بين الهادي والأطلسي.

ومن جهة ثانية برزت محاولات اليابان ترجمة قدراتها الاقتصادية إلى نفوذ عالمي لتخلق مسافة سياسية بينها وبين الولايات المتحدة، وأخذت اليابان تتراجع عن دورها السابق كـ«مصرفي الحلف الغربي» وتعمل على الحصول على عضوية دائمة ولو دون حق النقض في مرحلة أولى في مجلس الأمن. ويشكل ذلك نوعاً من بطاقة العضوية في نادي الكبار، كما يمثل استعداد اليابان للمشاركة في قوات دولية تحولاً رئيسياً في دور قوات الدفاع اليابانية. فنموذج المجالين ربما كان صالحاً لتوصيف ما كان يتجه إليه الوضع الدولي في الثمانينيات وقبل انتهاء الحرب الباردة وظهور معطيات جديدة وغياب معطيات مؤثرة. ويقود ذلك إلى نموذج ثالث في طور التبلور يمكن وصفه بنظام ثلاثي الأقطاب القارية (Tricontinental System) يقوم على الولايات المتحدة واليابان والجماعة الأوروبية. فعلى الصعيد الاقتصادي مثلاً تمثل هذه القوى ٨١ بالمئة من الاستثمار الخارجي المباشر (FDI) و٤٧ بالمئة من الصادرات العالمية(٢٤). والمؤشرات على تبلور هذا النموذج كثيرة، منها:

ـ ما أشرنا إليه سابقاً عن إعادة ترتيب عناصر القوة عند تحديد إمكانات الدول/القوى، حيث ازداد دور القوة الاقتصادية مقابل تراجع دور القوة العسكرية.

ـ سقوط العدو الاستراتيجي الذي كان وجوده عنصراً أساسياً في صهر الحلف الغربي بشكل هرمي. وحرر ذلك دول الجماعة الأوروبية واليابان من الضغط الأمريكي الذي كان يقيد حركة الحلفاء ويفرض عليهم إخضاع تمايز المصالح الاقتصادية والسياسية أحياناً بينهم وبين الولايات المتحدة لمصلحة الحفاظ على التضامن

---

(٢٤) *Economist* (24 August 1991), p. 53.

الاستراتيجي الذي تحدده هذه الأخيرة.

ـ الاتجاه نحو «الإقليمية الاقتصادية»[٢٥] كبديل عن تحرير التجارة الدولية. ويشكل تعثّر جولة الأوروغواي في مفاوضات الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة أبرز الدوافع والمظاهر في الوقت ذاته لمنطق إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية.

ـ تسريع الخطوات الاندماجية في إطار سياسة التعميق قبل التوسيع التي تتبعها الجماعة الأوروبية. فبالرغم من بعض عوامل التردد فإن مسيرة قيام القطب الأوروبي السياسي حول الجماعة الأوروبية مستمرة بنجاح وتشكل عامل جذب في محيطها الأوروبي. فعلى سبيل المثال فإن توقيع اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة تضم دول الجماعة الأوروبية مع دول مجموعة التجارة الحرة الأوروبية (الافتا) سيجعل من المجال الجديد أقوى منطقة تجارة حرة في العالم.

ـ ما أشرنا إليه سابقاً حول يابان تبحث عن دور جديد يقوم على الشراكة القيادية وليس على تمويل لقائد وبداية التغلب على عقدة العسكرة التي تطبع المجتمع الياباني منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى جانب دور اليابان الناشطة اقتصادياً في محيطها الجنوب شرق آسيوي المباشر. فلقد بلغت استثمارات اليابان في سنوات خمس حدود ٢٦,٨ مليار دولار مقابل ٧,٤ مليار دولار للولايات المتحدة، هذا إلى جانب عشرة مليارات دولار قدمتها الحكومة اليابانية ضمن سياسة مساعدات التنمية وراء البحار (ODA)[٢٦].

ـ وكذلك الولايات المتحدة التي بدأت باتفاقية التجارة الحرة مع كندا وتعمل على توسيعها جنوباً لتضم المكسيك في منطقة تجارة حرة شمال أمريكية، إلى جانب تحول علاقاتها مع أمريكا اللاتينية من السلبية والتوتر التي طبعتها، إلى علاقات تتسم بالانفراج والتعاون مع النخبات الحاكمة، وخاصة بسبب تراجع المدّ الراديكالي وانتشار أفكار الليبرالية الاقتصادية، بحيث يمكن القول إن مبدأ مونرو يعمل بالوسائل الاقتصادية حالياً لربط اقتصادات هذه الدول بشكل هيكلي بالاقتصاد الأمريكي وما يحمله ذلك من انعكاسات سياسية.

ـ والجماعة الأوروبية تعمل كقطب مغناطيسي جاذب لدول أوروبا التي تود دخول «جنة» الجماعة. ويتساوى في هذا المطلب ـ ولو لم يتساووا في الفرص بالطبع ـ النمسا وسويسرا، إلى حد ما، المحايدتان، ودول «الافتا» بعد خطوتها الأولى المشار

---

(٢٥) Hubert Rowen, «Next Comes on an Experiment with Regional Blocs,» *International Herald Tribune*, 6/11/1991, p. 3.

(٢٦) Bill Powell, «Sayonara, America,» *Newsweek* (5 August 1991), pp. 22-23.

إليها سابقاً، ودول أوروبا الشرقية، وأوروبا الوسطى ومعها الدول الجديدة. ويبقى الثنائي الألماني ـ الفرنسي المحرك الرئيسي في مسيرة الجماعة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية.

ولكل قطب من الأقطاب الثلاثة نقاط ضعفه الرئيسية، فهذه مثلاً تندرج تحت العنوان الاقتصادي في الحالة الأمريكية في موازنة وصل عجزها إلى ٤٠٠ مليار دولار تقريباً[٢٧]، وغياب القدرة على التنافس في التجارة الدولية. ويمثل العنوان العسكري نقطة ضعف اليابان، إذ إن التوجه للعب دور دولي يتطلب أيضاً مستوى معيناً من القدرات العسكرية وهو ما زال يلقى معارضة في الداخل، ولو أقل من قبل بكثير خوفاً من إعادة عسكرة المجتمع الياباني ذي القابلية الثقافية لذلك، كما يلقى هذا التوجه معارضة من دول الجوار بالرغم من العلاقات السياسية والاقتصادية الجيدة التي تربط اليابان بهذه الدول. ومرد ذلك الصورة السلبية الراسخة للاستعمار الياباني في الماضي. وفي الحالة الأوروبية يمثل العامل التنظيمي السياسي نقطة الضعف، إذ يتناول كيفية تخلي دول عن صلاحيات سيادية لمصلحة إطار أوسع وكيفية صناعة القرار في إطار تجمع دولي.

ويبدو أن المخاوف من ازدياد إجراءات الحماية المقنَّعة والمباشرة وآثار ذلك في الموازين التجارية وتعثر مفاوضات الأوروغواي والتوتر السياسي الناتج من هذا التنافس، إلى جانب الصور التي صارت تنتشر في إطار كل طرف عن الطرف الآخر، التي تعكس وتغذي التوتر في الوقت ذاته مثل صور «الأمريكي الكسول» و«الياباني الجشع» و«القلعة المحصنة الأوروبية»، كلها تبشر بقيام حرب باردة اقتصادية بين هذه القوى. ومن أبرز خطوط التوتر في العلاقات ضمن هذا المثلث ما يلي:

ـ محاولة الولايات المتحدة الضغط على اليابان لفتح أسواقها للصادرات الأمريكية وللحصول على معاملة تفضيلية[٢٨] مثل زيادة حجم الاستيراد وتنشيط الاستهلاك في اليابان بعد أن وصل الفائض التجاري الياباني مع الولايات المتحدة إلى ٤١ مليار دولار في كل من العامين الماضيين[٢٩].

ـ انزعاج الولايات المتحدة من السياسة الزراعية المشتركة للجماعة الأوروبية التي تدخل في صلب فلسفة الجماعة، ولا يمكن بالتالي التراجع عنها. ومن المرجح أن

---

(٢٧) *Le Monde*, 8/7/1992, p. 3.

(٢٨) حول عرض هذه السياسة وانتقادها، انظر:
Robert Samuelson, «Guarding the Wrong Economic Goal,» *International Herald Tribune*, 29/1/1992, p. 4.

(٢٩) *Time* (13 January 1992), p. 34.

تبقى مصدراً للتوتر في العلاقات الأطلسية. وقد هدّد المسؤولون الأمريكيون باحتمال ربط العلاقات على صعيد الأمن الاستراتيجي بالعلاقات الاقتصادية فيما لو استمر الأوروبيون على موقفهم[٣٠].

- تخوف اليابان من إقفال السوق الأوروبية أمام الصادرات اليابانية بعد استكمال الوحدة الاقتصادية والنقدية وهو ما يدفع اليابان إلى زيادة استثماراتها في أوروبا حتى تصبح اقتصادياً في المستقبل من أهل البيت. وقد بلغت هذه الاستثمارات حدود ٥٥ مليار دولار[٣١]. وتحاول الجماعة الأوروبية أسوة بالولايات المتحدة الضغط على اليابان لفتح أسواقها بعد أن وصل العجز التجاري للجماعة مع اليابان إلى ٢٧ مليار دولار عام ١٩٩١ وبازدياد وصل إلى ٤٨ بالمئة عن السنة السابقة لها[٣٢].

- خط توتر عبر الأطلسي بين الولايات المتحدة والجماعة، وتحديداً المانيا وفرنسا، حول الدور الدفاعي للجماعة، وبالأخص دور اتحاد أوروبا الغربية الذي تريده فرنسا والمانيا أن يكون الذراع الدفاعية للجماعة وتقبله الولايات المتحدة كامتداد أوروبي لحلف الأطلسي. ويتمحور الخلاف إذن حول حجم استقلالية الدور الدفاعي الأوروبي بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ويندرج ذلك كله في بلورة الدور المستقبلي السياسي والدفاعي للجماعة الأوروبية.

ويزداد التنافس حدّة ويكتسب بعداً جديداً بوجود نموذجين رأسماليين مختلفين لكل منهما فلسفته وقيمه الاجتماعية والاقتصادية[٣٣] وكذلك استراتيجيته، **أحدهما** يقوم على الفردية وهو النموذج الأمريكي، **وثانيهما** يقوم على فكرة التوافق الاجتماعي ومفهوم الجماعة، ويمثله النموذج الياباني، وكذلك بعض الدول الأوروبية الغربية؛ ففي منطقة الهادي تمثل اليابان ليس رمزاً للنجاح فحسب بل نموذجاً للتنظيم الاقتصادي الاجتماعي يقتدى به[٣٤].

وبالطبع يظهر التنافس بين هذه القوى على الصعيد الإقليمي. ونشير إلى بعض الأمثلة في هذا الصدد، منها: الخلافات التي نشأت في المؤتمر التنسيقي لمساعدة أسرة الدول المستقلة الذي عقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ في واشنطن، وقد اتهمت

---

(٣٠) Marc Fisher, «U. S. Officials Take Tough New Line on Europe,» *International Herald Tribune*, 10/2/1992, pp. 1-2.

(٣١) *International Herald Tribune*, 6/6/1991, p. 2.

(٣٢) *Time* (10 February 1992), p. 13.

(٣٣) من الدراسات الهامة في هذا المجال: Michel Albert, *Capitalisme contre capitalisme* (Paris: Seuil, 1991).

(٣٤) David Sanger, «The Pacific's Role, Model and Bankroller,» *International Herald Tribune*, 6/12/1991, p. 1.

الجماعة الأوروبية الولايات المتحدة بأنها تحاول سرقة الأضواء والظهور كقائد لحملة المساعدات لهذه الدول، وظهر التنافس أيضاً في مؤتمر البيئة في البرازيل حيث استطاعت الجماعة بواسطة تفهمها مواقف ومطالب دول «الجنوب» وكذلك اليابان بواسطة «سخائها» من إحراج الولايات المتحدة. وقبل ذلك اعتبرت الجماعة الأوروبية أن الولايات المتحدة عملت ونجحت في دفعها إلى موقع المتفرج المعني في عملية السلام في الشرق الأوسط وحرمانها من ممارسة دور الشريك الفعّال في رعاية المفاوضات. وقد لخّص ميشال فوزيل، وزير العدل الفرنسي، ما تمر به العلاقات بين الأقطاب الدولية بالحديث عن قيام «يالطا اقتصادية» يحكمها بالطبع وينتج منها منطق الحرب الباردة.

ولا يمكن أن تكتمل صورة النموذج الثلاثي الأقطاب القارية مستقبلاً دون محاولة تحديد موقع كل من روسيا والصين الشعبية في النظام الذي يتكوّن. فبعد أن تعود روسيا إلى وضع الدولة الطبيعية، هل ستتجه هذه نحو أوروبا؟ علماً بأن مستقبل البناء الأوروبي محكوم بموقع روسيا في هذا البناء أو قريباً منه، أم أن روسيا ستتجه نحو آسيا، وتحديداً نحو صياغة علاقات جديدة في إطار أسرة الدول المستقلة بعد أن يهدأ غبار النزاعات القومية والاثنية؟ والمقارنة التاريخية لهذا الاحتمال موجودة؛ فالمانيا صارت في قلب الجماعة الأوروبية بعد أن كانت في حالة حرب مدمرة مع معظم دول هذه الجماعة في الماضي. وفيما يتعلق بالصين الشعبية فالاحتمال وارد أن تستمر في بريسترويكا اقتصادية بشكل تدريجي وبطيء مثل إقامة «جزر» من المناطق التجارية الحرة قبل أن تسمح ربما، وحسبما يحسم الصراع في الداخل، بنوع من الغلاسنوست مستفيدة من التجربة السوفياتية بواسطة عكسها، وتتجه نحو التعاون الوثيق مع اليابان مما يعطي القطب الآسيوي الجديد قوة دفع كبيرة.

ثالثاً: خط شمال ـ جنوب

يتميز هذا الخط البارز في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في اختلافه عن الدعوة السياسية التي تبلورت في السبعينيات إلى حوار بين الشمال والجنوب بغية إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يتأسس على علاقات اعتماد متبادل أكثر توازناً بين الشمال والجنوب. وإذا كانت ايديولوجية «الشمال ـ جنوب» اقتصادية المضمون، فإن خط شمال ـ جنوب يتخطى الاقتصاد ليشمل القيم السياسية والاجتماعية أيضاً في تفاعلاته.

ويأتي بروز هذا الخط في ظروف مختلفة كلياً عن الثمانينيات، إن كان على الصعيد البنيوي أو القيمي. فهنالك شمال يحمل نموذجاً منتصراً انتصاراً مزدوجاً ضد «الشرق» مع سقوط الشيوعية، وضد نموذج غربي آخر كان يعتبر نموذجاً وسطياً

تأسس على الديمقراطية الاجتماعية أو «العقيدة الرمادية» حسب تعبير انغمار برغمان. ولقد ظن البعض أنه بعد انهيار الشيوعية يصبح هذا النموذج الأخير المرجعية المناسبة لجماعات التغيير في الدول الاشتراكية سابقاً. والمفارقة المثيرة أنه في خضم ذلك التحول الجاري سقط هذا النموذج في السويد التي كانت أنجح ما قدمه هذا النموذج على الصعيد التطبيقي.

وفي خصوص النموذج المنتصر يقول وزير الخارجية الأمريكية إن على بلاده أن تلعب دور المحرك لنشر الديمقراطية واقتصادات السوق[٣٥] وهما الصفتان المتلازمتان مع شعار الليبرالية السياسية والاقتصادية الذي يشكل عنوان النموذج المنتصر. وفي أوج الانتصار يشعر دعاة هذا النموذج بالتفوق الأخلاقي لنموذجهم. ويقول جان فرانسوا ريفيل أحد أبرز هؤلاء الدعاة إن الديمقراطية قد وقّعت عقداً مع التاريخ، فلقد تعهدت ضمنياً أنه في المستقبل كل ما يكون حقاً يكون قوياً[٣٦].

وفي مواجهة الشمال المنتصر يقف «جنوب» يزداد فقراً[٣٧]، فحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية «يؤدي النظام الاقتصادي العالمي إلى «انتقال» حوالى خمسمائة مليار دولار سنوياً من «الجنوب» إلى الشمال، ويتم «تعويض» ذلك بمساعدات عامة للتنمية تصل إلى خمسين مليار دولار سنوياً»[٣٨]. ويعاني الجنوب أيضاً مشاكل المديونية وآثارها في ميزان المدفوعات وفي عملية التنمية؛ فعلى سبيل المثال بلغت ديون افريقيا في عام ١٩٩٠، مئتين وخمسة وعشرين مليار دولار، تشكل حوالى ٦٣ بالمئة من الدخل القومي العام، فيما يصل حجم خدمة الدين إلى حوالى أربعة وعشرين ملياراً ونصف مليار دولار، ويشكل ١٨ بالمئة من نسبة الصادرات[٣٩]. ويعاني الجنوب انفجاراً ديمغرافياً يزيد من الضغوط على الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ فحسب صندوق الأمم المتحدة للسكان تبلغ النسبة السنوية للنمو السكاني في العالم كما يلي: ٣ بالمئة في افريقيا، ١,٩ بالمئة في أمريكا اللاتينية، ١,٨ بالمئة في آسيا. ومقابل هذه النسبة المرتفعة في النمو في «الجنوب» تبلغ نسبة النمو في «الشمال» ٠,٢ بالمئة في أوروبا، و٠,٧ بالمئة في الولايات المتحدة[٤٠]. وفي حين أن خمس سكان العالم

---

(٣٥) *The Wireless File* (21 April 1992), p. 9.

(٣٦) Jean François Revel, dans: *Le Point* (11 mars 1991), p. 22.

(٣٧) هناك ١,٢ مليار إنسان في الجنوب يعيشون في فقر مطلق و١,٥ مليار لا يحصلون على مياه سليمة و٨٠٠ مليون ينامون جياعاً كل ليلة. انظر: Oscar Arias Sanchez, «New Security for the People,» *International Herald Tribune*, 4/4/1992, p. 6.

(٣٨) René Dumont, «Le Sommet de Rio est mal parti...,» *Libération*, 2/6/1992, p. 5.

(٣٩) *Jeune Afrique*, nos. 1634-1635 (30 avril - 14 mai 1992), pp. 45-47.

(٤٠) *The Wireless File* (30 April 1992), p. 7.

يعيشون في «الشمال» فإنهم يحصلون أيضاً على أربعة أخماس الدخل العالمي[٤١]. وكل هذه عوامل تعزز التبعية البنيوية التي تربط بين الشمال والجنوب. وتمثل الدبلوماسية الاقتصادية التي تمارس مباشرة أو بواسطة المؤسسات المتعددة الأطراف إحدى أهم وسائل سيطرة الشمال على الجنوب، وعلى الصعيد الفكري، يتوزّع الجنوب بين الفاقدين لأي مشروع للتحديث وبين المنبهرين كلياً بالنموذج المنتصر. ونورد كمثال على هذا ما كتبه أصحاب التقرير حول المخطط السوفياتي، مخطط الخمسمئة يوم، للتحول نحو الرأسمالية. ونقرأ في مقدمة التقرير «ان الإنسانية لم تنجح في خلق أي شيء أكثر فعالية من اقتصاد السوق»[٤٢]. ويجمع أهل الجنوب على ضرورة الإسراع في «ردم الفجوة» بينهم وبين الشمال، واختصار المسافة في التحوّل نحو اقتصاد السوق، غير مهتمين أحياناً بالتكلفة الاجتماعية والاقتصادية للتحول وضرورة التعامل معها، وهو ما قد يخلق ردود فعل سلبية تجاه التحوّل الجاري، ويدخل الطرف المعني في حلقة مفرغة. ويقارن جان كريستوف روفين خط شمال ـ جنوب بالخط السابق شرق ـ غرب قائلاً إن الأخير كان ايديولوجيا حرب أنشأت توازن سلام، في حين أن الأول يظهر وكأنه نظام سلمي جديد ولكنه يحتوي اختلالاً في التوازن ومواجهة[٤٣]. ويعمل «الشمال» والمؤسسات المالية الدولية وتحديداً «الشمالية» بواسطة دعم التخصيص واقتصاد السوق على استكمال عملية دمج اقتصادات دول الجنوب في الاقتصاد العالمي، وحسب النموذج المنتصر فإن الخروج من التخلف وتخطي عوائق التنمية يمرّان عبر مزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي[٤٤]، وفيما ترتفع حواجز الحماية بين أقطاب «الشمال» تسقط هذه الحواجز في «الجنوب».

وتشكل الديمقراطية العنوان الآخر بعد اقتصاد السوق للنموذج المنتصر. وقد أخذت الديمقراطية بالعودة إلى المواجهة بشكل كبير منذ أواخر الثمانينيات على الصعيد العالمي، ونظرة إلى كل من أوروبا الشرقية وبعض أمريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا تدلّ على ذلك. وحلّت الديمقراطية محل شعار الثورة كقيمة سياسية رئيسية في عملية

---

(٤١) Martin Khorkok Peng, *The Future of North-South Relations, Conflict or Cooperation?* (Malaysia: Third World Network, 1992), p. 16.

(٤٢) Michael Dobbs, «500 Days, A Soviet Plan for Capitalism,» *International Herald Tribune*, 15-16 /9/ 1990, p. 4.

(٤٣) Jean Christophe Ruffin, *L'Empire et les nouveaux Barbares* (Paris: Editions J. C. Lattès, 1991), p. 22.

(٤٤) يقدم سمير أمين رأياً مناقضاً لنظرية الاندماج يدعو إلى فك الربط (déconnexion) القائم بين الأطراف والمركز. انظر: Eric Fottorino, «Un Entretien avec Samir Amin,» *Le Monde*, 26/5/1992, p. 2.

التغيير وكهدف لنوع السلطة المنشودة في الوقت ذاته في العالم النامي(٤٥). وسمحت نهاية الحرب الباردة لدول «الشمال» بأن تمارس ضغوطها بشكل أكثر فعالية تجاه بعض دول «الجنوب» حين تدعم التحوّل نحو الديمقراطية في هذه الدول دون أن تكون هنالك مخاطر لهروب الدولة المستهدفة نحو المعسكر الآخر. ويظهر ذلك في علاقات الولايات المتحدة مع بعض دول أمريكا اللاتينية، وفي علاقات فرنسا مع بعض الدول الأعضاء في الفرنكوفونية، حيث إن فرنسا مثلاً ربطت في القمة الفرنسية الافريقية في لابول بين مساعداتها للتنمية والمسيرة الديمقراطية في بعض هذه الدول(٤٦). ويتسم هذا الاهتمام «الشمالي» بالديمقراطية في «الجنوب» بأمرين اثنين: **أولهما** أنه على عكس الوجه الآخر للنموذج المنتصر لا تجرى التعبئة له، ولا يشكل أولوية على الصعيد العملي في علاقات الشمال بالجنوب، **وثانيهما** أن هنالك وضوحاً في الانتقائية في هذا المجال في رفع الشعار تجاه بعض دول الجنوب بغية ممارسة ضغوطات على حكوماتها لأسباب أحياناً قد لا تتعلق بالهدف المعلن للضغط وفي تلافي رفع الشعار تجاه دول أخرى نتيجة وجود مصالح للشمال يمكن أن تتعرض للمخاطر فيما لو حصل التغيير.

وقد أثارت قضية الديمقراطية حوارات حول أمور عدة، اعتبرها البعض بمثابة مسلّمات، منها مثلاً:

- إن الديمقراطية تؤدي إلى علاقات سلمية بين الدول، إذ إن الدول الديمقراطية لا تدخل في حروب بين بعضها البعض، وهذه مسلّمة يرفعها أهل النموذج المنتصر، وهي إذ تتسم بالصحة في وصف وضع معين إلا أن لهذا الوضع أسباباً أخرى قد تكون ساهمت في التوصل إليه.

- إن الليبرالية الاقتصادية تؤدي إلى الديمقراطية، وتعتمد هذه المقولة على فرضية أن نجاح الأولى يتطلب نوعاً من اللامركزية وتقييد دور الدولة التدخلي والانفتاح على الخارج والسماح بوجود أطر ضغط مختلفة تمثل المصالح المتعددة ونظام اتصالات متطور مما يخلق المناخ المناسب للديمقراطية. ويختصر أصحاب هذا الرأي فكرتهم بشعار «أن الفاكسي سيحرركم»(٤٧). والرأي المضاد لهذه الفرضية يعتبر أنه لا توجد علاقة سببية حتمية بين الاثنين. ويشير أصحاب هذا الرأي إلى أمثلة كثيرة خاصة في آسيا حيث هنالك ليبرالية اقتصادية ناجحة ونظم سلطوية جديدة (Neoauthoritarianism)(٤٨).

---

(٤٥) Alain Touraine, «What Does Democracy Mean Today,» *International Social Science Journal*, no. 128 (May 1991), pp. 259-268.

(٤٦) *Le Monde*, 22/6/1990, p. 3.

(٤٧) التعبير للعالم السياسي Albert Wohlsletter.

(٤٨) François Godement, «Utopie autoritaire et réalisme démocratique: La Preuve par Bangkok,» *Libération*, 25/5/1992, p. 7.

ويدخل العامل الثقافي أحياناً كمتغير هام في هذا الشأن نتيجة نسق القيم المجتمعية التي يحملها، والتي تؤدي إلى تعامل مختلف مع مفهومي السلطة والديمقراطية. ونشير في هذا الصدد مثلاً إلى التراث الكونفوشيوسي الآسيوي، والصدارة التي تحتلها فكرة الجماعة على حساب فكرة الفرد في هذا التراث[٤٩].

- إنه من الضروري المرور بمرحلة انتقالية لإنجاح التحوّل التدريجي نحو الديمقراطية، وهو ما يعرف بـ «نموذج بينوشه» (Pinochet)، الذي يعتبر أن التوصل إلى تأسيس النموذج المنتصر يتطلب استكمال التحوّل نحو الليبرالية الاقتصادية التي دونها لا يمكن إقامة الليبرالية السياسية على قواعد متينة. ويتطلب استكمال هذا التحول الذي يفرز توترات اجتماعية حادة لإنجاحه وجود نظام سلطوي قادر على التعامل مع هذه التوترات الناشئة. وتعتبر التشيلي بالطبع وكوريا الجنوبية من الأمثلة الناجحة لهذه المسلّمة التي تستعمل في كثير من الأحيان كأداة تبريرية لوقف أو عرقلة التحوّل الديمقراطي في «الجنوب»، وتشكل هذه الوجه الآخر للسياسة التبريرية التي كانت تهدف في الستينيات والسبعينيات إلى مناهضة الديمقراطية والتعددية السياسية تحت شعار استكمال بناء دولة الثورة.

رابعاً: مفارقة الثورة المزدوجة

تنتمي حركة التغيير التي انطلقت في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية إلى نسقين قيميّين مختلفين. وقد يظهر أحياناً أن هنالك تناقضاً بين النسقين من حيث مصدر كل نسق والولاءات التي يقوم عليها والأهداف التي يحملها. والنسق **الأول** يتمثّل في عملية إحياء الهوية الأصلية والعمل للتعبير عنها سياسياً. ويمثل النسق **الثاني** الانجذاب إلى القيم المنفعية والاقتصادية «الغربية». وقد يحصل صدام بين النسقين في مرحلة التحوّل لاختلاف الأولويات لكل منهما. ويرى في هذا الخصوص فرنسيس فوكوياما أن نسق القيم الغربي قد انتصر، والحقيقة أن هذا الانتصار لم يكن بالمطلق كما يصوره فوكوياما في «نهاية التاريخ» إنما هو انتصار جزئي، إذا صح التعبير، ضد نسق قيم آخر، وهما ينتميان سوية إلى الإطار الفلسفي المنفعي ذاته والأوروبي في تراثه ومنشئه، ولم يكن الانتصار على نسق قيم ينتمي إلى منطلقات فلسفية أخرى ويتضمن ولاءات أصلية، وبعضها ينتمي إلى ثقافات أخرى مختلفة كلياً في بناها القيمي عن الثقافة الأوروبية.

فاقتصاد السوق مثلاً هزم الاقتصاد الموجّه، وهما ينتميان إلى المجال الفكري التنافسي الواحد، ولكن الأول لم يهزم مثلاً التفجر القومي أو الديني الذي ينتمي إلى

(٤٩) Pierre Lellouche, *Le Nouveau monde: De l'ordre de Yalta au désordre des nations* (Paris: Bernard Grasset, 1992).

مجال فكري آخر له ديناميته وتنوعاته الخاصة به. فالتنافس والانتصار والانهزام تم كله ضمن المرجعية القيمية الواحدة. ويدل منطق المنتصرين على سمة غربية منتشرة تتمثل في التمحور الدائم حول الذاتية الأوروبية (Eurocentrism)[٥٠] وإسقاط نسق القيم الأوروبي على الآخرين لتفسير سلوكياتهم. ويندرج هذا الانتصار في تراث التفاؤل الذي هو سمة أمريكية. ويقول وليام بفاف في هذا الصدد إن التفاؤل كان ضرورة تاريخية بالنسبة إلى الحضارة الأمريكية[٥١].

وستطبع عناصر المواجهة والتلاقح والتسوية والتعايش بين النسقين الدينامية السياسية للمجتمعات التي تعيش مرحلة التحوّل. وبقدر ما تصطدم تيارات الهوية الأصلية بتيار «النموذج المنتصر» الذي قد لا يعطي وزناً أو شرعية للقيم التي تحملها هذه التيارات في مساره بقدر ما تزداد هذه راديكالية في تعاملها مع تيار التحديث للنموذج المنتصر.

خامساً: سقوط محرمات الدولة القومية

يشبّه فاكلاف هافل الشيوعية بنوع من المخدّر الذي ما إن استفاق المجتمع من أثره حتى عادت من جديد كل المسائل التي كانت قائمة من قبل[٥٢]، وفي طليعتها بالطبع المسألة القومية. فنظام الثنائية القطبية الذي أقام استقراره على ميزان قدرة التدمير المتبادل نشأ في ظله مع الوقت قاعدة هامة في إدارة العلاقات الدولية تساهم بدورها في استقرار الميزان وتمنع قيام ظروف قد تؤدي إلى مواجهة بين القوتين العظميين. واحترام قاعدة عدم جواز المساس بالحدود القائمة للدول مردّه أن الإخلال بها يطال مصالح القطبين، مما أوجد نوعاً من توازن الانكشاف بين الاثنين خوفاً من فتح صندوق العجائب في دول تضم قوميات مختلفة، بعضها ينتمي إلى أحد القطبين، وبعضها الآخر استقراره ضروري لمصلحة التوازنات الدولية. وصارت هذه القاعدة من ثوابت السياسة الدولية، وقد زاد في توثيقها أن الدول المستقلة في الخمسينيات والستينيات، وبغضّ النظر عن توجهاتها السياسية، وجدت في هذه القاعدة «مصدراً خارجياً لتأمين السيطرة على مجتمعاتها المتنوعة»[٥٣]. وإذا كان الرادع النووي كرّس

---

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٥١) William Pfaff, *Barbarian Sentiments How the American Century Ends* (New York: Hill and Wang, 1989), pp. 50-51.

(٥٢) Adam Michnick s'entretient avec Vaclev Haval, «Cette étrange époque post communiste,» dans: Georges Mink et Jean-Charles Szurek, eds., *Cet étrange post communisme* (Paris: La Découverte, 1992), p. 27.

(٥٣) ناصيف حتي، «الدولة القومية بعد انتهاء الحرب الباردة،» **الحياة**، ٢٠/ ١/ ١٩٩٢، ص ١٤. والأفكار الواردة تحت هذا العنوان مستقاة من هذه المقالة.

مناطق النفوذ المطلق للقوتين العظميين وضمن حدود الدول القائمة، وهذا ما فعله أيضاً في مناطق تنافس النفوذ، فقد جاءت مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية لتؤكد في روحها ونصها، أو في قراراتها وممارساتها، عدم جواز المساس بالوحدة الترابية للدولة.

ولكن جاء الزلزال السوفياتي ليسقط محرمات الدولة القومية التي كانت كلتا المدرستين الماركسية والليبرالية قد اعتبرت أنها وجدت لها الحل في سياسة الاندماج، كل حسب مفاهيمها لمشكلة بناء الدولة القومية.

ويظهر مشهد دولي حالياً يتّسم بحالة من الفوضى في ما يتعلق بكيفية إدارة النزاعات الناتجة من سياسة الردة (Revisionism) في الدول المتعددة القوميات، وهي السياسة التي تدفع نحو تفجير الدولة وتفتيتها. وقوام هذا المشهد ما يلي:

- في حين استعمل مفهوم حق تقرير المصير خلال الحرب الباردة، وحسب ميثاق الأمم المتحدة وكأنه ينطبق عملياً في إطار سياسات إنهاء الاستعمار، فإن حق تقرير المصير بالمفهوم الانفصالي صار أكثر قبولاً في مرحلة ما بعد الحرب الباردة(٥٤).

- انفجار ضخم في عدد الدول الجديدة، والعملية هذه ما زالت مستمرة في مختلف أرجاء العالم حيث تبرز تشيكوسلوفاكيا حالياً كمرشح لهذا التطور. ويذكر هذا التكاثر العددي في الدول طالبة الانضمام إلى الأمم المتحدة بما حصل في الستينيات في مرحلة التحرر من الاستعمار.

- محاولة محاصرة هذا الانفجار الذي يقوم على تفتيت الدول القائمة قدر الإمكان بواسطة وضع معايير بمثابة شروط للقبول الدولي بذلك. وقد بدأت الجماعة الأوروبية ببلورة معاييرها بهذا الشأن، كما حاول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا - وهو مستمر في العمل على بلورة ميثاق لحقوق الأقليات بمختلف أنواعها(٥٥) - احتواء هذه العملية، ولكن يبدو حتى الآن أن ثورة حق تقرير المصير المتفجرة في العالم أقوى من أن تطوق بقرارات في مرحلة تصاعد المشاعر الوطنية المتناقضة عند جماعات مختلفة في الدول ذاتها. وتستمد هذه بعض التشجيع من الأثر التظاهري للنجاحات التي حققتها بعض الأقليات وصارت دولاً. والإشكالية التي ستكون عنوان المرحلة القادمة تكمن في كيفية وضع الخط الفاصل بين القبول الدولي بالانفصال من جهة، وتأييد إيجاد حل ضمن الدول القائمة تحت شعار حق تقرير المصير الثقافي وليس السياسي، من جهة أخرى.

---

(٥٤) Alexis Heraclides, «Secessionist Minorities and External Involvement,» *International Organization,* vol. 44, no. 3 (Summer 1990), pp. 351-352.

(٥٥) Gérard Chaliand, dans: *Le Monde,* 11/7/1992, p. 2.

سادساً: النزاعات: إدارة جديدة لأنواع متجددة؟

مع انتهاء الحرب الباردة، انتهى دور العامل الايديولوجي في رسم حدود التحالفات الاستراتيجية بين الدول، وأخذت العلاقات الدولية تعود إلى لعبة ميزان القوى التقليدي، حيث لا توجد ضوابط مبدئية أو حدود للعبة التحالفات، بحيث جاءت اللعبة تتسم بدرجة عالية من المرونة. وتبرز مفارقتان أساسيتان عند مقارنة نظام الحرب الباردة بالنظام الذي يتكوّن حالياً في ما يتعلق بالنزاعات.

أولاهما، أن الحوار النووي الذي تمثّل في سباق تسلّح مفتوح نوعاً وكماً بين القوتين العظميين طيلة أربعين عاماً ونيف، وارتكز على مفهوم قدرة التدمير المتبادل، كان الضامن الأساسي لعدم قيام حرب نووية. ويؤدي الانتشار النووي الجاري حالياً في ظل غياب ميزان القوى النووي المركزي بصيغته الماضية إلى بروز احتمالات مستقبلية عدة، لحدوث حروب إقليمية أو داخلية تتحول إقليمية، ويمكن أن تنتقل في إحدى مراحل تصعيدها إلى التهديد النووي مع استعمال السلاح النووي. ونشير على سبيل المثال إلى علاقات التوتر التي تربط روسيا بأوكرانيا، أو باكستان مع الهند، حيث كانت الثنائية القطبية تشكل عامل تغييب أو عامل تقييد للنزاع بين الطرفين.

وثانية المفارقتين، أن نظام الحرب الباردة كانت له قواعده في إدارة النزاعات الإقليمية والنزاعات بالواسطة. ومن هذه القواعد ما يعرف بضبط النفس، وضبط أو تقييد حركة حليف، أو اعتماد تصعيد مسيطر عليه، وإرسال إشارات «ممنوع المرور» أو إنشاء خطوط حمر. كل ذلك كان يؤدي إلى استقرار النزاعات بالرغم من بعض التوترات المقيدة أحياناً بين القطبين أو كان يسمح باحتوائها. ولم يعد نظام إدارة النزاعات هذا موجوداً مع انتهاء الحرب الباردة، وهو ما يفتح الباب أمام البحث عن نظام جديد.

ولئن خلصنا من مخاوف المواجهة النووية الشاملة أو من النزاعات العسكرية ذات المصدر الاستراتيجي الكوني، إلا أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة تلحظ تصاعداً في نوع معين من النزاعات يصعب ضبطها بواسطة القوى الكبرى، كما يدلّ على ذلك المسرح اليوغسلافي. فالنزاعات التي مصدرها قومي، والتي تتصدر لائحة النزاعات المستقبلية، بعد تصاعد المد القومي عالمياً، مجملها من النزاعات الممتدة. وهذه تربط بين النوعين الداخلي والخارجي من النزاعات. ونشير في هذا الخصوص على سبيل المثال إلى وضع الأقليات القومية في دول أسرة الدول المستقلة، التي تتطلع عبر الحدود للانضمام إلى دول تمثل قوميتها أو تتطلع إلى إنشاء دولها. وهنالك مثلاً أكثر من عشرين مليون روسي يعيشون خارج أراضي روسيا حالياً. وتتطلب هذه النزاعات حلولاً تتخطى المقترب العسكري لتدخل في محاولة التجاوب مع الشرعيات التي تحملها الأطراف المتنازعة وتتشكل حولها وتشكل مصدر تعبئة لها يؤدي إلى السلوك

النزاعي. وقد حذر أمين عام الأمم المتحدة من أن انفجار القوميات الذي يؤدي إلى تقسيم دول متعددة الإثنيات هو مصدر تحدٍ للسلم والأمن[٥٦].

إلى جانب المصدر القومي/الديني للنزاعات، يبرز أيضاً المصدر الاقتصادي، وقد أشرنا سابقاً إلى الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في الجنوب، وخاصة في الدول التي تعيش مرحلة التحوّل من اقتصادات موجهة إلى اقتصادات السوق. فعلى سبيل المثال يقدر حجم الاستثمارات الخارجية الضرورية لإعادة بناء الدول الشيوعية السابقة بحدود المئة إلى مئة وخمسين مليار دولار سنوياً، ولعقد كامل تقريباً[٥٧]. فالتحدي القائم يتمثّل في أحد وجوهه في كيفية تأمين هذا المال وبشكل سريع للتعامل مع الكلفة الاجتماعية والاقتصادية ذات الانعكاسات السياسية الهائلة لهذا التحوّل[٥٨]. وهذه تؤدي إلى انعدام الاستقرار وتهدّد السلم الاجتماعي وتغذي التطرف بكافة أشكاله. ويكبر حجم المأزق القائم إذا أخذنا بعين الاعتبار عدم وجود القدرة أو عدم وجود الرغبة أحياناً لإيجاد حلول سريعة وللحد من الخسائر. وتحذّر بلاغا ديميتروفا، نائبة الرئيس في بلغاريا، من مخاطر استمرار هذه الأوضاع التي قد تدفع، مجدداً للعودة إلى نظم كلية[٥٩]. ويغذي هذا الوضع الشعور النفسي أحياناً بفقدان «السمعة» أو الموقع الدولي المميز ويخلق ردود فعل متطرفة. وخير مثال على ذلك التململ الحاصل في روسيا حيث تتهم المعارضة الحكومة بأنها «باعت» روسيا إلى الغرب ورضيت بموقع «الشريك الصغير» وتقوم بـ «تدمير» روسيا[٦٠]. فبعد أن جاءت الغورباتشوفية لتجدد اللينينية وتقضي على الستالينية وقضت على الاثنين معاً، يبقى الاحتمال وارداً الآن في الطريق المتعثر إلى الليبرالية أن تعود الستالينية دون المضمون

---

(٥٦) *Le Monde*, 2-3/2/1992, p. 5.

(٥٧) Bernard Cassen, «Un Plan Marshall pour les pays de l'est,» *Le Monde diplomatique* (février 1992), pp. 4 - 5.

(٥٨) حول بعض هذه المشاكل مثل البطالة واللاعدالة الطبقية والقطاعية والمناطقية ودراسة بعض التجارب في هذا الصدد، انظر: Gérard Wild, «Economie, un chemin périlleux,» pp. 213-225, et Georges Mink et Jean-Charles Szurek, «Les Nouvelles inégalités sociales,» dans: Mink et Szurek, eds., *Cet étrange post communisme*, pp. 285-320.

انظر أيضاً: جون لويد، «أكاديميون غربيون يتهمون برنامج الإصلاح الاقتصادي الروسي بالمغالاة في يمينيته،» **الحياة**، ١/٤/١٩٩٢، ص ١١.

(٥٩) مثلاً: Blaga Dimitrova, «Si l'Espoir s'éteint...,» *Libération*, 27/4/1992, p. 6.

(٦٠) مثلاً: Fred Hiatt, «Junior Partner of the West? Some Ex-Soviets Bridle,» *International Herald Tribune*, 11-12/4/1992, p. 2; Serge Schmemann, «Russia and Arms Cuts: New Era or New Stresses,» *International Herald Tribune*, 18/6/1992, p. 6, and Steven Berlinger, «Yeltsin Hampered by the U. S. Image,» *International Herald Tribune*, 17/6/1992, p. 6.

العقائدي، إنما كنظام سلطوي يرفع شعار إنقاذ روسيا. أمام هذا المشهد تطرح بعض دول «الجنوب» وبعض التيارات في الشمال فكرة إنشاء مجلس أمن اقتصادي اجتماعي في إطار الأمم المتحدة لمعالجة هذه المسائل واحتوائها قبل أن تتفجر. ويقف «الشمال» منتشياً بانتصاره وغير متجاوب مع ضرورة العمل على هذا المستوى في صناعة القرار الجماعي لمعالجة مصادر التفجرات القائمة والقادمة.

سابعاً: ورشة البناء

يشبه العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ومع التحولات البنيوية والقيمية التي ذكرناها سابقاً، ورشة بناء كبيرة، من أبرز مظاهرها التضخم الحاصل في عدد المنظمات الدولية وأطر التعاون الدولي. وتتسم هذه بالتداخل من حيث العضوية والوظائف أحياناً، وبقيامها على أسس جغرافية أو وظيفية. لقد ألغيت بعض المنظمات لانتهاء علّة وجودها، مثل حلف وارسو ومنظمة الكوميكون. وتم إيقاظ منظمات من سبات عميق لوجود معطيات جديدة تشجع على تنشيط دورها مثل اتحاد أوروبا الغربية، ومنظمة التعاون الاقتصادي. وتم إنشاء منظمات أخرى في سياق فورة التنظيم الدولي وكتعبير مؤسسي عن تفاعلات دولية جديدة متميزة، كما أن العديد من المنظمات القائمة تعيش مرحلة إعادة البناء بغية تحديد أدوار جديدة لها وتوثيق أدوار قائمة للتكيّف مع التطورات العالمية. ونشير في هذا الصدد إلى محاولة تطوير وظيفة الدبلوماسية الوقائية للأمم المتحدة، وكذلك بلورة هذه الوظيفة في نظام منظمة الوحدة الافريقية، كما نشير إلى المدى الذي بلغته الجماعة الأوروبية في تطوير وظائفها وخلق وظائف جديدة. ومن جهة أخرى حدث تحوّل أساسي في دور منظمات مثل «انكتاد» التي كانت تعبر عن مصالح «الجنوب» في وجه «الشمال»، فتحولت إلى أداة لدمج اقتصاد «الجنوب» في الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي يقع تحت سيطرة الشمال. وتكسب الإقليمية معنى جديداً، إذ لم تعد تأخذ أساساً بمعيار الانتماء الجغرافي لتحديد العضوية بل تتجه أكثر فأكثر نحو معيار الأهداف التي تخدمها المنظمة لتحديد العضوية.

وتشهد مناطق أكثر من غيرها في العالم حركة ناشطة في عملية البناء، منها التركة السوفياتية حيث تمثل أسرة الدول المستقلة مرحلة انتقالية تبقى بمثابة خطوة نحو المجهول الذي قد يراوح بين استمرار الوضع القائم مع توترات مسيطر عليها أو مزيد من التفسخ مع استكمال إجراءات توزيع الإرث السوفياتي، أو ربما بعد أن يهدأ غبار القومية، وتعود هذه إلى وضعها الطبيعي بعد مرحلة تأكيد الذات. وقد يتجه هذا الإطار المتعدد الأطراف نحو مزيد من التعاون بين أطرافه يتمحور حول روسيا. وتشهد أوروبا كذلك عملية بناء تتم حول الجماعة الأوروبية، وربما وصلنا تدريجياً إلى مشهد الكونفدرالية الأوروبية التي تمتد من الأورال إلى الأطلسي. ومن جهة أخرى

يبدو أننا نشهد بداية بناء نظام شرق أوسطي على قواعد جديدة.

ثامناً: النظام الإقليمي العربي: إلى أين؟

في معرض تقييم هذه التغيرات العالمية المختلفة من منظور تفاعلها مع النظام العربي يبدو أن بعض هذه التغيرات ترك أثره التظاهري أو شكّل اختراقاً للنظام العربي أكثر من غيره. ويشكل النظام العربي كجزء من «الجنوب» أحد الأقاليم الرئيسية في التنافس حالياً بين الأقطاب الدولية الثلاثة. ويبدو هذا التنافس غير متكافئ فيما يتعلق بالنتائج حالياً. فأحد تداعيات حرب الخليج الثانية تمثلت في تسجيل الولايات المتحدة بعض النقاط في السباق «الشمالي» على حساب الدول الأوروبية واليابان. ويفسّر ذلك التردّد الذي اتّسمت به مواقف كل من المانيا واليابان خلال الحرب. وقد استطاعت الولايات المتحدة أن تظهر بعد الحرب أنها الضامن الرئيسي لأمن النفط وكذلك لأمن دول المنطقة والممسك بميزان القوى الإقليمي الخليجي. وصارت بالتالي الطرف الأكثر قدرة على التأثير بين قوى الشمال في نظام النفط العالمي، حتى يبدو وكأن الولايات المتحدة هي إحدى أقوى أعضاء منظمة الأوبك دون أن تكون عضواً رسمياً في المنظمة. ويسمح هذا الوضع السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة في الحصول على منافع اقتصادية وتجارية جمة مقارنة بالقوى الشمالية.

وإلى جانب صورة ضامن الاستقرار، هنالك أيضاً صورة الطرف الوحيد القادر والناشط على تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي. وهاتان الصورتان تجعلان النظام العربي أكثر تجاوباً وهو أساساً أكثر انكشافاً، للمطالب والمصالح الأمريكية. فمن البحر الأحمر إلى الخليج يظهر التفوق الأمريكي في عملية التنافس مع القوى الشمالية الأخرى للحصول على مكاسب اقتصادية. ومن جهة أخرى، بعد تراجع الأهمية الجيو ـ استراتيجية للقرن الافريقي، ونتيجة اعتبارات تاريخية في ما يتعلق ببعض الدول الأوروبية، يبدو أن الجماعة الأوروبية، وهذه الدول بالتحديد، تلعب دوراً متزايداً، وقد يكون أحياناً أكثر بروزاً من الدور الأمريكي في المجال الممتد بين الصومال حتى إثيوبيا. كما يظهر التنافس على أشدّه في المغرب العربي حيث تحاول الولايات المتحدة الدخول من الباب الثقافي الذي كان يشهد سيطرة أوروبية محكمة وبالخصوص فرنسية. ولكن تبقى الجماعة الأوروبية متفوقة نظراً لتشابك المصالح الاقتصادية الراسخة التي تربط بالخصوص بين دول اتحاد المغرب العربي ودول أوروبا المتوسطية. ويبرز في هذا السياق الخلل الحاد في علاقات الاعتماد المتبادل بين الطرفين لمصلحة الطرف الثاني، خاصة في مجال الصادرات الزراعية والعمالة، إلى جانب الهجرة من الجنوب إلى الشمال عبر المتوسط.

يعيش النظام العربي بعد انتهاء التنافس الجيو ـ استراتيجي حوله تصاعداً في

التنافس الجيو ـ اقتصادي. ولئن كان هذا التنافس الأخير بين قوى مختلفة فإن أهدافه ومساره قد تكون مشابهة في بعض الأوجه للأول. فكما عملت الولايات المتحدة في الماضي على محاصرة الاتحاد السوفياتي ومحاولة إبقائه خارج المنطقة، تعمل الشيء ذاته تجاه الجماعة الأوروبية واليابان على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وفي «الجنوب» العربي تبقى دبلوماسية المساعدات الاقتصادية هي الأداة الأساسية للجماعة الأوروبية واليابان لبناء علاقات وثيقة مع البلدان العربية. ولكن طالما بقيت البيئة السياسية للنظام العربي تتسم بالنزاعات والمخاطر، سوف تبقى الخيارات الاقتصادية الدولية لدول المنطقة مسيسة وبالتالي أقرب إلى الولايات المتحدة منها إلى اليابان والجماعة.

وعلى صعيد آخر تركت رياح التغيير التي تحمل ثنائية الليبرالية الاقتصادية والسياسية على الصعيد النظري بالطبع في أكثر الأحيان بالنسبة إلى الثانية، آثارها في الشق الأول لهذه الثنائية أكثر مما حصل مع الشق الثاني. ويظهر التجاوب الكبير مع مفاهيم الإصلاح الهيكلي ولو بدرجات متفاوتة لأسباب موضوعية داخلية بين مختلف البلدان العربية. فالمشكلة الديمغرافية الضاغطة في الوطن العربي حيث تصل نسبة الزيادة السكانية السنوية إلى ٣ بالمئة تقريباً، وازدياد حجم المديونية وخدمة الدين الخارجي[٦١]، إلى جانب الاختناقات القائمة في الاقتصادات العربية لأسباب بنيوية زادتها تعقيداً بعض الأحداث وتداعياتها مثل أزمة الخليج أو عملية التوحد الأوروبية، كل ذلك أضاف إلى حوافز الإصلاح الهيكلي القائم على اقتصاد السوق والتخصيص. ويساهم أساساً في تنشيط هذا الاتجاه فشل الاشتراكيات العربية والتي لحظت سياسات تدخلية واسعة للدولة وسقوط النموذج الاقتصادي «الشرقي» إلى جانب سياسة الضغوط والحوافز الفعالة التي تمارسها أجهزة المساعدات الاقتصادية. وتحمل عملية التحول هذه مصادر عديدة للتوتر الاجتماعي والسياسي، خاصة إذا اتخذت منحى سياسة الصدمات أو تسريع خطوات التغيير الاقتصادية على الصعيد التشريعي أو انتهاج نموذج متطرف من «اقتصاد السوق» الذي يعني تخلّي الدولة عن الكثير من وظائفها ذات الأهداف الوقائية والتوازنية في المجتمع.

وعلى صعيد المسار الديمقراطي يظهر حدوث تقدم ملحوظ في ما يتعلق بالحرية السياسية التي تبقى مقيدة بغياب مبدأ تداول السلطة، وهو مبدأ رئيسي في النظرية الديمقراطية بمختلف مدارسها. ومن مظاهر هذا الوضع عملياً السماح بانتقاد

---

(٦١) مثلاً بلغ حجم الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة حوالى ١٤١ مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٩ كما بلغ حجم خدمة الدين حوالى ١٤,٥ مليار دولار أو حوالى ٣٣,٤ بالمئة من الصادرات السلعية والخدماتية لهذه الدول. وقد ازداد الوضع سوءاً بالطبع بعد حرب الخليج الثانية. انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩١**، تحرير صندوق النقد العربي، ص ١٣ و٢٤ ـ ٢٥.

«الحكومة» وتغييرها وليس «الحكم»، علماً بأن الأولى في توجهاتها وخياراتها وممارساتها تعبير عن الثاني، وتبقى هنالك عوامل رئيسية تؤثر في مستقبل المسار الديمقراطي في النظام العربي، هي:

ـ ضعف مؤسسات المجتمع المدني في الأقطار العربية وغيابها الفعلي كلياً في بعض الحالات.

ـ أزمة الصدقية عند الكثير من القوى السياسية التي تحمل شعارات الديمقراطية نظراً إلى ارتباطاتها أو ممارساتها السياسية السابقة عند وجودها في السلطة.

ـ طبيعة التطور التاريخي للنظام العربي في بيئة نزاعية وتسخير نسبة مرتفعة من الإمكانات الوطنية (على صعيد الدولة) في سياسات تأتي تحت عنوان: المسائل القومية والسيادية الكبرى مثل تحرير فلسطين، بناء الاستقلال الوطني ومناهضة الاستعمار وتحقيق الوحدة، وما رافق ذلك من عسكرة لبعض المجتمعات العربية وكان الفكر السائد، في حين يثمن المسائل السابقة، ويهمّش موضوع الديمقراطية باعتباره شأناً ثانوياً وهدفاً يمكن أن ينتظر.

ـ مأزق الاختيار عند بعض قوى التغيير التي تتخوف في حالات عربية معينة من أن يكون البديل الفعلي من النظم السلطوية، التي تسمح بنسبة مريحة من الحرية السياسية، قيام نظم كلية. وتتأسس هذه على الخطاب الفكري والسياسي لبعض المعارضات الشعبوية الدينية وتؤدي إلى إحداث تراجع كبير في المكاسب الديمقراطية فيما لو حصل هذا التغيير، مما يحدث إرباكاً عند هذه القوى.

وعلى صعيد آخر يحمل سقوط «محرمات» الدولة القومية مخاطر التفتيت في بعض أرجاء النظام العربي. فما كان محرماً في الماضي من منظور النظام الدولي وحلماً من منظور قوى انفصالية صار مقبولاً اليوم. وما يجري التعامل معه على أنه أفكار في الحاضر قد يصبح سياسات في الغد. فحركات الردة ضد الدولة القائمة في مسار متصاعد، ولو أنها في أكثر الحالات لا تحمل شعار الاستقلال مباشرة. وإذا كانت هنالك توازنات دولية وإقليمية معينة تحمي الوحدة الترابية لدولة حالياً، فقد تتغير هذه التوازنات أو قد ترسو على مفهوم مختلف للاستقرار رفع الغطاء عن تفتيت إحدى الدول. فمن حكومة كردية في شمال العراق، إلى رفع شعار الانفصال في جنوب السودان، مروراً بإعلان جمهورية أرض الصومال، إلى إحياء فكرة دولة العفار التي تقطع عبر جيبوتي واثيوبيا والصومال، يطرح ذلك كله تحدياً جديداً على النظام العربي للتعامل مع الأقليات وشعار حق تقرير المصير، ولن يكون ذلك ناجعاً في سياق السياسات الماضية التي قامت على عدم الاعتراف الفعلي بوجود تنوّع إثني يفترض التعبير عنه ضمن الدولة. وقد قامت تلك السياسات على التراث اليعقوبي الفرنسي في وقت كان ذلك ممكناً واقعياً وليس خلقياً بالطبع لوجود دولة قوية ونظام دولي مؤيد

لقدسية «الدولة القومية». ولكن مع سقوط هذين العاملين الأخيرين صار مطلوباً هذا التعامل الجديد الذي يشكل أحد أهم التحديات في وجه النظام العربي.

ويبدو أمام النظام العربي مستقبلاً أحد خيارين، **أولهما** أن يندثر كجزء، أو ككل في نظام أوسع شرق أوسطي، **وثانيهما** أن يشارك كقطب في النظام الشرق أوسطي أسوة مثلاً بنظام الجماعة الأوروبية في إطارها الأوروبي الممتد من الأورال إلى الأطلسي. والدلائل على التوجه إلى إقامة نظام شرق أوسطي كثيرة، منها:

ـ الإعلان عن ذلك كهدف نهائي لعملية تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي ويقوم على شبكة مختلفة من التفاعلات التعاونية في مختلف القطاعات.

ـ الاتجاه نحو أقلمة دور كل من الأقطاب الثلاثة الرئيسية غير العربية في هذا المشروع. فانتهاء الحرب الباردة أسقط من القيمة الاستراتيجية لكل من إسرائيل وتركيا بعد انتهاء الإطار الذي كان يشكل مصدر قوة لدور كل منهما. ويساهم دمج كل منهما في نظام شرق أوسطي في رفع العبء المالي (المساعدات) الإسرائيلي عن الولايات المتحدة من جهة، ويخفف من المأزق الأوروبي والأمريكي في دمج تركيا في الجماعة الأوروبية من جهة أخرى. كما أن وجود هاتين القوتين في نظام شرق أوسطي يكون بمثابة الضمان الرئيسي لبنية النظام ولأنماط سياساته بسبب الثقل الذي تتمتع به كل منهما، وللعلاقات الخاصة التي تربطهما بالولايات المتحدة كصاحب المشروع الرئيسي في إقامة نظام شرق أوسطي.

ـ ويساهم أيضاً في عملية دمج إيران في هذا النظام المشروع تغلب منطق الدولة على منطق الثورة في طهران، وبالتالي السلوك الدولاتي الذي أخذت تنتهجه إيران في علاقاتها العربية عامة والخليجية بالخصوص.

ـ الزلزال الذي أصاب عدداً من المفاهيم المسلَّمات أو المحرمات في النظام العربي غداة أزمة الخليج الثانية. وقد كشفت هذه الأزمة أكثر مما أوجدت هذا التغير مقابل انتشار مفاهيم وقيم التعاون الإقليمي الأوسع من الإطار العربي على أساس منفعي. وقد أضعف ذلك التيارات المناهضة للتعاون الشرق أوسطي.

ـ التميز الذي تتّسم به عملية صياغة نظام شرق أوسطي من المحاولات التي جرت في الماضي. ويمكن إدراج هذا التميز في ثلاثة فروقات رئيسية: **أولها** أن المحاولة هذه المرة تهدف إلى تشييد الشرق الأوسط من الداخل وليس من الخارج كما كانت الحال خلال الحرب الباردة. ونشير في هذا الصدد إلى الدعوة التي صدرت عام ١٩٥٠ إلى إنشاء منظمة دفاع الشرق الأوسط وأيضاً إلى دعوة أخرى عام ١٩٨٠ إلى إقامة التوافق الاستراتيجي. **وثانيها** أن النظام الجديد لن يجري تأسيسه على وظيفة استراتيجية يجري إسقاطها من الخارج بل على وظائف/حوافز متنوعة تنبثق من داخل

النظام بغية إعطائه شرعية إقليمية وداخلية بعد تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي وهو الحاجز الرئيسي أمام إقامة هذا النظام. **وثالثها** أنه لم تعد هنالك كما أشير سابقاً «معارضة عربية أساسية من حيث قوتها، ومبدئية من حيث تعاملها مع هذا النظام المشروع». والمعارضة التي لا تزال قائمة على الصعيد الرسمي لا تتعلق برفض الهدف الأسمى بل بالاختلاف في أسلوب الوصول إلى الهدف[٦٢].

ويتميز النظام العربي من غيره من الأنظمة الإقليمية في كونه يشمل نظامين في الوقت ذاته، أحدهما نظام دولاتي، وثانيهما نظام مجتمعي عربي (Societal). وينبثق الثاني عن وجود هوية أصلية هي العربية. وإذا قام نظام شرق أوسطي مستقبلاً فإن الهوية التي يتأسس عليها ستكون من النوع الوظيفي أو المنفعي، إذ إن الهوية الأصلية لا تتأسس على مفاوضات ولا تنتهي بتغير بنية القوى في نظام معين وتحوّله إلى نظام آخر. وبالتالي فإن النظام الشرق أوسطي لا يلغي الهوية العربية كونه لا يقيم بديلاً منها في شكل انتماء ثقافي حضاري بالمعنى الواضح، وسيكون الشرق الأوسط موزاييكاً من الهوية يضم إلى جانب دول الهوية العربية القوى الرئيسية الثلاث: إسرائيل وتركيا وإيران، التي تشترك بسمتين هامتين: **أولاهما** امتلاك كل من هذه القوى هوية قومية دينامية تشكل مصدراً للتعبئة الوطنية وراء استراتيجيا خارجية للدولة، **وثانيتهما** وجود عمق استراتيجي لهذه القوى. وأمام هذا المشهد تتحدد العلاقة المستقبلية للنظام العربي مع النظام الشرق أوسطي بين نموذجين: الاندثار في حال استمرار الوضع الراهن الذي يعني عملياً التعرّض للتجاذب مستقبلاً بين القوى الإقليمية غير العربية، أو الشراكة كـ «قطب فاعل ذي هوية مميزة في نظام يجمع هويات متعددة» الذي يعني القدرة على تفعيل الهوية العربية، وهو ما يتطلب مواجهة عدد من التحديات، منها إحداث تسوية بين منطق الأمة ومنطق الدولة، وإحداث تسوية بين منطق الدولة الموحدة ومنطق الخصوصيات الإثنية في حال وجدت، وأخيراً إحداث تسوية بين الحفاظ على الهوية والتفاعل المتوازن مع الخارج.

---

(٦٢) حول هذا الجزء وما يليه، انظر: ناصيف حتي، «نحن والشرق الأوسط: تفعيل الرؤية العربية: كيف؟» **الحياة**، ٣٠/٥/١٩٩٢، ص ١٣.

الفصل الثامن

الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد(*)

أحمد عبد الرزاق شكارة(**)

مقدمة

أعالج في هذه الدراسة مظاهر وأبعاد وخصائص الدور الاستراتيجي الأمريكي عبر مراحله المختلفة والأخيرة منها خاصة في عقد التسعينيات، مبيناً الطبيعة الشاملة لهذا الدور من خلال التعمق في المفاهيم، والمدلولات، والعلاقات والآثار الناجمة عنه عالمياً وإقليمياً، مع التركيز بشكل خاص على منطقتي الخليج العربي والشرق الأوسط. إضافة إلى ذلك، تعنى الدراسة بإيضاح مدى أهمية وحيوية المصالح الأمريكية في إطار دور استراتيجي أمريكي عالمي في عالم جديد، ولكن ليس بالضرورة في ظل نظام دولي جديد، أفرزته نهاية الحرب الباردة، وسقوط نظام القطبية الثنائية، وتداعيات حرب الخليج.

تنقسم الدراسة إلى الأقسام التالية:

- ما بين العالمية والعزلة في السياسة الخارجية الأمريكية.
- التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية وفي الفكر الاستراتيجي الأمريكي.

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٧٠ (نيسان/ ابريل ١٩٩٣)، ص ٣٢ ـ ٥٧.

(**) أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

ـ الأهداف والمصالح الاستراتيجية الأمريكية في ميزان التقييم.

أولاً: ما بين العالمية والعزلة في السياسة الخارجية الأمريكية

١ ـ الأبعاد العالمية للدور الأمريكي

إن اتجاه العالمية في الدور الاستراتيجي الأمريكي، يرتبط أساساً عند العديد من الإدارات الأمريكية المتعاقبة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية بتنمية الاستراتيجيا الدولية لدى الولايات المتحدة الأمريكية. اعتبر ذلك من الثوابت الأساسية في السياسة الخارجية الأمريكية منذ ما يربو على خمس وأربعين سنة. ففي عام ١٩٤١ تنبأ هنري لوس (Henry Luce) المحرر والناشر المعروف في عدد من المجلات: **تايم، وفورتشن، ولايف** *(Time, Fortune, Life)* ببزوغ فجر القرن الأمريكي. ان تنبؤ لوس كان قائماً على اعتقاد قويّ مفاده أن أمريكا وحدها تستطيع بشكل فاعل تحديد أهدافها في الحرب العالمية الثانية[١]. وتضمّن ذلك عدة أهداف هامة سعت الولايات المتحدة إلى تحقيقها في ظل قيادتها، وهي: «اقتصاد عالمي حيوي، نظام أخلاقي دولي»[٢]. وبعد ما يقارب أكثر من خمسين عاماً، أكد الرئيس الأمريكي جورج بوش مثل هذا التوجه في رسالته أمام الكونغرس التي تبعت مباشرة ابتداء حرب الخليج الثانية في ١٧/١/١٩٩١ حيث تكلم مراراً عمّا يدعوه القرن الأمريكي القادم[٣]. وانطلاقاً من ذلك، امتدح بوش الدور القيادي الأمريكي بكلمات معبرة: «فقط الولايات المتحدة الأمريكية لديها القيادة الأخلاقية، والوسائل الداعمة لها»[٤] مستكملاً أبعاد رؤيته وفقاً للصورة التالية: «نحن الأمريكيين نعرف أنه توجد أوقات لا بد معها أن نتقدم إلى الأمام راضين بمسؤولياتنا لقيادة العالم بعيداً عن الفوضى المظلمة للحكام الدكتاتوريين، باتجاه وعد مشرق ليوم أفضل»[٥].

احتضنت رؤية بوش، كما هو واضح، تقاليد وقيم الأخلاقية المثالية التي تحلّت بها السياسة الخارجية الأمريكية منذ وقت طويل، والتي يمكن إرجاعها في قرننا الحالي

---

(١) Charles Kegley and Eugene R. Wittkopf, eds., *The Future of American Foreign Policy* (New York: St. Martin's Press, 1992), p. 5.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

إلى الرئيس الأمريكي صاحب المبادئ الأربعة عشر ودرو ولسون (Woodrow Wilson) الذي سعى منذ مطلع القرن العشرين إلى جعل «العالم مكاناً آمناً للديمقراطية»[٦].

مرة أخرى، تعزّز هذا التوجه المثالي المؤقت طوال سنوات الحرب العالمية الثانية تقريباً بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي (سابقاً) في إطار مواجهة قوى تحالف المحور النازي والفاشستي، تجسّد الموقف الأمريكي ـ السوفياتي المشترك بالسعي نحو بناء هيكل سلام قائم على فرضية التعاون والتنسيق المشترك للحلفاء. مع ذلك، وحتى قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية، انبثقت مظاهر الحرب الباردة بين حلفاء الأمس وأعداء اليوم، وسرعان ما بُددت فرص السير بعيداً في اتجاه توثيق الصلات بين المعسكرين نظراً إلى الاختلاف الاقليمي ـ الايديولوجي والمصلحي بين الولايات المتحدة الأمريكية، قائدة ما يعرف بالعالم الحر من جهة، والاتحاد السوفياتي زعيم الكتلة الاشتراكية الشيوعية، من جهة أخرى. إن مرحلة الحرب الباردة قد أضافت بعداً خطيراً وجديداً في السياسة الخارجية الأمريكية لا يمكن تجاهله. من هنا، وبالرغم من تردّد الفكر الاستراتيجي الأمريكي بين الانغماس أو التعامل الحذر مع الشؤون الدولية، يلحظ مراقب الأحداث السياسية أنه قد توفرت للإدارة الأمريكية حرية اختيار الفرص المتاحة في المحيط الدولي لم تعهدها من قبل. قد يعود ذلك، وفي جانب أساسي منه إلى الظروف التي خلقتها حالة التنافس بين القطبين الرئيسيين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي (سابقاً). ازدادت أهمية مثل هذا التنافس في عصر التكافؤ النووي بين القوتين العظميين (The Two Superpowers). واستمرت هذه الأوضاع في صورة أو في أخرى في فترة الحرب الباردة، وما بعدها في فترة الوفاق والانفراج الدولي حتى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات.

إذن، فقد تسارعت الأحداث وتلاحقت مؤدّية إلى الانهيار السريع نسبياً لنظام القطبية الثنائية (The Bipolar System) الذي سيطر على العالم قرابة نصف قرن. آخر الوقائع الهامة كان سقوط الامبراطورية السوفياتية وظهور ما يعرف برابطة الكمنولث للجمهوريات المستقلة التي كانت تشكّل جزءاً لا يتجزأ من دولة الاتحاد السوفياتي قبل زوالها في نهاية ١٩٩١.

أكدت هذه الأحداث التاريخية بصورة جلية طبيعة الدور الأمريكي المهيمن على الشؤون الدولية، وخاصة في الحقلين الاستراتيجي/العسكري والفني، باعتباره قطباً أساسياً يتصدر الدول الصناعية السبع، أو ما يعرف بـ «G 7». وكنتيجة طبيعية لذلك، احتفظت الولايات المتحدة بسيطرتها المطلقة ورقابتها على منظومة الأسلحة

---

(٦) William G. Hyland, «America's New Course,» *Foreign Affairs*, vol. 69, no. 2 (Spring 1990), p. 3.

الاستراتيجية في إطار حلف الناتو ـ حلف شمالي الأطلسي NATO. كان الاقتصاد حتى وقت قريب عاملاً ثانوياً في السياسة الخارجية الأمريكية، قد يُعمد بالتضحية به في سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية، ولكن في عام ١٩٨٨ شكل الرئيسان السابقان في عقد السبعينيات جيري فورد وجيمي كارتر جماعة من الخبراء والمتخصصين للقيام بمهمة فحص «أجندة» المسؤوليات الدولية التي تضطلع بها الولايات المتحدة الأمريكية. ومن نتائج هذا التقرير ظهور الفوارق الطبقية في المجتمع الأمريكي، الذي انقسم إلى ثلاث شرائح متمايزة: الأثرياء، والفقراء الذين وصلت أوضاعهم إلى درجة مأساوية، والطبقة الوسطى التي تحاول جاهدة الحفاظ على موقعها في النظام الاجتماعي والاقتصادي. من هنا، جاء وصف الولايات المتحدة الأمريكية بأنها: أرض الفرص المتاحة لمعظم الأشخاص، ولكن في الوقت نفسه مثلت للعديد من السكان خيبة أمل(٧). وذلك لم يمنع قط، استمرار المجادلات حول الكيفية التي تتمكن بها الولايات المتحدة الأمريكية من القيام بصياغة دورها الاستراتيجي العالمي وتشكيله.

٢ ـ صياغة متجدّدة للدور الاستراتيجي العالمي

ـ يلحظ مراقب تطورات الأحداث السياسية ترحيب القيادات السياسية الأمريكية بحرية تحمُّل معظم أعباء الدور الاستراتيجي العالمي ومخاطره. ومن هنا ساد شعار الانفراد بعالمية الدور في النظرية والتطبيق، ومن الأمثلة الحديثة على ذلك ما يلي:

أ ـ إجراءات وسلوكيات إدارة رونالد ريغان في المحيط الدولي في الفترة ما بين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨.

ب ـ إعادة توكيد الإرادة السياسية الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، إذ بدا واضحاً للعيان نجاح الإدارة الأمريكية في إحداث التعبئة الشاملة والضخمة لقوى التحالف ضد العراق في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. تم كل ذلك، من منطلق كون الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية الاستراتيجية من الطراز الأول، نظراً إلى عدم وجود من ينافسها من القوى الرئيسية الأخرى في العالم، على الأقل في الأمد القريب المنظور.

من أبرز منظّري اتجاه الانفراد الأمريكي بعالمية الدور تشارلز كروثامر (Charles Krauthammer) الذي أكد أن الحكمة التقليدية السائدة حتى قبل أشهر قليلة، والقائلة إن هنالك منافسين محتملين للولايات المتحدة الأمريكية في عالم يتسم بتعددية الأقطاب (Multipolar World) لم تكن أكثر من أسطورة، سرعان ما تفجّرت(٨). حسب رأيه،

---

(٧) المصدر نفسه.

(٨) Charles Krauthammer, «The Unipolar Moment,» *Foreign Affairs* (America and the World 1990/91), vol. 70, no. 1 (1991), p. 24.

إن فكرة حتمية ترجمة القوة الاقتصادية إلى نفوذ جيوبوليتيكي ما هي إلاّ وهم مادي[٩].

القوة الاقتصادية تعتبر شرطاً ضرورياً لمنح الدول مكانة القوة العظمى. لكن ذلك ليس كافياً في نظر كروثامر. دلَّل على ذلك في تصرّف ألمانيا واليابان خلال أزمة وحرب الخليج الثانية عندما تهرّبا من القيام بالدور العسكري المطلوب. وأكثر من ذلك، إن أوروبا التي ستصبح موحّدة، من المفترض أن تسلك سلوك القوة المنفردة في القرن المقبل. إلاّ أن المؤشرات الحالية توضح تفككها واضطرابها مجسّدة حالة عدم الاستجابة الشاملة والموحدة خلال الأزمة الأخيرة (حرب الخليج الثانية). ونتيجة ذلك، يبقى فقط هيكل حقيقي جيوبوليتيكي واحد في عالم ما بعد الحرب الباردة، هو ذلك الذي أفرزته حرب الخليج الثانية وتداعياتها وفقاً للصورة التالية: الولايات المتحدة الأمريكية على قمة هرم الغرب الصناعي. الولايات المتحدة أولاً، تليها القوى الغربية الأخرى، إذ حيث لا تكون هناك صدارة أمريكية لا نجد تحالفاً تابعاً[١٠]. في رأي كروثامر، ترسّخت هذه الصورة منذ عام ١٩٨٧ عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعملية رفع أعلامها على السفن الكويتية خلال حرب الناقلات الأخيرة قبل عام من انتهاء حرب الخليج الأولى.

إن القوة الأمريكية بنيت على حقيقة كون الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة التي تمتلك إمكانات ضخمة جداً في حقول متنوعة عسكرياً ودبلوماسياً وسياسياً وحتى اقتصادياً، مما يجعلها لاعباً حاسماً في أي صراع، وفي أي جزء من العالم تختاره في اللعبة السياسية الدولية[١١]. وقد أوضح دورها في الخليج العربي بشكل جلي حيوية القوة الانفرادية العسكرية في قمع العدوان العراقي ضد الكويت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠.

ومع نهاية القرن الحالي، يلحظ مراقب الأحداث السياسية أن نظام القطبية المفردة قد أدى إلى اتحاد كل القوى الرئيسية وراء الولايات المتحدة الأمريكية في مجال السياسة الأمنية الخارجية، وبُني هذا الاستنتاج على أساس أن نظام الأمم المتحدة للأمن الجماعي لم يكن له معنى حقيقي دون القيادة الأمريكية. كروثامر أعتقد جازماً أن لا شيء كان يمكن أن يعمل دون إعطاء الولايات المتحدة الدور الأساسي في إحكام الحظر على العراق، وفي تشكيل أسس «درع الصحراء»، والتهديد باستخدام القوة ثم استخدامها في «عاصفة الصحراء»، وهو أدى إلى إنقاذ الكويت، والحفاظ على سيادتها

(٩) المصدر نفسه. (اقتطفت الفقرات التالية نظراً لأهمية المصدر).

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه.

في المجتمع الدولي[١٢]. مع ذلك، ولإضفاء الشرعية الدولية على الإجراءات الأمريكية، كان لا بد من إشراك الأمم المتحدة في عمليات الأمن الجماعي التي تمثلت بإصدار اثني عشر قراراً من مجلس الأمن ضد العراق. وقد تم ذلك في ظل توافق كامل تقريباً بين الأعضاء الدائمين في المجلس. كذلك، ولأسباب داخلية، كان على القيادة الأمريكية في ظل رئاسة جورج بوش أن تتأكد بصورة قاطعة، من أن هنالك دعماً شعبياً كافياً يمكن الولايات المتحدة الأمريكية من أن تلعب دوراً حاسماً في حل المنازعات الاقليمية والدولية. وترتيباً على ذلك، كان من المحتم أن يلبس الإجراء الانفرادي الأمريكي حُلة التعددية[١٣].

ولكن إلى أي مدى يمكن أن تستمر القطبية المفردة لأمريكا؟

تعتمد الإجابة عن ذلك، على عدد من العوامل الرئيسية أبرزها «الإمكانية الاقتصادية»، التي إن توافرت بدرجة كافية جداً يمكن أن تطيل الفترة الزمنية لسيادة الدور الأمريكي في المحيط الدولي، وعكس ذلك لن تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أداء دورها المنفرد في السيطرة العالمية. إن التدهور الاقتصادي يعني تقلّص ما يمكن تسميته الدور الامبراطوري الذي عمل على توسيع امتداد الارتباطات الجيوبوليتيكية للولايات المتحدة. مما لا شك فيه، يعتمد تشكيل الهيكل والإطار الجيوبوليتيكي في المحيط الدولي على مدى ازدياد قابلية الإنفاق العسكري نسبةً إلى الناتج القومي الإجمالي، ففي عهد الرئيس الأمريكي جون كينيدي، وعندما كانت الولايات المتحدة الأمريكية في ذروة قوتها الاقتصادية والسياسية، أنفقت الضعف تقريباً مما تنفقه حالياً (٥,٤ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي GNP)[١٤].

أكثر من ذلك، تنحو الإدارة الأمريكية نحو إجراء تخفيض أكبر على نفقات الدفاع إلى حد يقترب من (٤ بالمئة) بحلول سنة ١٩٩٥، وهو المعدل الأدنى منذ حادثة بيرل هاربر في ١٩٤١[١٥]. وإدارة كلينتون الذي انتخب في ٣/ ١١/ ١٩٩٢ ستتجه في هذا الطريق وربما إلى درجة أكبر. ولكن ما المدلول الحقيقي لهذه الأرقام، وهل ستعني حقاً أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعدل عن نظام القطبية المفردة في المستقبل؟ إن الإجابة عن ذلك ليست بالأمر السهل نظراً إلى تلاحق المتغيرات الدولية، ومع ذلك أكد كروثامر أن نظام القطبية المفردة ممكن تحقيقه شريطة أن ينال دعم الشعب الأمريكي، ومسألة كهذه، من الصعب التكهن بها على الوجه الصحيح من

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) المصدر نفسه.

الدقة[١٦]. يقتضي ذلك منا أن نتعرف على طبيعة الرأي العام السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية واتجاهاته، نبدأها بالاتجاهات الانعزالية.

٣ ـ الاتجاهات الانعزالية قبل وبعد حرب الخليج الثانية

في نيسان/ ابريل ١٩٩٢ أعرب ٤/ ٥ الأمريكيين في عيّنة استفتاء، أنهم يعتقدون أن بلادهم سائرة في طريق خاطئ[١٧]، وذلك يعتبر أعلى رقم من نسب الأصوات منذ عام ١٩٧٣[١٨]. إن انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ وحرب الخليج الثانية في آذار/ مارس عمل على إرجاع انتباه جزء هام من الشعب الأمريكي نحو الداخل (Home)، واضعين أولويات المحيط الداخلي على «أجندة» مسؤوليات القيادة السياسية الجديدة الساعية نحو «التغيير»، والمنتخبة حديثاً بيل كلينتون. إلاّ أن ذلك لا يعني الانعزالية التامة، بأي حال من الأحوال، إذ إن الاعتبارات الدولية في عالم سريع التغيير ستحتم استمرارية الدور الاستراتيجي الأمريكي عالمياً. مع ذلك يمكن اعتبار أن سيادة الاتجاه القومي في الحملة الانتخابية الأمريكية هي نوع من التنفيس وتلبية للمطالبين أو المنادين بتوجهات العزلة. مثل هذه الاتجاهات جاءت مبكرة في الحملة الانتخابية الرئاسية في إطار شعاري: أمريكا أولاً (America First)، وعودي إلى البيت أمريكا (Come Home America).

في نظر بعض الباحثين من أمثال بيتر ماكرات (Peter McGrath) في مقالته «القوة العظمى الوحيدة» (The Lonely Superpower): إن اتجاه العزلة ليس بالأمر الجديد فهو نمط منغرس في النفسية الأمريكية[١٩]. تعود جذور هذا التوجه إلى أول رئيس أمريكي جورج واشنطن حيث حذّر من احتمالية التورط الأمريكي في شبكات ارتباط أجنبية. مع ذلك، لم يكن ذلك أول ما عرف عن الانعزالية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث فكّر الجيل الأول من الأمريكيين في أن «النظام القديم» (The Old World Order) الذي ورثوه عن أسلافهم يعتبر منطقة متخلفة من الأجدر أن تترك وحدها[٢٠]. ومنذ عام ١٨٢٣ شكّل اتجاه العزلة ركناً أساسياً في السياسة الخارجية الأمريكية متجسداً في «مبدأ مونرو» (نسبة إلى جيمس مونرو الرئيس الأمريكي)، الذي أوصى بهذا التوجه بصورة مستمرة باعتباره من ضرورات الحياة،

---

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) Norman J. Ornstein, «Foreign Policy and the 1992 Election,» *Foreign Affairs*, vol. 71, no. 3 (Summer 1992), p. 3.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) *Newsweek* (7 October 1991), p. 18.

(٢٠) المصدر نفسه.

نظراً إلى كون الولايات المتحدة الأمريكية حينئذٍ جمهورية جديدة وضعيفة، محاطة بأقاليم تهيمن عليها قوى أوروبية رئيسية[٢١]. وكانت هذه الأخيرة عازمة على نقل صراعاتها ومنافساتها البينية إلى العالم الجديد (The New World). من هنا، وبالرغم من جهود ودرو ولسون الضخمة في كسر حاجز العزلة من خلال اعتماد مبدأ المشاركة الفعّالة والدعوة إلى الانضمام الرسمي إلى نظام الأمن الجماعي ممثلاً بعصبة الأمم (The League of Nations) في عام ١٩١٩، إلاّ أن ذلك كله باء بالفشل حيث عارض الكونغرس مشروعه الطموح. ومن التبريرات الأساسية لاتجاه العزلة ما عرف عن الصورة المثالية التي عاشتها الولايات المتحدة الأمريكية لأكثر من مئة وخمسين عاماً عندما كانت القارة الأمريكية محصنة، وإذ وفّرت لها الحماية من جانبين رئيسيين[٢٢]:

أ ـ الظروف الجيوبوليتيكية المتمثلة بوجود حواجز المحيطين الحيوية: الأطلسي والباسفيكي.

ب ـ توفر الحماية العسكرية من الأسطول البريطاني المهيمن بصورة تكاد تكون مطلقة على البحار العليا حتى بداية القرن العشرين. ومن هنا، ساد شعور بتوفر فريد من الأمان النفسي، لم يحطمه سوى الهجوم الياباني المفاجئ على قطع الأسطول الأمريكي في هونولولو في السابع من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤١.

منذ ذلك الوقت واتجاهات العزلة في تراجع شديد، ولكن عقب حرب الخليج الثانية أثار مؤيدو اتجاهات العزلة تساؤلات ترتبط بمدى واقعية الاستمرار بدور أمريكي مهيمن عالمياً، آخذاً بنظر الاعتبار انتهاء المواجهة مع الشيوعية العالمية، هذا من جهة، وازدياد تجذّر المشكلات الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى. من هنا أكد منظرو اتجاهات العزلة (النسبية) أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحدد أهدافها واهتماماتها في إطار الدفاع عن «مصالحها الحيوية» (Vital National Interests). إلاّ أن التعريف هذا ليس سهلاً، إذ إن الأكثر تطرفاً من الانعزاليين يعرّفون المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية بأنها تعني الأمن المادي (Physical Security). أما الذين لم يبلوروا فكرهم الانعزالي فيتحفظون كثيراً في إعطاء تعريف محدّد لما تعنيه المصالح الحيوية الأمريكية[٢٣].

---

(٢١) Hyland, «America's New Course,» p. 1.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) Krauthammer, «The Unipolar Moment,» p. 28.

ثانياً: التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية وفي الفكر الاستراتيجي الأمريكي

ابتداءً، يمكن القول إن عالم التسعينيات وحتى بواكير القرن الواحد والعشرين لن يشابه تماماً التجربة الأمريكية السابقة، بالنظر إلى الاختلاف في العديد من المعطيات والظروف والمتغيرات الدولية، وحتى الداخلية أيضاً.

إن دور الولايات المتحدة الأمريكية في ظل ما أخذ يُعرف بالنظام الدولي الجديد يمثل تزاوج تقيلدين متعارضين في السياسة الخارجية الأمريكية: التقليد الأول مثله الرئيس الأمريكي توماس جيفرسون (Thomas Jefferson) من الرواد الأوائل والمؤسسين للدولة الأمريكية، وودرو ولسون (Woodrow Wilson). فقد حمل كل من هذين الرئيسين ما عُرف بالطموحات العظمى (Grand Amibtions) التي سعيا حثيثاً إلى تحقيقها بإصرار من خلال اعتماد إجراءات تقصر عن الحرب(٢٤). أما التقليد الثاني فقد مثّله الكسندر هاملتون (Alexander Hamilton) وهنري كابوت لودج (Henry Cabot Lodge)، ويتلخص في عدم اعتماد طموحات كبيرة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، مؤكدين إصرارهم على ارتباط السياسة الخارجية بمصالح وطنية محدودة(٢٥). ولكن في الوقت نفسه ومن منظور السياسة الواقعية (Realpolitik) رأوا الحاجة إلى الاستعداد العسكري، نظراً إلى اعتقادهم بأن القوة العسكرية ستبقى الحكم الرئيسي في حل المنازعات بين الأمم.

إن رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش الدور الاستراتيجي الأمريكي شملت احتضانها الآمال العالمية وتدعيم القوة العسكرية معاً. إنها بمثابة المولود الحقيقي لكلا التقليدين. لكن المشكلة في إدارة بوش كما عبّر عنها تعبيراً دقيقاً جوزف ناي: انها تفكر وتعمل مثل نيكسون. ولكنها استعادت الأسلوب البلاغي لدى ولسون وكارتر. كلا الجانبين مناسب لطبيعة النظام الدولي الجديد، لكن إدارة بوش لم تحسم العلاقة بينهما بصورة واضحة أو قاطعة(٢٦). مع ذلك، تقترب غالبية الإدارات الأمريكية، بما في ذلك إدارتا بوش وكلينتون من الاتجاه الواقعي في إدارة النظام الدولي الجديد. الواقعيون (Realists) يعترفون بأن هناك بالفعل نظاماً دولياً جديداً، ولكنهم يقولون إن ذلك لم يبدأ مع حرب الخليج، إذ إنه ليس للنظام (Order)، ثمة علاقة وثيقة مع

(٢٤) David C. Hendrickson, «The Renovation of American Foreign Policy,» *Foreign Affairs*, vol. 71, no. 2 (Spring 1992), p. 55.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) Joseph S. Nye, Jr., «What New World Order?» *Foreign Affairs*, vol. 71, no. 2 (Spring 1992), p. 83.

العدالة (Justice). ولكن له الشيء الكثير، المرتبط بطبيعة توزيع القوة بين الأمم (Distribution of Power among Nations)[٢٧].

إن بروز نظام دولي جديد يمكن إرجاعه إلى سقوط الامبراطورية السوفياتية في شرق أوروبا، حيث أذن بقرب انتهاء عصر القطبية الثنائية. وهذا ما تم فعلاً مع انهيار الاتحاد السوفياتي في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١. عالم اليوم يتألف من عدد من القوى الرئيسية غير المتساوية في القوة. يقضي ذلك منا توضيح الصورة القائمة والجديدة للنظام الدولي المعاصر، وفقاً لمعايير القوة أو الإمكانات المتاحة.

التعددية وإمكانات القوة

وصف جوزف ناي عالمنا الذي نعيشه حسب التصور التالي ذكره:

«ستستمر معاناة روسيا كنتيجة للضعف الاقتصادي، وإصلاحاتها مسألة ستأخذ عقوداً وليس سنوات. والصين دولة نامية، وذلك بالرغم من معدلات النمو المرضية التي ستستمر كذلك حتى القرن القادم. أما أوروبا فإنها تكافئ تقريباً الولايات المتحدة الأمريكية سكانياً، واقتصادياً، ومن حيث المصادر البشرية، إلا أن ما تفتقده هو الوحدة السياسية التي تمكنها من أن تعمل كقوة عالمية مفردة، وبالنسبة إلى اليابان فقد منحت القوتين الاقتصادية والتقنية، ولكن مكانتها في ما يخص مصادر القوة محدودة في الحقل العسكري، وفي الإطارين الحضاري والايديولوجي تقوم دعاواها على قاعدة من القوة اللينة «Soft Power»[٢٨].

ونتيجة لما ذكر أعلاه عن اليابان، على الأخيرة أن تجري تعديلات جذرية في اتجاهاتها نحو القوة العسكرية حتى تتمكن من تحدي القوة المنافسة على نمط القوة الأمريكية نفسها[٢٩].

من هنا يبرز التساؤل التالي: **هل نعيش بالفعل عصر القوة المهيمنة عالمياً؟** تبعاً لتشارلز كروثامر، فإن انتهاء عصر الحرب الباردة قد أعلن قدوم ما أسماه «السلام الأمريكي» (Pax Americana)[٣٠]. مثل هذا التصور قرين بما عرفنا سابقاً عن مفهوم السلام الروماني (Pax Romanica). إن فرضية كروثامر القائلة إن انهيار الاتحاد السوفياتي قد ترك العالم مع قوة عالمية واحدة صحيحة إذا ما تمحور التركيز على القوة العسكرية المعقدة تقنياً. ولكن يستتبع ذلك أن نعتبر القوة الأمريكية مهيمنة في جميع

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٨٧.

مجالات القوة ومستوياتها، وهذه مسألة جدلية غير متيقن منها على وجه التأكيد، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار مدى حيوية القوة الاقتصادية لأقطاب آخرين، إذ إن قوة العالم الاقتصادية ذات قطبية ثلاثية: الولايات المتحدة الأمريكية. أوروبا، اليابان. وتتحكم هذه القوة الثلاثية بالثلثين من الإنتاج العالمي[٣١]. انطلاقاً من هذه الحقيقة نعيش في عالم الاعتماد المتبادل الذي تنتقل تأثيراته عبر الحدود القومية (Transnational Interdependence). يضاف إلى ذلك، أن القوة العسكرية وحدها غير فاعلة في التعامل مع المشكلات العالمية ذات الأبعاد المجتمعية والحضارية المعقدة، التي تنتقل أيضاً بتأثيراتها عبر حدود الدول القومية. من هنا، تبرز صعوبة صياغة دور استراتيجي ـ سياسي ـ اقتصادي أمريكي جديد في عالم متغيراته متنوعة، وإيقاع خطواته سريع.

إذا بدأنا بإدارة جورج بوش، نلحظ بصفة عامة غلبة عنصر التكتيك على الاستراتيجيا[٣٢]. يتمثل هذا في الإدارة الناجحة لما قبل، وخلال، وما بعد حرب الخليج الثانية، إذ اتضح هذا النجاح بصورة جلية في تشكيل الائتلافات الداخلية والخارجية (قوى التحالف)، وتعبئة الطاقات والإمكانات باتجاه خوض حملة عسكرية ضخمة ضد العراق، كلفت خمسين بليوناً من الدولارات، دون أن تدفع الولايات المتحدة الأمريكية شيئاً يذكر تسديداً لتكاليف العمليات الحربية[٣٣]. ليس هذا فحسب، بل نجحت الدبلوماسية الأمريكية في تأمين مصادر الطاقة النفطية بأسعار معقولة. وفي جانب آخر أبرزت دبلوماسية بوش نجاحات أخرى في المساعدة على أن تحقق الثورات في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي (سابقاً) الأهداف المرجوة، والتخلص بالتالي من الدكتاتورية الشيوعية، مع أدنى حد من إراقة الدماء. كذلك يجدر التنويه بطبيعة الموقف الواقعي لإدارة بوش من مسألة الوحدة الألمانية، إذ رفضت وضع العراقيل والصعوبات أمامها. نتيجة ذلك، أسهمت الإدارة الأمريكية في تحقيق الوحدة الألمانية في وقت سريع جداً.

ولكن ما طبيعة التفكير الاستراتيجي لإدارة بوش؟ ردود أفعال، رغبات أم رؤية استراتيجية بعيدة المدى؟ تندرج سلوكيات الإدارة في إطار ردود الأفعال والرغبات والتكتيكات أكثر منها رؤية متبصرة بعيدة المدى استراتيجياً. من هنا جاءت تأكيداته المستمرة على مبادئ عدة تحمل في طياتها أبعاداً مثالية ـ قيمية، ولكنها ممكنة التطبيق في الأزمات الدولية فقط، إن توفرت الإرادة السياسية اللازمة لها. من هذه المبادئ:

---

(٣١) المصدر نفسه، ص ٨٧ ـ ٨٨.

(٣٢) Alan Tonelson, «Prudence or Inertia? The Bush Administration's Foreign Policy,» *Current History*, vol. 91, no. 564 (April 1992), p. 145.

(٣٣) المصدر نفسه.

الأمن الجماعي، الاستقرار العالمي، احترام مبادئ القانون الدولي، وأكثر من ذلك أهمية قيادة أمريكا العالم الخارجي[٣٤]. ولكن يبدو جلياً أن اعتماد مبادئ مثالية واحترافاً دبلوماسياً ليسا كافيين لإدارة شؤون العالم، ولا حتى إدارة شؤون البلاد المحلية في عصر ما بعد انتهاء الحرب الباردة. وفي إطار التنظير لم تكشف إدارة بوش عن نموذج استراتيجي ـ تفصيلي لإدارة ومعالجة المشكلات والأزمات الدولية يكون صالحاً لحقبة ما بعد الحرب الباردة. من هنا، وترتيباً على ما تقدم ذكره، لم توضح إدارة بوش على وجه التحديد ما الذي تريد تحقيقه في حقلي السياسة الخارجية والأمنية في الفترة المتبقية للقرن العشرين، وبالتالي يستمر وصف مجلة **الايكونومست** *(Economist)* لبوش قبل أزمة الخليج عام ١٩٩٠ صادقاً للفترة اللاحقة لها: «على أنه جيد في الأزمات، ولكنه بطبيعته انفعالي، وليس جيداً (بما فيه الكفاية) في الاستراتيجيا وبعد النظر»[٣٥]. مع ذلك، فإن التاريخ السياسي الحديث سيحفظ عنه إعلانه المجدد لفكرة النظام العالمي الجديد (A New World Order) عندما أفصح عن هذه الفكرة التي تعود بجذورها على الأقل، إلى الفترة التي شهدت انبثاق مؤتمر فيينا في عام ١٨١٥، في أعقاب الحروب النابوليونية، إذ شكلت القوى المنتصرة (بالإضافة إلى فرنسا التي انضمت لاحقاً) ظاهرة الاتفاق الأوروبي (Concert of Europe) في ما أخذ يُعرف بتوازن القوى (Balance of Power)[٣٦].

ومن ضمن الأهداف المحددة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها خلال عملية بناء الحملة العسكرية المناهضة للعراق أشار جورج بوش أمام جلسة مشتركة للكونغرس في ١١/٩/ ١٩٩٠ إلى هدف خامس رئيسي أسماه «نظام عالمي جديد» واصفاً تفصيلاته حسب الصورة التالية: «نظام دولي جديد. . . حقبة جديدة ـ خالية من التهديد باستخدام الإرهاب، أكثر قوة في متابعة العدل، وأكثر أمناً في السعي نحو السلام. عهد يمكن لأمم الشرق والغرب، الشمال والجنوب، من أن تزدهر في رخائها ومن العيش في تجانس. . . اليوم، يصارع النظام الجديد لكي يولد، عالم مختلف تماماً عن الذي نعرفه حيث سيستبدل حكم الفوضى بحكم القانون. عالم تدرك فيه الأمم المسؤولية المشتركة للحرية والعدالة، عالم يحترم فيه القوي حقوق الضعيف»[٣٧].

---

(٣٤) هذا ما تحاول أن تؤكده إدارة جورج بوش في كل حين وفي كل أزمة دولية منذ اندلاع أزمة الخليج وحرب الخليج الثانية.

(٣٥) Terry L. Deibel, «Bush's Foreign Policy: Mastery and Inaction,» *Foreign Policy*, no. 84 (Fall 1991), p. 9.

(٣٦) Richard Rosecrance, «A New Concert of Powers,» *Foreign Affairs*, vol. 71, no. 2 (Spring 1992), p. 65.

(٣٧) T. B. Millar, «A New World Order?» *World Today* (January 1992), p. 7.

يبدو أن خطاب بوش السياسي الذي توجّه به أساساً نحو تعبئة الرأي العام الأمريكي لتأييد سياسته ومواقفه خدمة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة الاقتصادية والنفطية منها في الخليج العربي، كان يريد به أيضاً اجتذاب الرأي العام الدولي للدور الاستراتيجي الأمريكي الجديد في عصر ما بعد الحرب الباردة وانتهاء نظام القطبية الثنائية. من البديهي أن نعزو تحرك بوش الحماسي لتشكيل النظام الدولي الجديد إلى الأحداث التالية[٣٨]:

١ ـ سقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي.

٢ ـ انتهاء الحرب الباردة.

٣ ـ نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في تعبئة القوات المسلحة للحلفاء في ظل إشراف الأمم المتحدة، ضد النظام العراقي.

من الملاحظ أنه في العديد من مساحات السياسة الخارجية الأمريكية قامت إدارة بوش بتطبيق مبادئ مثالية «قديمة» أحياناً بنجاح، وفي أحيان أخرى، لم تكن النتائج متيقناً منها. إن معالجة قضايا الشؤون الدولية تطلبت توافر رؤية وتفكيراً جديداً. صحيح أن المبادئ القديمة (للأمن الجماعي من خلال العصبة ومن بعدها الأمم المتحدة) قد جرى تطبيقها بنجاح في أزمة وحرب الخليج الأخيرة، إلاَّ أنه لا يكفي القول (كما ذكر بوش في ١/ ١٠/ ١٩٩٠ أمام الأمم المتحدة) أننا نعيش في عالم جديد ومختلف، عالم الشراكة الجديد بين الأمم الذي يتجاوز معطيات الحرب الباردة؛ وصف هذه الشراكة بأنها قائمة على التوحّد في المبادئ، ومعززة بإسهام مشترك في التكاليف والالتزامات. قول بوش اقتصر هنا فقط على المحددات العامة للعالم الجديد كما يراه. من هنا جاء قوله: «أرى عالم الحدود المفتوحة، التجارة المفتوحة، والأكثر من ذلك العقول المنفتحة»[٣٩]. ليس هذا فحسب، فقد أضاف بوش مظاهر جديدة للعالم الجديد حيث ذكر: «أرى عالماً تستمر فيه الديمقراطية بكسب أصدقاء جدد وتحوّل أعداء قدامى (إلى أصدقاء)، وحيث الأمريكان شمالاً ووسطاً وجنوباً يمكن أن يوفروا نموذجاً لمستقبل كل الإنسانية، عالم الأول في الديمقراطية الكاملة لنصف الكرة الأرضية»[٤٠]. وتعبير كهذا قد يعتبر مغرقاً في المثالية. وفي ١٣/ ٤/ ١٩٩١، عقب التنفيذ الناجح لحرب الخليج، تحدّث الرئيس الأمريكي بوش في قاعدة ماكسويل الجوية في الكلية الحربية في منطقة مونتغمري في ولاية ألباما، عن إمكانية ظهور نظام دولي جديد ما بعد الحرب الباردة. من هنا، جاء قوله التالي: «مع انتهاء الحرب

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٧ ـ ٨.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٨.

(٤٠) المصدر نفسه.

الباردة، أصبحت إمكانية قيام النظام الدولي الجديد واردة، وبحق مسؤولية مفروضة على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية بالنظر إلى النجاحات الأخيرة التي أنجزوها»[٤١]. مع ذلك، اعترف بوش أن ذلك لا يعني توفر خطة، أو يعني نموذجاً تفصيلياً يحكم سلوك الأمم. كما لم يتطلب الإذعان إلى هيكل فوق قومي (Supernational Structure). فقط، تضمن العمل مع الأمم الأخرى من أجل ردع العدوان، وتحقيق الاستقرار[٤٢]، والأكثر من ذلك تحقيق السلام. بعبارة بسيطة، اعتبر النظام الدولي وسيلة أو أداة لمخاطبة عالم من الإمكانات الجديدة: (A New World of Possibilities)، عالم اكتسب مهمته وشكله ليس فقط من المصالح المشتركة ولكن من المثل المشتركة أيضاً، التي أنتجت حسب تصوره حريات جديدة في كل أنحاء العالم. كما وقد حصلت على أفصح وأجرأ تعبير عنها في الولايات المتحدة الأمريكية. من هنا أكد بوش أنه لم يكن العالم ينظر في السابق مطلقاً إلى النموذج الأمريكي كما يُنظر إليه في الوقت الحاضر[٤٣]. بناءً على هذا الأساس، أصرّت إدارة بوش على جعل مختلف أنواع النشاطات الاستراتيجية تحت السيطرة المطلقة «تقريباً» للولايات المتحدة الأمريكية. وفي ظل هذا المنظور برزت التساؤلات التالية:

ـ هل يعني قيام نظام عالمي جديد تحت الزعامة الأمريكية جعل الولايات المتحدة شرطي العالم المعاصر، تمارس ما يمكن تسميته السلام الأمريكي؟

ـ هل استخدام مجلس الأمن في إطار الأمم المتحدة كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية عملية أضحت أكثر تواتراً في تدبير أزمات ما بعد الحرب الباردة؟

للإجابة، ابتداءً، نقول إن المسألة الواضحة ليست سلاماً أمريكياً بحتاً[٤٤]، بل ربما ـ وهذا ممكن ـ أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية كما حدث في أزمة الخليج، ومن ثم في حرب الخليج الثانية بدور الحفّاز (Catalyst) في اتخاذ إجراء جماعي عالمي بصورة طوعية من قبل «المجتمع الدولي» تحت إشراف الأمم المتحدة. من هنا، فإن ذهاب الإدارة الأمريكية إلى الأمم المتحدة لم يكن فقط من أجل تقويتها، ولكن من أجل إضفاء الشرعية على سلوك الولايات المتحدة الأمريكية الخارجي أيضاً، إن الإجابة التفصيلية عن التساؤلات المطروحة أعلاه تقتضي منا تحديداً أكبر لمعالم ومكونات النظام

---

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) أكد ديفيد نيوتن، السفير السابق في وزارة الخارجية الأمريكية والمختص بالشؤون العربية ـ في محاضرة نظّمتها غرفة تجارة وصناعة البحرين ـ أنه لن يعطي الولايات المتحدة الأمريكية صفة «البوليس الدولي، كما يظن البعض لمجرد تفكك الاتحاد السوفياتي، إنما هذا معناه أن المسؤوليات تجاه أمن واستقرار العالم قد ازدادت وأصبحت على درجة كبيرة من الأهمية». انظر: **الخليج**، ١٥/١/١٩٩٢، ص ١٤.

الدولي الجديد التي حدّدها الرئيس الأمريكي جورج بوش وفقاً للإطار الموسّع التالي:

«ـ التغيرات في أوروبا، والتحوّل الجذري في العقلية السوفياتية في اتجاه الانفتاح، الأمر الذي دفع إلى تحسن نوعي في العلاقات الأمريكية ـ السوفياتية.

ـ ولادة «أوروبا الجديدة» ولو تدريجياً، أعطى زخماً كبيراً لمفهوم الديمقراطية في العالم، ومصداقية للأهداف المرسومة منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والمبنية بشكل عام على مفاهيم المجتمعات الديمقراطية والاقتصاد الحر و«التعاون من أجل السلام».

ـ أزمة الخليج والتعامل معها بشكل حازم، أوجد عنصراً رادعاً لنظام جديد، عبر التلميح بأن أي اعتداء سيواجه ردة فعل دولية بوسائل عسكرية فعالة.

ـ نتائج الصراع أوجدت حالة ملائمة لتحرك دبلوماسي يرتكز على التفاوض السلمي، كقاعدة لحل مشاكل الشرق الأوسط نهائياً، عبر تفعيل دور الأمم المتحدة كأداة لحل الصراعات الدولية، من خلال العقوبات العسكرية والاقتصادية والسياسية التي تُفرض على «المعتدي».

ـ العمل على التطور الاقتصادي كمدخل للعلاقات الدولية في المستقبل، عبر فتح أسواق جديدة، وإطلاق سياسة التبادل الحر، بهدف تقليص الفارق المعيشي الذي يفصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة، والذي يشكل في حالة إهماله عدم استقرار أمني دائم»(٤٥).

إن هيكلية النظام الدولي الجديد تتضمن خمساً من القوى المتباينة تتحكم بتنظيم المجتمع الدولي وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الجماعة الأوروبية، اليابان، والصين الشعبية. ومجلس الأمن يعتبر إحدى الأدوات الرئيسية المجسّدة اتفاق القوى الأساسية في العالم. التساؤل الحرج هو: إلى أي مدى يمكن لائتلاف من هذه القوى أن يستمر؟ إن استمرارية الائتلاف فترة طويلة يعني وضع أسس دائمة ورصينة لنظام دولي جديد مستقر ومتوازن، وعكس ذلك، فإن العنف والتهديد باستخدام القوة سيظلان مظهرين مزمنين في العلاقات السياسية الدولية المعاصرة. وعلى أية حال، فإن استشراف مستقبل النظام الدولي الجديد للسنوات القادمة حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده ينبئ بظهور نظام التعددية القطبية. وقد نشأ هذا الاعتقاد من الفكرة التالية: انعدام مقدرة أي دولة صناعية كبرى على احتكار كل مستويات السيطرة والنفوذ العالمي في

(٤٥) أ. جوكي، «دور واشنطن العالمي في عهد الرئيس الأمريكي الجديد،» **الأسبوع العربي**، ٢/ ١١/ ١٩٩٢، ص ١٠.

المجالات الاقتصادية والمالية والسياسية وحتى العسكرية الاستراتيجية[٤٦]. إن وجود التعددية القطبية يحول دون وجود تكتلات رئيسية في عناصر معينة من القوة، أو في وجود تكتل معيّن مهيمن على مجموع القوى الصناعية العالمية مثل الـ «G 7» أو غيرها. إلاّ أنه حتى تتضح المعالم الأساسية والثابتة للتعددية القطبية، التي في جانب هام منها تعني توافر القيادة الاستراتيجية الجماعية، يمرّ عالمنا المعاصر في مرحلة مخاض وفترة انتقالية غير محدد أمدها على وجه الدقة. حالياً تتسلم الولايات المتحدة الأمريكية قيادة الدور الاستراتيجي العالمي بصورة تنمّ عن أنها القوة الفاعلة الحيوية في إدارة ومعالجة الأزمات والتحديات الدولية. ولكن، في ضوء المتغيرات المحتملة في عناصر وقوى النظام الدولي الجديد، بالإضافة إلى التطورات والمستجدات الأخيرة في الساحة السياسية الأمريكية عقب انتخاب بيل كلينتون رئيساً للولايات المتحدة، يقتضي الأمر أن نحدد ونبرز أهم الأهداف والمصالح الاستراتيجية في المرحلة القادمة، ومن ثم تقييمها بصورة موضوعية نسبياً.

ثالثاً: الأهداف والمصالح الاستراتيجية الأمريكية في ميزان التقييم

يمكننا تحديد عدد من المجاميع المتضمنة الأهداف والمصالح الحيوية ذات الطبيعة المستمرة نسبياً في إطار السياستين الخارجية والأمنية وفقاً للمنظور التالي[٤٧]:

- الحفاظ على توازن قوى عالمي، وتوازنات إقليمية فرعية للقوة تكون مناسبة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.
- تنمية نظام تجاري ومالي يساير الرخاء الاقتصادي الأمريكي.
- دعم الانتشار التدريجي للأنظمة السياسية ذات الطبيعة المفتوحة أو الديمقراطية التي تؤمّن حكم القانون واحترام حقوق الإنسان.
- تعزيز إطار الأنماط والممارسات بهدف حماية المعايير الموحدة الأولية للنظام: العدالة وحقوق الإنسان.
- إدارة عملية التغيير وحالات عدم الاستقرار بطريقة لا تهدد القيم الأساسية الأمريكية، حتى إذا ما سُمح للمجتمعات المختلفة والنظام الدولي، بالتطور في اتجاهات جديدة.

أساساً، يمكن القول إن الأهداف والمصالح الاستراتيجية الأمريكية لا تتعرض

---

(٤٦) الاحتكار الأمريكي للقوة العسكرية ـ الاستراتيجية هو لفترة مؤقتة فقط، قد تستمر إلى بدايات القرن القادم عام ٢٠٠٠.

(٤٧) Alberto R. Coll, «America as the Grand Facilitator,» *Foreign Policy*, no. 87 (Summer 1992), pp. 51-53.

لتغييرات جذرية إلاّ في حدود معينة تتوافق مع متطلبات عصر ما بعد الحرب الباردة، إذ ازداد التوتر حول طبيعة المصالح والأهداف المرجو تحقيقها، وانعكس ذلك مثلاً في إطار مناقشتين تدوران حالياً.

ـ أية سياسات أدت إلى تحقيق الانتصار في الحرب الباردة؟

ـ وما هو التوازن المناسب بين حقوق الإنسان ومتطلبات السياسة الواقعية؟(٤٨)

مهما تكن نتيجة هذه المناقشات، فإن التحرك السياسي الخارجي الأمريكي قد غُلّف بمبادئ ومثل جليلة ونبيلة كما تحدّدها العبارات التالية: جعل العالم مكاناً آمناً للديمقراطية، تنمية حقوق الإنسان، حماية الحريات السياسية والحفاظ عليها، وتعزيز الاتجاه نحو تقرير المصير والديمقراطية(٤٩).

المشكلة الحقيقية تكمن في أن مدى تطبيق المعايير القيمية تطبيقاً متساوياً يعكس طبيعة العدل المفترضة في نظام عالمي جديد. العديد من التجارب السابقة للسياسة الخارجية الأمريكية لم تبشر بخير وافر في هذا المضمار، إذ قامت الإدارات المختلفة بتقديم دعم كلي أو جزئي لأنظمة حكم تميز حكمها بالقسوة والبطش طالما حققت هذه الأنظمة مصالح الولايات المتحدة الحيوية. بعبارة بسيطة، حدثت عدة مفارقات بينة، بين المبادئ والمثل من جهة والممارسات العملية للسياسة الخارجية الأمريكية من جهة أخرى. مع ذلك، فمن المفترض أن أسس النظام الدولي الجديد إن كانت بحق حديثة ستسير باتجاه القضاء على الممارسات المخالفة روح المساواة والعدل، وبالتالي تنهي أية ازدواجية في معايير التطبيق. من هنا، طرح تساؤل حول ما إذا كانت الإدارة الأمريكية في عهد جورج بوش قد عايشت بصدق تطبيق ما يُعرف بنظام دولي جديد؟ الإجابة عن ذلك، ليست بالأمر السهل، إذ لا يمكن سلوك نهج التعميم على ما حدث خلال أزمة الخليج الثانية وحربه، التي أظهرت توافقاً أساسياً في إطار مجلس الأمن بين القوى الكبرى، نتيجته اثنا عشر قراراً ضد العراق. إن تعقّد وتلاحق الأحداث والتطورات السياسية ما بعد حرب الخليج أدت إلى جعل إدارة بوش توصي بالحذر أكثر، في التعامل مع الأحداث، مما يعني أن نظرتها لم تكن استراتيجية ـ

---

(٤٨) يتطلب إحقاق التوازن في جانب هام فيه تلبية احتياجات الشعب الأمريكي ومطالبه في المساواة التعليمية، والعناية الصحية، والعمل. فإن أُنجزت هذه المهام ستستطيع الولايات المتحدة تمثيل الدور القيادي العالمي. لمزيد من التفاصيل، انظر: Lee H. Hamilton, «A Democrat Looks at Foreign Policy,» *Foreign Affairs*, vol. 71, no. 3 (Summer 1992), p. 35.

(٤٩) إن الالتزام بهذه المبادئ والقيم العالية يتطلب توافر توازن جيد أو حتى أفضل بين القيادة والإسهام أو الاشتراك في إدارة الشؤون الخارجية. القيادة الأمريكية ضرورة، ولكن ليست كافية وحدها لحل العديد من المشكلات والقضايا التي تتجاوز الحدود الوطنية. من التحديات التي تحتاج إلى تضافر الجهود الدولية لحلها: النزاعات القومية ـ العرقية؛ قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ الأزمات الاقتصادية الدولية، وغيرها. لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه.

إبداعية بعيدة المدى. عطفاً على ذلك، استمر الجدل في الأوساط الأكاديمية والسياسية حول التقييم النهائي لما قامت به الإدارة الأمريكية في الشؤون الدولية، إذ إننا في هذا الإطار نجد من أحبط أو شعر باليأس من نتائج السياسة الخارجية، في حين غلبت على الآخرين نزعة الزهو والافتخار بالإنجازات الحقيقية الملموسة التي ميّزت سجل إدارة بوش خاصة في أزمة الخليج الثانية وحربه. ما يمكن التوصل إليه، هو أن إدارة بوش واجهت باحتراف نادر وفي منحى تكتيكي أكثر منه استراتيجياً متطلبات مواقف عصر ما بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي كقطب عالمي ثان في النظام الدولي. ولكن من ناحية أخرى، فإن مسؤوليات وأعباء الدور الاستراتيجي الأمريكي عالمياً قد أوصت بالتزام الحذر في ما يخص النفقات المالية الضرورية في تشكيل دور أمريكي قطبي منفرد، حتى بوش نفسه لم يكن غافلاً عن خطورة التحديات الداخلية التي تعترض السياسة الخارجية الأمريكية خاصة في مسألة تخفيض أعباء القيادة العالمية التي تحملتها أمريكا منذ عام ١٩٤٥. إن تحقق ذلك سيسهم في تحرير المصادر المالية اللازمة اتساقاً مع توجيه الاهتمامات نحو الإنعاش الاقتصادي الداخلي. إن انتهاء الحرب الباردة وفر مثل هذه الفرصة الذهبية كما اتضح في كلمات بوش التالية: «يمكن أن نتوقف عن عمل التضحيات التي كان علينا القيام بها حيث كنا نواجه عدواً مؤكداً بشكل قوى عظمى (الاتحاد السوفياتي سابقاً)»[٥٠]. ثم استطرد بوش في **رسالة الاتحاد** عام ١٩٩٢ قائلاً: «الآن يمكن أن ننظر إلى الداخل ـ البيت الأمريكي ـ أكثر من السابق، ونتحرك لتصحيح ما يحتاج إلى تصحيح»[٥١]. ولكن توجهه هذا بصورة عملية قد جاء «متأخراً» إلى حد ما، حيث إنه طوال عهده قد وجد في المجال الدولي تكيفاً أكثر جدوى مع خبراته في السياسة الخارجية بالمقارنة مع معطيات المحيط الداخلي التي تشتمل على الأزمات الاقتصادية الصعبة والتي تحتاج إلى تفرغ أكبر. مع ذلك، من المشكلات التي واجهت الإدارة الأمريكية زمن بوش والتي يمكن أن تواجه الإدارة الجديدة للرئيس المنتخب كلينتون إن لم يحسن تداركها: كيفية توجيه المصادر المالية، وعلى وجه الدقة نحو مناطق الأزمات الاقتصادية الداخلية مثل: العجز المالي والقضاء على البطالة والاستثمارات العامة الداخلية وغيرها. كذلك هنالك تساؤل آخر يدور حول ما إذا كانت الولايات المتحدة وبحق تستطيع أن تغطي اختياراتها كافة وفقاً للتصور التالي: انبعاث نظام اقتصادي، وسياسة خارجية أقل طموحاً، ولكنها مع ذلك بحجم سياسات الحرب الباردة نفسها[٥٢].

نقطة البداية تكمن في تحديد التصور السائد لدى الرأي العام الأمريكي حول

---

(٥٠) Tonelson, «Prudence or Inertia? The Bush Administration's Foreign Policy,» p. 146.

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) المصدر نفسه.

طبيعة الدور الاستراتيجي الأمريكي للمرحلة المقبلة. ضمن هذا الإطار توجد محاور عدة يجدر أخذها بعين الاعتبار(٥٣):

- لا يمكن أن تنسحب الولايات المتحدة الأمريكية دون محاسبة من عمليات التورط في الشؤون الدولية.

- لا يمكن أن تقوم وحدها بأعباء الدور العالمي في عالم خطر، دون دعم من أصدقائها وحلفائها.

- القوة العظمى من المفترض أن تتحمل مسؤوليات كبيرة.

- ليس من الواقعية في شيء قطع العلاقات مع الأمم أو الدول لمجرد أننا (نحن الأمريكيين) لا نحبذ سياساتها أو لا نتفق معها.

- يناسب المصالح العملية والمثل الأمريكية تنمية الديمقراطية واقتصادات السوق الحرة عند الأمم الأخرى.

- من المهم جداً البقاء أقوياء عسكرياً في عالم يتسم بعدم الاستقرار، ولا يمكن التيقن من أحداثه ومجرياته.

مما تقدم ذكره، يتضح بشكل واضح حيوية الالتزام في الطبيعة العالمية بالنسبة إلى دور الاستراتيجيا الأمريكية دون إخلال بطريقة إدارة الأزمات الداخلية في المجتمع تجنباً لتفاقم المشكلات والتحديات الداخلية. والنقطة المحورية، إذن، تكمن في الاتجاه نحو تصحيح الأوضاع الداخلية الصعبة. من هنا، أكد ديفيد جيرجين (David Gergen) من أنه لا يمكن توقع قيام الولايات المتحدة الأمريكية بأعباء ومسؤوليات الدور العالمي دون إدراك المعنى الحقيقي لـ «النظام» داخل الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها(٥٤). وإن الاتجاه نحو الداخل لا يعني، بأي حال من الأحوال، التخلي عن المسؤوليات الدولية. وان عملية المواءمة والموازنة في المسؤوليات ليست بالأمر السهل أو الهين، إذ إنها تواجه العديد من التحديات، ويمكننا تلخيصها حسب الصورة التالية:

---

(٥٣) Daniel Yankelovich, «Foreign Policy after the Election,» *Foreign Affairs*, vol. 71, no. 4 (Fall 1992).

كذلك أشار المصدر نفسه إلى أهم هدف يعتقد الشعب الأمريكي أن على الإدارة الأمريكية أن تتبعه - النتيجة: ٦٢ إلى ٧١ بالمئة من الذين استُفتوا قرروا أنهم يفضلون تنمية المصالح الاقتصادية الأمريكية على تنمية الديمقراطية في العالم. يرجع ذلك إلى شعور المواطنين الأمريكيين الأساسي بأن الضعف الاقتصادي يُعتبر في نظرهم أكبر مهدد للأمن القومي الأمريكي.

(٥٤) David Gergen, «America's Missed Opportunities,» *Foreign Affairs* (America and the World 1991/92), vol. 71, no. 1 (1992), p. 1.

ـ بالرغم من سقوط الشيوعية والاتحاد السوفياتي ذاته، إلا أن تخفيضات الموازنة العسكرية (التي قدّر البعض أن تصل إلى حدود ٣,٤ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي (GNP) في السنة المالية لعام ١٩٩٧، لا زالت كبيرة، خاصة إذا ما أخذنا المسؤوليات التاريخية، بل وغير المسبوقة في زمن السلم[٥٥].

ـ أكثر من ذلك، ان الإنفاق على المساعدة الخارجية لم يتأثر بشكل رئيسي بالرغم من انتهاء الحرب الباردة. منتصف الثمانينيات بقيت التخصيصات الواقعية للمساعدات الأمريكية في مستويات محدّدة نسبياً. وبالأرقام، يمكن ملاحظة أن طلبات المساعدات الخارجية من البيت الأبيض قد انخفضت بحدود بسيطة نسبياً من ١٥,٥ بليون دولار إلى ١٤,٥ بليون دولار خلال الفترة نفسها[٥٦]، بينما يمكن ملاحظة أن عنصر المساعدة الاقتصادية قد ازداد فعلياً. وأحد أسباب استمرارية الإنفاق قد ارتبطت بديمومة الأهداف الخاصة ببلورة دور أمريكي عالمي يفي بالالتزامات الدولية إيفاءً متميزاً. إلاّ أن تحقق ذلك، مرتبط بتحدٍّ ثالث أجمع حوله الرأي العام الأمريكي، ألا وهو التحدي الاقتصادي الداخلي الذي يُعتبر النجاح في مواجهته مقياساً لنجاح الإدارة الأمريكية في تحقيق أهدافها ومصالحها الاستراتيجية. من هنا أهمية توضيح مظاهره وأبعاده ومضامينه الرئيسة.

١ ـ التحدي الاقتصادي الاجتماعي والسياسة الخارجية الأمريكية الجديدة

يدور هذا التحدي ضمن محور عملية تلبية مطالب الرأي العام الأمريكي في إعطاء المصالح الاقتصادية الأمريكية أولوية أساسية. ابتداءً، طالبت جماعات الضغط بأن تبتدئ القوات الأمريكية بالعودة من مهماتها ما وراء البحار. ليس هذا فحسب، بل دُفعت أوروبا الغربية واليابان كي تدفعا نفقات مالية أكبر في تغطية نفقات وجود القوات الأمريكية. ففي استفتاء قومي عام ١٩٨٩ أجراه مركز صحيفة **تايمز ميرور** *(Times Mirror)* وجد في نتيجته أن خمسين بالمئة من الشعب الأمريكي يعتقدون أن بند المساعدة الخارجية قد أصبح أكبر بند منفرد في الموازنة الفدرالية[٥٧]. نتيجة ذلك، جاءت مطالبة السكان بأن تجري الحكومة الأمريكية تخفيضات في برامج المساعدات الخارجية توافقاً مع إجراء تخفيضات في معدلات الرفاه الاجتماعي للطبقات الثرية في المجتمع الأمريكي. ومن المناسب القول إنه قد حدثت تراجعات في نسب المساعدات

---

(٥٥) Tonelson, «Prudence or Inertia? The Bush Administration's Foreign Policy,» p. 146.

(٥٦) المصدر نفسه.

(٥٧) Gergen, Ibid., p. 4.

الخارجية الاقتصادية والعسكرية إلى ٠,٢١ بالمئة من الناتج القومي الأمريكي في عام ١٩٩٠[٥٨]. وهو رقم يمثّل حوالى ٣/٥ ما كان عليه الأمر في الستينيات. ترتيباً على ذلك، احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأخير بين القوى الصناعية السبع الرئيسة الـ (G 7) في الحصة المقررة للمساعدات الخارجية. وشمل التراجع الأمريكي عدة دوائر وحقول، نخص بالذكر منها كأمثلة فقط، البيئة والتجارة الدولية[٥٩]. بالرغم من ذلك كله، عملت واشنطن بجد وحزم على الالتزام بأولوياتها الاستراتيجية ـ العسكرية في إطار حلف الناتو وخارجه. من هنا الأهمية الدائمة بالنسبة إلى العلاقات المتميزة بين الولايات المتحدة وأصدقائها وحلفائها التقليديين، بخاصة أولئك الذين أسهموا بقسط وافر من الدعم العسكري والاقتصادي في إنجاح الحملة الضخمة المواجهة للعدوان العراقي على الكويت. إن الانتصار الذي تحقق في حرب الخليج الثانية للحلفاء قد غرس الأساس المتين للمشاركة في تحمّل أعباء الدور الاستراتيجي العالمي الذي طالما نادت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بوجوب تجسيده وترجمته عملياً.

إن النجاح في متابعة مقتضيات والتزامات الدور الاستراتيجي الأمريكي عالمياً يستوجب من إدارة بيل كلينتون تنفيذ عدد من «الافتراضات» وفقاً للتصور التالي:

أ ـ استمرارية نهج الربط والتفاعل بين السياستين الخارجية والداخلية، ولكن مع الأخذ بنظر الاعتبار المعادلة التالية: «أمريكا القوية في الداخل هي قوية في الخارج»[٦٠]، أو بعبارة أخرى، يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية التي تعاني مشكلات وأزمات اقتصادية واجتماعية كبيرة، لا يمكنها أن تنهض بأعباء دور استراتيجي عالمي حيوي. والعكس أيضاً صحيح، كما قال كلينتون في العبارة الآتية: «إن الولايات المتحدة إذا تجاهلت الاقتصاد العالمي والمخاطر القائمة خارج حدودها لا يمكنها أن تكون مزدهرة وآمنة داخل حدودها»[٦١]. إن فشل بوش في الانتخابات الأخيرة أكد صحة رأي كلينتون من أن الأول قد ركّز على الاتجاهات التقليدية للسياسة الخارجية والمسائل العسكرية ـ الأمنية إلى درجة أهمل معها «الأساس الاقتصادي الذي تعتمد عليه قوة الولايات المتحدة في الداخل والخارج»[٦٢]. وفي سياق محاضرة له ألقاها في جامعة جورج تاون في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بلور كلينتون ما هو متطلب من المرحلة القادمة بأسلوب مقارن مع أوضاع ما كان يعرف بالاتحاد

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٤ ـ ٥.

(٦٠) العالم، ١٤/١١/١٩٩٢، ص ١٤.

(٦١) الحياة، ٢٦/٩/١٩٩٢.

(٦٢) المصدر نفسه.

السوفياتي في الكلمة التالية: «نظراً إلى المشكلات التي نواجهها على الصعيد الداخلي، علينا الاهتمام بشعبنا وحاجاته في المقام الأول. وعلينا أن نتعلّم الدرس الأساسي المستقى من انهيار الشيوعية والاتحاد السوفياتي. فنحن لم نهزمهم (السوفيات) أبداً في ميدان القتال. لقد انهار الاتحاد السوفياتي من الداخل من الإخفاق الاقتصادي والسياسي والروحي»[٦٣]. التحدي الأكبر، إذن، هو في مواجهة الأزمات الاقتصادية - الاجتماعية والتصدي لها من خلال إيلاء «عناية أكبر لتحسين مستوى التعليم والتدريب الوظيفي والأبحاث والإنتاجية و«الصحة المالية» وتحسين موقعها (أمريكا) التجاري الدولي»[٦٤]. حقيقة إن آراء كلينتون حول التركيز على الداخل دون إغفال متطلبات الدور الخارجي كفيلة بإيجاد الوسائل والأدوات المناسبة لمعالجة الاختلالات المتعددة اقتصادياً واجتماعياً، خاصة إذا ما وُجهت الإمكانات (القدرات) بصورة علمية وصحيحة. من هنا، تنطلق الجهود المركزة منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ باتجاه معالجة التدهور الاقتصادي في مجالاته ومستوياته المتعددة، إذ من دون ذلك، ستتصاعد الأزمات الاجتماعية، والتربوية والعرقية. وأول مظهر من مظاهر التردي الاقتصادي «العجز» الذي يزداد اتساعاً في موازنة الدولة، إذ بلغ رقماً عالياً جداً في عام ١٩٩٢ وهو ٣٣٠ (بليون) دولار. أما مجموع العجز فقد بلغ رقماً قياسياً بحدود ٤ آلاف (بليون) دولار[٦٥]. هذا، وهنالك أرقام أخرى عديدة توضح مدى الكساد الاقتصادي الذي ساد أطول مدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، نذكر منها على سبيل الإشارة وليس الحصر:

- وصل عدد العاطلين عن العمل إلى ٢٠ مليوناً مشكّلاً نسبة ١٣ بالمئة، وهو رقم قياسي[٦٦].

- تراجعت الولايات المتحدة تقنياً في مواجهة اليابان وأوروبا، وبالتالي لم تعد تحتكم على المرتبة الأولى اقتصادياً ومالياً وإنتاجياً.

- يُعتبر مدخول الفرد الأمريكي المتوسط أقل من نظيره الياباني. هذا بالإضافة إلى أن المستوى المعيشي للفرد الأوروبي أفضل من المستوى المعيشي للفرد الأمريكي[٦٧].

- ومن الحقائق ذات الطبيعة المأساوية نجد أن ١٤ بالمئة من الأمريكيين (البالغ

---

(٦٣) المصدر نفسه.

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) **الوسط** (٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢)، ص ١٠.

(٦٦) المصدر نفسه، و**العالم**، ١٤/ ١١/ ١٩٩٢، ص ١٤.

(٦٧) **الوسط** (٩ تشرين الثاني ١٩٩٢)، ص ١٠.

مجموع عددهم ٢٥٠ مليون نسمة) حالياً يقعون في أدنى المستوى الرسمي للفقر. أكثر من ذلك، يلحظ المراقب للأوضاع الاجتماعية والخدماتية في الولايات المتحدة أن ٣٥ مليون أمريكي لا يتمتعون (بالمقارنة مع نظرائهم الأوروبيين) بضمانات صحية واجتماعية حقيقية[٦٨].

ـ إن إغراق الأسواق الأمريكية بالسلع المستوردة من الخارج وخاصة من اليابان يجعل الولايات المتحدة أكبر دولة مدينة في العالم.

إلاّ أن ذلك يجب أن لا يحجب الحقيقة القائلة إن «الاقتصاد الأمريكي لا يزال على صعيد الإنتاج والقدرة على التوسع، في المراتب الأولى في العالم»[٦٩]. من هنا، اعتبرت مهام الانعاش الاقتصادي أساسية إذا ما أريد للولايات المتحدة أن تعزز قوتها العسكرية الاستراتيجية بقوة اقتصادية تنافسية تنهض بسلسلة طويلة ومعقدة من الإصلاحات المناسبة في حقول متنوعة: مكافحة البطالة، خفض عجز الموازنة، إنعاش الاستثمارات في القطاعات الخاصة، تطوير الأنظمة التربوية، والخدمات الصحية، وتقديم سياسات ضرائبية جديدة تخفف من أعباء الطبقات الفقيرة والمتوسطة.

ب ـ لا يكتمل برنامج الإصلاحات الضرورية دون إجراء تخفيضات في الميدان العسكري. إن انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي، القطب الثاني في النظام الدولي، وفّر الفرصة المناسبة لإلغاء أو تشذيب عدد من برامج الصناعات التسليحية المعقدة تقنياً، بخاصة تلك التي لا تتطلبها طبيعة المواجهة العسكرية القادمة التي لن تكون تقليدية كما كانت في أوروبا. إن فوز كلينتون في الانتخابات الأخيرة، ستمكنه من تنفيذ تعهداته التي تدور حول تقليص الحجم الكلي والتكاليف الإجمالية، دون الإخلال أو الإضرار بقدرات (إمكانات) الولايات المتحدة العسكرية من حيث المستوى، والحركة، والمرونة المتطلبة في المواجهة السريعة والحازمة للأزمات الاقليمية ما وراء القارة الأوروبية. التصور هنا يدور حول تفعيل وتطوير قوات التدخل السريع (R. D. F.) التي أنشئت في عهد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر. مع ذلك، تجدر الملاحظة أن تقليص النفقات العسكرية له ردود فعل سلبية أيضاً تتمثل في «إلغاء مئات الآلاف من الوظائف العسكرية والمدنية الملحقة بالصناعات والإدارات العسكرية المختلفة»[٧٠]. من هنا يمكن التأكيد أن وعود كلينتون الانتخابية قد تصطدم بواقع تتطلب مواجهته إيجاد حلول مقبولة نسبياً لعدد من الأطراف والشرائح في المجتمع الأمريكي، دون الإضرار بالمصالح الأمريكية الاستراتيجية، وهي مهمة معقدة جداً.

---

(٦٨) المصدر نفسه، ص ١٠ ـ ١١.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١١.

(٧٠) **الحياة**، ٢٦/١١/١٩٩٢، ص ١٧.

إن تحديد الأخيرة بصورة واضحة وفي إطار شامل يستوجب التعرّف على أولويات السياسة الخارجية وفقاً للقضايا الأساسية.

٢ ـ أولويات قضايا السياسة الخارجية في عهد كلينتون

ابتداءً، يمكن القول ان الرئيس الثاني والأربعين المنتخب لن يجري تعديلات جوهرية على السياسة الخارجية الأمريكية التي سار على نهجها الرئيس بوش. بعبارة أخرى، ستوجد استمرارية في السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة كلينتون الجديدة، وذلك بالنسبة إلى معظم قضايا السياسة الخارجية، مع تأكيد أكبر على تنمية حقوق الإنسان والديمقراطية كما تنبأ جيمس زغبي، المدير التنفيذي للمعهد العربي الأمريكي[(٧١)]. التساؤل هو، هل عندما تتعارض المصالح الحيوية مع الحفاظ على حقوق الإنسان والديمقراطية ستتغلب الأولى على الثانية كما كان شأن الإدارات السابقة؟ مسألة ليس من السهل التيقّن منها على وجه الدقة أو التحديد، وستتّضح فقط في الممارسة العملية بعد تسلّم بيل كلينتون مقاليد الأمور في ٢٠/١/١٩٩٣. لكن ما هو واضح ومؤكد إلى حد بعيد أن انشغال كلينتون بالشؤون الداخلية لن يكون على حساب اهتمامات الإدارة الأمريكية المقبلة بالشؤون الدولية. في المرحلة الانتقالية أكد كلينتون أن هناك رئيساً واحداً بيده فقط أداء الشؤون الخارجية هو بوش[(٧٢)]. مع ذلك، بما أنه الرئيس المنتخب للمرحلة القادمة، فإنه كان يفكر في تعيين وزير خارجية جديد يتفهم التزامات الولايات المتحدة في عمليتي «الاستمرارية» و«التغيير»[(٧٣)]. ضمن هذا الإطار حدّد كلينتون أولويات قضايا السياسة الخارجية التي سيتبعها بمجرد تسلّمه منصب الرئاسة الأمريكية. من أولى أولويات إدارة كلينتون، تدعيماً للدور الاستراتيجي الأمريكي في عالم ما بعد القطبية الثنائية والحرب الباردة، الدفاع عن المصالح الاقتصادية الأمريكية في الإطار العالمي. من هنا، على الولايات المتحدة الأمريكية خوض معركة الصراع والتنافس الاقتصادي بينها من جهة، والدول الأخرى وبخاصة الأقطاب الاقتصاديين: الجماعة الأوروبية واليابان من جهة أخرى. ونتيجة ذلك، قد يصبح «حلفاء» و«أصدقاء» الولايات المتحدة الرئيسيون، أي اليابان والدول الأوروبية، أيضاً «خصوم» الولايات المتحدة الرئيسيين في هذه المعركة الجديدة[(٧٤)]. هذا وستسخّر مبادرات السياسة الخارجية الأمريكية لخدمة المصالح

---

(٧١) *USIS* (Abu Dhabi) (24 November 1992), p. 6.

(٧٢) *USIS* (5 November 1992), p. 14.

(٧٣) انظر: جورج ماغفرن، «هل يستعين كلينتون بمهارات بيكر وكارتر؟» **الحياة**، ٥/١٢/١٩٩٢. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ عين ورن كريستوفر وزيراً للخارجية، ولي اسبن وزيراً للدفاع.

(٧٤) **الوسط** (٩ تشرين الثاني ١٩٩٢).

لاقتصادية الحيوية للولايات المتحدة في المقام الأول. على هذا الأساس، وتلبية للمطالب الاقتصادية، سعى كلينتون بالفعل إلى إنشاء ما يُعرف بـ «مجلس الأمن الاقتصادي» على نمط ونسق مجلس الأمن القومي، يكون مرتبطاً بالبيت الأبيض، وتكون وظيفته الرئيسة الإشراف على تنفيذ قرارات السياسة الخارجية التي يجب أن تأخذ في الحسبان تنمية المصالح الاقتصادية الأمريكية[٧٥]. جدير بالذكر، أن معظم قضايا السياسة الخارجية سترتبط بصورة أو بأخرى بتأثيرات العوامل الاقتصادية الضاغطة. إن الأمن القومي الأمريكي بهذا المعنى ليس ذا طابع عسكري - استخباري فقط، كما كان الأمر في السابق. في وقتنا الحاضر أمريكا بحاجة إلى منهج جديد في الأمن يتفهّم الاهتمامات الاقتصادية، واهتمامات أخرى: حقوق الإنسان، الطاقة، والبيئة أيضاً. مثل هذه الاهتمامات يجب أن تقع متكافئة على الأقل مع الاهتمامات العسكرية. وعلى أي حال، الاهتمامات المذكورة أعلاه مترابطة بشكل وثيق بعضها مع بعض[٧٦]. لنبدأ بتصور كلينتون حول العامل العسكري.

أ - العامل العسكري (مسألة الدفاع)

ضمّن كلينتون العامل العسكري في إطار أولوياته مقترحاً تسوية موازنة الدفاع في ظل خطة متعددة السنوات. من هنا، رأى كلينتون أهمية بقاء دفاع الولايات المتحدة (الأقوى عالمياً)، بينما تتعامل واشنطن في الوقت نفسه عملياً مع ضرورة إجراء التخفيضات العسكرية. أكد كلينتون أنه يريد السعي نحو استمرارية الجهود لتخفيض الأسلحة النووية مع روسيا ومع القوى النووية الأخرى. أكثر من ذلك، سيعمل كلينتون جاهداً باتجاه منع انتشار أسلحة الدمار الشامل (النووية، البيولوجية، والكيميائية)[٧٧]. أما بالنسبة إلى معدل الخفوضات العسكرية، فقد تنبأ لورنس كورب، مساعد وزير الدفاع السابق، أن كلينتون بصفته القائد العام للقوات المسلحة لن يجري تخفيضاً لنفقات الدفاع أكثر مما تعهد به في الحملة الانتخابية، وهي نسبة (٥ بالمئة) مع حلول عام ١٩٩٧[٧٨]، بل ربما لن يذهب حتى إلى هذا المدى. ومن النتائج المترتبة على التخفيضات الكبيرة نسبياً التي قد تصل إلى رقم مقداره ٦٠ بليون دولار عبر السنوات الخمس القادمة، تسريح أعداد ضخمة من العاملين في القوات

---

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) لمزيد من التفاصيل حول استراتيجية كلينتون الدولية بخاصة الافتراضات الأساسية في متطلبات الأمن القومي الأمريكي، انظر خطابه في جامعة جورج تاون حول السياسة الخارجية في:
«Clinton Says U. S. Needs National Security Policy,» *Excepts*, 12/12/1991.

(٧٧) اعتبر كلينتون أسلحة الدمار الشامل من الأخطار والتهديدات المقلقة للأمن الدولي، انظر:
USIS (1 December 1992), p. 8.

(٧٨) *USIS* (21 November 1992), p. 6.

المسلحة، مما قد يعرض الانتعاش الاقتصادي للخطر[٧٩]. ولكن كلينتون ذاته ومن جهة أخرى، لا يريد إعطاء انطباع بأن الولايات المتحدة نتيجة سياسة التخفيضات تتجه نحو نزع السلاح من جانب واحد. هذا وقد توقع كورب أن تعمد إدارة كلينتون إلى تقليص أعداد القوات الأمريكية في أوروبا إلى ما دون ١٠٠,٠٠٠[٨٠]، بينما التنبؤات تشير إلى أنه سيجري تغيير بسيط في مستويات القوات في آسيا، خاصة في اليابان، إذ إنها ستسهم بحدود ٩٠,٠٠٠ دولار مقابل كل عضو يعمل في الخدمة العسكرية هنالك[٨١]. من هذا المنطلق، ستوجه ضغوط كبيرة على الإدارة الأمريكية كي تدفع بالدول الأوروبية إلى تحمل تكاليف أي حضور أمريكي في أوروبا، تماماً كما فعلت اليابان التي وفرت قاعدة رئيسة (خصوصاً في غياب النفوذ الأمريكي وتراجعه عن الهند الصينية والفيليبين) للوثوب الأمريكي على مناطق أخرى.

إن الإطار الاستراتيجي الذي بلورته قيادات مدنية وعسكرية أشار إلى أن للولايات المتحدة مفهوماً واضحاً يتلخص في العبارة التالية: (Forward Deployment)، أي الانتشار المتقدم في أقاليم أساسية مثل أوروبا، والشرق الأوسط وشرق آسيا[٨٢]. هذا إضافة إلى القدرة في تعضيد الوجود الأمريكي كلما نشبت أزمة إقليمية تحتاج إلى معالجة حاسمة وسريعة. حسب التصور الأمريكي، مثل هذا التوجه سيمكن من عرض القوة الأمريكية على حقيقتها من أجل إحقاق هزيمة المعتدي وردع من يحاول الاعتداء على أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، ويرافق مفهوم أو مبدأ الانتشار المتقدم مفهوم استراتيجي آخر جديد هو الارتباط المستمر (Continued Engagement)، وقد وضع لبناته الأولى بول ولفووتز (Paul Wolfowitz)، وكيل وزارة الدفاع، في آب/أغسطس ١٩٩٠[٨٣]. تضمّن المفهوم تأكيداً على أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تمثّل دور شرطي العالم، ولكن في الوقت نفسه عليها أن تبرز حضورها واستجابتها السريعة في معالجة الأزمات من خلال العمل المشترك مع الأصدقاء والحلفاء الذين في عرف الدوائر العسكرية الأمريكية (البنتاغون) يزداد عددهم باستمرار وعلى رأسهم موسكو التي كانت ممثلة القطب الثاني في النظام الدولي السابق. هذا ما أكده الناطق الرسمي باسم البنتاغون بيت وليامز (Pete Williams) الذي دعا إلى العمل الجماعي من أجل تحقيق الأهداف الأمنية المشتركة لحلفاء الولايات المتحدة وأصدقائها[٨٤]. وفي ظل البيئة الأمنية الجديدة ستتاح

---

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٧.

(٨٠) المصدر نفسه.

(٨١) المصدر نفسه.

(٨٢) *USIS* (1 December 1992), p. 7.

(٨٣) المصدر نفسه.

(٨٤) المصدر نفسه.

الفرص المناسبة والمتزايدة لإيجاد حلول للقضايا الأمنية والسياسية، والاقتصادية خصوصاً من خلال أعلى جهة في التنظيم الدولي ـ الأمم المتحدة (الأمثلة في المجال الأمني: حرب الخليج الثانية، عملية الصومال الحالية). هذا، إضافة إلى الدور الفاعل للوكالة الدولية للطاقة النووية التي تفرض حالياً من خلال وجود الرقابة الدولية لمنع إنتاج وانتشار الأسلحة النووية حالياً حصاراً قوياً على النظام العراقي. التساؤل المشروع هو: هل سيتكرر ذلك النظام في تجارب أخرى منطبقاً على دول أخرى مثل إسرائيل وجنوب افريقيا؟ مسألة تحتاج إلى إجابة واضحة ومحددة من قبل الأمم المتحدة ومن قبل الوكالات الدولية المتخصصة، ولا سيما الوكالة الدولية للطاقة النووية. أن يكون هنالك دور مؤثر وقوي للأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن ومن قبل الوكالة الدولية للطاقة النووية مسألة أساسية ومشروعة، ولكن بشرط أن تكون المعايير موحدة ومقبولة من غالبية أعضاء المجتمع الدولي. وإذا ما لجأت الولايات المتحدة مستقبلاً، باعتبارها زعيمة النظام الدولي، إلى استخدام القوة العسكرية، يجب أن يكون مثل هذا الاستخدام قد نال الدعم اللازم من الداخل (الشعب الأمريكي) ومن غالبية أعضاء المجتمع الدولي أيضاً.

ب ـ الولايات المتحدة وأمن الخليج

بداءةً، يمكن القول إنه لن تحدث تغييرات أساسية أو جوهرية في الاستراتيجيا الأمنية ـ الدفاعية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية خلال إدارة بيل كلينتون، والسبب الأساسي وراء ذلك هو استمرارية المصالح الأمريكية الحيوية في إقليم الخليج العربي (النفط، موقع المنطقة الجيواستراتيجي). إن إدارة كلينتون الجديدة لن تغيّر في الأهداف بقدر ما ستعمد إلى بلورة وسائل مناسبة لدرء الأزمات الاقليمية واحتوائها. هل سينعكس ذلك في إطار تخفيف الطابع العسكري والاتجاه عوضاً من ذلك نحو تشجيع عمليات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها الضمانة الجوهرية لتشكيل أوضاع الاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي؟ تساؤل مطروح أمام كلينتون. في اعتقادي الشخصي أن الإدارة الأمريكية الجديدة ستسير في الاتجاهات جميعها العسكرية والاقتصادية والاجتماعية، باعتبار أن المصالح الأمريكية مترابطة مع أمن الخليج العربي بصورة جلية وفي إطار شامل. مع ذلك، فالتركيز في الأمد المنظور سيكون حول ما يلي:

أ ـ ردع ودرء أي اعتداء أو عدوان خارجي أو داخلي يضر بمصالح الولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها داخل منطقة الخليج العربي وخارجها. ومن الأخطار المحتملة داخل منطقة الخليج العربي التي تحتاج إلى ردع وفقاً للتصور الأمريكي ما يلي:

ب ـ ما عبّر عنه مسؤول أمريكي بـ «المغامرة العسكرية الإيرانية في الإقليم»(٨٥).

ج ـ حماية حرية تدفُّق النفط إلى الأسواق العالمية وضمانه.

د ـ ضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الإطار ستسعى إدارة كلينتون إلى استمرار نهج إدارة بوش مطبقاً على العراق وإيران أيضاً. وتأمل الإدارة الأمريكية الجديدة أن يؤدي نهجها هذا إلى جعل مواقف الحكومة الإيرانية تتسم بالاعتدال وليس بالتطرف، علماً بأن التهديد الأساسي للمنطقة لا زال يمثله العراق حسب التصور الأمريكي.

هـ ـ تنمية التعاون الأمني الاقليمي، وفي هذا الإطار ستشجع الإدارة الأمريكية وتدعم جهود مجلس التعاون الخليجي في اتجاه تحقيق الأمن الخليجي المتكامل. من هنا تبرز الأهمية الكبيرة المعطاة للتعاون والتنسيق المشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي من أجل تحديث وتحسين القدرات العسكرية عند دول المجلس(٨٦).

الوسائل المتبعة لإنجاز هذه المهام تشتمل ضمن ما تشتمل عليه:

ـ برامج لاختيار مبيعات الأسلحة المناسبة.

ـ المناورات العسكرية والتدريب المشترك. وتنظر الولايات المتحدة إلى إسهام حلفائها ولا سيما الأوروبيين وبعض العرب مثل مصر وسوريا من أجل دعم سياسة الردع ضد الأخطار المحتملة لهذه المنطقة الحيوية استراتيجياً وذات الأهمية البالغة اقتصادياً (نفطياً) حتى منتصف القرن القادم؛ بعبارة مختصرة، يُعتبر الالتزام الأمريكي بحماية المنطقة أمراً جوهرياً خدمة للمصالح الأمريكية من جهة، وتلبية لمطالب الدول الاقليمية والدولية الصديقة والحليفة للولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى.

ج ـ أبعاد الدور الأمريكي في عملية السلام في الشرق الأوسط

إن التزام الولايات المتحدة الأمريكية بعملية السلام مسألة لا يرقى إليها شك. إن إدارة كلينتون ستستمر في هذا الالتزام شأنها شأن الإدارات الأمريكية السابقة، علماً بأن إدارة بوش نجحت لأول مرة (بعد كامب ديفيد ١٩٧٨) في جمع أطراف الصراع في الشرق الأوسط على طاولة المفاوضات وجهاً لوجه. ومع كتابة هذه السطور وصلت جهود التفاوض إلى طريق مسدود في الجولة الثامنة من المباحثات

(٨٥) *USIS* (18 November 1992), pp. 3-4.

(٨٦) المصدر نفسه.

العربية ـ الإسرائيلية. من هنا، وبافتراض عدم التوصل إلى اتفاق ملموس بين الجانبين في نهاية يوم ٢٠/١/١٩٩٣ (يوم تسلُّم كلينتون مهام منصبه الرئاسي)، فإن إدارة كلينتون الجديدة قد تعهدت باستمرارية قوة الدفع في المرحلة المقبلة كي تعجل في التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل من جهة، والأطراف العربية: الأردن، فلسطين، سوريا، لبنان، من جهة أخرى. من ذلك، وحتى يتم هذا بصورة نهائية، ستستمر الإدارة الأمريكية الجديدة في القيام بدور الوسيط المعجل والموثوق به من قبل أطراف الأزمة. من هنا، وقبل تسلُّمه مقاليد الرئاسة، اقترح كلينتون في إطار الحفاظ على قوة الدفع في المفاوضات الجارية أن تعمد على الأقل إحدى الدول العربية إلى ما أسماه «كسر الجليد»، وتقوم بإنهاء المقاطعة العربية ضد إسرائيل (غير مصر التي نفذت ذلك)[٨٧]: أما إذا تحركت دول عربية عدة في هذا الاتجاه استجابة لبعض التحركات الإسرائيلية (المفترض كونها إيجابية) فإن طريق التوصل إلى تسوية مقبولة متفاوض عليها ومتطابقة مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ستتحقق في الأمد المنظور. أكثر من ذلك، أضاف كلينتون أن مثل تلك التسوية ستكون متطابقة مع اتفاقيتي كامب ديفيد التي في نظره تشكل شكلاً من الإطار المناسب الحالي للمباحثات الجارية فعلياً. مع ذلك أكد كلينتون، شأنه شأن أي مرشح انتخابي، تأييده والتزامه أمن إسرائيل، باعتبارها الحليف «الديمقراطي» الوحيد للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ولكنه ربما ذهب إلى أبعد من ذلك في عدد من المسائل الهامة.

ـ التزامه «الاعتراف بالقدس» عاصمة موحدة لإسرائيل، بالرغم من عدم ربط نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في فترة زمنية اعتماداً على نتيجة المفاوضات الحالية[٨٨].

ـ إعادة توكيده الالتزام الأمريكي بالتفوق النوعي العسكري الإسرائيلي على ما عرّفه بخصومها المحتملين[٨٩].

ـ تأكيده أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تفرض إرادتها السياسية على الأطراف المعنية تاركة إياها للتوصل إلى التسوية التي يرفضونها. مع ذلك، فقد أشار إلى «أنه يجب أن يكون للفلسطينيين حق تقرير مستقبلهم ضمن المحددات التي وضعت في اتفاقيتي كامب ديفيد. ولكنهم (الفلسطينيون) يجب أن لا يكون لهم الحق في تقرير مستقبل إسرائيل»[٩٠].

---

(٨٧) *USIS* (14 November 1992), p. 4.

(٨٨) المصدر نفسه.

(٨٩) المصدر نفسه.

(٩٠) المصدر نفسه.

ـ أكد كلينتون معارضته إقامة دولة فلسطينية مستقلة لأنه، حتى لا يتهم بالانحياز البعيد المدى إلى «إسرائيل» فقد تحفظ في رأيه وأشار إلى أن الترتيبات السياسية الدقيقة التي في ظلها سيمارس الفلسطينيون حقوقهم مسألة يجب أن لا تتخذ الإدارة الأمريكية حولها موقفاً خلال المفاوضات الجارية.

هذا، وقد ذكر كلينتون إجراءات عدة يمكن أن تؤدي في نظره إلى طريق السلام الدائم، منها ما يلي:

(١) إنهاء العرب، وبصورة نهائية، ما أسماه المقاطعة غير القانونية لإسرائيل[٩١]، التي في نظره تشكل «حرباً اقتصادية». وضمن هذا التصور دعم كلينتون مبادرة نائبه آل غور في منع وزارة الدفاع من تأسيس تعاقدات لمبيعات الأسلحة مع شركات تشترك في المقاطعة العربية ضد إسرائيل[٩٢].

(٢) إقامة علاقات اقتصادية وتجارية طبيعية بين إسرائيل وجيرانها.

(٣) اتخاذ الإدارة الأمريكية ما يمكن تسميته مواقف متوازنة في نزاع الشرق الأوسط، فمن جهة، دعوة الطرف العربي إلى تحقيق ما يلي: إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، والاعتراف العربي بإسرائيل، وتخفيض بناء القوة العسكرية العربية. أما من الجانب الإسرائيلي، فقد أقرّ كلينتون تماماً كما أقر بوش من قبله بأن بناء المستوطنات الإسرائيلية يشكل «عقبة» أمام جهود السلام، إلاّ أنه، من جهة أخرى، عارض الشروط التي فرضتها مؤقتاً إدارة بوش على ضمانات القروض المقدمة إلى إسرائيل. مثل هذه الشروط سرعان ما انتهت عندما علّقت حكومة إسحق رابين بناء المستوطنات. من هنا، يبدو واضحاً أن إجراءات كلينتون لتسوية الصراع المزمن في الشرق الأوسط تستهدف حسب تصوره تشكيل ظروف مؤاتية يعتقد من خلالها جميع الأطراف أن من مصلحتهم صنع السلام[٩٣].

(٤) تشكيل اتفاقات متعددة الأطراف لحماية البيئة في منطقة الشرق الأوسط، مع التأكد من ضمان حصول كل دولة على تجهيزات كافية من موارد المياه[٩٤].

ما سبق ذكره هو جزء من مجموعة من الإجراءات التي تعتزم إدارة كلينتون تنفيذها فور تسلّم عملها الفعلي في ٢٠/١/١٩٩٣، إلاّ أن ما يجب على العرب أن يعرفوه جيداً أن الالتزام بأمن إسرائيل باعتبارها حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة، لم يتغيّر كثيراً على الرغم من سقوط الاتحاد السوفياتي. وعلى العرب أن يدركوا أنهم إذا

---

(٩١) المصدر نفسه.

(٩٢) المصدر نفسه.

(٩٣) المصدر نفسه.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٥.

أجمعوا على كلمة سواء ووحدوا مواقفهم واتخذوا القرارات السياسية والاقتصادية المناسبة والمؤاتية لمصالحهم، كلما حملوا إدارة كلينتون القادمة على أن تتخذ الموقف العربي بجدية أكبر وتحسب له حساباً. وعكس ذلك، ليس بوسع الدول العربية توقّع الكثير من الإدارة الجديدة طالما استمرت العلاقة بين كلينتون و«ايباك» (جمعية العلاقات العامة الإسرائيلية ـ الأمريكية) قوية. وطوال المرحلة الانتقالية لتسلُّم كلينتون السلطة، لم يظهر ما ينبئ أن إدارة كلينتون من جهة، والدول العربية من جهة أخرى، حريصة على تطوير العلاقات العربية ـ الأمريكية. بالطبع سيظهر اهتمام الإدارة الأمريكية بصورة أكبر إذا أبرزت حضوراً حقيقياً متميزاً ومؤثراً دافعاً عجلة السلام إلى دورة جديدة ناجحة، وسيكون ذلك شأن الدول العربية أيضاً.

د ـ الدور القيادي في معالجة قضايا دولية أخرى

في القمة من المسائل الهامة التي تتطلع إدارة كلينتون إليها، مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية، انطلاقاً من عدد من المؤسسات التي ترعاها وتشرف عليها داخل الولايات المتحدة الأمريكية كجزء من مهامها مثل: «وكالة التنمية الدولية» و«وكالة الإعلام الأمريكية».

وفي هذا المجال اقترح كلينتون زيادة نسبة المساعدة الفدرالية لهذه المؤسسات، واعتبار ذلك عملية حيوية في تدعيم النهج الديمقراطي. أكثر من ذلك، لقد حدّد المساعدة من أجل الأهداف التي ترفع الديمقراطية كجزء شرعي من ميزانية الأمن القومي[٩٥]. وضمن هذا الإطار، ربط كلينتون بين السياسة الخارجية من جهة، والمبادئ القيمية معضّدة الديمقراطية وحقوق الإنسان في المحيط الدولي من جهة أخرى. وقد اتضح ذلك من مقولته التالية: «لا يمكن فصل السياسة الخارجية عن المبادئ الأخلاقية التي يشارك معظم الأمريكيين فيها... ولا يمكننا أن نغضّ النظر عن الأسلوب الذي تعامل به الحكومات الأخرى مواطنيها»[٩٦]. أهمية هذا الموضوع تنبع من ضرورة التوصل إلى ما أسماه الأمن العالمي (Global Security)، إذ إن انتهاج العملية الديمقراطية أو الظاهرة الديمقراطية ستسهم كقوة فاعلة وحيوية في استتباب الاستقرار والأمن الدولي، نظراً لأن الانفتاح والتعددية السياسية سيوفران طرقاً بعيدة عن العنف في تسوية المنازعات. على هذا الأساس أكد كلينتون أن: «الديمقراطيات تقوم بمهمة أفضل في حماية الأقليات العرقية والدينية وغيرها. والانتخابات يمكن أن تساعد في حسم الحروب الأهلية المؤدية إلى تجزئة الأمم»[٩٧]. وعند تجذر النظم

---

(٩٥) *USIS* (6 November 1992), p. 6.

(٩٦) المصدر نفسه.

(٩٧) المصدر نفسه.

الديمقراطية، سينحّى الإرهاب جانباً، إذ إن التعاون بين الأنظمة المتماثلة في القيم العليا الإنسانية (حسب تصور كلينتون) سيمكّن من تطوير ظاهرة الشراكة التجارية بين الذين لهم مصالح مشتركة في حماية البيئة الدولية والالتزام بقواعد القانون الدولي(٩٨).

انطلاقاً من هذا التصور لم يكن كلينتون غافلاً عن أنه حتى في حالة تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي لن تنتهي مسببات عديدة للصراع محدداً إياها بما يلي(٩٩):

ـ الكراهيات القديمة قبلياً، عرقياً ودينياً.

ـ الصراع حول التحكم بموارد المياه والنفط.

ـ الضغائن المتولدة بين الذين يملكون والذين لا يملكون.

ـ الافتقار إلى المؤسسات الديمقراطية التي تفرض محاسبة القيادات السياسية عما تقوم به من أعمال أمام شعوبها، مع تقييد نشاطها في الخارج، وينطبق ذلك على الأنظمة الدكتاتورية. انطلاقاً من هذه الحقيقة، أكد كلينتون بصورة واضحة جداً: انه لن تجري أية مصالحة مع النظام العراقي. على العكس من ذلك، ربما ستشجع المعارضة العراقية على إسقاط النظام برمته. وحتى يتم ذلك، سيستمر تشديد الضغوط والمقاطعة الدولية التي فرضتها الأمم المتحدة والتي تنهض بتطبيقها الدول الخمس في مجلس الأمن الدولي. من هنا، إذا سارت الإدارة الأمريكية الجديدة على خطى إدارة بوش في مجال تشجيع قيام الأنظمة الديمقراطية وتعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية عالمياً، لا بد من تطبيق معايير موحدة في محاسبة الأنظمة الدكتاتورية والأنظمة المغتصبة للأراضي والأقاليم (إسرائيل مثلاً). إن وفاء كلينتون بتعهداته الانتخابية وبتوجهاته الجديدة في مجال حقوق الإنسان وفي القضايا الأخرى العديدة سيعكس مدى الالتزام بمصداقية حكمه. ولكن يجب أن لا نغرق في الخيال والتأمل، إذ إن مقولة مايكل ستيرنر، نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط السابق، ذات مصداقية وربما تنطبق اليوم أكثر من أي وقت مضى، وهي كما وردت في العبارة التالية: «إن أية تغييرات محتملة في السياسة الخارجية سيكون منشأها قبول المصلحة الاستراتيجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة وليس وصول رئيس أمريكي جديد إلى السلطة»(١٠٠). في نظر ستيرنر، أنه بانتهاء الحرب الباردة «لم يعد العداء الاستراتيجي يحمل طابع الضرورة والإلحاح، مما سيضعف بالضرورة من اهتمام الولايات المتحدة بالالتزامات الإقليمية في المناطق التي لا تشكّل بالنسبة إليها مراكز مصالح مهمة أو حيوية مثل يوغوسلافيا (سابقاً)، أنغولا وهوندوراس

---

(٩٨) المصدر نفسه.

(٩٩) المصدر نفسه.

(١٠٠) الخليج، ١٩٩٢/١٢/٩.

وغيرها[١٠١]. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه خلال كتابة السطور الأخيرة من هذه الدراسة اتضح اهتمام بالغ من قبل إدارة بوش يؤيده في ذلك كلينتون في ضرورة اتخاذ مواقف حاسمة تجاه يوغسلافيا السابقة.

هذا ما أكده وزير الخارجية الأمريكي لورنس إيغلبرغر في جنيف، مقترحاً استخدام القوة. من هنا، فإن الإجراءات الفعالة إذا ما اتخذت لمساعدة مسلمي البوسنة وإمدادهم بالسلاح قد تكون متأخرة أو قد جاءت بعد فوات الأوان، ولكنها ضرورية لإنقاذ الدولة البوسنية. أما بالنسبة إلى المناطق ذات الحيوية الجيواستراتيجية والاقتصادية (النفطية) كمنطقة الخليج العربي فستحظى دوماً باعتبار واهتمام خاصين من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة. إن الأهداف الاستراتيجية والمصالح الحيوية قد تتسع أو تتقلص اعتماداً على طبيعة المتغيرات الداخلية والخارجية للولايات المتحدة، نذكر منها على سبيل المثال:

ـ درجة الدعم اللازمة للسياسات الأمريكية من مختلف شرائح المجتمع الأمريكي.

ـ مدى توافر الإمكانات (القدرات) الكامنة من أجل تنفيذ جميع أبعاد ومظاهر الدور الاستراتيجي الأمريكي في صورة شاملة وحاسمة.

ـ درجة إسهام ومشاركة أصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة في إنجاح عمليات حفظ السلام والأمن الدوليين.

ـ طبيعة المشاركة المؤثرة والفاعلة لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ المهام الإنسانية.

ـ مدى تعضيد مجلس الأمن القضايا التي تتطلب ليس فقط إنقاذ الآلاف من البشر، بل استخدام القوة عند الاقتضاء من أجل قمع المعتدين، كما هو الأمر بالنسبة إلى ضرورة إنهاء الاعتداءات البربرية من الصرب على السكان المسلمين في البوسنة والهرسك في صورة فورية تجنباً لاتساع أزمة البلقان عبر الحدود الإقليمية. كذلك ينطبق الأمر ذاته على إسرائيل في إطار تطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي (من ضمنها أزمة المبعدين الفلسطينيين الأخيرة).



إن مشاركة الولايات المتحدة الفعلية مسألة تتطلبها الأحداث الدولية، فتتزعم الولايات المتحدة النظام الدولي. ولكن مثل هذه المشاركة المؤثرة ستتم مستقبلاً أكثر

---

(١٠١) المصدر نفسه.

فأكثر من خلال الجهد الجماعي وتحت راية الأمم المتحدة. عملية الصومال لم ترقَ بعد إلى هذه الصورة المثالية، إلا أن مشاركة دول عديدة فيها تدل على رغبة صادقة في تحقيق شكل من أشكال المشاركة الجماعية. أخيراً، يمكن القول: بمقدار ما تحقق الولايات المتحدة الموازنة المطلوبة بين أعباء الدور الاستراتيجي الدولي وبين الإمكانات اللازمة لتنفيذ الأهداف والمصالح الحيوية، تلقى الولايات المتحدة تأييداً وشرعية عالمية.
إن المؤتمر الاقتصادي الموسع الذي عقده كلينتون في المرحلة الانتقالية لمناقشة أفضل السبل المتاحة لمعالجة أعقد المشكلات الاقتصادية والمالية التي تواجه الولايات المتحدة، ما هو إلا نقطة البداية في تشكيل التصور الجديد للدور الاستراتيجي الأمريكي عالمياً في المرحلة المقبلة حتى مشارف القرن الحادي والعشرين.

الفصل التاسع

المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم ـ من مثلّث الأزمات إلى مربع الأزمات: تحديات مستقبلية(*)

سيّار الجميل(**)

«مترنيخ، لويس فيليب، معاهدة نانكنغ [وكليمنصو] واللولب الدافع. . .
كلها توحي بالكوكبة الامبريالية التي سهّلت الاختراق الأورو ـ أمريكي للشرق».
إدوارد سعيد

أولاً: المقدمات

١ ـ الشرق الأوسط: المنهج والرؤية والتفكير

من المعروف أن المهتمين والمختصين والمسؤولين العرب، اهتموا على مدى عقود عدة من السنين في القرن العشرين بالشؤون المحلية أو القطرية، أو كان اهتمامهم على نقيضها، أي بالشؤون القومية والعربية، من دون الالتفات أو التعمق إلا ما ندر التفكير فيه والعمل من خلاله، بالشؤون الإقليمية؛ إذ ساد الاعتقاد أو التوهم أن ذلك مدعاة أساسية لاختراق الفكر القومي وهدف تجزيئي لضرب الأمة العربية في الصميم. هكذا، انتقدت بضراوة مصطلحات ومفاهيم وأفكار انتقاداً مريراً، أمثال: «الشرق الأوسط» و«الهلال الخصيب» و«سوريا الكبرى و«شمال افريقيا» و«الأفرو ـ

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٨٤ (حزيران/يونيو ١٩٩٤)، ص ٤ ـ ٢٧.

(**) أستاذ جامعي عراقي ويعمل حالياً أستاذاً للتاريخ الحديث في جامعة آل البيت ـ الأردن.

آسيوي» و«المتوسطية»[١]. . . الخ، من دون أي إدراك مسبق لمسائل جوهرية وأساسية واستراتيجية في بناء الجغرافيا التاريخية المعاصرة والتي تصنعها التكوينات السياسية التي برزت إلى الوجود بعد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، وغدت لها جملة واسعة من المصالح الدولية والعلاقات التاريخية والأهداف المصيرية، علماً بأن تاريخ العالم في القرن العشرين يعلمنا بأن الكتل أو التكتلات الإقليمية في العالم أجمع تخضع للإرادة الدولية سواء في جماعيتها (أي حلف، أو محاور) أو في ثنائيتها (الشرق × الغرب/ الاتحاد السوفياتي × الولايات المتحدة) أو في انفراديتها (أي الولايات المتحدة الأمريكية)[٢].

ومن المعروف أن عدداً كبيراً من الخبراء والمختصين والمراقبين والمستشرقين المحدثين يهتمون بشؤون الشرق الأوسط ككتلة جيو ـ استراتيجية لها وزنها التاريخي والجغرافي في العالم المعاصر. وعليه، فإن معالجاتهم كانت جادة ومفيدة ومهمة ليس بالنسبة إلى أهدافنا وعملياتنا الإصلاحية والتحديثية/ التنموية وبناء مستقبلنا بحسب رؤيتنا وتفكيرنا، بل بالنسبة إلى العلاقات القائمة على المصالح الغربية خلال عقود من الزمن. وكثيراً ما أهملت آراؤهم تحت غطاء حجج واهية، وهي أفكار ومعلومات وآراء ونتائج تقدم إلى أصحاب القرار وصنّاعه فوائدها. فماذا في دنيانا العربية؟ هل ثمة استيعاب لما قد كان ولما هو كائن من منظومات فكرية ومعلوماتية واستنتاجات وخبرات تدور كلها حول الشرق الأوسط!؟

ولكن لماذا الشرق الأوسط بالذات؟

قبل أن نحلل تأثير النظام الجغرافي في بناء الاستراتيجيا الدولية إزاء الشرق الأوسط، علينا أن ندرك الأهمية الاستراتيجية لما هو فوق العادة حول هذه «المنطقة» الجغرافية الواقعة في قلب العالم، والتي ازدادت أهميتها مع تفاقم المصالح الغربية إثر التطورات الاقتصادية التي أنتجتها الثورة الصناعية، فانتقلت من منطقة إقليمية لها مكانتها الموقعية التي تصل الشرق بالغرب إلى منطقة اقتصادية من الطراز الأول بتفاقم ثرواتها النفطية، إذ تجسّدت أهميتها الأولى في القرن التاسع عشر، ثم تبلورت أهميتها

---

(١) انظر: سيّار الجميل، «البحر المتوسط: الشرعية التاريخية العربية مساهمة معرفية في تصحيح بعض المفاهيم،» **دراسات عربية**، السنة ٢٤، العدد ٩ (تموز/يوليو ١٩٨٨)، ص ١١٩ ـ ١٢٠. انظر أيضاً آراء كل من سمير أمين وبول فياي في: «ندوة **شؤون عربية**: المتوسط بين العرب وأوروبا،» **شؤون عربية**، العدد ٢١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢)، ص ١٤٥ ـ ١٦٢.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن الموضوع، ووجهات النظر المتعددة في كتاب **سقوط الاتحاد السوفياتي**، انظر: George R. Urban, *The Demise of the Soviet Union* (Washington, DC: American University Press, 1993), pp. 116-171.

الثانية في القرن العشرين. . . فكيف ستغدو أهميتها في القرن الحادي والعشرين؟

٢ ـ إشكالية المصطلح الأوروبي: تقسيم ثلاثي غربي للشرق (الأقصى/ الأوسط/ الأدنى)

لدينا ثلاثة مصطلحات أوروبية يروج استخدامها كثيراً لدى الكتّاب والمختصين والمراقبين والمستشرقين، وشاع استخدامها كثيراً لدى عموم المثقفين الغربيين اثر تطور الأجهزة السمعية والبصرية بعد الحرب العالمية الثانية، مع الأخذ بنظر الاعتبار: تفاقم مصالح النظام الدولي في منطقة «الشرق الأوسط» بالذات. . . هكذا، دعونا نتساءل عن تلك المصطلحات الجغرافية الأوروبية؟

تواردت هذه المصطلحات بشكل أساسي منذ القرن الثامن عشر، أي بمعنى: منذ أن حقّقت بريطانيا فعلاً اختراقاتها الاستعمارية في قارة آسيا، وأعقبتها فرنسا في القرن التالي لتحقق اختراقاتها الاستعمارية في قارة افريقيا:

١ ـ **الشرق الأدنى** *(The Near East)*: منطقة إقليمية لها مواصفاتها الجغرافية المحددة والمتميّزة بموقعها غربي الأناضول والبحر الأسود، أي: مجموعة الأقاليم في «شرق أوروبا» الذي يعتبر هو «الأدنى» إلى غربي أوروبا[٣].

٢ ـ **الشرق الأوسط** *(The Middle East)*: منطقة إقليمية أوسع من المنطقة أعلاه، وتتمتع هي الأخرى بمواصفاتها وتراكيبها[٤] وتعقيداتها ومسالكها التي تربط الشرق بالغرب. . . وتؤلفها مجموعة أقاليم متنوعة تقع في جنوب غربي آسيا التي تتوسط العالم، وتمتد فيها بحار عدة لها استراتيجيتها الدولية، وتعد «المنطقة» بالذات من أغنى مناطق العالم بثرواتها النفطية؛ وهي تتوسط الشرقين: الأدنى والأقصى[٥].

٣ ـ **الشرق الأقصى** *(The Far East)*: منطقة إقليمية واسعة (أوسع من سابقتها بكثير)، وتتمتع جغرافياً بامتداداتها الكبرى المحيطية (المطلة على محيطين: الهندي والهادي) وتؤلفها مجموعة أقاليم واسعة تجتمع فيها شعوب عدة، وهي تقع في

---

(٣) تتألف جغرافياً من غربي تركيا (تراقيا)، بلغاريا، مولدافيا، مكدونيا، رومانيا، البوسنة، الهرسك، اليونان، البانيا، هنغاريا، ترانسلفانيا ولاجيا. انظر: John Gaisford, ed., *Atlas of Man* (London: Marshal Cavendish Edition, 1978), p. 16.

(٤) من المهم الاطلاع على أعمال المؤتمر العالمي الخامس للجمعية الدولية لدراسات الشرق الأوسط في كندا، والذي انعقد في تونس بالاشتراك مع مركز سيرمدي (Ceromdi) بعنوان: «وضعية الدراسات عن الشرق الأوسط» وذلك للفترة ٢٠ ـ ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١.

(٥) تتألف جغرافياً من: تركيا الأناضولية، العراق، سوريا، الأردن، لبنان، فلسطين، عموم شبه الجزيرة العربية والمنطقة الخارجية، إيران،مصر، ترانس قوقاسيا، باكستان. . . انظر: John Paton, ed., *Knowledge Encyclopedia* (Leicester: Grisewood and Dempsey Ltd., 1981), p. 235.

شرق وجنوب شرق آسيا في أقصى العالم[٦].

يمكننا القول بأن غربي أوروبا كان منذ القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية يشكل مركز استقطاب دولي مؤثر، وبشكل كبير في كل ما هو شرقي، أي: باتجاه الشرق بالتقسيمات الثلاثية التي أوجدها في التواريخ الحديثة؛ والتي امتازت بكونها تتركب بعضها على بعض ولكن ليس بتناسق جغرافي في الأحجام، فالأدنى هو الأصغر دوماً، والأوسط هو المتوسط دوماً... وكان وسيبقى الأقصى هو الأكبر حجماً، والأثقل وزناً ديمغرافياً. لقد أثبتت التجارب التاريخية أن الأهمية الاستراتيجية كانت ولم تزل للشرق الأوسط، وخصوصاً من الناحيتين السياسية والاقتصادية. لنتأمل قليلاً في الشكل رقم (٩ ـ ١).

٣ ـ اختراق أوروبا البنية الشرقية: تحديات تاريخية: الهندية للأقصى/ الشرقية للأدنى/ الفلسطينية للأوسط

أما جيو ـ تاريخية «الأقصى + المتوسط + الأدنى» بالنسبة إلى غربي أوروبا الذي استقطب العالم، فلقد كان الشرق الأقصى هو الشغل الشاغل للأوروبيين الغربيين (الانكليز خصوصاً) بدءاً بعام ١٧٥١ عندما غدت الهند باباً جغرافياً للأوروبيين لاختراقهم إياها في القرن الثامن عشر، وتفاقم المصالح الاستعمارية بعد ذلك على امتداد القرن التاسع عشر، وإشعال أخطر قضية تاريخية/ إقليمية هي «المسألة الهندية»[٧].

ثم غدا الشرق الأدنى هو الشغل الشاغل للأوروبيين الغربيين (الإنكليز والفرنسيين خصوصاً) بدءاً بحرب القرم (١٨٥٤ ـ ١٨٥٦)، عندما غدت الدولة العثمانية (أو الرجل المريض ـ كما أطلقوا عليها) هي الشغل الشاغل للأوروبيين، وباباً جغرافياً لهم من أجل اختراق عوالم الإقليمية في شرق أوروبا، وبعد تفاقم المصالح الاستعمارية بعد ذلك بإشعال أخطر قضية تاريخية دعيت بـ «المسألة الشرقية» بعد توقيع معاهدة كوجك كينارجه سنة ١٧٧٤[٨].

ثم غدا الشرق الأوسط هو الشغل الشاغل للأوروبيين (الإنكليز والفرنسيين خصوصاً) بدءاً بالحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨)، عندما غدت المنطقة العربية

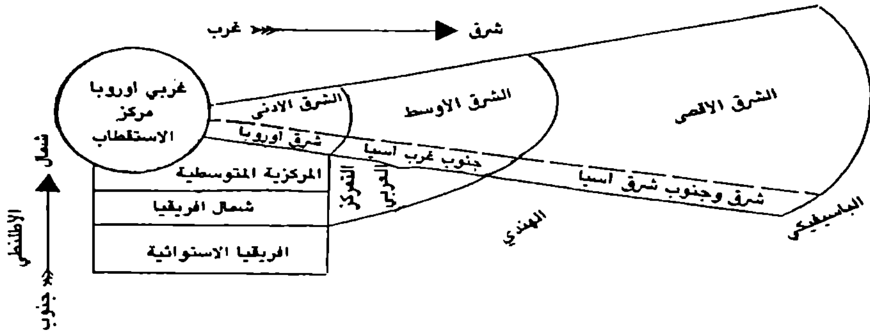
---

(٦) تتألف جغرافياً من: الهند، منغوليا، شرق سيبيريا، جنوب شرق آسيا، اليابان، استراليا، نيوزيلندا... انظر: T. C. Thorne, *Chamber's World Gazetteer and Geographical Dictionary* (London: [n. pb.], 1965), p. 491.

(٧) التفاصيل التاريخية في: John A. Garraty and Peter Gay, eds., *The Columbia History of the World* (Toronto: Dorset Press, 1981), pp. 944-953.

(٨) التفاصيل التاريخية في: John Arthur Marriott, *The Eastern Question: A Historical Study in European Diplomacy* (Oxford: Oxford University Press, 1958), pp. 6-9.

الشكل رقم (٩ ـ ١)



بكامل جغرافيتها مخترَقة أوروبياً في القرن العشرين، وقد تفاقمت المصالح الاستعمارية على امتداد عقوده الزمنية الصعبة بإشعال أخطر قضية تاريخية هي «القضية الفلسطينية» بتأسيس كيان إسرائيل عام ١٩٤٧ إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، فانفجر الصراع العربي ـ الصهيوني منذ ذلك التاريخ حتى يومنا هذا بوقفاته التاريخية المريرة وحروبه الساخنة:
١٩٤٨ ← ١٩٥٦ ← ١٩٦٧ ← ١٩٧٣ ← ١٩٩١.

ثانياً: التكوين التاريخي للنظام الدولي الحديث

١ ـ الظاهرة الاستعمارية ومفهوم السيطرة على «المجال الحيوي»

يرتبط هذا «التكوين» بالظاهرة الاستعمارية الغربية التي فرضت هيمنتها على العالم على امتداد القرنين الأخيرين وبأنماطها المتعددة: كولينيالية أو استيطانية أو الحماية أو التحالفات والمعاهدات أو امبريالية، وكان كل من قارتي آسيا وافريقيا في الأجزاء والقسمات الإقليمية منها يشكل: «المجال الحيوي»[٩] الخصب للقوى الاستعمارية ليس في التحرك والتفاعل، بل في ترسيخ جملة من الأساليب والنظم والمنظومات والارتكازات، وخصوصاً عندما نعلم أن كل ما حدث من نقائض كان بفعل اصطدام قوي لعوامل داخلية بحتة بالعوامل الخارجية، أي بمعنى: إن التأثير الأوروبي كان قوياً جداً في اصطدام الأضداد المتنوعة والمتنافرة لدى الهياكل والمنظومات التي تمثلها أجيال متنوعة، فكان من نتائجها المريرة، حدوث هزات مجتمعية واقتصادية وسلوكية وفكرية ونفسية عنيفة تلك التي خلفتها مضامين ذلك التأثير، بحيث أحدثت خدوشاً غائرة عميقة دائمة في التاريخ الحديث والمعاصر.

---

(٩) عن فلسفة ومضمون «المجال الحيوي» (Lebensraum)، انظر:

Gabriel Abraham Almond and James S. Coleman, eds., *The Politics of the Developing Areas* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1960), p. 47, and Leonard Guelke, *Historical Understanding in Geography* (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1982), pp. 34-36.

إن التجربة الأوروبية الاستعمارية العاتية لم تقابلها تجربة آسيوية أو افريقية تتكافأ معها أو تتحداها أو تستجيب لتحدياتها. فلم يزل الآسيويون من دون أية تحولات أو تغيرات في تقاليدهم السياسية أو مواريثهم التاريخية أو منظوماتهم الفكرية أو أنماطهم الاقتصادية والاجتماعية، فبقي «الآسيويون» رمزاً للقديم (أي: لبقايا ورواسب الموروث القديم)، في حين بقي «الأفارقة» في عزلة تامة بحياتهم البسيطة أو مواريثهم الفولكلورية على أكثر تقدير عرضة للإبادة أو التهجير أو غسل الأدمغة متأثرين جداً بعمليات التمسيح التبشيرية الأوروبية (والفرنسية خصوصاً) عدا الأفارقة العرب الذين كانوا يحملون نوازعهم ومواريثهم العربية والإسلامية والكلاسيكية الأصيلة، بحكم علاقاتهم وروابطهم القوية مع النسيج العربي(١٠).

لقد تكاثرت المجالات الحيوية في آسيا (الشرق الأقصى) بالنسبة إلى الأوروبيين، وعلى الأخص في مناطق استراتيجية حساسة، أهمها: الهند والصين واليابان... في حين لم يكن هناك من مجالات حيوية افريقية، إلا تلك التي تفجّرت وازدادت أهميتها في القرن التاسع عشر (ومنها: مصر ومنابع النيل والجزائر والقرن الافريقي وجنوب افريقيا) كاستراتيجيات غدا لها ثقلها استعمارياً (فرنسياً) مقابل الاستراتيجيات الآسيوية في الشرق الأقصى والخطوط والمسالك التجارية البحرية والبرية الموصلة منها نحو أوروبا عبر مناطق مهمة وحساسة في الشرق الأوسط. وقد ازدحمت تلك المجالات الحيوية الآسيوية بالمصالح الاستعمارية بريطانياً، وخصوصاً بعد تفاقم البحث عن الموارد الاقتصادية: البشرية والمعدنية والغذائية إنعاشاً للثورة الصناعية التي غدا أصحابها في حاجة ماسة أيضاً إلى الأسواق(١١).

هكذا إذاً، فإن المجال الحيوي للمصالح الاقتصادية الأوروبية ـ الاستعمارية لا يمكن تأمينه إلا بعد خلقه سياسياً، ولم يتحقق ذلك إلا من خلال عمليات السيطرة والحروب والنفوذ الكولونيالي للنظام الاستعماري القديم. ولم يكن هناك أمام غربي أوروبا في عمليات اختراق الشرق الأوسط إلا بعثرة الكيان الجيو ـ تاريخي للامبراطورية العثمانية التي كانت ممتلكاتها تمتد في مجالات حيوية من شرقي أوروبا ـ غربي آسيا ـ شمال افريقيا(١٢)، أو بالأحرى، أنها تصل الشرق الأدنى بالأوسط في كيان تاريخي واحد! فماذا حدث؟

لقد أثيرت (أوروبياً) «المسألة الشرقية» أولاً وفي أقرب مجال حيوي لمركزية غربي

---

(١٠) سيّار الجميل، **تكوين العرب الحديث، ١٥١٦ ـ ١٩١٦** (الموصل: جامعة الموصل، ١٩٩١)، ص ٤٠٢.

(١١) انظر وجهات نظر أخرى في: J. Chesnaux, *L'Asie orientale au xix^{ème} et xx^{ème} siècle* (Paris: Presses universitaires de France, 1973), pp. 93-112.

(١٢) سيّار الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩)، ص ٢١٥.

أوروبا، أي في الشرق الأدنى الممتد جغرافياً بين امبراطوريتين قديمتين يمتد نظامهما التاريخي إلى العصور الوسطى، هما كل من الامبراطورية العثمانية شرقاً وامبراطورية الهابسبورغ غرباً، وكان الضعف والانحلال قد حاق بكلتيهما معاً، وخصوصاً بعد تبلور النظام الدولي الاستعماري الحديث والذي استحدثته التغيرات السياسية المؤثرة والدراماتيكية الحافلة بالوقائع والتحولات التي تألب فيها: انتعاش وانتكاس ظاهرتين تاريخيتين اثنتين، **أولاهما**: الثورة الفرنسية بجملة مقوماتها البنيوية وتغيراتها المفاهيمية والفلسفية والسياسية والاجتماعية للفترة (١٧٨٩ ـ ١٧٩٥) (في نهاية القرن الثامن عشر).

وثانيتهما: امبراطورية نابليون بونابرت والحروب النابليونية الواسعة النطاقات الأوروبية للفترة من ١٨٠٣ ـ ١٨١٥ (في بدايات القرن التاسع عشر).

السؤال الآن: كيف تبلور ذلك كله تاريخياً في ما يخص عمليات اختراق غربي أوروبا كل من الشرقين: الأدنى والأوسط؟ إنه البحث في الجذور التاريخية.

٢ ـ الجذور التاريخية لاختراق غربي أوروبا (أي النظام الدولي) الشرقين الأدنى والأوسط

إن ستين سنة بالضبط هي الفترة التاريخية الفاصلة بين حصارين عظيمين: **أولهما** على أبواب الشرق الأدنى، **وثانيهما** في قلب الشرق الأوسط، استفادت من نتائجهما أوروبا الغربية كثيراً في تقدمها التاريخي على حساب الشرقين المذكورين. كانت الفترة التاريخية المعنية بين الحصار العثماني الثاني لـ فيينا عاصمة الهابسبورغ النمساوية سنة ١٦٨٣، وبين حصار نادر شاه الموصل سنة ١٧٤٣. وقد فشلت الدولة العثمانية فشلاً ذريعاً أمام أسوار فيينا، فكان ذلك بمثابة السبب الحقيقي الخفي وراء انحدارها كقوة إسلامية مؤثرة في قلب العالم، أي انه على امتداد جيلين اثنين، ضعفت خلالهما الدولة العثمانية كثيراً، ولم يعد بوسعها الدفاع الفعلي عن ممتلكاتها الاستراتيجية. وقد تبلورت خلال تلك الفترة التاريخية الصعبة قوى إقليمية (أغلبها عربية) غدت لها مكانتها السياسية والعسكرية في حياة الدولة العثمانية، ومنها الأقاليم العراقية، وأخص بالذكر كُلاً من ولايتي بغداد والموصل، وقد نجحت الأخيرة في صد أعتى هجوم ليس عليها وعلى العراق فحسب، بل على المشرق العربي كله، وخصوصاً ضد الهجومات البرية التي تعرضت لها الدولة العثمانية من قبل إيران الصفوية أولاً، والنادرية ثانياً... في حين كان المغرب العربي يتعرض ـ هو الآخر ـ لهجومات بحرية شرسة من قبل الإسبان وفرسان القديس يوحنا في البحر المتوسط[١٣].

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٧٩.

إن انتصار العراق ضد نادر شاه على مدى عقد كامل بين ١٧٣٢/ ١٧٣٣ ـ ١٧٤٣، أي بين حصارين شرسين تعرضت بغداد لأولهما على مدى ستة أشهر (١٧٣٢ ـ ١٧٣٣)، وتعرضت الموصل لثانيهما سنة ١٧٤٣، قد حسم الصراع لصالح مستقبل العراق وحافظ على البنية التاريخية/ الإقليمية للشرق الأوسط، وأبعد شبح التمزق عن نسيج المجتمع العربي[١٤]. وقد استمرت الروح الإقليمية اللامركزية في إطار الدولة لأكثر من قرن كامل تنامت خلاله بشكل مهول القوى الاستعمارية لكل من انكلترا وفرنسا في غربي أوروبا، وروسيا في شرقي أوروبا، فظهرت أمام الدولة العثمانية بعد ثلاثين سنة بالضبط من انتصار العراق على نادر شاه سنة ١٧٤٣، أخطر مشكلة تاريخية تجسّدت بما سمي بـ «المسألة الشرقية» بعد توقيع المعاهدة الشهيرة بـ «كوجك كينارجه» سنة ١٧٧٤ التي سمحت للعديد من الدول الأوروبية بالتدخلات السافرة في شؤون الدولة العثمانية، أي بمعنى: تدخلاتهم في قضايا الشرقين: الأدنى والأوسط.

كما لم تمرّ على حصار الموصل وانتصار العراق على نادر شاه سنة ١٧٤٣ إلا أقل من ستين سنة، أي لم يمر القرن الثامن عشر حتى غزا نابليون بونابرت مصر سنة ١٧٩٨ ـ ١٨٠١؛ فنعلم من خلال ذلك كله أن الشرق العربي والشرق الأوسط قد حافظا على تواصلهما التاريخي حتى القرن التاسع عشر، في حين بدأ الشرق الأدنى في شرقي أوروبا ينتفض من خلال «المسألة الشرقية» ضد العثمانيين الذين لم يكن في مقدورهم حتى مجيء عهد الإصلاحات العثمانية لكي يكسبوا الجولة أناضولياً الوقوف أمام الغرب الذي بدأ يخترق بنية الدولة سياسياً واقتصادياً بشكل واسع النطاق، مؤثراً بشكل كبير في نُطقها البحرية وأقاليمها الاستراتيجية التي وجدت نفسها في بدايات القرن العشرين تحت السيطرة الاستعمارية الأوروبية[١٥]، في حين استطاعت الدولة المنهارة أن تخلّص الأناضول جغرافياً ببروز الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، أي بعد مضي ستة أجيال كاملة (أي بعد ١٨٠ سنة بالضبط) على سنة ١٧٤٣.

لقد أضرت الإصلاحات العثمانية، من الناحية التاريخية، تلك الأوضاع العربية وبشكل كبير. فقد أعادت صيغ حكم المركزية الإدارية ـ العثمانية إلى إدارات تلك الأقاليم، وتفتّت النظم الإقليمية واستؤصلت الأنماط اللامركزية سواء أكانت أسروية

(١٤) سيّار الجميل، حصار الموصل: **الصراع الإقليمي واندحار نادرشاه** (الموصل: مطبعة الجمهور، ١٩٩٠)، ص ٢٠٨ ـ ٢١٣. قارن ذلك مع: سيّار الجميل، «الحصار العثماني الثاني لـ (فيَنا) عاصمة الهابسبورك النمساوية سنة ١٦٨٣،» **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، السنة ٤، العدد ١٦ (١٩٨٤)، ص ١٢٠ ـ ١٤٠.

(١٥) عن اختراق اقتصادات العالم للامبراطورية العثمانية، انظر:

Huri Islamoglu-Inan, ed., *The Ottoman Empire and the World Economy* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), p. 61.

أم أوليغاركية أم مملوكية أم عسكرية... وقد استطاعت كل من مصر وتونس فقط الحفاظ على بنيتيهما الإقليميتين.

٣ ـ المسألة الشرقية: آلية أوروبية للوصول إلى قلب الشرق الأوسط

يقول المؤرخ كارل براون: «وبدأت الامبراطورية العثمانية تخسر باطّراد، من أقاليمها، منذ بداية المسألة الشرقية وحتى زوال الامبراطورية نفسها بعد الحرب العالمية الأولى. ونجح العثمانيون، في حالات قليلة في الحصول على شروط أفضل بالتمسك بالمراوغة أو بالاعتماد على التدخل الأوروبي لتخفيف المكاسب الهائلة لقوة أوروبية واصلة. وفي إطار ذلك العصر، فإن أية تسوية تضمن العودة إلى الوضع الراهن السابق، كانت تعتبر انتصاراً للعثمانيين»(١٦). ويتابع براون قوله: «وولّد هذا المناخ الفاعل في أوساط الزعامة السياسية في الشرق الأوسط أسلوباً دبلوماسياً تجسد في التأخير والعناد، والمراوغة من أجل كسب الوقت وإثارة نقاط هامشية، وبكلمة واحدة، رفض منح الخصم المتغطرس المستبد التسوية السريعة المرغوبة. وتتلمذ العثمانيون على مثل هذه التكتيكات جيلاً بعد جيل خلال عصر المسألة الشرقية. وفي الوقت نفسه تعرضت القوى السياسية الأخرى في المنطقة لتدريب مماثل سواء أكانت مستقلة فعلياً، أم أسمياً، مثل حكومات مصر وتونس، أو زعماء سياسيين محدودي التفكير ممن يثيرون الحكومة العثمانية المركزية والقوى الأوروبية المتعددة بعضها ضد البعض الآخر، مثل الدروز والمارونيين في لبنان، أو العديد من تجمعات القوى المحلية في البلقان»(١٧).

إن أكثر من مؤرخ ومختص ومتابع يرى أن الفترة الاستعمارية لتاريخ الشرق الأوسط لم تمثل انقطاعاً حاداً عن الماضي، وإنما استمراراً لسياسات «المسألة الشرقية» مع تركيز خاص على الهلال الخصيب الذي بدأت بريطانيا ترصده منذ أحداث حصار الموصل عام ١٧٤٣ وعلى امتداد النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وقد ازدادت بريطانيا في دراساتها وتحليلاتها للعراق خلال القرن التاسع عشر، وبقي الحال كذلك حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى لكي يقع العراق بأجمعه في القبضة العسكرية البريطانية (١٩١٤ ـ ١٩١٨)(١٨)، بمعنى وقوع قلب الشرق الأوسط لأول مرة في

---

(١٦) انظر نص كارل براون في: Leon Carl Brown, *The International Politics and the Middle East: Old Rules, Dangerous Game* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984), p. 59.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٥٩ ـ ٦٠.

(١٨) التفاصيل التاريخية في: Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists and Free Officers*, Princeton Studies on the Near East (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978), p. 57.

تلك «القبضة» الغربية بعد نجاح عملية الاختراق الأوروبي الذي بدأ مع ثورة «المسألة الشرقية» في الشرق الأدنى ثم انتقل بثقله إلى الشرق الأوسط. ولكن؟

لعل سائلاً يسأل عن «المسألة الشرقية» كمصطلح له أهميته البالغة في التاريخ الحديث. ويمكننا القول بأن «المصطلح» أوروبي في ولادته، أوروبي في جغرافيته، أوروبي في قسماته، أوروبي في مسبباته، أوروبي في نتائجه...

٤ ـ الهلال الخصيب: استراتيجية الأقاليم الوسيطة

إنه قلب «المجال الحيوي» للشرق الأوسط، ويعد من أهم أقاليم العالم جيو ـ استراتيجياً على امتداد تاريخ البشرية؛ ولقد تضاعفت أهميته كثيراً على امتداد القرنين الأخيرين وذلك لأسباب: ماركنتالية ← شركة الهند الشرقية ← سياسية ← اقتصادية/ نفطية...

تعلمنا الجغرافيا التاريخية لمنطقة الشرق الأوسط أنه منذ بدايات التاريخ الحديث وحتى فتح قناة السويس عام ١٨٦٩ تجتمع فيها مسالك برية ونهرية عدة، تعد حلقة ارتباط بين الشرق والغرب. ويحتضن الهلال الخصيب في قلب الشرق الأوسط كتلة جغرافية قديمة، ومنذ قرون عدة خلت، مجاميع من السكان أثبتت التواريخ الكلاسيكية والوسيطة والحديثة مدى تآلفها الاجتماعي وإنتاجها الاقتصادي على الرغم من عدم تجانسها العرقي أو القومي أو الديني. إنه على الرغم من اختلاف اللغات وتنوّع الأعراق وتباين النزعات واختلاف الأديان والمِلل والمذاهب، فقد أثبتت الدراسات العلمية والانثروبولوجية منذ القرن التاسع عشر، أن السكان قد اتصفوا بالقوة والوحدة والائتلاف والروح العملية والتعايش السلمي، كما أثبتت التجارب والتجارب التاريخية بالذات، أن أبناء الهلال الخصيب كانوا على مدار التاريخ أصحاب نزعة صادقة وواضحة وأمينة في التعامل مع أخطر القضايا والشؤون المعقدة.

إن إلقاء نظرة تأملية عميقة على خارطة الشرق الأوسط بصدد ربط جغرافيتها بالإرث التاريخي الذي تحفل به، سيجعلنا نستنبط جملة من المفاهيم التي تؤيد الأسباب والعوامل التي تمّ الاعتماد عليها بعد سياقها... فماذا نجد؟ من خلال التمعن في الشكل رقم (٩ ـ ٢)، نجد أن الموصل قاعدة ارتكازية ـ فعلاً ـ للشرق الأوسط، إذ تتوسط قلب مربع له أبعاده المتقاربة وحدوده الهائلة، وأن نقاط هذا «المربع» الجغرافي الكبير تشكله زوايا قائمة أربع، كل زاوية منها تصل أحد البحار الأساسية الخمسة: قزوين/ الأسود/ المتوسط/ الأحمر/ الخليج العربي. هكذا نعلم أن الذي كان يسيطر على قلب ذلك المربع من الشرق الأوسط، فهو يسيطر على مقاليد العالم الاقتصادية. وعليه، فإن مجمل الحروب التي اندلعت في هذه «المنطقة» أساسه التوغل والسيطرة عليها، كان إقليمياً في البداية، ثم غدا مع توالي القرون دولياً.

الشكل رقم (٩ ـ ٢)

مربع الأزمات

توسع المجال الحيوي للشرق الأوسط



ثالثاً: أثر النظام الدولي في التكوين الاقليمي للشرق الأوسط في القرن العشرين

١ ـ استراتيجية «المجال الحيوي» الشرق أوسطي والتكوينات الاقليمية

لقد بدأ النظام الدولي (الكولونيالي) إثر مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ الذي استمر أكثر من قرن كامل، أي حتى نهاية الحرب العالمية الأولى والتوقيع على معاهدة فرساي في مؤتمر الصلح سنة ١٩١٩. إن حصيلة التغيرات التاريخية التي أفرزها النظام الدولي في القرن التاسع عشر[١٩] قد أحدثت هزات عنيفة في البنية العثمانية/الغربية التي تفككت في المجال الحيوي للشرق الأدنى، وقاد ذلك إلى نيل الشعوب السلافية واليونانية والصرب والبوسنويين والبلغار في البلقان... استقلالاتها السياسية، وتكوين مجموعة من الدول التي أنتجها النظام الدولي.

(١٩) Ivan T. Berend and György Rank, *The European Periphery and Industrialization, 1780-1914* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1982), p. 261.

وبدأ النظام الدولي (الامبريالي) المعاصر إثر مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩، وهو النظام الذي ساد في العالم إبان القرن العشرين، والذي يسعى الغرب اليوم لاستبدال نظام دولي آخر به. وكان النظام الدولي في القرن العشرين قد وجد في الشرق الأوسط «المجال الحيوي» له وخصوصاً بعد أن أوجد ذلك «النظام» مجموعة من البدائل والمشاريع والخطط التي حيكت ببراعة وخبث وتجنّ، مثل: اتفاق سايكس ـ بيكو ووعد بلفور ومقررات مؤتمر سان ريمو... الخ، فأنتج ذلك كله: التكوين الشرق أوسطي لكل من تركيا وإيران والمشرق العربي (الذي تكونت فيه دويلات جديدة عدة بقي أغلبها في إطار الهيمنة البريطانية والفرنسية)، بل لقد طالت التقسيمات الاستعمارية الطرف الآخر من الوطن العربي، فبرزت دول المغرب العربي.

لقد خرجت الكيانات السياسية (الدول) بثلاثة أصناف:

أ ـ **دول مركبة اقليمياً**: مثل العراق والجزائر وليبيا والسعودية... والإمارات.

ب ـ **دول مجزأة اقليمياً**: مثل سوريا واليمن والأردن... والمشيخات الخليجية.

ج ـ **دول إقليمية**: مثل تونس والمغرب ولبنان وعمان ومصر والسودان... ومملكة الحجاز[٢٠].

علينا أن نسأل الآن: أين تركز المجال الحيوي في القرن العشرين؟

لقد تركز «المجال الحيوي» (Lebensraum) في قلب الشرق الأوسط المتألف من منطقة إقليمية مهمة جداً تدعى بـ «الهلال الخصيب»، وفي مثلث استراتيجي جغرافي تفاقمت فيه الأزمات، وتراكمت فيه الأحداث التاريخية المريرة، وزرعت إلى جانبه «دولة إسرائيل»، وتمتد أضلاع هذا «المثلث» بين:

أ ـ القاهرة نحو مياه دجلة المتشاطئة بين العراق وسوريا وتركيا ورأسه شمال العراق (الموصل ← زاخو).

ب ـ ويمتد منها الضلع الآخر مع امتداد نهر دجلة (والحدود العراقية ـ الإيرانية) نحو جنوب العراق (البصرة ← رأس الخليج العربي).

ج ـ ويمتد منه الضلع الثالث (القاعدة) عبر الصحراء العربية نحو القاهرة.

أي بمعنى: أن المجال الحيوي في الشرق الأوسط كان ينحصر خلال القرن

---

(٢٠) التفاصيل والتحليلات التاريخية في: سيّار الجميل، «نظام الإدارة العثمانية اللامركزية في الولايات العربية: دراسة مقارنة للأنماط الإقليمية،» **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، العددان ٥ ـ ٦ (شباط/فبراير ١٩٩٢)، ص ١٧٠.

العشرين بين نقاط: القاهرة ← الموصل ← البصرة، وقد انحصرت داخله أجزاء استراتيجية كل من: مصر وبلاد الشام والعراق وشمالي بلاد الجزيرة العربية.

لقد عاش «مثلث الأزمات» جملة متراكمة من الأحداث التاريخية التي دار أغلبها حول نشوء وتكوين كيان غريب في جسم الأمة العربية تمثله دولة إسرائيل والأدوار التي حفلت بها المشكلة الفلسطينية كأبرز القضايا في حياة الشرق الأوسط، وما قادت إليه من أحداث غدت مع توالي الأيام الشغل الشاغل للعالم أجمع بكل ما كان لها من فصول حربية، وتوسعات إقليمية، وحقوق عربية، وأحلاف استعمارية، وانقلابات عسكرية، وأنظمة متباينة سياسية، وتكتلات اقليمية، ومحاولات وحدوية ـ قومية، وريادات كاريزمية ـ بطولية. . . وحروب اقليمية. . . وتكاد تلحظ من خلاله إجراء مقارنات عدة بين ما حفل من أحداث تاريخية في هذا «المثلث» الذي يعدّ المركز الأساسي ـ الاقليمي للشرق الأوسط، وبين المجال الحيوي لمناطق إقليمية حساسة أخرى في العالم إبان القرن العشرين.

كيف يمكننا تعليل ذلك معرفياً؟

يكمن الجواب في ما تطرحه الجغرافيا التاريخية الحديثة لمنطقة «الهلال الخصيب» منذ فجر التاريخ الحديث عند بدايات القرن السادس عشر وحتى فتح قناة السويس سنة ١٨٦٩، كحلقة اتصال أساسية بين الشرق والغرب تمر عبر مسالك عدة برية ونهرية[٢١]. وغدت المنطقة في القرن العشرين مجالاً حيوياً للنظام الدولي المعاصر[٢٢]. إن الهلال الخصيب يحتضن كتلة جغرافية قديمة ومنذ قرون عدة خلت: مجاميع من السكان أثبتت التواريخ الكلاسيكية والوسيطة والحديثة مدى تآلفها الاجتماعي وإنتاجها الاقتصادي، على الرغم من عدم تجانسها العرقي أو القومي أو الديني. إنه على الرغم من اختلاف اللغات، وتنوع الأعراق، وتباين النزعات، واختلاف الأديان والمذاهب والملل، فلقد أثبتت الدراسات العلمية والأنثربولوجية منذ القرن التاسع عشر أن السكان قد اتصفوا بالقوة والوحدة والائتلاف والروح العملية والتعايش السلمي[٢٣].

٢ ـ مثلث الأزمات: العرب والتحدي الصهيوني

لا بد من أن يدرك المرء وهو يعالج هذه «النظرية» في الاستراتيجيا الجيو ـ تاريخية لكل من الحياة الاقليمية (الشرق الأوسطية) والدولية معاً، أن أي مجال في

---

(٢١) الجميل، **تكوين العرب الحديث، ١٥١٦ ـ ١٩١٦**، ص ٤٢٥ ـ ٤٣٢.

(٢٢) David Fromkin, *A Peace to End All Peace: Creating the Modern Middle East, 1914-1922* (New York: Henry Holt, 1989), p. 7.

(٢٣) الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر**، ص ٣٤٩.

السياسات الاقليمية والدولية لا يولد ويخلق جغرافياً ولا ينمو ويتطور سياسياً ليغدو له وجود تاريخي مؤثر من دون أن تكون له المبررات الحقيقية لذلك. وعادة ما تكون تلك «المبررات» جملة من الأسباب والعوامل المعقدة والمتشابكة والعلل والمعلولات الكافية لتوجيه الثقل الدولي نحوها بتفجير المواقف وإشعال الحروب وصياغة القرارات والتوقيع على المعاهدات وولادة الخرائط الجديدة باستحداث دول أو كيانات... الخ.

لقد ولدت فكرة «مثلث الأزمات» في المجال الحيوي للشرق الأوسط قبل ١٥٠ سنة بالضبط من زرع الكيان الصهيوني وولادة دولة إسرائيل سنة ١٩٤٧. لقد ولدت مع الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٧ ـ ١٧٩٨)، أي مع أول تدخل أجنبي/أوروبي سافر في أحد أبرز وأقرب زوايا ذلك «المثلث» (القاهرة) من أوروبا. وقد خطط بونابرت، وبدأ بتنفيذ عملياته للسيطرة على الأجزاء الحقيقية من ذلك «المثلث» (أي بلاد الشام)، لكنه فشل فشلاً ذريعاً أمام صمود واستماتة قلعة عكا الحصينة وبعد حصاره الشديد إياها[٢٤] (انظر الشكل رقم (٩ ـ ٣)).

الشكل رقم (٩ ـ ٣)

مثلث الأزمات

المجال الحيوي للشرق الأوسط



(٢٤) الجميل، تكوين العرب الحديث، ١٥١٦ ـ ١٩١٦، ص ٢٦٢.

إذا كانت هذه «المحاولة» هي الأولى التي فتحت الباب على مصراعيه أمام التدخلات الدولية، فإن المحاولة الثانية قد تبلورت من خلال المواجهة الاقليمية الدامية بين مصر محمد علي باشا وإبراهيم باشا في بلاد الشام ضد السلطان العثماني محمود الثاني. وإنني أرى أن ذلك «الصراع» لم يكن صراعاً بين قوميتين عربية وتركية بقدر ما كان جزءاً من عملية صراع اقليمي في إطار سياسي/عسكري لم تتشكل عنه أية ايديولوجيات معاصرة[٢٥]. لقد كان صراعاً داخلياً ساعد كثيراً على أن تخضع منطقة الشرق الأوسط للتدخلات الدولية، وفتح الباب ثانية أمام الأوروبيين لرسم أبعاد «مثلث الأزمات»!

هكذا، توالت التدخلات الأوروبية في القرن التاسع عشر، وازدادت وطأتها كثيراً في العهد الفيكتوري، وخصوصاً من قبل الانكليز وعلى مصر بالذات براً وبحراً التي احتُلت من قبلهم سنة ١٨٨٢، وعلى مدى حياة جيل كامل، ازدادت عمليات تلك الوطأة الاستعمارية (الكولونيالية) البريطانية، ليتفاقم ثقل تلك التدخلات الحربية إبان الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨)؛ لتتم السيطرة على المجال الحيوي للشرق الأوسط ويبدأ المثلث الشرق أوسطي أزماته وتعقيداته. فبعد ٣٥ سنة بالضبط من دخول الانكليز القاهرة وسيطرتهم على قناة السويس، دخل جيش الجنرال مود بغداد، ودخل جيش الجنرال اللنبي القدس باحتلال بريطانيا كلاً من العراق وفلسطين سنة ١٩١٧، لكي ينفَّذ مخطط استعماري في الشرق الأوسط بولادة مثلث الأزمات من خلال أساليب عدة: كالتجزئة العربية وخلق الكيانات ومشاريع التقسيم وإطلاق الوعود. . . الخ.

تعدّ سنة ١٩١٧ علامة تاريخية فارقة في حياة العالم والشرق الأوسط المعاصرين، إذ سيولد فيها النظام البلشفي، وتبدأ منها حياة الاتحاد السوفياتي الذي سيؤثر ثقله السياسي في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية بمواجهته الولايات المتحدة الأمريكية (بانهياره مؤخراً غدت الإرادة الدولية حكراً على الأمريكيين). أما الشرق الأوسط فستتغير صورته السياسية وبنيته التاريخية معاً وعلى أيدي الانكليز، خصوصاً بإحكامهم السيطرة على المجال الحيوي له، وسينادي بتأسيس كيان قومي لليهود في فلسطين عام ١٩١٧ من خلال وعد بلفور بعد مرور أربعة أجيال (١٢٠ سنة بالضبط) على احتلال بونابرت مصر التي اعتلى عرشها الملك فؤاد سنة ١٩١٧. وهكذا، فبعد أن

(٢٥) انظر تعقيبي على بحث: خالد زيادة، «الثوابت والمتغيرات الأساسية في حركية الوعي الجماعي القومي العربي والتركي منذ إعلان الجمهورية التركية،» ورقة قدّمت إلى: **العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٥).

وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها سنة ١٩٤٥، ترسخت صورة النظام الدولي الذي أوجده الحلفاء في مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩، وضعف دور بريطانيا وفرنسا كثيراً على حساب بروز قوتين عظيمتين متنافستين: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. وبرز على العالم كيان جديد سنة ١٩٤٧ باسم «إسرائيل»، الذي نجح حتى هذا التاريخ بتأسيسه، وذلك بعد مرور ١٥٠ سنة (أي خمسة أجيال) بالضبط من دخول بونابرت مصر، وبعد مرور ٣٥ سنة (أي جيل واحد) بالضبط من دخول أللنبي القدس. فولد الكيان الصهيوني في أهم المناطق الجغرافية من المجال الحيوي للشرق الأوسط في النصف الأول من القرن العشرين[٢٦].

٣ ـ الشرق الأوسط: من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات

لقد شكل زرع إسرائيل في المجال الحيوي الشرق أوسطي، نتوءاً غريباً ليس للمنطقة المذكورة فحسب، بل لعموم الوطن العربي الذي انشغل بأجياله الثلاثة بها عبر امتداد عقود القرن العشرين: جيل ما بين الحربين العظميين الذي مثلته الليبرالية الوطنية؛ وجيل ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي مثلته الثورة القومية؛ وجيل ما بعد هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ الذي مثلته الصراعات والبحث عن الذات. وقد غدت القضية الفلسطينية من أخطر قضايا العالم على امتداد النصف الثاني من القرن العشرين، وتنامت أهمية المجال الحيوي للشرق الأوسط كثيراً، وخصوصاً إبان زمن الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية المتمثلة بحلف وارسو والكتلة الغربية المتمثلة بحلف السنتو/ الأطلسي.

وفجأة ينهار الاتحاد السوفياتي، ولما لم يعد الروس جيراناً للشرق أوسطيين بزوال الحدود المشتركة، وتضاءلت التهديدات الروسية للمصالح الغربية، وتبخرت العلاقات السوفياتية ـ العربية، فضلاً عن انكشاف رأس المثلث في المجال الحيوي للشرق الأوسط، أي في شمال العراق عند نقطة التقاء الحدود العراقية ـ السورية ـ التركية وصولاً إلى الإيرانية... شهدت العلاقات الدولية الشرق أوسطية تغييرات هائلة في المنظومة الاقليمية أولاً والعربية ثانياً، متمثلة بالتدخلات الغربية السافرة في الشرق الأوسط.

فماذا حدث لتلك المنظومة الاقليمية الشرق أوسطية؟

---

(٢٦) عن حوار تلفزيوني دولي أجراه معي برنامج «حدود المستقبل» في بيروت بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، وعرضه التلفزيون الجزائري بتاريخ ١ ـ ٧ شباط/ فبراير ١٩٩٤.

أ ـ لقد تغير ذلك «المثلث» من المجال الحيوي الاقليمي الشرق أوسطي لكي يغدو «مربعاً» استراتيجياً تقع جغرافيته بين أربعة بحار اقليمية داخلية، بحرين مغلقين شمالاً وبحرين منفتحين جنوباً (كالتي حددنا مواقعها آنفاً)، أي بين قزوين ← الأسود شمالاً والخليج العربي ← الأحمر جنوباً. وقد غدا هذا «المربع» يتفجر بالمزيد من المشاكل والأزمات والقضايا الحيوية الداخلية؛ إنه «المربع» الذي يضم مساحة أوسع من الشرق الأوسط، وضمنه مساحة «المثلث» السابق، إضافة إلى الجزء الشرقي من الأناضول فضلاً عن أقاليم قوقاسيا وترانس قوقاسيا. وسيبقى مربع الأزمات يتعرض للمزيد من الهزات والمشاكل السياسية والإثنية والطائفية والاجتماعية والاقتصادية لعدد قادم من عقود السنين(٢٧).

ب ـ يتخذ «الإسلام» اليوم شكل محاولة جديدة باسم مستقطبيه لجعله وسيلة روحية وأداة في سياسة توحيد «العالم الإسلامي» باعتبار أن المسلمين أنفسهم يوتوبيا دينية لا يعلو عليها أي شيء، ولكنها في الواقع يوتوبيا مختلفة ومتباينة بيئياً ومذهبياً وطائفياً تتنافر تطبيقاتها وتستغل مضامينها ما دامت لا تملك سوى ولادة صراعات في الاستقطاب الاقليمي، فغدت فرصة ثمينة لإحداث المزيد من الحروب والانشقاقات والتمردات مع غياب الوعي السياسي وجعلها «هدف» الوصول إلى السلطة كما هو عليه حال إيران وأفغانستان والهند، وذلك كله سهل عملية اختراق المنظومات الاقليمية سواء أكانت شرق أوسطية أم آسيوية أم افريقية(٢٨)!

٤ ـ مربع الأزمات القادم وقضاياه الدولية والاقليمية: تحديات المستقبل

في ظل أوضاع دولية ذات تغيرات وتبدلات واسعة النطاق، وفي خضم مصاعب غاية في التعقيدات والمنافسات الاقليمية المليئة بالهواجس وانعدام الثقة، وفي حالة مزرية من التشتت العربي والاضطراب في الأمن القومي العربي مع بعثرة للجهود والموارد والإمكانات. . . والعالم كله يتوجه نحو فاتحة قرن جديد، ويستقبل الزمن القادم، ثمة عوامل داخلية تواجهنا كعرب علينا حسمها قبل أن تتسع ضدنا التهديدات الخارجية التي تعد كتحصيل حاصل لتفاعل تلك «العوامل». وفي ظل ما رسمناه من رؤى وتنظيرات حول المجال الحيوي الشرق أوسطي، وماهية «الصورة» التي ستتشكل بعد سنوات قريبة، يمكنني تحديد أبرز القضايا الأساسية التي تخص مربع الأزمات

(٢٧) عن الحوار السابق نفسه.

(٢٨) James Craig, «Changes in Arab Nationalism: An Outsider's View,» *Arab Affairs*, vol. 1, no. 11 (Summer 1990), p. 9.

(أي المجال الحيوي الجديد للشرق الأوسط).

أ ـ **إقليمياً**: زيادة مطردة في المشاكل الإثنية والطائفية والأقلياتية والاقتصادية ليس في الشرق العربي فحسب، بل في ثلاثة عوالم أخرى لها تعقيداتها من تلك المشاكل، وأقصد في كل من: تركيا وإيران (وترانس ـ قوقاسيا وقوقاسيا)، أي خصوصاً في المناطق الداخلة في حزام مربع الأزمات، وسوف تستعمل يوماً بعد آخر التهديدات والانشقاقات والصراعات كإحدى وسائل الإرادة الدولية الجديدة بأقاليم العالم الحيوية في الاختراق والتفكيك. وسيتم ذلك لدى القوميات الآسيوية الملاصقة غالبيتها للمشرق العربي، فلا بد له من أن يتأثر بذلك كله، نظراً إلى ما تشكله دول الجدار العربي الآسيوي (تركيا وإيران) من قيمة متكافئة في كتلتيهما الحيوية للإقليمية الشرق ـ أوسطية[٢٩].

ب ـ **دولياً**: زيادة الأزمات والمعضلات مع دول وكيانات سياسية ليس لها حدود متلاصقة بالشرق الأوسط، لكنها دول بعيدة لها تأثير متفاوت في المجال الحيوي الشرق أوسطي، وينحصر ذلك كله بالدول الكبرى التي لها خبراتها ومعلوماتها وعلاقاتها القديمة تاريخياً، ولها مصالحها وطموحاتها وتطلعاتها مستقبلياً في النفاذ واختراق الشرق الأوسط. والأسباب متباينة مختلفة، تقف المصالح الاقتصادية في مقدمتها بعد أن قفلت مرحلة زمنية طويلة من نزاع الشرق مع الغرب، أي بمعنى: اختفاء ثنائية القطب العسكرية والايديولوجية التي جعلت القوتين العظميين منذ بُعيد الحرب العالمية الثانية حتى انهيار الاتحاد السوفياتي، متعادلتين على هذين المستويين... ولم يبق في مستوى القوة والنفوذ الاقتصادي[٣٠].

وعلى هذين الأساسين، نستنتج أن ثمة حصانة دولية لبعض الأنظمة الاقليمية الشرق أوسطية من أجل حمايتها تبعاً لطبيعة العلاقة التي ربطتها بتلك القوى الدولية، مما يوفر لها حزاماً أمنياً سياسياً، فضلاً عن تآكل أبرز مشكلة دولية اقليمية شغلت العالم والشرق الأوسط منذ الحرب الثانية، ألا وهي القضية الفلسطينية، وإدخالها في مرحلة الفاوضات وإبقاء «إسرائيل» قوية متنفذة ولها تأثيرها الاقليمي والحيوي.

---

(٢٩) سيّار الجميل، «الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك (الورقة الثانية)،» ورقة قدّمت إلى: **العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.**

(٣٠) مداخلة سمير أمين في: «نحو صيغ عملية لتطوير العلاقات العربية ـ التركية على المستويات المختلفة: الحوار المفتوح،» في: المصدر نفسه.

رابعاً: المستقبل العربي (القومي) والشرق أوسطي (الاقليمي) إزاء النظام الدولي القادم

١ ـ إشكالية التركيزين: العربي والغربي

قبل سنوات خلت، عبر محمد حسنين هيكل عن تباين مصيري وجوهري بين العرب والغرب في تحديد هوية المنطقة العربية من العالم[٣١]. وفحوى ذلك «التباين» ـ كما تراءى لهيكل ـ هو في تركيز العرب على التاريخ والثقافة (وأضيف من عندي التراث) للقول بحقيقة «الأمة العربية» التي لا يمارى في وجودها... وثانياً في تركيز الغرب على الجغرافيا والاعتبارات البيئية والاقليمية (وأضيف أيضاً الاعتبارات الاستراتيجية) للتأكيد على وجود شرق أوسط (وأضيف من عندي شمال افريقي).

ولا بد لنا من أن نحلل فحوى كل من التركيزين وخطابهما على امتداد عقود القرن العشرين، كي نشهد أن الفكرة الأولى في التركيز العربي إنما تكمن في مشروع حضاري (يراه غسان سلامة: سياسياً متكاملاً)[٣٢]، وأراه، طوباوياً غير متكامل، إذ كان الأجدى مزاوجته بالواقع واختراق التحديات من أجل تجاوزها من دون الاستجابة لها... ولا الوقوف ضدها والصراع معها لخسران الجولة. ونشهد أن الفكرة الثانية في التركيز الغربي إنما تكمن في التعامل مع الجغرافيا واستراتيجيات المنطقة كواقع بكل ما حفل به من الانقسامات الجغرافية وتكريس الانشقاقات السياسية، وإشعال الحروب الباردة والمضي في عمليات التفتت الاقليمي[٣٣]، في محاولة لإلحاق كل من المنطقتين (الشرق الأوسط والشمال الافريقي) بالأحلاف ومعاهدات الحماية والدوائر الغربية، ومواثيق الجيرة الاقليمية. وقد عجز العرب ـ أيضاً ـ في التعامل مع هذا «المفهوم» سلباً أو إيجابياً من أجل كبح جماح المؤامرات الامبريالية والمخططات الصهيونية.

---

(٣١) انظر: Mohammed Hasanayn Heikal, «Egyptian Foreign Policy,» *Foreign Affairs*, vol. 56, no. 4 (July 1978).

(٣٢) غسان سلامة، «أفكار أولية عن السوق الأوسطية،» ورقة قدّمت إلى: **التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٤).

(٣٣) حول موقف الغرب وتركيزاته، وما توارثته عن ذلك النخب القيادية المحلية، والسلطات الإقليمية العربية من (مزايا) وخطايا المستعمرين الغربيين، وخصوصاً الإنكليز والفرنسيين السياسية، انظر تحليلات: J.P. Netti and R. Robertson, *International System and the Modernization of Societies* (New York: [n. pb.], 1968), pp. 91-99.

ولكن؟

علينا ـ هنا ـ أن نؤكد أن كل ما ورثه العرب في القرن العشرين من انقسامات جغرافية قديمة من بقايا القرون المتأخرة قد شكل واقعاً سياسياً خرج على العالم بتكويناته التاريخية المعاصرة، ولم يفهم العرب على امتداد عقود القرن العشرين، جذورها، وتبلور منظوماتها، وصراعات عروشها، وتكتلات اقتصاداتها. . . فكان أن خسروا جولتهم باجترارهم الشعارات وتوارثهم المسميات والمثاليات بدل محاكاة الواقع والمضامين والفهم والتهيؤ والتسلح بمواجهة المشاريع المضادة أو المؤامرات الخطيرة، أو حتى المجادلات المحاكة لقضاياهم وتناقضاتهم.

لقد عاش العرب بأجيالهم الثلاثة أو الأربعة على «أحلام» و«أطياف» جميلة في إطار مبادئ أساسية ولتحقيق أهداف سامية في الوحدة والتحرر وتحرير فلسطين. . . وشحنت الجماهير بعواطف وقادة من دون أن تفهم الواقع التاريخي لها والواقع السياسي الذي أنيط بمقدراتها. فكان أن فقد العرب تركيزهم وتبعثروا في خضم التخبط والمعاناة الفكرية، أو بقوا على هامش التركيز الغربي. وهم اليوم أمام نتائج وخيمة لهذا التركيز الأخير الذي لم يعرفوا كيفية التعامل معه سواء في احتوائه أو الانتصار عليه، ويُعد ميثاق جامعة الدول العربية في مقدمة القرائن العربية في اتخاذه التركيز الأول دون التركيز الثاني، إذ نبذ المعيار الجغرافي والتاريخي وانتَوب المعيار السياسي والمثالي[٣٤].

٢ ـ النظام الدولي والتناقضات الداخلية (العربية والإسلامية)

منذ أن ولد النظام الاقليمي للشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى وبقي يحيا حتى يومنا هذا، فإنه يعد واحداً من النظم التابعة (Subordinate) للنظام الدولي. وإن هذه النظم ليست أقل أهمية في ما يحدث من تغيرات سياسية، ولكنها نظم تتحدد هي ذاتها بالنظام الدولي الأم. وهذا ما يظهر بشكل واضح من خلال أساليب أو أشكال القوة[٣٥]. إن النظم الاقليمية ليست تابعة للنظام الدولي بالقياسات أو الأساليب

(٣٤) حول سياسات جامعة الدول العربية، انظر: **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٩٢)، وانظر مقارناً تحليلات: Ahmad M. Gomaa, *The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter Arab Politics, 1941 to 1945* (London; New York: Longman, 1977), pp. 102-103.

(٣٥) تحليلات مهمة جداً لا بد من الاطلاع عليها في: Leonard Binder, «The Middle East as a Subordinate International System,» in: R. Folk and M. Mendloritz, eds., *Regional Politics and World Order* (San Francisco: W. H. Freeman and Company, 1973), pp. 328-334 and 355-368.

نفسها. ففي الدوائر الجيوبوليتيكة الداخلية، تحيل تلك النظم إلى الوقوع تحت الهيمنة. أما النظم الاقليمية المبتعدة جغرافياً عن الميزان العالمي الاستراتيجي المركزي وبفضل موقعها المعقد، فهي تتمتع بدرجة معينة من الاستقلال.

ومن دون شك، إن المنظومة الاقليمية ـ العربية تمتلك استراتيجيا كامنة، وقد مرت بجملة من عمليات التغير والتبدل في الهياكل السياسية (أنظمة الحكم) لا في المضامين السياسية، مما قاد إلى تشوهات في طبيعة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وعلى الرغم من ولادة كيان إسرائيل وخلقها كدولة اختراق (Intruder) توسعية، فإن النظام الاقليمي العربي كانت له روابطه القوية للغاية مع النظام الدولي ومنذ بدايته[٣٦]، ولكن؟

أ ـ ازداد في العقود الثلاثة الأخيرة تركيز النظام الدولي على التناقض القائم بين البلدان العربية، فمن طرف، هناك حالة من سوء التنمية، ومن طرف آخر، هناك الإمكانات الحقيقية التي تنطوي عليها هذه البلدان والتي تسمح في حالة استثمارها بشكل صحيح برفع المستوى الاقتصادي والمعيشي والاجتماعي والثقافي لعموم المنطقة العربية. ولقد توارث العرب آلية نزوح للأموال العربية إلى الخارج، ناهيك عن «الاستراتيجيات» المطبقة التي لم تؤد إلى تنمية حقيقية. وكان من الأهمية جداً بمكان أن تتنبه الدول النفطية العربية للقيام منذ زمن بعيد باستخدام عقلاني للعائدات[٣٧].

ب ـ تفاقم جداً في العقدين الأخيرين التركيز على استخدام التناحر العرقي/ الإثني والديني والطائفي في العالم الإسلامي، ليس داخل مربع الأزمات في المجال الحيوي للشرق الأوسط فحسب، بل طال أيضاً جانبيه. إن مثالين صارخين يمكنهما أن يجسدا ذلك، **أولهما** في البوسنة والهرسك باستغلال الصراع العرقي الصربي ـ البوسنوي ضد المسلمين في الشرق الأدنى، و**ثانيهما** في أفغانستان باستغلال الصراع السلطوي السياسي وتفتت القيادات الإسلامية التي ناضلت ضد الهيمنة الشيوعية. إنهما مثالان واضحان لخلق النقيض الواضح وكبعد أساسي عن مستقبل المجال الحيوي. ويتطلع النظام الدولي إلى تفجر المزيد من المشاكل والأزمات المرشحة عرقياً لاستخدامها في التفكك الإسلامي، فربما تفجرت مشكلة كشمير **آسيوياً** بين الهند وباكستان! وربما تفجرت مشكلة المسلمين والأقباط **افريقياً** في وادي النيل. . . أو

---

(٣٦) Philippe Braillard and M. R. Djalili, *Tiers monde et relations internationales* (Paris: Masson, 1984), p. 43.

(٣٧) من المهم مراجعة أطروحة صلاح موهوبي: Salah Mouhoubi, *Sous-développement et extraversion financière du Monde Arabe* (Paris; Hydra, Alger: Office des publications universitaires, 1983), pp. 61-68.

العرب والبربر **مغاربياً** كما هو حال الآذريين والأرمن أو الأرمن والأتراك أو الأكراد والأتراك. . . الخ؛ كلها نماذج تساعد كثيراً على اختراق القوميات وتفتت التكوينات السياسية المعاصرة.

٣ ـ ركائز بنيوية ـ غربية في مشروع هندسة النظام الشرق أوسطي الجديد

إن مراجعة دقيقة لتواريخ الشرق الأوسط إبان مداخلات ونتائج الحرب العالمية الأولى وكل ما حفلت به من سيناريوهات واتفاقيات، تؤكد لنا أن ما جرى وقت ذاك في البنية الاقليمية الشرق أوسطية، يشابه إلى حد كبير ما يجري اليوم من هندسة وتصميم وتخطيط لإقامة نظام شرق أوسطي يجري تأسيسه. ولكن إذا كان نظام الشرق الأوسط في القرن العشرين من صناعة أوروبية، فسيكون النظام الاقليمي الشرق أوسطي القادم من صناعة أمريكية، ولحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، تأثيرات واسعة في ذلك، وخصوصاً بريطانيا وفرنسا نظراً إلى ميراثهما الاستعماري الثقيل سياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً في دول الشرق الأوسط، وخصوصاً بريطانيا التي تمتلك رصيداً هائلاً من المعلومات والخبرات والتجارب التاريخية.

أما ما هي أبرز البدائل في هندسة النظام الاقليمي الشرق أوسطي القادم؟

أقول، إنه فضلاً عن ولادة مربع الأزمات مؤخراً في منطقة الشرق الأوسط، فإن حالة جديدة كالتي خلقت بين العرب وإسرائيل بما فيها مفاوضات التسوية المتعددة الأطراف، تمثل أحد أبرز الاتجاهات في الانتقال إلى نظام اقليمي للشرق الأوسط لم تزل محتوياته مجهولة، وأبعاده غير واضحة، لأن ليس هناك مشروع متكامل أو غير متكامل مقدم على أنه مشروع لنظام الشرق الأوسط. . . ولكن ثمة أفكار وتصريحات وآراء ومقولات تنتشر بين الوقت والآخر. . . ويقدمها هذا الطرف وذاك وفق التصورات الغربية (والأوروبية بالذات)، كذلك الذي برز تحت عنوان «الشرق الأوسط وأوروبا: مقترب للمجتمعات المتكاملة»، وهو اجتهاد أوروبي ربما يتقاطع مع التكوينات السياسية الشرق أوسطية المعاصرة في القرن العشرين[٣٨]. هذه الطروحات

---

(٣٨) تفصيلات واستنتاجات مهمة جداً من وجهة نظر (الآخر) تجدها في: Gerd Nonnemen, ed., *The Middle East and Europe: An Integrated Community Approach* (London: Federal Trust for Education and Research, 1992), pp. 7-25 and 67-119.

أما عربياً، فيمكننا التوقف قليلاً في إطار هذا الموضوع عند كل من: نادية محمود محمد مصطفى، **أوروبا والوطن العربي**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، وناصيف يوسف حتي، **القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية** (بيروت: مركز دراسات =

قائمة على أساسين اثنين: **أولهما قومي** كالذي جمع الشرق الأوسط في منظومته الجغرافية: العرب والأتراك والإيرانيين والأكراد والباكستانيين... الخ؛ **وثانيهما قطري** كالذي نجده في التقسيمات القطرية للوطن العربي، وخصوصاً تلك التي تواجه أوروبا على البحر المتوسط.

هكذا إذاً، لا بد من ركائز أساسية، على الولايات المتحدة إتاحتها من أجل خلق بنية شرق أوسطية. وسندرك حتماً أن استراتيجية النظام الدولي القادم ستحول المجال الحيوي في الشرق الأوسط من مثلث للأزمات إلى مربع للأزمات، وقد تحققت البدايات الحقيقية لذلك كله وبالفعل إثر سقوط الاتحاد السوفياتي. ولكنه كان البدء الأسبق إلى التفكير والحديث الأمريكيين عن ضرورة تأسيس نظام جديد في الشرق الأوسط، فأخذت تلك «الملامح» تنضج شيئاً فشيئاً من خلال طبيعة العلاقات العربية ـ الأمريكية وطبيعة العلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية. ويمكننا أن نقف عند **أبرز الركائز الأساسية في بناء نظام اقليمي للشرق الأوسط**(٣٩).

أ ـ تكون **الكلمة العليا للولايات المتحدة**، ولها الحق في أن تشاور حلفاءها لبناء المصالح.

ب ـ **تكثيف الوجود العسكري ـ الأمريكي** في منطقة الخليج العربي بحراً وبراً.

ج ـ **تطوير التعاون العسكري الثنائي** بين الولايات المتحدة من طرف، وحلفائها من طرف آخر.

د ـ تعزيز **التعاون المدني** والأمني والاقتصادي والسياسي والثقافي... الخ، بين دول الشرق الأوسط وأمريكا.

= الوحدة العربية، ١٩٨٧). فضلاً عن متابعة وجهة نظر عربية ـ فلسطينية مهجرية من بلجيكا في جامعة لوفان متمثلة في: بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار**، نقله إلى العربية جوزف عبد الله (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).

(٣٩) يمكن القارئ أن يراجع ببساطة حيناً، وبصعوبة حيناً آخر، كتابات متعددة لـ: سمير أمين، وليد الخالدي، برهان غليون، محمود عبد الفضيل، ناصيف حتي، غسان سلامة، الياس فرح، محمد عابد الجابري، سعد الدين ابراهيم، أحمد صدقي الدجاني، جلال أحمد أمين، عبد المنعم سعيد، منح الصلح، عادل حسين، ماجد كيالي، حسن معلوم، السيد يسين، جميل مطر، فؤاد مرسي، طلعت مسلّم، محمد السيد سعيد، أسامة الغزالي حرب، نبيل عبد الفتاح، صلاح المختار، بطرس لبكي... وغيرهم. وهي كتابات تنظيرية في الدرجة الأساس ومتنوعة في اتجاهاتها الفكرية والسياسية حول رسم الأبعاد المستقبلية العربية (والشرق أوسطية خصوصاً). ويمكن مقارنة ذلك كله بكتابات وآراء «تطبيقية» للبعض من المفكرين العرب الذين شغلوا مناصب قيادية سياسية ودبلوماسية، أذكر منهم: محمد حسنين هيكل، سعدون حمادي، سليم الحص، كامل أبو جابر، أسامة الباز، كلوفيس مقصود، هاني الهندي، عبد الهادي التازي، أحمد طالب الابراهيمي، أمين هويدي، وأحمد حمروش... وغيرهم.

هـ ـ بناء **منظومة اقليمية نسيجية** من التعاون بين دول الشرق الأوسط كافة.

و ـ فصل ما يسمى بـ «المشرق العربي» عن «المغرب العربي» بهدف رفض أي تكامل عربي أو أي دور عربي متكامل في أمن المنطقة.

ز ـ **اشتعال ثورات من المشاكل** الإثنية/ العرقية والطائفية والدينية والأقلياتية[٤٠].

السؤال الآن: كيف يمكننا بناء تصوراتنا الجديدة إزاء ما تقدم؟

علينا أن نفهم أن بناء أي نظام شرق أوسطي جديد سيكون مختلفاً تماماً عن النظام الشرق أوسطي الذي ساد على امتداد عقود القرن العشرين، فقد ولد ذلك «النظام» في ظل أوضاع تاريخية مختلفة اختلافاً جذرياً عن واقع وأوضاع جديدة، كالتي هي عليه اليوم. وهذه نقطة جوهرية مهمة تفيد جداً في بناء «التطورات» الجديدة التي لا بد من أن تمتلكها دول الشرق الأوسط مقابل «التطورات» الأمريكية والغربية الجديدة التي بدأت تأخذ طريقها في التنفيذ.

ويمكننا أن نلحظ الفوارق والتباينات في الرؤية بين القادة الغربيين والشرق أوسطين.

أ ـ **وضوح الأوضاع** والأحوال الشرق ـ أوسطية بالنسبة إلى الغربيين، في حين ما زال الشرق أوسطيون يجهلون تحديات الغرب وأهدافه في ما يفعله هنا أو يصنعه هناك!

ب ـ **إن الغربيين يمتلكون استراتيجيا قوية** تقود دفتها السياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط، في حين لم يمتلك الشرق أوسطيون أية استراتيجيا اقليمية قوية ومتماسكة، فهم إذاً، عاجزون عن فهم التحديات التي سيلاقونها في المقابل.

ج ـ نجاح الولايات المتحدة في **سياسة الاحتواء** (Hyperonyme) والاحتواء المزدوج، وإقامة التحالفات بالنسبة إلى دول بارزة في الشرق الأوسط.

د ـ تعزيز **السلام العربي ـ الإسرائيلي من** خلال فتح باب المفاوضات بين الطرفين والمحافظة على ميزان القوى لصالح إسرائيل، وتعميق الشراكة الاستراتيجية معها للحفاظ على تفوقها النوعي وتحقيق الحكم الذاتي المؤقت للفلسطينيين، ودفع السوريين إلى الالتزام بسلام مع إسرائيل مع تطبيع العلاقات، وفتح الحدود، وتبادل السفارات، وإقامة علاقات تجارية... الخ[٤١].

---

(٤٠) أحيل إلى ما كتبه: وليد الخالدي، **بيئة الشرق الأوسط فيما بعد الحرب** (كراس) (واشنطن: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣)، ص ٦٧.

(٤١) Barry Rubin, «Reshaping the Middle East,» *Foreign Affairs*, vol. 69, no. 3 (Summer 1990), pp. 131-146.

هـ ـ **شمولية الرؤية** أو النظرة الغربية إلى ما يحتويه مربع الأزمات من مشاكل واضطرابات ومعضلات تعبر عن واقع متنوع ومتباين ومعقد أشد التعقيد سواء كان ذلك في الأقاليم العربية «المشرقية»، أو الأقاليم التركية «الشرقية»، أو الأقاليم الإيرانية «الشمالية»، أو الأقاليم القوقازية «الجنوبية»، مع **محدودية الرؤية** وقصر النظر الشرق أوسطي إلى ما هو كائن من مشاكل ستتفجر تباعاً.

و ـ **إيمان الغرب بتفكيك الشرق الأوسط إلى دويلات وكيانات هزيلة متصارعة ومتناحرة** مع دوام قناعات الشرق أوسطيين بما كان عليه الواقع السياسي في القرن العشرين.

٤ ـ الاحتمالات والهواجس المستقبلية للتحديات الشرق أوسطية الجديدة

علينا أن نعترف، نحن العرب، بأن عجلتنا تدور ببطء شديد إزاء وتيرة الدنيا التي يقبض تمركز الغرب على دفتها بشراسة وذكاء وسيطرة، تلك «الوتيرة» التي لم يتعودها الشرق أوسطيون قاطبة، أو لم يستوعبها بعد وعيهم التعبوي أو القيادي أو الجماعي/الجماهيري، على الرغم من العواصف والهبات السياسية والحربية التي مرت ولم تزل تمر على المناطق الحساسة في العالم، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط. إن العرب لم يدركوا بعد أن النظام الدولي في القرن العشرين أزفت نهايته، وأن العالم يتغير اليوم بسرعة مذهلة، وكان سقوط الاتحاد السوفياتي أحد أبرز نتائج تلك التغيرات... بل وتعد المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية واحدة من تلك النتائج.

ولعل ما يثير اهتمام وملاحظة عدد من الخبراء والمراقبين(٤٢)، أن الشرق أوسطيين (عدا الإسرائيليين) لا فهم واضح لديهم ولا وشائج سياسية في ما بينهم، ولم يمتلك أي طرف منهم أي فهم بالنسبة إلى الآخر... فضلاً عن مراقبة منطقة الشرق الأوسط بكاملها. وقد بدأت تغرق في المشاكل الداخلية والانشقاقات والصراعات الدينية والطائفية والإثنية والأقلياتية، مما سيساعد على توسع مديات إسرائيل في المنطقة والعالم(٤٣)، وعلى التجلي السياسي ـ الامبريالي على اختراق الدول والقوميات الشرق أوسطية... ناهيك عن مجموعة مهمة من الهواجس المستقبلية.

---

(٤٢) انظر إحدى أبرز الكتابات التحليلية عن «الشرق الأوسط»: William Baur Quandt, ed., *The Middle East: Ten Years after Camp David* (Washington, DC: Brookings, 1988), pp. 149-170.

(٤٣) انظر إحدى أبرز الكتابات المستقبلية لـ «الشرق الأوسط»:
A. O. Naseef, *Today's Problems, Tomorrow's Solutions: The Future Structure of Muslim Societies* (London: Mansell, 1988), p. 112.

يرى ناصيف حتي أن ثمة احتمالات مستقبلية لا تنحصر سيناريوهاتها ضمن مشهد واحد، بل إن النظام العربي يقف أمام مشاهد رئيسية، هي:

أ ـ المزيد من **الانهيار**، وغياب أية بلورة لسياسة حد أدنى لهذا النظام، وبالتالي يصبح النظام طرفاً متلقياً، وليس طرفاً فاعلاً في النظام الشرق أوسطي الجديد.

ب ـ **تفكك النظام العربي** الحالي بعد انتهائه إلى أنظمة فرعية مندمجة في «أنظمة إقليمية» تضم دولاً في المحيطين العربي وغير العربي، مع **تأسيس نظام «شرق أوسطي»** كإطار أوسع وأشمل لتلك الأنظمة العربية.

ج ـ إعادة إحياء النظام العربي عبر **بلورة قيادة لهذا «النظام»**، تؤسس على بعض الأطراف الرئيسية الفاعلة، وتُعد هذه «القيادة» قوة دفع للنظام، كما أن المشهد وتشكيله يقتضيان مجموعة من الأسس والتوجهات والقواعد والمناهج والأساليب التي تحدد نمط الأولويات[٤٤].

ويبوح غسان سلامة في «الأبعاد السياسية للتحديات ـ الشرق أوسطية ـ الجديدة» بخمسة هواجس مصيرية، هي: الإلحاق/ الاختراق/ الاختناق/ الانسحاق/ الانشقاق[٤٥]... وقد حصرها جميعاً في «الجسم العربي» دون الأجسام الأخرى التي يتكامل منها الشرق الأوسط، وخصوصاً ما أوضحناه سلفاً من «المجال الحيوي» الذي عبرت عنه بـ «مربع الأزمات». فهل العرب وحدهم سيُلحقون ويُخترقون ويُخنقون ويُسحقون ويُشقون شقاً؟ فما هو تفسير ذلك؟

لقد أعطى الباحث إسرائيل ثقلاً مستقبلياً في بناء محددات نظام الشرق الأوسط الجديد سياسياً واقتصادياً وعسكرياً... كيف؟

إن هاجس **الإلحاق** يمثّل الصورة الأصغر عن «السوق الشرق أوسطية» التي ستضم عناصر ثلاثة، هي: إسرائيل والأردن والكيان الفلسطيني العتيد.

وهاجس **الاختراق** يتمثّل بتفصيل مشاريع، منها: ربط تركيا بمصر بعد اختراق سوريا ولبنان وإسرائيل... وربط إسرائيل بالأرض المحتلة بالأردن... وربط العراق بالعقبة والبحر الأحمر... وربط الهلال الخصيب بالجزيرة العربية، وتؤكد التقارير التي

---

(٤٤) انظر التفاصيل في: ناصيف حتي، «النظام الإقليمي العربي: إلى أين؟» **الهلال** (شباط/فبراير ١٩٩٣)، ص ٤١ ـ ٤٣. انظر أيضاً: جميل مطر وعليّ الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٣ مزيدة ومنقحة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، صفحات متعددة. فضلاً عما كتبه: محمد عابد الجابري، «آفاق المستقبل العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٦ (شباط/فبراير ١٩٩٢).

(٤٥) سلامة، «أفكار أولية عن السوق الأوسطية،» صفحات متعددة.

رفعها البنك الدولي مكانة إسرائيل الاقليمية، وكأن صفة «الاقليمية» لا تتأمن في الشرق الأوسط من دونها؟

وهاجس **الاختناق** الذي تفرضه أطراف متعددة وفي مقدمتهم إسرائيل على تطبيق **حصارات** مختلفة على دول شرق أوسطية من خلال قرارات دولية قاسية ومؤلمة.

أما هاجس **الانسحاق**، فيزداد شعور العرب به عندما يقارنوا ركام أسلحة الدمار الشامل لإسرائيل مع العراق، والتدمير المنظم دولياً لأسلحته وهي أقل بكثير من أسلحة العدو الإسرائيلي.

أما هاجس **الانشقاق**، فهو أعمق وأقدم للجسم العربي المتشظي إلى اختراقات غير متآخية وهي قديمة، إذ فشل العرب وعجزوا عن الوصول إلى حد أدنى من التضامن والتكامل في خلق أو قيام «سوق» يدخلون فيها مشتتين متفرقين بل وحتى متناحرين(٤٦).

٥ ـ سيناريوهات التفكيك وإعادة التركيب: مخاطر قادمة

وتتكشف سيناريوهات عدة لـ «التفكيك» و«إعادة التركيب» بوضوح، فهناك هندسة جديدة للمنطقة العربية في إطار النظام الشرق الأوسطي الجديد، أو في ما يتفق ومتطلبات هذا «النظام». ولكل «سيناريو» من هذه «السيناريوهات أبعاده وتداعياته الاقتصادية... وتنهض الهندسة الجيو ـ اقتصادية الجديدة من عدد من المقومات والدعائم الأساسية فيها:

أ ـ **بناء «منظومات» و«مناطق» للتعاون الاقتصادي العربي.**

ب ـ **فصل بلدان «المشرق» عن بلدان «المغرب» العربي.**

ج ـ **شمول مصر بالمشرق وشمول إسرائيل بالمشرق الجديد**، وأن تعمل ضمن منظومة تعاون اقتصادي وأمني.

د ـ **فصل العراق عن المنظومة العربية وعن منظومة الهلال الخصيب، ودمجه في منظومة أمنية إقليمية تشتمل على الخليج وربما إيران وجمهوريات إسلامية** مستقلة عن الاتحاد السوفياتي.

هـ ـ **دمج بلدان المغرب العربي في فضاء عالم البحر المتوسط.**

---

(٤٦) المصدر نفسه، معوّلاً على أفكار إحدى أبرز المقالات الخطيرة للمستشرق المعروف برنارد لويس، وإفصاحه عن المزيد من إعادة التفكير، وبأسلوب خلاب تميّز به غسان سلامة في الأدب السياسي. انظر: Bernard Lewis, «Rethinking the Middle East,» *Foreign Affairs*, vol. 71, no. 4 (Fall 1992).

و ـ **عزل وتهميش بلدان الأطراف** والسودان والصومال واليمن وضمها إلى منظومات خاصة بافريقيا والقرن الافريقي.

ز ـ **تحويل «فلسطين» إلى معبر بين الوطن العربي وإسرائيل**(٤٧).

ويؤكد محمود عبد الفضيل الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية ويحدد معالمها على شكل تجمعات اقتصادية جديدة ومشروعات ربط اقليمي (في مجالات الطاقة والسياحة والزراعة والبنية التحتية ومشاريع المياه وقناة ما بين البحرين (الميت ـ العقبة)، وتحويل الجولان إلى منطقة صناعية، وإنشاء البنك الاقليمي للشرق الأوسط، وتأسيس جامعة الشرق الأوسط...). ويتساءل في تحليلاته عن «التوظيفات»: من سيوظف من؟ مجيباً عن ذلك من خلال ما صرّح به شمعون بيريس في حديث له عام ١٩٩١، إذ قال الأخير: «إن المعادلة التي سوف تحكم «الشرق الأوسط الجديد» سوف تكون عناصرها كما يلي: النفط السعودي+ الأيدي العاملة المصرية+ المياه التركية+ العقول الإسرائيلية»(٤٨).

الاستنتاجات

ثمة استنتاجات مهمة نتوصل إليها بعد معالجتنا موضوع «الشرق الأوسط» بين التحولات التاريخية التي رافقت عملية تطور «النظام الدولي» في حقبتين تاريخيتين: النظام الكولونيالي في القرن التاسع عشر والنظام الامبريالي في القرن العشرين بعد تحليل للجذور التاريخية والمضامين الجيو ـ استراتيجية وأثرهما البالغ في البنية الإقليمية للشرق الأوسط أولاً، وفي المنظومة القومية للأمة العربية ثانياً... فماذا نستنتج إذاً؟

١ ـ عانت تلك «البنية» وتلك «المنظومة» معاً، كثيراً من تحديات النظامين أعلاه سواء ما قبل الحرب العالمية الأولى (وبالتحديد ١٩١٧ التي تعد علامة فارقة بين الحقبتين)، أو ما حدث من تحولات بعدها، وخصوصاً زرع إسرائيل في قلب المجال الحيوي للشرق الأوسط الذي شكّل مثلثاً للأزمات.

٢ ـ إن النظام الدولي (الغربي) الجديد بدأ يوسع ذلك المجال الحيوي في ترتيبات مستقبلية للشرق الأوسط ليغدو ذلك «المثلث» «مربعاً للأزمات» تزدحم فيه النزاعات

---

(٤٧) محمود عبد الفضيل، «مشاريع الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية»: التصورات ـ المحاذير ـ أشكال المواجهة،» ورقة قدّمت إلى: **التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية**.

(٤٨) المصدر نفسه. نقلاً عن: *Le Monde*, 3/9/1993, et *Expansion* (octobre 1991).

وللمزيد من الطروحات المستقبلية، انظر: جميل مطر، «مستقبل النظام الإقليمي العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٨ (نيسان/ ابريل ١٩٩٢).

والاضطرابات والحروب، ذلك المربع القائم بزواياه عند رؤوس بحار داخلية: (قزوين/ الأسود/ المتوسط/ الأحمر/ الخليج).

٣ ـ إن ما سيجري التخطيط له وترتيبه في الشرق الأوسط سيجري التخطيط له وترتيبه أيضاً في الشمال الافريقي (المغرب العربي ووادي النيل) كأبرز مجال حيوي إقليمي في قارة افريقيا بعد الاستفادة من جملة الأحداث السياسية والعناصر التاريخية والجغرافية والاستراتيجية المتوسطية، وفي سبيل دولي للفصل الاقليمي والقطيعة القومية بين المشرق العربي والمغرب العربي. وسيبدو المجال الحيوي أعلاه على شكل مستطيل يطل على المتوسط وينتهي بحوافي الصحراء، إذ تمتد محاوره وزواياه بين: القاهرة ← طنجة شمالاً (بامتداد السواحل مقابل أوروبا)، والخرطوم ← نواكشوط جنوباً (بامتداد الصحراء مقابل افريقيا الاستوائية) (انظر الشكل رقم (٩ ـ ١)).

٤ ـ سيواجه العرب جميعاً تحديات صعبة في القرن القادم بعد هندسة النظام الدولي للنظام الإقليمي والكشف عن سيناريوهات التفكيك وإعادة التركيب في المنطقة العربية سياسياً وإقليمياً واقتصادياً والتي نشرت بعض مضامينها مؤخراً. . . فثمة هواجس واحتمالات تثيرها الأحداث الساخنة مع خلاصة توصيف آراء وأفكار بعض المفكرين والمراقبين من خلال تركيزات الغرب وقياساته.

٥ ـ إن ما نخلص إليه ونثيره حقاً في الوعي والتفكير والذاكرة هو الانتباه الشديد لجملة من موروث المنجزات والمكتسبات الوطنية والقومية والنهضوية التي حققها العرب على مدى أكثر من قرن كامل خوف إجهاضها أو استئصالها أو تجاوزها في خضم بحر متلاطم من الأزمات والمشاكل الكوابح والانتكاسات والتشاؤم والارتدادات في عصر خطير جداً تتدافع فيه التحولات، ويتسارع فيه تنفيذ القرارات، مع جملة من الاعتداءات، وفرض الحصارات، وإجراء المفاوضات مع إسرائيل القائمة ـ كما هو معلوم ـ على مبدأ التوسعات، وإعلان التهديدات. . . وتمزيق الدول والكيانات، وبعثرة الموارد والإمكانات. فلا يمكن العرب أو بقية شعوب الشرق الأوسط السكوت أو الاستسلام أمام تلك الترتيبات!

وأخيراً، أقول بأن النظام الدولي الجديد سيعصف بالكثير من المناطق الاقليمية والكيانات السياسية، وسيخترق حزم عدة من القوميات مع مزيد من التحولات التاريخية في بدء القرن القادم، من أجل الخروج بخريطة جديدة للعالم تكون المجالات الحيوية فيه تحت رهان أو سيطرة أو إرادة النظام الدولي الجديد!

الفصل العاشر

كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة: من البعد القانوني الى البعد السياسي(*)

محمد عبد الشفيع عيسى(**)

خلاصة تمهيدية

تقوم الشرعية الدولية الراهنة، في ضوء تداعيات انهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج الثانية، في بنائها الظاهري، على «الدعوى القانونية» الممثلة في تطبيق القرارات الصادرة عن التنظيم الدولي الجماعي والمعبر ـ كما يفترض ـ عن إرادة المجتمع الدولي.

وتخفي هذه البنية القانونية الظاهرة بنية سياسية «عميقة» فحواها الطبيعة غير المتوازنة للشرعية الدولية منذ مطلع التسعينيات بصفة خاصة. ويمثل هذا التقابل بين الادعاء القانوني والجوهر السياسي الموضوع الرئيسي لهذا المقال.

ومن أجل تناول هذا الموضوع، قمنا بتقسيم المقال إلى ثلاثة أجزاء: يقوم **أولها** بتوصيف وتقييم الدور المنوط بالأمم المتحدة في ظل الوضع الدولي الجديد وخصوصاً دور مجلس الأمن.

ويعرض الجزء **الثاني** بصورة مركزة الخصائص الرئيسية للشرعية الدولية الراهنة، ويعرج بعد ذلك على انعكاساتها في الحقول المعرفية المختلفة.

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)، ص ٢٨ ـ ٤٦.

(**) أستاذ في معهد التخطيط القومي، القاهرة.

وفي الجزء **الثالث** محاولة لإثبات الفرضيات النظرية المتضمنة في الجزءين السابقين عبر «اختبار للصدق» من خلال دراسة حالة موجزة لكل من العراق وليبيا وفلسطين.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الحالات الثلاث المذكورة تعتبر بمثابة «إطار مرجعي» للتحليل المتضمن في هذا المقال. وعلى رغم إمكان استيحاء فرضيات معينة أخرى ـ فرعية ـ من تجربة قضية البوسنة في الفترة الأخيرة، وكذلك من التجربة الفلسطينية الرسمية مؤخراً أيضاً، إلا أن هذا لا يخل ببناء الأفكار حول الشرعية الدولية في حقبة ما بعد عام ١٩٩٠.

مقدمة

تثور التساؤلات، صارخة متزاحمة، بين الصفوة المثقفة في الوطن العربي والجمهور العام، بين آونة وأخرى، حول ممارسات منظمة الأمم المتحدة، وخصوصاً جهازها المنوط به مهام حفظ الأمن الدولي وهو مجلس الأمن، في ما يتعلق بقضايا بلدان عربية وإسلامية بالذات. وكثيراً ما تداولت الألسن تعبيرات من قبيل «ازدواجية المعايير» و«الكيل بمكيالين»، ويصل الغضب العربي الواعي إلى أقصاه احتجاجاً على دعوى «الشرعية الدولية» التي يرفعها دعاة «النظام الدولي الجديد» استناداً إلى ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن، باعتبارها مظهراً للالتزام بالقانون كقاعدة ذهبية للسلوك الدولي. وقد تركز هذا الغضب على حالات صارخة هي الموقف من الحظر الدولي المفروض على العراق، والموقف من الحظر الجزئي المفروض على ليبيا، والموقف من عالمية المعاهدة النووية السيئة الصيت!

واليوم نحاول المساهمة في كشف الغطاء عن دعوى الشرعية الدولية في الفترة الراهنة ـ في ظرف انفراد دولة واحدة بسلطة صنع القرار على المستوى الدولي، هي أمريكا، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتدمير العراق ـ وذلك من ناحيتين:

أولاً، استعراض دور الأمم المتحدة، ومجلس الأمن خصوصاً، استعراضاً تقييمياً موجزاً، في المرحلة الانتقالية الراهنة، وبعد التغير الدرامي في الموقف الدولي منذ عام ١٩٩٠. ومنه تتضح التناقضات الملغزة في دور مجلس الأمن، وخصوصاً من زاوية عدم التوازن في الصلاحيات.

ثانياً: الانتقال من بحث الشرعية القانونية كمناط للالتزام الدولي من قبل الوحدات السياسية القائمة، وخصوصاً الدول كما تمثلها الحكومات، إلى بحث الشرعية السياسية كما تتجلى في الحركية الاجتماعية ـ السياسية، أي في فاعلية المجتمع القاعدي الحي بالذات: تاريخها، وخصائصها، وتجلياتها وتطبيقاتها.

وبعبارة أخرى، إننا نميز في مفهوم الشرعية بين مصطلحين: **أولهما** الشرعية القانونية (وإن شئت فقل: المشروعية أو حتى «القانونية»)، **وثانيهما** الشرعية السياسية أو «الشرعية» فقط على سبيل الاختصار.

ويقصد بالمصطلح **الأول** اتفاق التصرفات الدولية لقوة من قوى المجتمع العالمي (دولة كانت أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية) مع قواعد القانون الدولي العام المرعية.

وأما المصطلح **الثاني** فإنه يذهب إلى أبعد من الدلالة القانونية الشكلية الصرفة، بحيث يتضمن إضفاء صبغة «الرضا» أو «القبول» الدولي العام، على تصرف دولي معين، انطلاقاً من قيم أو معايير سياسية متفق عليها عموماً أو يجب أن تكون كذلك على الصعيد الدولي المعني، وبما يعزز من «مصداقية» الطرف أو الأطراف التي أتت بمثل ذلك التصرف.

وهناك ارتباط قوي مع ذلك بين الجانبين المتميزين لمفهوم الشرعية: فالشرعية القانونية قد تعكس التراضي السياسي العملي للمجتمع الدولي حول الالتزام بقواعد قانونية معينة، كما أن الشرعية السياسية قد تستمد طابع الرضا والقبول المؤسس لها من مدى الالتزام بقاعدة أو قواعد قانونية بعينها (مثل قاعدة «عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة». . . الخ).

وفي محاولة للإحاطة بالموضوع المتسع والمعقد للشرعية الدولية، فقد ارتأينا دراسته عبر ثلاثة أجزاء: الجزء **الأول** ذو طبيعة قانونية ويركز على الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وأما **الثاني** فينصب على خصائص الشرعية الدولية الراهنة، وتجلياتها في الفكر الاجتماعي المعاصر. وأخيراً يتعلق الجزء **الثالث** بحالات تطبيقية من الواقع العربي الراهن (حالات: العراق وليبيا وفلسطين). وفي ما يلي نعرض هذه الأقسام تباعاً.

أولاً: الشرعية الدولية الراهنة في إطار الأمم المتحدة: الأمم المتحدة ومجلس الأمن بين عهدين

الأمم المتحدة هي الذراع «التنظيمي» للنظام العالمي الذي انبلج غداة الحرب العالمية الثانية، حيث عكست في عضويتها (بالجمعية العامة ومجلس الأمن بمقاعده الدائمة خصوصاً) وفي أهدافها ومبادئها، وأسس التعامل مع وظائفها الرئيسية، نمط توازن القوى السائد آنئذ حيث التعادل التقريبي في القوة، أوروبياً ونووياً، بين القطبين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وحيث الوزن السياسي البازغ للبلاد الحديثة الاستقلال في القارات الثلاث: آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وكان من المفهوم في ظل هذا النمط للتوازن أن يتيح ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن سلطات وصلاحيات، خصوصاً في مجال محدد هو «حفظ السلم والأمن الدوليين» بما يحد من مقولة «سيادة الدولة» المستقرة في الفكر السياسي والفقه القانوني للعصور الحديثة[1].

فلقد استبدل ميثاق الأمم المتحدة تعبير «صميم السلطان الداخلي للدولة» أو الاختصاص الداخلي، بتعبير «سيادة الدولة» السابق. ولم تعد المنظمة الدولية ملتزمة حرفياً بمراعاة سيادة الدول وإنما بمراعاة صميم سلطانها أو اختصاصها الداخلي. هذا **أولاً**.

وثانياً، فإن الميثاق قد خول لمجلس الأمن الدولي صلاحية عدم الاعتداد بالقيد الوارد على حركة الأمم المتحدة من جراء الالتزام بعدم التدخل في الأمور التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وأباح له في المقابل إمكان تطبيق تدابير القمع المنصوص عليها في الفصل السابع، ولو تم ذلك على حساب الالتزام السابق.

وهذا كله هو ما نصت عليه المادة الثانية من الميثاق في فقرتها السابعة، حيث تذكر: «ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع».

ونظراً الى الطابع «فوق ـ القومي» الذي تتمتع به سلطات مجلس الأمن في نطاق حفظ السلم والأمن الدوليين، فلذلك احتاط لها الميثاق فاحتفظ بحق النقض للدول الخمس الدائمة العضوية، ومنها الدولة ـ القطب الثاني في النظام الدولي الناشئ حينذاك: الاتحاد السوفياتي، ثم دولة أخرى غير أوروبية هي الصين والتي صارت اشتراكية في الوطن الأم عام ١٩٤٩، ولكن لم يسمح لها باحتلال مقعدها الدائم سوى بعد ذلك بثلاثة عقود زمنية تقريباً.

وبفعل طبيعة العضوية في مجلس الأمن الدولي، لم تستطع أية دولة عضو أن تمرر تدابير القمع المنصوص عليها في الفصل السابع طوال تاريخ الأمم المتحدة وحتى تفجر أزمة الخليج في أواخر عام ١٩٩٠، أي على امتداد خمسة وأربعين عاماً، ذلك أن أية محاولة من هذا القبيل كانت تواجهها من الجانب المقابل، الدولة أو مجموعة الدول ذات المصالح المتناقضة، بحيث تستخدم حق النقض أو تلوح باستخدامه فتحول

---

(١) انظر: مفيد شهاب، **المنظمات الدولية**، ط ١٠ (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٠)، ص ٢٨٠ ـ ٣١٠.

دون إصدار القرار أو الشروع في مناقشته.

وحينما أخفقت الولايات المتحدة في استصدار قرار من مجلس الأمن لتكوين تحالف عسكري دولي (بقيادتها) إبان الحرب الكورية، لجأت إلى الجمعية العامة واستصدرت قرار «الاتحاد من أجل السلم»!

والخلاصة أن قيام مجلس الأمن الدولي بصلاحيته طبقاً للميثاق منوط بتوفر «التراضي» بين مختلف القوى المكونة للنظام الدولي، أي القوى التي تشكل نمط توازن القوى القائم، تحقيقاً للاستقرار الذي يكفله توازن القوى والمصالح بين الأطراف المتعارضة، فإذا غاب التراضي الناجم عن التوازن لا يعود في مكنة أي طرف أن يفرض إرادته على الأطراف الأخرى، وبالتالي تصبح سلطات مجلس الأمن الدولي المخولة له في إطار الفصل السابع سلطات مع «إيقاف التنفيذ».

فماذا حدث بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبمناسبة حرب الخليج؟ لقد أدى انهيار القطب الثاني إلى انهيار نمط للتوازن الدولي السائد منذ الحرب العالمية الثانية. وحتى يقوم نمط جديد للتوازن، وجدت الولايات المتحدة نفسها وقد أصبحت مسؤولة عن السيطرة على تفاعلات النظام الدولي بغير معقب عليها من قوى أخرى منافسة لها أو شريكة معها.

ومن أجل أن تحقق الولايات المتحدة هدف صيانة مصلحتها القومية وتطويرها (وفق رؤى غلاة المحافظين الجدد وممثليهم عبر الحقبة الريغانية وما بعدها) خلال المرحلة الانتقالية ما بين النمط السابق والنمط اللاحق لتوازن القوى وبما يؤمن الانتقال العملي إلى نمط يحقق «تعظيم» مصلحتها في الأجل الطويل، وحتى تحقق الولايات المتحدة ذلك، بأقل قدر ممكن من الاعتراضات والتحديات المثارة، وجدت أن من الأنسب «برمجة» هيمنتها عبر استخدام المنظمة الدولية العتيدة نفسها، أي الأمم المتحدة، والتي قامت على أساس اتفاقية دولية جماعية هي الميثاق نفسه، ونهضت بمهام جسيمة طوال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية خولت لها قدراً عالياً من «الشرعية الدولية» النابعة من «رضا» المجتمع الدولي العام عن تصرفاتها، ومن «مصداقيتها» النسبية في عيون هذا المجتمع بفعل إنجازاتها المتنوعة (والمتواضعة على رغم ذلك) في ميادين نشاطها على اختلافها: حفظ السلم والأمن الدوليين، وتطوير العلاقات الودية بين الأمم، والتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني... الخ.

ونظراً إلى أن سلطات مجلس الأمن الدولي مصمَّمة بحيث لا تنفذ سوى بالاستناد إلى قاعدة التراضي الدولي الناجم عن التوازن بين القوى والمصالح المتعارضة، ومن أجل ذلك ابتُدع حق النقض، فلذلك جاءت ممارسة هذه السلطات في غيبة التوازن عبر المرحلة الانتقالية ذات الطابع المؤقت بعد انهيار القطب الثاني السوفياتي، لتخلق واقعاً جديداً في المنظمة العالمية وعلاقتها بأعضائها المكونين للمجتمع الدولي،

وهو واقع ممارسة «دكتاتورية» غير مسبوقة، مفروضة باستخدام قوة الأمر الواقع بعد اختلال التوازن، وهي دكتاتورية مزدوجة على كل حال:

١ ـ دكتاتورية مجلس الأمن في مواجهة المنظمة العالمية وفي مواجهة المجتمع الدولي: فلقد كان يمكن تحمل نصوص ميثاق الأمم المتحدة المحددة لسلطات مجلس الأمن في ظل التوازن القطبي الثنائي السابق، على اعتبار أنها تعكس نوعاً من «المثالية السياسية» التي تعبر عن توازن القوى والمصالح المتعارضة، فإذا لم يعبّر نشاط المجلس في ممارسة الواقعية عن هذا التوازن أو لم يستطع التعبير عنه، استُبعد دوره أصلاً وأساساً.

أما في ظل «اختلال التوازن» فقد أصبح مجلس الأمن مطلق السراح لممارسة دوره المنصوص عليه في الميثاق، بغير الشرط الأساسي الذي كمن وراء النصوص: وهو شرط التوازن.

ومن هنا بدت غريبة هذه النصوص التي تخول مجلس الأمن وحده سلطة تحديد المسائل التي تقع في نطاق الأمور التي تعتبر من قبيل «حالات تهديد السلم ـ أو الإخلال به ـ أو وقوع العدوان»، والتي تنطبق عليها بالتالي قرارات القمع في الفصل السابع (المادة التاسعة والثلاثون من الميثاق).

وبعد تحديد هذه المسائل، أصبح مجلس الأمن ينظر إلى صلاحياته في حفظ السلم والأمن الدوليين باعتبارها متمتعة بخاصية «السمو القانوني» إزاء صلاحيات الهيئات والمنظمات الدولية الأخرى كافة، بما فيها الفروع المختصة داخل منظومة الأمم المتحدة، ونقصد بذلك على وجه التحديد: محكمة العدل الدولية. ولا عجب أن نجد هذه المحكمة التي يفترض فيها أن تمثل «النظم القانونية والحضارية الرئيسية في العالم» ـ وفقاً للمادة التاسعة من نظامها الأساسي الملحق بميثاق الأمم المتحدة نفسه ـ وقد أخذت تميل ما مالت بها رياح التوازن الدولي العاتية... ولا نزيد!

... ثم إن مجلس الأمن وقد غدا يمارس بالفعل لأول مرة صلاحيات القمع، وفي الوقت الذي يفترض فيه ألا يزاول صلاحياته تلك أبداً لغياب الشرط الضمني لمزاولة هذه الصلاحيات (وهو توازن الأطراف المتعارضة)، بادئاً بانفراده بتحديد المسائل الداخلة في إطار حفظ السلم والأمن الدوليين وفق تفويض الميثاق له بذلك، ومثنياً بتأويله لصلاحياته المذكورة، باعتبارها ذات «السمو القانوني» على امتداد الهرم التدرجي للشرعية الدولية في أسرة الأمم المتحدة، فإنه قد مضى ثالثاً لمزاولة اختصاصه المفترض عن طريق تحديد التدابير القمعية التي يجب اتخاذها لمواجهة الحالات الخاصة بتهديد السلم والأمن الدوليين، أو الإخلال بهما، أو وقوع العدوان (وفق أحكام المادتين ٤١ و٤٢ من الميثاق)... ونظراً إلى مزاولة هذا الاختصاص في غيبة التوازن، فقد بدا مجلس الأمن، مقرراً بغير معقب، يأمر فيلتزم أعضاء المجتمع الدولي

كافة بتنفيذ ما يأمر به من دون امتناع، بله من دون مناقشة. . . ومن لا يلتزم التنفيذ يعرّض نفسه لعقوبات مجلس الأمن مرة أخرى.

وبذلك يتحول مجلس الأمن الدولي إلى «حكومة عالمية» لم يفوضه أحد بتشكيلها، الى قوة فوق ـ قومية، فوق ـ الأمم، في حين لم يجرؤ إطلاقاً على ممارسة هذا الدور «المثالي» طوال مرحلة «التوازن» على امتداد خمسة وأربعين عاماً.

فماذا جرى؟

وكيف يتسنى لمجلس الأمن أن يستند إلى نصوص الميثاق ليخلق «واقعاً» جديداً لم يقصد إليه واضعو النصوص؟

كيف يقيم المتعاهدون في مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ هيئة دولية، وبداخلها جسم تنظيمي أنيطت به صلاحيات مشروطة بشروطها، فإذا بهذا الجسم نفسه ينهض في ظرف مضاد للشرط فيقيم من نفسه سلطة فوق السلطات التي أقامته بالتراضي في لحظة ما؟

إن هذه المفارقة تخلق تناقضاً صارخاً بين الشرعية القانونية الدولية المستمدة من التفسير الحرفي لنصوص الميثاق، والشرعية السياسية الدولية المستمدة من توافق إرادات الأطراف الدولية المتعاهدة على الميثاق.

وحين يحدث التناقض بين الشرعية القانونية والشرعية السياسية في النظام السياسي الداخلي لدولة ما، سرعان ما تفرض الشرعية السياسية نفسها وتحطم الإطار الضيق للشرعية القانونية لتقيم شرعية قانونية جديدة.

وأمامنا الشواهد من كل عصر ومصر: إذ يصبح النظام القائم الذي يمارس سلطاته، استناداً إلى القانون الأساسي أو الدستور القائم، متعارضاً في لحظة ما مع إرادة المجتمع السياسي القائم (الرضا والاقتناع)، فيقوم هذا المجتمع بالقضاء على النظام القانوني القائم (الثورة) (سلماً أو بالعنف) وإقامة نظام قانوني وسياسي جديد يتوافق مع إرادة المجتمع السياسي نفسه.

ولا بد من أن المجتمع الدولي يواجه الواقع نفسه: فها هو نظام قانوني وسياسي دولي، نظام للشرعية الدولية، قد تجاوز صلاحياته ليس بالمعنى الحرفي للنصوص، أو ليس بهذا المعنى فقط، ولكن بالمعنى الحي المتمثل في التعبير عن إرادته أمام الأطراف المتعارضة عبر خلق صورة مقبولة للتوازن المرضي عنه من قبلها جميعاً.

وحينئذ، يتعين الإطاحة بالهيكل القانوني ـ السياسي القائم وفاءً باحتياجات المجتمع الدولي ووفق إرادته التي أفصح أو سيفصح عنها. ومما يؤكد هذه الضرورة أن الأمر لا يتوقف عند الطابع «الدكتاتوري» لممارسة مجلس الأمن صلاحياته متمثلاً في

استخدام هذه الصلاحيات أو التعسف في استخدامها: تفسيراً وتنفيذاً ومراقبة، ولكن الأدهى والأمرّ هو أن هذا المجلس «الدكتاتوري» نفسه تسيطر عليه دولة واحدة تصير هي دكتاتوراً بذاتها داخل المجلس وتحيل هذا المجلس الى «كاريكاتور»!

وهذا ما نناقشه في الفقرة التالية والتي تعالج الشق الثاني من الدكتاتورية المزدوجة لمجلس الأمن الدولي.

٢ ـ دكتاتورية الدولة الواحدة داخل المجلس (الهيمنة): إن انفراد الولايات المتحدة بالمركز المسيطر ضمن هيكل النظام الدولي في فترة اختلال التوازن الحالية يخولها عملياً مهمة الإشراف على عملية صنع القرارات واتخاذها على المستوى الدولي، بما فيها تلك القرارات المتعلقة بالمنازعات والصراعات الدولية وبتسويتها، سواء عن طريق الحلول السلمية أو عن طريق أعمال القمع بمختلف درجاتها وأشكالها تطبيقاً لميثاق الأمم المتحدة في فصله السابع.

وقد برهنت الدبلوماسية الأمريكية على قدرة فائقة في مضمار تعبئة معظم حكومات العالم خلفها أثناء العدوان على العراق (كانون الثاني/ يناير ـ شباط/فبراير ١٩٩١)، واستندت في ذلك إلى تغطية قانونية بدثار الشرعية الدولية مدججة بترسانة من قرارات مجلس الأمن التي صدرت من دون اعتراض من أحد الأعضاء الدائمين طوال الأزمة (وهي خمسة عشر قراراً صدرت في الفترة ما بين ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ حتى ٩ نيسان/ ابريل ١٩٩١).

والأمر المهم أن نجاحات الدبلوماسية الأمريكية تستند إلى قاعدة متينة من القوة على الصعد العسكرية والاقتصادية والدعاية، بما يمثل تفوقاً ساحقاً إزاء الخصوم السابقين الذين تحولوا إلى «طالبي المعونة» في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، وكذلك إزاء الخصم الاشتراكي المعزول (جمهورية الصين الشعبية)، ويمثل تفوقاً مقارناً في المجالين العسكري والدعائي وإن لم يكن كذلك بالضرورة على الصعيد الاقتصادي، وذلك في مواجهة الحلفاء في أوروبا الغربية واليابان. وتتجلى محصلة هذا التفوق، بنجاحاته الدبلوماسية الظاهرة، في القدرة غير المحدودة (في ما يتعلق بالخبرة العراقية بالذات) على استصدار القرارات من مجلس الأمن بما يتوافق كلياً مع الرؤية والإرادة الأمريكيتين.

وبالإضافة إلى الجانب الموجب من هذه القدرة (أي استصدار القرارات ابتداءً)، فإن هناك جانباً سالباً شديد الأهمية وذا مغزى عميق: وفحوى هذا الجانب أنه ما إن يصدر هذا القرار أو ذاك من مجلس الأمن متفقاً تمام الاتفاق مع الرؤية والإرادة الأمريكيتين، حتى يصبح من غير الممكن قانونياً وتنظيمياً لأية دولة عضو في الأمم المتحدة أو في مجلس الأمن تحديداً، بما في ذلك الأعضاء الدائمين، استصدار قرار جديد يخالف الإرادة الأمريكية، بل ويصبح من غير الممكن إيقاف مفعول الجزاءات

الدولية في أية لحظة حتى لو اتفقت إرادة المجتمع الدولي كله على أن الدولة المتعرضة للجزاءات قد أوفت بالتزاماتها كافة كما تحددت في القرار أو القرارات الأصلية لمجلس الأمن والمتضمنة فرض العقوبات. وبعبارة أخرى، فإن تمتع دولة واحدة هي الولايات المتحدة بحق النقض في المجلس يمنحها الحق في الاعتراض على أي قرار لا توافق عليه كلياً. ومعنى هذا أنه بينما كان استصدار القرارات الأصلية لمجلس الأمن بخصوص فرض العقوبات مرهوناً بموافقة، وبالأحرى بعدم اعتراض أي عضو من الأعضاء الدائمين الخمسة، فإن نسخ هذه القرارات مرهون بصوت أي دولة ذات مقعد دائم بمفردها، حتى لو اجتمعت الأربع الأخرى ضدها.

وتؤمّن هذه الآلية التنظيمية لاتخاذ القرارات (في المسائل الموضوعية) داخل مجلس الأمن إبقاء المجلس في القبضة الأمريكية بصورة مستمرة ابتداء من تلك اللحظة «المشؤومة» التي يتم فيها اتخاذ قرار ما بإيعاز من أمريكا.

وبذلك يتجلى الطابع المأساوي و«الملهاوي» في الوقت نفسه لممارسة مجلس الأمن وظائفه المشروعة بحكم الميثاق، في الآونة الراهنة (وشر البلية ما يضحك!)، إذ تبذل الولايات المتحدة جميع جهودها على أعضاء المجلس، بالإرغام والإقناع، بالضغط والابتزاز، بالغش والتدليس، والدعاية الفجة وتلاعب الدبلوماسية المحترفة، كل ذلك من أجل حمل المجتمع الدولي ومجلس الأمن على إصدار قرار معين، مدعية أن إصدار مثل هذا القرار إنما هو لدواعي حفظ السلم والأمن الدوليين وليس لأي أمر آخر، تضليلاً لشعوب العالم وإمعاناً في حجب الحقيقة. وما إن يصدر القرار حتى تصدر أمريكا تصريحاتها الملوثة بدماء الضحايا في أركان المعمورة الأربعة وتقول لكل الرافضين: موتوا بغيظكم، فما عاد في مقدور أحد منكم بتاتاً أن يجري مراجعة على القرار أو ينسخه أو يعدله بغير مشيئتنا التي لا راد لها (؟!).

وهذا هو الوجه القبيح لدكتاتورية الدولة الواحدة داخل مجلس الأمن الذي يصبح في هذه الحالة وكأنه يمارس «دكتاتوريته» النصوصية كوكيل عنها وباسمها. وربما من هنا أخذت تروج تلك التسمية الدارجة التي تطلق عليه «مجلس الأمن الأمريكي» وليس «مجلس الأمن الدولي»!

وإن هذه الهيمنة الأمريكية شبه المطلقة على مجلس الأمن، والتي أثبتت فاعلية كاملة إبان الحرب ضد العراق (١٩٩١) في مقدماتها وسياقها ومعقباتها، لم تزل من وجهة نظر الولايات المتحدة بحاجة إلى «اختبار للصدق» من واقع التجربة (أو التجارب!) كيما تتمكن أمريكا من إرساء عرف دولي نابع من التأويل المتعسف لنصوص الميثاق والتطبيق الانتقائي لعقوبات «الدكتاتور الأمريكي». وتكمن هذه الحقيقة في خلفية المواقف الأمريكية المتداعية إزاء عدد من القضايا العربية والإسلامية، على مسرح مجلس الأمن الدولي، وبحيث يكون النجاح الأمريكي المتتابع بمثابة

التصديق النهائي على واقعة انفراد أمريكا بالهيمنة على المنظمة العالمية وجناحها «الأمني»!

ثانياً: شرعية القوة وعدم المساواة: خصائصها الراهنة، وتجلياتها الفكرية

في هذا القسم نتناول السمات أو الخصائص الرئيسية للشرعية الدولية الراهنة المذكورة ثم تجلياتها الفكرية. فما أهم تلك السمات أو الخصائص؟ لنستعرضها في النقاط التالية:

١ ـ خصائص الشرعية الدولية الراهنة

أ ـ شرعية قائمة على عدم المساواة في السيادة بين الدول

من المعلوم في الفكر القانوني والسياسي المعاصر أن السمة المميزة الرئيسية للدولة، ككيان قانوني وسياسي، هي «السيادة»، فالدولة هي الكائن الوحيد الذي يملك صلاحية كاملة ومطلقة في ممارسة «السلطان» إزاء الإقليم وأعضاء المجتمع السياسي وفي مواجهة الوحدات السياسية الأخرى في العالم الخارجي.

وبهذا المعنى فإن الدول سواء أمام القانون الدولي، بمثل ما أن أفراد المجتمع سواء أمام القانون الداخلي، كما نص على ذلك الفقه القانوني والسياسي الغربي «الليبرالي». ويشكل الإخلال بمفهوم «المساواة أمام القانون»، بالمعنى السابق، إهداراً لمفهوم السيادة ذاته، وبالتالي إهدار مفهوم الدولة. فالدولة متساوية مع غيرها من حيث المبدأ، بما هي كذلك. ولكن ـ وبالتناقض مع المبدأ النظري السابق ـ وجدنا أن ميثاق الأمم المتحدة، والذي يعتبر، بوصفه معاهدة دولية جماعية ملزمة، مصدراً أساسياً من مصادر القانون الدولي، وجدنا أن هذا الميثاق يتضمن أحكاماً قاطعة تجعل من فكرة المساواة بين الدول في السيادة فكرة غير ذات موضوع. ففي الفصل الخامس من الميثاق، المذكور والمتعلق بتأليف مجلس الأمن أو تكوينه العضوي، إقرار بوضعية خاصة مميزة لفئة معينة بذاتها من الدول ـ فئة ممتازة إن شئت ـ هي الدول النووية الخمس. وتم تقنين هذه الوضعية بمنحها مقاعد دائمة في المجلس بعكس جميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين والذين تكون لهم ـ بالتناوب ومن خلال اقتراع بنظام معين ـ مقاعد غير دائمة.

ويتبين المغزى الخاص للمقاعد الدائمة من زاوية عدم المساواة في آلية التصويت، حيث نصت المادة السابعة والعشرون، في فقرتها الثانية، على أن يتم التصويت، في المسائل غير الاجرائية، «أي في المسائل الموضوعية»، بموافقة تسعة من أعضائه الخمسة

عشر، «وعلى أن يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة». . . وبعبارة أخرى، فإنه إذا اعترض عضو واحد من الأعضاء الخمسة يمتنع صدور أي قرار في المسائل الموضوعية المعروضة على المجلس، وهذا هو ما يطلق عليه «حق النقض» أو الفيتو.

ويتأكد طابع عدم المساواة في السيادة بين الدول إذا أضفنا إلى أحكام تكوين المجلس والتصويت الأحكام الخاصة بوظائف هذا المجلس وصلاحياته في الفصل السادس من الميثاق في «حل المنازعات حلاً سلمياً»، وخصوصاً في الفصل السابع «الأعمال التي تتخذ في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان»، وذلك على نحو ما أوضحنا بقدر من التفصيل في القسم الأول من الدراسة عن الشرعية.

فهذه إذاً هي السمة الأولى للشرعية الدولية الراهنة: انعدام المساواة بين الدول في أهم ما يميزها وهو السيادة. فما هي السمات الأخرى؟

ب ـ شرعية تخدم القوة الكبرى

ليست الدول ذات المقاعد الدائمة متساوية هي الأخرى في ممارسة سيادتها الحقيقية في المجال الدولي، وخصوصاً في مجال أنشطة مجلس الأمن، وبصفة أخص في القمع الدولي، كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة. ذلك أنه جرياً على سنة التفاوت بين الدول في القوة السياسية، فإنه يبرز من بين هذه الدول من هو أقوى تأثيراً بحكم أنه الأكثر قوة بين الجميع.

وفي حقبة القطبية الثنائية لاحظنا أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كانا يملكان من القوة السياسية والدبلوماسية والاستراتيجية ما هو غير قابل للمقارنة بغيرهما، ولاحظنا أن الاتحاد السوفياتي بحكم قدراته الردعية النووية كان يملك من التأثير في مجلس الأمن ما لا تملكه الصين مثلاً «التي لم تسترد مقعدها من تايوان إلا مؤخراً»، بل وما تملكه بريطانيا وفرنسا أيضاً.

فلما انهار الاتحاد السوفياتي وتربعت الولايات المتحدة وحيدة على عرش القوة السياسية والدبلوماسية والاستراتيجية، صار من المفهوم أن تمارس هذه الدولة نفوذاً في مجلس الأمن وعلى مجلس الأمن أيضاً، أكبر بما لا يقاس من جميع الأطراف المعنية.

وهكذا تكون الشرعية شرعية لعدم المساواة في داخل عدم المساواة، إذا صح هذا التعبير، بمعنى أنه في ما بين الدول ذات الموقع الخاص تكون هناك دولة بعينها ذات موقع خاص أيضاً.

ج ـ شرعية قوة لا توازنها قوة أخرى «قوة مطلقة السراح»

برزت هذه السمة جلية في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي «وما بعد تدمير العراق كحدث رمزي إزاء بلدان «الجنوب» والوطن العربي». فقد أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تمارس من الصلاحيات بأكثر ما هو مقصود بالتحديد من نصوص ميثاق الأمم المتحدة بخصوص مجلس الأمن، وهي النصوص التي كانت تقنن نوعاً من الدكتاتورية الجماعية لعدد من الأعضاء ذوي المقاعد الدائمة. فإذا بالممارسة الراهنة تحيل الأمر إلى نوع من الدكتاتورية الانفرادية لدولة فردية، حيث تقوم دولة واحدة مقام الدول الخمس كلها وتتصرف عملياً من دون معقب، لأنها تملك ما يؤهلها من موارد القوة بالمعنى الشامل، ما يؤهلها لفرض وجهات نظرها على أولئك الآخرين.

إن بذرة عدم المساواة في السيادة التي أكدها ميثاق الأمم المتحدة جرياً على سنّة الشرعية الدولية الغربية منذ نشوئها في بدايات العصر الحديث، أي اعتباراً من معاهدة وستفاليا لسنة ١٦٤٨، هذه البذرة قد أنجبت وليداً مشوه الخلقة والخليقة، مختل التكوين والمزاج، يتملكه غرور القوة وغطرسة الانفراد في بيئة اجتماعية دولية مؤاتية لإنجاب مثل هؤلاء المختلين عقلاً ومزاجاً! ويفسر لنا هذا الموقف جموح الولايات المتحدة، وبتعبير أدق «جنوحها» كانحراف جنائي دولي لا يجد، مع الأسف، من يتصدى له قانونياً أو عملياً.

د ـ شرعية «الأمر الواقع»

تبين لنا ملاحظة التاريخ الحقيقي أن القوى السائدة أو المسيطرة في نظام أو منظومة معينة تميل، بوجه عام، إلى تأكيد بقائها في الموقع القائم عبر المحافظة على النظام. وهذا ما يثبت لنا من ملاحظة الواقع الدولي الراهن في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وهي الفترة التي يسميها بعضهم «ما بعد الحرب الباردة»! ذلك أن الولايات المتحدة بمعونة حلفائها وشركائها الضعاف وتوابعها المستضعفين تقوم بتثبت النظام الدولي عند حالة معينة، وتسعى في سبيل ذلك من أجل مواجهة محاولات الإخلال بالنظام الذي تهيمن عليه. ويعني هذا أن جل جهد الولايات المتحدة باستخدام الأمم المتحدة موجه إلى قمع ـ والمصادرة على ـ احتمالات ومحاولات التمرد والنفي، ومن باب أولى: الثورة على النظام الدولي القائم على الظلم.

إن القوة التي يستند اليها النظام تصير قوة من أجل حفظ النظام غير المتكافئ وغير العادل وغير المنصف، أي من أجل تثبيت واقع عدم المساواة.

وتفرض قوة الأمر الواقع والوضع القائم خلق بنى وهياكل اجتماعية وسياسية في داخل البلدان التابعة والضعيفة قوامها تأكيد وضع القوى الاجتماعية ذات المصلحة في الوضع القائم، وقمع القوى التي تسعى إلى التغيير أو التمرد أو الثورة جنباً إلى

جنب مع توسيع القاعدة الاجتماعية للقوى الوسيطة التي يتنازعها الخوف والخشية والطمع والهلع والرغبة والرهبة، فتكون مرتعاً واسعاً للنزعة الانهزامية التي وإن كرهت الاستعمار والهيمنة بالعاطفة، فإنها تخاف ثورة الشعب في العمل. وهذه هي حال شرائح واسعة من الطبقات المتوسطة في البلدان التابعة ومن بينها البلدان العربية المجزأة وبالتالي شرائح من الجماعات المتوسطة والمسماة بالصفوة السياسية والنخبة الثقافية، حيث غدت قوة فعالة لبث خوف الشعب من الثورة وتشبثه بالأمر الواقع الظالم.

٢ ـ التجليات الفكرية للشرعية الدولية الراهنة

سوف نتعرض لهذه الأسس في ثلاثة مجالات أو ميادين معرفية، هي: أ ـ القانون الدولي والتنظيم الدولي؛ ب ـ الفكر الاجتماعي والسياسي؛ ج ـ الفكر الفلسفي. وفي ما يلي نستعرضها تباعاً.

أ ـ القانون الدولي والتنظيم الدولي

(١) القانون الدولي

الشرعية الدولية القائمة هي شرعية قانونية بصفة أساسية قبل أن تكون شرعية سياسية. وبعبارة أخرى، فإنها تعبر عن المنطق الذي يسود المصادر الرئيسية للقانون الدولي من معاهدات وعرف جارٍ، بل وأيضاً المصادر المسماة بالاحتياطية أو الاستدلالية وهي أحكام المحاكم ومذاهب كبار الفقهاء في القانون العام.

إن هذه المصادر جميعاً تؤكد شرعية النظام الدولي القائم، فتكون هذه شرعية قانونية قبل أن تكون شرعية سياسية «قائمة على رضا أعضاء المجتمع الدولي الحقيقي».

وتتحدد أهم جذور الشرعية في بيئة القانون الدولي في العصر الحديث في ما يلي:

(أ) إن الشرعية الدولية نشأت وتنامت في ظل قانون دولي عرفي بصورة أساسية، بمعنى أنه طوال قرون عدة تزيد على ثلاثة، لم تكن التصرفات المتعلقة بأعضاء النظام الدولي الأوروبي محكومة بمعاهدات دولية جماعية بالمعنى الصحيح، وإنما بالعرف الدولي كما تكشف عنه هذه التصرفات نفسها. وهذا هو أساس شرعية «توازن القوى» داخل أوروبا وشرعية الاستعمار خارج أوروبا، على نحو ما أوضحنا في القسم السابق.

وبعبارة أخرى، فإن قانون القوة كأساس لإنتاج القانون الدولي وكيانه الفقهي، لم يتم تثبيته في صورة دولية مبنية على التراضي الجماعي بين الأطراف، وإنما بدأت

المعاهدات الدولية الجماعية تأخذ دورها الرئيسي كمصدر للقانون الدولي، بعد الحرب العالمية الثانية بصفة أساسية، أي بعد إبرام ميثاق الأمم المتحدة. ومنذ منتصف الخمسينيات بدأت الحركة القانونية الكبرى لتدوين قواعد القانون الدولي على هيئة معاهدات جماعية ملزمة. وتأكد ذلك في عام ١٩٥٨ بوضع الاتفاقية الدولية للبحار، ثم عقد معاهدة فيينا للقانون الدبلوماسي عام ١٩٦١ وللنظام القنصلي عام ١٩٦٣، ثم تدوين أحكام المعاهدات الدولية في مؤتمر فيينا أيضاً لعامي ١٩٦٨ و١٩٦٩.

(ب) **الشرعية ومفهوم السيادة**: سبق أن أشرنا إلى هذا المفهوم ونعاود التأكيد عليه من خلال إبراز دور المفهوم المذكور في صياغة القانون الدولي الأوروبي المعاصر. ويقوم مفهوم السيادة قبل كل شيء على مفهوم الإطلاقية، فسيادة الدولة لا تحدها حدود، داخلياً وخارجياً. ففي الداخل، إن الدولة التي تسن القوانين لا تخضع هي نفسها للقوانين، على نحو ما ذكر جان بودان عام ١٥٧٧ في مؤلفه الشهير **الكتب الستة للجمهورية**، وسار على نهجه الفكر السياسي الغربي والفقه القانوني. أما في الخارج، فإن تصرفات الدولة لا يحدها قيد خارجي وإن حاول بعض الفقهاء التماس قيود ـ وهمية في واقع الأمر ـ من قبيل: القانون الطبيعي وقانون الأمم.

وسبق أن رأينا أن الطابع الأخلاقي لمفهوم السيادة التي لا يحدها قيد داخلي أو قيد خارجي حقيقي، يؤدي إلى آثار سلبية جوهرية بفعل واقع عدم التساوي في القوة والنفوذ بين وحدات النظام الدولية السياسية الأساسية: «الدول». فحينئذ تستطيل السيادة في مفهومها المطلق لتصير عدواناً على سيادة الآخرين ويتم تطويع أحكام القانون الدولي ذات المنحى الإيجابي لخدمة الطابع السلبي المذكور: ومن ذلك، مثلاً، تقييد المفهوم العام للسيادة في ميثاق الأمم المتحدة وتضييقه إلى حد اعتباره نوعاً من «السلطان الداخلي»، إذ استغلت وتستغل القوى الدولية الكبرى المهيمنة هذا التوجه لتمارس باستخدام مجلس الأمن تقييداً «قانونياً» و«شرعياً» لسيادة الدول الضعيفة، وكل شيء باسم الشرعية!

(ج) **القانون الدولي في وقت الحرب**: إن ما سبق من حديث يتعلق بما يسمى «القانون الدولي في وقت السلم»، فماذا عن «القانون الدولي في وقت الحرب»؟

هنا نجد انعكاساً واضحاً لمفهوم الشرعية، شرعية القوة والأمر الواقع في القانون الدولي، حيث ظلت القوى الدولية الغربية المهيمنة لقرون عدة تتصرف في مجال استخدام القوة العسكرية ضد أعدائها من دون رادع قانوني من أي نوع.

ويتضح ذلك ابتداء من الحرية المطلقة لأية دولة في إعلان الحرب أو في الحياد، باعتبارها مظهراً تقليدياً من أهم مظاهر سيادة الدولة، وانتهاء بانتفاء القيود على تصرفات الدول في العمليات الحربية، وقد اقتضى الأمر أن ننتظر حتى تنعقد معاهدات جنيف سنة ١٩٤٩ في شأن «تحسين حال الجرحى والمرضى من أفراد القوات

المسلحة في ميدان القتال»، وفي شأن «معاملة الأسرى في حالة الحرب»، وفي شأن «حماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب»[٢].

ولـم تبرم هذه المعاهدات إلا بعد وقوع أهوال الحربين العالميتين الأولى والثانية والتي اكتوت بنارها شعوب أوروبا نفسها، أما ما قبل ذلك من أهوال الاستعمار وما رافقه من تدمير شامل وإبادة للأرض والبشر في المستعمرات «وراء البحار» فإنها وقعت في زمن لـم يقم فيه الغرب بتدوين قانون للحرب!

وهكذا كانت الحروب الاستعمارية كلها حروباً غير خاضعة للشرعية بما فيها الشرعية القانونية الغربية ذاتها!

(٢) التنظيم الدولي

وسنضرب صفحاً عن الجدل حول اعتبار قانون التنظيم الدولي فرعاً علمياً مستقلاً أم أحد فروع القانون الدولي العام. فما يهمنا مدى انعكاس المفهوم المختل للشرعية في مواثيق ـ وتصرفات ـ التنظيم الدولي. ونقصد بالتنظيم الدولي في هذا المقام التنظيم الدولي الجماعي، أي المفتوح مبدئياً لكافة أعضاء المجتمع الدولي. ولـم يظهر التنظيم الدولي بهذا المعنى إلا مع إنشاء «عصبة الأمم» عقب الحرب العالمية الأولى، ثم تبلور من خلال «الأمم المتحدة» غداة الحرب العالمية الثانية.

فأما عن عصبة الأمـم، فإنها لـم تكن تمثل حتى المجتمع الدولي الغربي أو الأوروبي كله. هذا من ناحية أولى. ومن ناحية ثانية، فإن العصبة لـم تضـم إلى عضويتها وحدات سياسية من خارج الدائرة الغربية التقليدية، وكما يقول حامد سلطان: إن العصبة «قامت على فكرة استبعاد الدول الإسلامية من عضويتها بحجة أن غالبية هذه الدول كانت خاضعة لحكم الاستعمار أو نظام الانتداب، ولذا فلم يدخلها من خارج أوروبا سوى بعض البلدان ذات السمة المسيحية الغالبة من حيث الديانة: ليبريا وهاييتي»[٣].

وأخيراً، فقد وقفت العصبة مكتوفة الأيدي إزاء الممارسات الاستعمارية الفظة في حينه، مثل احتلال إيطاليا لإثيوبيا والممارسات الإيطالية في ليبيا العربية كالإبادة والتهجير والنفي. وأما عن الأمم المتحدة، فقد تحدثنا عنها وعن مجلس أمنها بما يكفي في هذا المقام.

وبذلك استعرضنا جذور الشرعية الفكرية في مجال القانون الدولي والتنظيم الدولي. وفي ما يلي نتناول الفكر الاجتماعي والسياسي في عجالة، وبعده الفكر الفلسفي بالمثل.

---

(٢) انظر: حامد سلطان، **أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨١)، ومحمد حافظ غانم، **الوجيز في القانون الدولي العام** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٩).

(٣) سلطان، المصدر نفسه، ص ١١٧.

ب ـ الفكر الاجتماعي والسياسي

ونقصد هنا الفكر الاجتماعي والسياسي الغربي السائد وكما أفرزته المجتمعات الغربية المعاصرة في ظل سيادة النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي الرأسمالي والدولة الرأسمالية بشكل محدد. وبعبارة أخرى، إننا نبحث عن جذور الشرعية كمفهوم متحيز للأمر الواقع ولقانون القوة في التيارات الغالبة ضمن الفكر الاجتماعي والسياسي الغربي. ومن ثم فإننا نستبعد من نطاق التحليل التيارات الميالة إلى التغيير الثوري أو الجذري «الراديكالي» من اشتراكية وفوضوية ونقدية وماركسية محدثة وبنيوية ـ ماركسية. . . الخ.

ونلاحظ هنا أن التيارات السائدة في عالم الدولة الرأسمالية هي تيارات الدفاع عن «النظام»، وبالتالي عن «الشرعية القائمة» بما فيها من أوجه للتفاوت وعدم التكافؤ، أي «الظلم»، باختصار.

ولسنا في معرض التناول العلمي التفصيلي للتيارات السائدة، ولكن تكفي الإشارة إلى أن المدارس الرئيسية في علوم الاجتماع والسياسة تميل إلى مفهوم الثبات والسكون النسبي والنظامية في مواجهة التغيير والثورة، وإذا سمحت بفكرة التغيير، فهو التغيير المنظم والنظامي، أي الذي يحافظ على الاستقرار ويصادر «عدم استقرار النظم»، وينطبق هذا على العلاقات الاجتماعية الداخلية وعلاقات المجتمعات بعضها ببعض، وهذا ما نستشفه من التيار الوضعي في علم الاجتماع والاجتماع السياسي كما دشنه أوغست كونت في القرن الماضي، ومن بواكير التيار الوظيفي كما نجده عند دوركايم، ثم في المدرسة البنائية ـ الوظيفية كما تبلورت على يدي عالم الاجتماع الأمريكي المعاصر تالكوت بارسونز، ثم في التيارات النظرية المحدثة في الفقه السوسيولوجي.

وأما على صعيد علم السياسة، فإن الاتجاه إلى النظامية والدفاع عن الشرعية واضح منذ الإرهاصات التاريخية والقانونية ـ الدستورية، ثم لدى المدرسة السلوكية، وخصوصاً لدى علمها دافيد ايستون، والاتجاه البنائي ـ الوظيفي لدى الموند وكولمان، واتجاه مدرسة التحديث السياسي والتنمية مثلما عند باي وصمويل هانتنغتون. . . الخ، وأخيراً الاتجاه الى الاهتمام بالسياسة العامة والاقتصاد السياسي، بل وفي اتجاهات ما بعد السلوكية وتجديداتها المحدثة عند العديدين[٤].

---

(٤) انظر: كمال المنوفي، **الأنظمة السياسية المقارنة** (الكويت: عالم المطبوعات، ١٩٨٩)، وأسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١١٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧)، ص ٢٦ ـ ٤٩.

ج ـ الفكر الفلسفي

وأخيراً، نتتبع تجليات الشرعية ذات الأبعاد السكونية المحافظة في ثنايا الفكر الفلسفي الغربي المعاصر في عجالة شديدة لا يسمح المقام بأكثر أو أعمق منها الآن.

لقد ارتبطت الاستنارة والعقلانية في مسار الحضارة الغربية المعاصرة بمبدأ سيادة القانون كما هو معروف. وكان الالتزام بهذا المبدأ يمثل ثورة بكل المقاييس في كل من الفكر والممارسة مقارنة بالعنف الاعتباطي كمبدأ حاكم للمجتمع الإقطاعي الأوروبي في العصور الوسطى. وانطلاقاً من هذا المبدأ الجديد جرى تشييد بناء الدولة القومية الحديثة في أوروبا وبناء ديمقراطيتها البرجوازية القائمة على سيادة الشعب، وخصوصاً من حيث صلاحية التشريع، أي سن القانون. ولا ريب فعلاً أن إرساء مبدأ مساواة جميع المواطنين أمام القانون والنزول عند حكم هذا القانون يمثل نقلة كبرى في المسار الديمقراطي العام، وهو كما لاحظ ماكس فيبر، يمثل النمط المثالي الأكمل للشرعية: نمط الشرعية العقلانية أو الرشيدة كما تتمثل عملياً في الإدارة السياسية المنظمة «البيروقراطية الحديثة»، وهو نمط يقف بجدارة أمام أنماط أقل مصداقية، وخصوصاً الشرعية التقليدية وشرعية الزعامة الملهمة.

ولئن كانت الشرعية بهذا المعنى انجازاً «ثورياً» في مسار التطور البشري، فإن الحقيقة، وكما لاحظها ماكس فيبر بعبقريته، أن الدولة بمقتضى مبدأ الشرعية تمثل الاحتكار القانوني للعنف في المجتمع، أي أن جوهر الشرعية البرجوازية الحديثة هو قصر ممارسة العنف على هيئة واحدة مفوضة شكلياً من المجتمع بذلك، وهي الدولة.

وقد أدى هذا الاحتكار، كما ـ لا بد ـ لاحظ نيكوس بولانتزاس، إلى انقلاب الدولة البرجوازية على نفسها بحيث صار مبدأ سيادة الشعب في التطبيق إلى تقنين لسيطرة البرجوازية على عملية الحكم من خلال «التمثيلية»، أي تكوين وأداء جهاز التشريع القانوني. ولهذا يمكن القول إن الشرعية «العقلانية» الأوروبية هي شرعية البرجوازية، على وجه التحديد. ولكن هذه حقيقة لم يكشفها سوى التيار الراديكالي «الجذري» في الفكر الاجتماعي والسياسي والفلسفي، وخصوصاً في الشعبة الاشتراكية بتنويعاتها الثورية. أما التيارات المحافظة وهي الغالبة والسائدة، فقد نجحت في إقناع الجمهور وقادة الرأي و«الصفوة» بالتلازم بين العقلانية ومبدأ الشرعية كمبدأ هادف إلى حفظ النظام وليس الثورة عليه.

وقد أدى هذا إلى إعادة تكييف للاتجاه العقلاني في الفلسفة الغربية المعاصرة: وبينما أن الاتجاه العقلي في الحقيقة يتضمن مبدأ الثورة حتى في الفهم العميق لفلسفة هيغل نفسه، كما لاحظ هربرت ماركوز في كتابه **العقل والثورة**، فإننا نجد على العكس من ذلك أن العقلانية قد صورت في الفلسفات الغربية السائدة على هيئة تكرس «الأمر الواقع»، تكرس تفسير الواقع وليس تغييره، بحسب كلمات كارل

ماركس، وهذا ما يتضح مثلاً في الفلسفات الوجودية عموماً وفلسفة المبدأ الحيوي (برغسون)، دع عنك الفلسفات الواضحة المنحى «الثباتي» و«الثبوتي»، وخصوصاً في التيارات البراغماتية والتجريبية والتحليلية والوضعية المنطقية، بل وفي الاتجاهات الرئيسية من التفكير البنيوي على الصعيد الفلسفي باستبعاد الاتجاهات المتأثرة بالماركسية وفلسفة النقد[٥].

وينعكس الفهم الفلسفي العام على المنطق كفرع حاكم لقوانين التفكير الفلسفي: فقد تم إهمال المنطق الجدلي عند هيغل واليسار الهيغلي، وعند ماركس الشاب والبنائيين ـ الماركسيين وغيرهم لصالح منطق أكثر ميلاً الى الشكلية الأرسطية مجدداً في صيغة معاصرة تتجه إلى الاستفادة من منجزات علم اللسانيات وفق اللغة الحديثة كالمنطق الوضعي.

وبينما ينحو المنطق الجدلي إلى تأكيد مبدأ الحركة انطلاقاً من التناقض والصراع داخل الوحدة، يميل المنطق الشكلي والوضعي إلى استبطان واستنباط وحدات تحليلية مدمجة: إما على أساس مفهوم «البنية»، أو على أساس التحليل اللغوي للألفاظ والعبارات والجمل.

والخلاصة من هذا الاستعراض المختصر جداً للفلسفة وللمنطق أن التفكير الفلسفي الغربي أكثر ميلاً إلى فلسفة الامتثال بدلاً من فكرة النفي وجدل النقائض والتغير الحركي باتجاه التمرد الشامل على «مبدأ الواقع».

ولهذا تكتسب الدعاية السياسية حول الشرعية، كما تقودها أجهزة الإعلام الأمريكية حالياً، زخماً قوياً، لأنها تتجاوب مع الاتجاهات الفكرية السائدة، في كل من الفلسفة والاجتماع وعلم السياسة والفقه القانوني والتنظيمي الدولي، كما سبق أن لاحظنا.

وإن نقد مبدأ الشرعية، وإرساء مبدأ التغيير لصالح التكافؤ والعدالة، يتطلبان العودة إلى نقد الجذور الفكرية لتلك الشرعية في مجمل نمط التفكير الغربي السائد، ومن ثم صياغة معالم فكر نظري بديل.

والآن، وبعد أن أبحرنا باستفاضة نسبية في لجة الفكر والعلوم الغربية المعاصرة، يتعين علينا أن نعود أدراجنا إلى موضوعنا الأصلي وهو الشرعية الدولية الراهنة وفق خط الممارسة الأمريكي، وخصوصاً من خلال استخدام جهاز الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

---

(٥) هربرت ماركوز، **العقل والثورة: هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية**، ترجمة فؤاد زكريا (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠).

ونجد لزاماً علينا، من أجل كشف طبيعة هذه الشرعية بالأدلة والشواهد الملموسة، أن نقدم «دراسة حالة» لممارسة الشرعية في وجه بلدين عربيين هما العراق وليبيا، بالإضافة إلى فلسطين، ثم نتقدم بعد هذا الكشف إلى إيضاح بعض معالم «استراتيجية العمل» ـ القومي والثوري ـ لمواجهة الشرعية القانونية الدولية الظالمة، وهذا هو موضوع القسم التالي.

ثالثاً: دراسة حالة العراق وليبيا وفلسطين، وماذا بعد. . . ؟

تناولنا بقدر من التفصيل، في ما سبق، قضية الشرعية الدولية الراهنة، واستخلصنا أهم حقائقها ودروسها. والآن نقوم في هذا القسم الختامي بإجراء مقارنة عامة موجزة بين الحقائق والدروس المستنبطة من ناحية أولى، والواقع المستقرأ من حالات ثلاثة أقطار عربية هي العراق وليبيا وفلسطين من ناحية أخرى، وذلك في محاولة منا للتحقق من صحة الحقائق والدروس العامة المشار إليها.

وفي ما يلي نتناول الحالات الثلاث المذكورة(٦).

١ ـ حالة العراق

كانت ممارسة مجلس الأمن الدولي لدوره ووظائفه قد تحددت على هيئة معينة في حقبة انهيار الاتحاد السوفياتي وما بعد الانهيار، وذلك على نحو ما ذكرنا في القسم الأول من هذه الدراسة. وجاءت أزمة العراق/الكويت منذ آب/أغسطس ١٩٩٠ متزامنة مع تسارع عملية الانهيار السوفياتي والتي اكتملت بنهاية العام التالي (١٩٩١) بعيد حرب الخليج الثانية مباشرة. ولقد أخذت الولايات المتحدة في ممارسة دورها الجديد حتى قبل أن ينقضي النظام القديم، أي قبل أن يتلاشى الاتحاد السوفياتي رسمياً، وذلك إبان السنة الأخيرة من حكم ميخائيل غورباتشوف. وكان «السيناريو العراقي» هو التطبيق الأول، والتطبيق النموذجي في الوقت نفسه، للشرعية الدولية في صورتها الجديدة وفق الرؤية الأمريكية الخالصة.

وبمقتضى هذه الرؤية، انتزعت أمريكا دور مجلس الأمن في مواجهة حالات تهديد السلم العالمي أو الإخلال به أو وقوع العدوان بمقتضى الفصل السابع من ميثاق

---

(٦) انظر مثلاً: **اجتياح العراق للكويت: دور الأمم المتحدة (ندوة)**، مجموعة مؤلفين (الدار البيضاء: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ١٤١١هـ/١٩٩٠م)، وابراهيم أبراش، «حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٨٥ (تموز/يوليو ١٩٩٤)، ص ٤.

الأمم المتحدة، انتزعته انتزاعاً من هذا الميثاق، وفرضت على أعضاء مجلس الأمن الدائمين الآخرين أن ينضموا إليها في إجماع غير مسبوق، ومن دون احتمال لممارسة حق الاعتراض (النقض أو الفيتو) من قبل أي منها. وكان أخطر القرارات التي أصدرها مجلس الأمن وفق هذا المنظور هو قراره رقم ٦٧٨ والصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ والقاضي بما يلي، نصاً في فقرته الثانية: «يأذن المجلس للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت، ما لم ينفذ العراق في ١٥ يناير ١٩٩١ أو قبله، القرارات السابق صدورها من المجلس، بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار ٦٦٠ لسنة ١٩٩٠ (الخاص بالانسحاب) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة»، وفي الفقرة الثالثة: «يطلب إلى جميع الدول أن تقدم الدعم المناسب للإجراءات التي تتخذ عملاً بالفقرة ٢ من هذا القرار».

وبهذا استطاعت الولايات المتحدة أن تعبئ من خلفها الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن (بما فيها الاتحاد السوفياتي) وكافة أعضاء المجتمع الدولي، وشكلت بتفويض من مجلس الأمن، على النحو السابق، تحالفاً عسكرياً موجهاً ضد العراق، ولكنه تحالف لا يمثل قوة عسكرية للأمم المتحدة نفسها كما كان يتصور واضعو الميثاق في الأصل، كأولوية لمواجهة حالات الإخلال بالسلم والعدوان، ولكنها قوة عسكرية من خارج الأمم المتحدة تأذن بها الأمم المتحدة، وهو إجراء لم يستطع مجلس الأمن أن يفوض به أية دولة من قبل وطوال وجوده منذ إنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ حتى صدور القرار المذكور عام ١٩٩٠!

وتوج نجاح الولايات المتحدة نجاحاً سابقاً في تعبئة أعضاء جامعة الدول العربية لتشكيل تحالف عسكري عربي مناظر ـ صدر في الثامن من آب/أغسطس ١٩٩٠ ـ كتحالف لا يمثل جامعة الدول العربية نفسها، وإنما أذنت به الجامعة، وبأغلبية الأصوات!

وإذ توفرت للولايات المتحدة قاعدة قانونية ممثلة في قرارات مجلس الأمن وجامعة الدول العربية، تضفي صبغة المشروعية على تصرفها العسكري والسياسي حيال العراق (أي تضفي طابع «الشرعية»)، فإنها بعد أن أكملت أهبة الاستعداد المسلح بنهاية عام ١٩٩١، أصمت أذنيها تماماً عن جهود تسوية النزاع سلمياً (بما في ذلك الاقتراح السوفياتي الأخير قبيل شن الهجوم)، ثم سددت ضربتها، وضرباتها اللاحقة، وفق خطتها العسكرية الموضوعة. وبعد انتهاء الحرب، أصدر مجلس الأمن جملة قرارات نختار منها القرار رقم ٦٨٧ الصادر في ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ وينص في الفقرة رقم ٢٢ على ما يلي:

«يقرر بعد أن يوافق مجلس الأمن على البرنامج الذي تدعو اليه الفقرة ١٩

(الخاصة بدفع التعويضات) وبعد أن يوافق المجلس على أن العراق أنجز جميع الإجراءات المستوفاة في الفقرات ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣ (وجميعها تتعلق ببرنامج نزع القدرة العراقية في مجال أسلحة التدمير الشامل من نووية وكيميائية وبيولوجية)، أن تصبح مقررات حظر استيراد السلع الأساسية والمنتجات التي يكون مصدرها العراق وحظر التعاملات المالية المتعلقة به الواردة في القرار ٦٦١ لسنة ١٩٩٠ غير ذات مفعول أو أثر بعد الآن».

ويعني النص السابق أن مجلس الأمن قد قرر وجوب رفع الحظر التصديري المفروض على العراق (بما فيه حظر صادرات النفط وتحصيل عائداته) بمجرد التأكد من نزع القدرات العراقية في مجال أسلحة التدمير الشامل.

ويتضح الطابع التناقضي الملغز في المفهوم الأمريكي للشرعية الدولية، من «التطبيق الانتقائي» لقرارات مجلس الأمن: فبينما سعت الولايات المتحدة إلى وضع قرار بتشكيل تحالف عسكري مأذون به ثم سعت حثيثاً إلى تنفيذه، فإنها عطلت جميع المساعي الرامية إلى تنفيذ قرار رفع الحظر عن العراق (بمقتضى الفقرة رقم ٢٢ من القرار رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٩١)! وتقدم ذرائع لاستمرار الحظر كلما جاء موعد المراجعة الدورية للعقوبات (كل شهرين)!

وقد استطاعت الولايات المتحدة في الحالين أن تعبئ من ورائها إرادة سياسية للمجتمع الدولي بعد إزالة مصادر التهديد لأمريكا في البيئة العالمية على جولتين: تدمير العراق كرمز لتدمير «قضية العالم الثالث السابق»! ثم إسقاط الاتحاد السوفياتي كرمز لتدمير «النظام الدولي الثنائي السابق».

وباختصار، فإن الشرعية، وفق هذا المفهوم، لا تمثل ـ من منظورنا التقييمي ـ سوى «قوة الأمر الواقع»، القوة التي لا توازنها قوة أخرى، أي أنها: شرعية تخدم القوة الأكبر، وتؤكد طابع عدم المساواة في السيادة، وهذه هي الحقائق المجردة التي استخلصناها في نهاية الجزء السابق من دراستنا المطولة هذه.

٢ ـ حالة ليبيا

لقد طبقت أمريكا في حالة ليبيا مفهومها الخاص للشرعية: بمعنى إضفاء طابع المشروعية أو القانونية على تصرفاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية الانفرادية. وبعبارة أخرى، فإن المصالح الأمريكية الخاصة أصبحت تغطى بغطاء قانوني، معتم أو شفاف، لا فرق، لتصير «مشروعة» في أعين المجتمع الدولي!

وقد اقتضت المصالح الأمريكية الخاصة، في العالم عموماً، وفي الإقليم العربي خصوصاً، تحجيم دور الجماهيرية الليبية، إن لم يكن تدمير هذا الدور أساساً. وتمت

تجربة ذلك من خلال خطوات سابقة محددة مثل التحرش بليبيا في خليج سرت، والاعتداء المباشر على مدينتي بنغازي وطرابلس، بما في ذلك منزل القائد الليبي نفسه. وظلت هذه الرؤية الأمريكية تهدي صانع القرار الأمريكي، حتى واتته ذريعة لوكربي المعروفة، فعضّ عليها بالنواجذ، ثم وظف مجلس الأمن توظيفاً «نموذجياً» لإضفاء الشرعية على الدوافع والتصرفات الأمريكية الخالصة.

وقد أصدر مجلس الأمن ثلاثة قرارات رئيسية بصدد أزمة لوكربي: القرار رقم ٧٣١ في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، والقرار رقم ٧٤٨ الصادر في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢، والقرار رقم ٨٨٣ الصادر في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

وقام «تكتيك الشرعية» الأمريكي في مواجهة ليبيا على خطوتين رئيسيتين:

الخطوة الأولى، تنصيب مجلس الأمن الدولي الجديد ـ بعد سقوط الاتحاد السوفياتي رسمياً وحلول روسيا محله ـ حكماً في نزاع لوكربي. واستفادت الولايات المتحدة هنا من النص في ميثاق الأمم المتحدة على تخويل مجلس الأمن صلاحية تحديد المسائل التي تعتبر من قبيل حالات تهديد السلم والأمن الدوليين أو الإخلال بهما أو العدوان، ثم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمواجهة هذه الحالات. وبالفعل فقد اعتبر مجلس الأمن الدولي، بمقتضى القرار رقم ٧٣١، أن الدور الليبي المزعوم في حادثة لوكربي والموقف الليبي من تسليم الأشخاص الذين طلبت السلطات الأمريكية تسليمهم اليها، هما من قبيل هذه الحالات. وطالب القرار المذكور ليبيا بالتسليم، من دون أن ينص صراحة على التسليم إلى أمريكا أو بريطانيا أو غيرهما!

و**الخطوة الثانية** هي اتخاذ إجراءات عقابية محددة، بمقتضى الفصل السابع، لمواجهة عدم تنفيذ ليبيا القرار رقم ٧٣١. وبالفعل فقد صدر القرار رقم ٧٤٨ ليحدد هذه الإجراءات من قبيل الحظر الجوي وحظر توريد الأسلحة، وأضاف مطالب جديدة تماماً تتعلق بضرورة توقف ليبيا عن دعم ما يسمى «أنشطة الإرهاب»! وتلا صدور هذا القرار الأخير مباشرة رفض محكمة العدل الدولية طلب ليبيا اتخاذ إجراء تحفظي ضد مطالبة مجلس الأمن ليبيا بتسليم بعض رعاياها.

وأخيراً، جاء القرار رقم ٨٨٣ ليضيف الى الإجراءات السابقة إجراء جديداً يتضمن فرض قيود على كيفية التصرف في عائد صادرات النفط الليبي. ويقوم مجلس الأمن بمراجعة الموقف، ومراجعة العقوبات كل ثلاثة أشهر، مع تهديد أمريكي دائم بالتشديد!

وتجدر الإشارة إلى أن التعامل الأمريكي مع قضية لوكربي من منظور الشرعية الدولية يضيف بعداً جديداً: وهو تناقض قرارات مجلس الأمن (المشروعة!؟) مع القانون الدولي العام كما يتمثل في المعاهدات الدولية الجماعية الشارعة، وفي مقدمتها

اتفاقية فيينا لعام ١٩٧١ والخاصة بحوادث الطائرات المدنية، والتي تتضمن أحكاماً قاطعة بشأن تسليم المتهمين في هذه الحوادث، ولا تلزم هذه الأحكام ليبيا بضرورة تسليم مواطنيها على وجه التعيين القاطع إلى أمريكا أو بريطانيا!

وهكذا لا يتضح فقط طابع الظلم في ممارسة الشرعية الدولية، ولكن في أساسها القاعدي بالذات، أي في مدى «قانونيتها»، إذ هي قانونية مطعون فيها، كما رأينا للتو!

٣ ـ قضية فلسطين

لن نخوض تفصيلاً في هذه القضية من منظور القانون الدولي والشرعية الدولية، فهذا بحث مستقل دبجت فيه المؤلفات، وما تزال! ولكننا نقتصر على نقطة جزئية واحدة تثيرها الأحداث الجارية الأخيرة والخاصة بمصادرة الكيان الصهيوني لأراضٍ من القدس الشرقية، إذ حال الموقف الأمريكي في مجلس الأمن دون إصدار قرار بإدانة التصرف الصهيوني المذكور. وبعبارة أخرى، فإن الولايات المتحدة تمنع صدور ما ينزع الشرعية عن التصرف الاسرائيلي، على رغم أن قرارات سابقة صادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن تقرر عدم مشروعية التصرفات الإسرائيلية المنافية للاتفاقات الدولية النافذة، ومنها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والخاصة بمعاملة المدنيين زمن الحرب!

فهذا إذاً موقف أمريكي من الشرعية يقوم على عدم تطبيق الشرعية! أو أنه، كما ذكرنا، تطبيق «انتقائي» تحكمه المصالح الخاصة الأمريكية المتطابقة حتى اللحظة مع المصلحة الصهيونية. فهو إذاً موقف يؤكد طابع عدم المساواة وعدم التكافؤ في ممارسة الشرعية الدولية الراهنة، ويؤكد ما سبق أن ذكرناه من حقائق أخرى في الجزء السابق!

وماذا بعد. . . ؟

ينادي بعض الباحثين بأنه ليس من مصلحة العرب الدعوة إلى مخالفة الشرعية الدولية، لأن هذا يؤدي إلى بث الفوضى في المجتمع الدولي ويعود ببالغ الضرر في النهاية على العرب أنفسهم. . . ويقولون إنه من غير الواجب أن نختار نحن ما نرغب في تطبيقه من قرارات دولية وما لا نرغب فيه، لأن هذا ينسف من الأساس فكرة «القانون الدولي»، خصوصاً أن القضايا العربية الرئيسية تتمتع بحماية من قواعد القانون الدولي المرعية، ومن المصلحة الدعوة ـ بعكس ذلك ـ إلى فرض احترام جميع قواعد القانون الدولي باسم الشرعية الدولية! ولنا على هذه الدعوة ملاحظتان:

أ ـ إن من بين القرارات الصادرة في السنوات الأخيرة ما هو مخالف صراحة للقانون الدولي نفسه، ويتضح ذلك من حالتي لوكربي والقدس، كما أشرنا. وبالتالي،

فإن معارضة هذه القرارات تكون دعماً لمفهوم القانون الدولي كما ينبغي له أن يكون.

وبعبارة أخرى، فإن التركيب العضوي لمجلس الأمن يمكّن دولة واحدة هي الولايات المتحدة من إصدار قرارات قد تضاف إلى سجل القانون الدولي والشرعية، من دون سند صحيح من هذا القانون وهذه الشرعية.

ب ـ إنه في الحالات التي قد يمكن فيها القول باتفاق قرارات مجلس الأمن مع قواعد القانون الدولي العام الشكلية (مثل قاعدة عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة)، تحمل الولايات المتحدة مجلس الأمن على اتخاذ مواقف لا تتفق مع المفهوم المتوازن للشرعية، وهي ما بين موقف عاجز وموقف سلبي مضاد لما ينبغي عمله، ويتضح هذا من حالة العراق.

فكيف لنا أن نتصرف إزاء هذا وذاك؟

تظل الحكومات في ما يسمى «العالم الثالث» وفي البلدان العربية عاجزة، في أفضل الأحوال، عن اتخاذ موقف مناسب إزاء ممارسة الهيمنة الأمريكية باسم الشرعية، بل إن بعضها منغمس في دعم هذه الممارسات نفسها سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة. فهل تظل القوى الشعبية نفسها عاجزة أو ساكنة من دون حراك، تمتثل لقانون الأمر الواقع؟

وجوابنا بالنفي.

فلتمارس الحكومات ما يروق لها، في ضوء القيود المفروضة من النظام الدولي. ولكن الحركات الاجتماعية الشعبية والوطنية والقومية ينبغي عليها أن تقاوم الظلم ما استطاعت. وليكن ذلك بوسائل غير مباشرة، وربما غير سياسية في مراحل أولى، من خلال تقديم يد العون مثلاً إلى أولئك الذين أصابتهم يد الغبن والبطش، وليكن العون بسيطاً جداً، على هيئة مواد غذائية ودوائية لمن يعوزهم الغذاء أو الدواء.

وهل يكثر هذا على صفوة أمة العرب والإسلام؟

وفي ذلك فليتنافس المتنافسون!

القسم الرابع

المستقبل العربي

الفصل الحادي عشر

مستقبل النظام الإقليمي العربي(*)

جميل مطر(**)

كلفت بتناول موضوع مستقبل النظام الاقليمي العربي. طبعاً أشكر الذين اختاروني للحديث في هذا الموضوع، ليس فقط لثقتهم فيَّ ولكن أيضاً لأنهم أتاحوا لي فرصة لإعادة النظر في صور وأشياء كثيرة. اكتشفت أن الموضوع ليس سهلاً كما تصورت في البداية. واكتشفت أن شقي الموضوع غارقان في بحر من الحساسية والسيولة والفوضى. فالمستقبل لم يعد تعبيراً مجرداً كعهد أجدادنا وآبائنا به. المستقبل هذه المرة بين أيدينا. أتى إلينا في عقر حاضرنا ولم ينتظر ذهابنا إليه. إنه يتشكل أمامنا بعد أن فرض مقدماته علينا. أتى في أشكال متعددة، أتى في شكل عاصفة، وفي شكل انهيار المعبد الشيوعي وامبراطوريته الهائلة، وفي شكل قيم جديدة وثورات شعوب وأمواج عالية من التغيير. ولم نكن كلنا سواسية في تحمّل هذه المقدمات، هناك من كان يعدّ نفسه لتغييرات تشمل الكون بأسره، فاستطاع التدرج واحتمال النتائج. ولكن هناك من استهان بالمستقبل، أو قرر أن يعود إلى الماضي أو يتحجر في الحاضر ظناً منه أن هذه العودة أو ذاك التحجر سيحميانه من هذا المستقبل الآتي في شكل طوفان.

أقول إن هذا الشق من الموضوع حساس، لأننا إذا تحدثنا عن المستقبل ـ ومقدماته بين أيدينا ـ سنجد أنفسنا مضطرين إلى إصدار أحكام. لن نقول إننا ندفع

(*) نشر في: **المستقبل العربي،** السنة ١٤، العدد ١٥٨ (نيسان/ابريل ١٩٩٢)، ص ٤ ـ ٢١، وهو في الأصل محاضرة ألقيت بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية يوم ١٩٩٢/٢/٢٠ في دار الندوة في بيروت.

(**) مدير المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل ـ القاهرة.

ثمن أخطاء ارتكبها آباؤنا وأجدادنا كما تعوّدنا أن نقول. هذه المرة سنقول نحن - أمل الحاضر المختلط بالمستقبل - ارتكبنا وما زلنا نرتكب أخطاء نحن وحدنا نتحمل وزرها ونتائجها، وبالتالي نتوقع مستقبلاً من نوع مناسب لما ارتكبناه.

والشق الثاني من الموضوع - أي مفهوم النظام العربي - أيضاً حساس. فقد كنت واحداً من اثنين قاما بصياغة هذا المفهوم، ولسنا نادمين. لقد رصدنا الظواهر وتتبعنا نشأتها وتطورها وأدواتها ومؤسساتها، وتعرضنا لنقد كان أحياناً عنيفاً. وانهالت علينا الاتهامات، تارة من أهل اليمين وتارة من أهل اليسار. قال قائل لقد رصدتم ظاهرة ميتة. فالعرب ليسوا أهلاً لنظام إقليمي، وقال آخر لقد اخترعتم ظاهرة، فالعرب يتقاتلون أكثر مما يتفاهمون ويتصالحون. وقال ثالث أنتم خياليون وغير واقعيين. ولم نيأس. وكان ردنا أن الظاهرة حية يعترف بها الأجانب أكثر مما يعترف بها بعض العرب. وقلنا إن العرب يتنازعون ولكنهم لا يتقاتلون كما تقاتل الأوروبيون عبر مئات السنين. وقلنا نحن خياليون ولكنه الخيال المنطلق من أرضية الواقع. ولا شعب في الدنيا ارتقى بغير خيال وأحلام.

ومع ذلك كنا حذرين، فوضعنا شروطاً ضرورية لاستمرار هذا النظام وحمايته. وكانت على ما أذكر ثلاثة شروط:

- **الشرط الأول**: أن يستمر النظام في مواجهة التحدي الصهيوني.

- **الشرط الثاني**: أن يسرع النظام بتضييق الفجوة بين الثروة والفقر.

- **الشرط الثالث**: أن يوقف النظام تيار الواقعية المفرطة ويسلك محلها واقعية معتدلة مختلطة بشيء من الخيال، أي بالنظر إلى المستقبل.

ومرّت أعوام كثيرة على ذلك اليوم الذي وضعنا فيه هذه الشروط. ولم تتحقق الشروط، وتسارعت خطى انهيار النظام.

وإذا كنا سنتحدث عن المستقبل فلا بد لنا من أن نحدد «مفاتيح» هذا المستقبل. نعلم جيداً أن الظاهرة السياسية ظاهرة مركّبة. فهي تتشكل نتيجة تفاعل عدد كبير من الثوابت والمتغيرات، ولا يمكن خلال الزمن المحدد لهذه المحاضرة حصر وتتبع كل الثوابت والمتغيرات واستخلاص أهمها أو أكثرها فاعلية وتأثيراً. ولذلك، وببعض التحيز، اخترت عدداً من المتغيرات أعتقد أنها تمثل المفاتيح الرئيسية التي مثلت دوراً رئيسياً في مراحل تطور النظام. هذه المتغيرات قمت بتصنيفها تحت ثلاثة عناوين:

- **الصنف الأول**: مجموعة متغيرات البيئة العربية.

- **الصنف الثاني**: مجموعة متغيرات البيئة الإقليمية.

- **الصنف الثالث**: مجموعة متغيرات البيئة الدولية.

وأما المراحل فهي: مرحلة النشأة، ومرحلة التطور والنمو، ومرحلة الانحلال والانهيار، وهي المرحلة التي نعيشها الآن، ولكننا بسبب عنصر الوقت سنختار مرحلتين: مرحلة النشأة ومرحلة الانهيار، لنقارن بينهما في محاولة لفهم مفاتيح التحدي. بالمنهج نفسه تحيزت في اختيار ثلاثة بدائل لهذا المستقبل، ولم تكن مهمة صعبة. فكما ذكرت في بداية هذه المحاضرة نحن نعيش بالفعل بدايات هذا المستقبل الذي جاء إلينا دون استعداد وجاء محمولاً على عواصف متعددة. اخترت ثلاثة بدائل هي: بديل البعثرة والفوضى، أي امتداد الوضع القائم في النظام؛ وبديل الدمج والانفصال في آن واحد، وأقصد به احتمال قيام نظام اقليمي للشرق الأوسط ونظم إقليمية أخرى متكاملة أو متناقضة معه؛ والبديل الثالث يتضمن احتمال إحياء النظام العربي بالتوازي مع نظام شرق أوسطي، أو على مستوى مختلف، بمعنى آخر أن توجد نظم إقليمية متوازية أفقياً وغير متعارضة أو نظم إقليمية في ترتيب عمودي، أي متعددة المستويات. ومن خلال حصر ومتابعة أهم المتغيرات خلال أهم المراحل قد نتمكن من الإجابة عن ثلاثة أسئلة تشغل بال المهتمين بتطور النظام العربي وخصوصاً المهتمين بمستقبل العرب عامة وكأنظمة حكم. هذه الأسئلة هي:

- **السؤال الأول**: لماذا قام نظام إقليمي عربي، ولم يقم نظام شرق أوسطي منذ البداية؟

- **السؤال الثاني**: لماذا استمر النظام العربي أربعين أو خمسين سنة؟

- **السؤال الثالث**: لماذا يتوقع أو ينتظر الكثيرون قيام نظام شرق أوسطي جديد في المنطقة خلال المستقبل القريب؟

أولاً: ظروف وأسباب النشأة

١ ـ مجموعة متغيرات البيئة العربية

أولاً: منذ أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها ساد شعور عام بين شعوب المنطقة بأن ما عانته خلال خمسمائة عام أو أكثر من القمع العثماني لا يجوز أن يتكرر. ولكن فوجئت هذه الشعوب بأن الأوروبيين يدبرون لها مستقبلاً لا يختلف كثيراً. وعاشت هذه الشعوب فترة أخرى من المعاناة في ظل استعمار جديد. وجرّبت ما لم تجرّبه مع الاستعمار العثماني، جربت النضال والكفاح، وجربت الطموح إلى الترقي والنهضة من خلال علاقة مباشرة مع الغرب وليس من خلال نظريات وحركات كانت تموج في تركيا.

وقرب نهاية المرحلة الاستعمارية كانت الساحة العربية، خصوصاً في منطقة المشرق العربي ومصر، زاخرة بعناصر تقدم إيجابية. كانت هناك فئة مثقفين تتوسع

باطراد وتكاد تجتمع على أهداف محددة. وكانت هناك نخب سياسية وطنية متقاربة الميول والثقافة والانتماء الطبقي. ووجدت مراكز ثقافة نشطة ومتطورة ومتناهية، يمتد إشعاعها في اتجاهات شتى، وفي أقاليم متعددة من الوطن العربي الواقع تحت الاستعمار الأوروبي.

ثانياً: كانت المنطقة تعيش أحلاماً كباراً. أحلام الشباب. فالكل كان في مرحلة شباب. الشعوب شابة لأنها لا تنظر إلى الماضي وإنما منطلقة نحو الاستقلال والرخاء. والزعماء كانوا شباباً حتى كبار السن منهم، فالمستقبل بدا لهم زاهراً وحاملاً كل الوعود في التغيير والتطوير واتساع قاعدة المشاركة وتعددية الأفكار والأحزاب. والأفكار كانت شابة طموحة، وكانت مطمئنة إلى قدرتها على هزيمة الاستعمار واللحاق بمستوى ثقافته وتقدمه الاقتصادي والاجتماعي. وظهرت قيم وفئات جديدة، قيم بناء الدولة والمجتمع بالعمل والإنتاج، وفئات الطبقة الوسطى المدنية الملتزمة بالتحول نحو الصناعة والانفتاح على العالم الخارجي.

ثالثاً: لم يكن في كل المنطقة العربية دولة حققت استقلالها الكامل باستثناء العربية السعودية واليمن، بينما وُجدت خمس دول باستقلال رمزي، أي غير كاملة الإرادة.

رابعاً: بين الدول السبع التي شهدت نشأة النظام، تميزت مصر بخصوصية معينة. فهي الدولة الوحيدة التي بدأت عملية نهضة في القرن التاسع عشر وأُحبطت. ولكن رغم الإحباط احتفظت بمقومات الدولة المركزية وبإصلاحات البنى التحتية التي أدخلها نظام محمد علي. وهي الدولة الوحيدة التي تخلّصت قبل غيرها من قيم وتخلّف الإدارة العثمانية. وهي الدولة الوحيدة في المشرق التي لم يبخل عليها الاستعمار الأوروبي ببعض أساليب التقدم الغربي في السياسة والإدارة والزراعة والتعليم العالي ولمدة أطول من أي استعمار أوروبي آخر في المنطقة.

هذه الخصوصية أهلت مصر لكي تؤدي دوراً تجمعياً تطور فيما بعد ليصبح دوراً موازناً في النظام العربي. وشهدت فترة النشأة ولادة نمط تحالفات استمر مدة طويلة. اتسم هذا النمط بطابع المرونة متجاوزاً بمرونته الاختلافات الايديولوجية. ولم يكن دور مصر مفروضاً عليها. كانت لها رغبة في أن تمثل دوراً، وارتبطت هذه الرغبة بعدد من المصالح القطرية المصرية. كانت هناك مصلحة اقتصادية في أسواق بمنطقة الشام، ومصلحة أمنية تقليدية في استقرار حدودها الشرقية ومقاومة التوسع الصهيوني. بمعنى آخر توفر عنصران ضروريان: توفر عنصر القدوة متمثلاً في التقدم النسبي في نواحي السياسة والاقتصاد والثقافة، وتوفر عنصر الرغبة المصرية في القيام بدور إيجابي نشط في التفاعلات العربية وعدم الانعزال داخل دعاوى وأطر وحدة وادي النيل أو المجتمع المتوسطي. هذان العنصران رغم أهميتهما، إلا أنهما وحدهما لا

يكفيان. فقد تتوفر القدوة، أي رضاء الأطراف الأخرى عن مكانة مصر ودورها، وقد تتوفر الرغبة، أي حاجة مصر القطرية لتمثل دوراً خارج حدودها، ولكن يبقى العنصر الحاسم وهو الإرادة. وقد شهد تطور النظام العربي خلال مراحله المختلفة اجتماع هذه العناصر الثلاثة كما شهد انفرادها. وفي حالات الانفراد كان افتقار هذه الثلاثية إلى أي ركن من أركانها كفيلاً بتحجيم الدور المصري وترتيب آثار معينة.

خامساً: نشأ النظام العربي بينما كانت الحدود بين الأقطار العربية منخفضة الارتفاع، وكانت الحدود بين المنطقة العربية وبيئتها الاقليمية شديدة الارتفاع. كان البشر والمال والتجارة تعبر الحدود السياسية في سهولة ودون عراقيل وبغير مشكلات وتأشيرات دخول وتفتيش أمتعة وحواجز جمركية. كان المسافر يركب القطار من بيروت ولا يغادره ـ إن شاء ـ إلا في القاهرة. وكان العمال العرب يتنقلون بين مصر وسوريا وفلسطين ولبنان والعراق في مواسم الحصاد. كانت منتجات حلب ودمشق تباع في مصر والبضائع المصرية تباع في لبنان وسوريا والعراق.

وكذلك كانت الأفكار، الحدث الثقافي في بيروت والقاهرة ودمشق كان حدثاً عربياً. والتفاعل مع تطورات السياسة في أي قطر عربي آخر كان قوياً ومستمراً. كانت الندوات الثقافية والسياسية تعقد دون تدخّل الحكومات وخارج وصايتها. وتشكلت آنذاك أول التجمعات النقابية عبر القطرية.

٢ ـ مجموعة متغيرات البيئة الاقليمية

أ ـ تركيا «الكمالية»

كان للتحولات التي نفذّها كمال أتاتورك آثارها المباشرة في نشأة النظام العربي. فقد أنهت هذه التحولات مرحلة قرون طويلة من التبعية الذهنية العربية للخلافة العثمانية وفجرت في الشارع العربي رغبة كانت مكبوتة في التميز وإثبات الذات. كما أن هذه التحولات أدت إلى انكفاء الطرفين العربي والتركي لتحقيق أسبقيات أخرى. فالأتراك قرروا أن يديروا ظهرهم للمنطقة العربية. حاولوا قبل أن يتخلوا نهائياً عن العرب الاحتفاظ ببعض الأراضي العربية، ونجحوا باستلاب الاسكندرون وفشلوا في الاستيلاء على شمال العراق، ثم بعد ذلك اتجهوا بكل طاقتهم نحول الشمال والغرب. وأعلنوا نيتهم في نبذ الماضي بكل قيمه وتراثه وأفكاره وتطلعوا إلى أن يكونوا جزءاً من أوروبا، ولذلك قطعوا معظم صلاتهم بالشعوب العربية. فارتفعت الأسوار بين المنطقة العربية وتركيا. وظلت هكذا مرتفعة مدة غير قصيرة.

إلى جانب هذا التوجه التركي، كانت كل الظروف التركية والظروف في المنطقة العربية تقف حائلاً دون تجدد الصلات حتى لو أراد الطرفان. فتركيا خرجت من

الحرب الأولى مدمرة، ضعيفة الاقتصاد، مفتقرة إلى معظم مصادر قوة الدولة الحديثة. وكانت أيضاً قلقة من قيام نظام شيوعي على أبوابها الشرقية، لا ينفع في مواجهته سوى البحث عن تحالفات جديدة في الغرب. كذلك وجدت في المنطقة العربية تيارات مناقضة لكثير من الممارسات العثمانية ثم التركية الكمالية، ووجدت أيضاً دولتان أوروبيتان ـ هما فرنسا وبريطانيا ـ عاقدتي العزم على قطع ما تبقى من انتماءات وولاءات تركية بين الشعوب والنخب العربية.

ب ـ إيران الشاهنشاهية

على الطرف الآخر من المنطقة العربية كانت إيران ترزح تحت شكل من أشكال الهيمنة الاستعمارية، كمعظم جاراتها العربيات. وكانت كالمنطقة العربية تموج بتيارات سياسية متعددة، بعضها مناهض للاستعمار وساعٍ للاستقلال. وبذلك اختلفت إيران عن تركيا في العديد من الأمور.

ففي تركيا توافرت إرادة مستقلة تسعى لاستبدال كل الأسس القائمة بأسس جديدة، والانطلاق نحو بناء دولة حديثة عصرية على النمط الغربي. أما إيران فكانت مكبّلة بنظام شبه امبراطوري متسلط وبعقيدة دينية راسخة واستعمار غربي مسيطر على موارد الثروة وخطر شيوعي أكثر بروزاً من الخطر الذي واجهته تركيا. ورغم هذه الاختلافات كانت النتيجة بالنسبة إلى المنطقة العربية واحدة. فإيران كتركيا كانت مهتمة بمشكلاتها الداخلية، غير راغبة أو غير قادرة على التخطيط التوسعي أو الاختراق المذهبي والسياسي لأقاليم عربية متاخمة. فضلاً عن ذلك كله كانت إيران جزءاً مندمجاً في نظام أمن بريطاني في الخليج، الأمر الذي حد من احتمالات التطلع نحو توسيع النفوذ الإيراني في الساحل العربي للخليج.

لذلك توافقت نشأة النظام العربي مع وجود حدود بين المنطقة العربية وإيران، ساعدت على التمييز بين العرب والفرس، وساهمت بشكل غير مباشر في دعم الفكرة العربية أو العروبية وتنقيتها من الرواسب الإقليمية.

ج ـ الغزوة الصهيونية

تزامنت نشأة النظام العربي مع غزو اليهود واستيطانهم أرضاً عربية في فلسطين. ويختلف الحال هنا عن حال تركيا وإيران. ففي حال تركيا بالذات، وحال إيران إلى حد ما، قامت حدود لم تكن موجودة. وقامت الحدود على أطراف المنطقة العربية لتفصل بين ثقافات متقاربة أو عقيدة واحدة وإن اختلفت مذاهبها أو ممارستها. أما في حال الغزوة الصهيونية فقد حدث اختراق لقلب المنطقة العربية وليس عبر أطرافها ومن ثقافة متباينة تمام التباين. فكانت في واقع الأمر تحدياً لفكرة العروبة.

وبذلك ورغم الاختلاف مع حالة تركيا وحالة إيران، ساهمت الغزوة الصهيونية في مزيد من البلورة والدعم للفكرة العربية لأنها جسدت قيام مشروع مناقض للعروبة ومنتقص من أرضها ومهين لأحلامها وطموحاتها. فكانت الغزوة حافزاً إيجابياً في عملية نشأة النظام، وكان انشغال تركيا وإيران بأمور واهتمامات أخرى حافزاً مساعداً في هذه العملية.

نخلص في هذا الجزء عن متغيرات البيئة الاقليمية، إلى أن جميع المتغيرات المتعلقة بأطراف الجوار ساهمت في رسم وتحديد حدود النظام العربي، وساعدت على نشأة النظام.

٣ ـ مجموعة متغيرات البيئة الدولية

كانت حقبة الأربعينيات مرحلة انتقالية في النظام الدولي، بين نظام تعدد الأقطاب الذي ساد قبل الحرب العالمية الثانية، ونظام القطبية الثنائية الذي نشأ في الخمسينيات.

ورغم أنها كانت مرحلة انتقالية، إلا أنها أثّرت تأثيراً عميقاً في تطور الأوضاع في الشرق الأوسط عموماً وفي المنطقة العربية خصوصاً، إذ كانت ذات ملامح حادّة والتحولات الدولية التي تمت خلالها كانت عميقة ومتسارعة. فقد خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية أقوى دول العالم قاطبة، أقواها عسكرياً وأقواها اقتصادياً. كانت الأقوى عسكرياً منذ أن تحولت خلال شهور قليلة بعد كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤١ من قوة عسكرية كبيرة إلى قوة عسكرية عملاقة. وظلت تقوى خلال الحرب بسبب قدرتها العظيمة على تعبئة جميع مواردها لخدمة النشاط العسكري، وبسبب الخسائر الفادحة التي منيت بها قوى المحور وقوى الحلفاء على حد سواء نتيجة انتشار خطوطها القتالية وبسبب ـ ولعله أهم الأسباب ـ موقع أمريكا الجغرافي الذي سمح لها بتأمين قواعد الإنتاج والثروة الأمريكية وإبعاها عن ساحات التدمير والقتال.

وخرجت الأقوى اقتصادياً، إذ كانت تنتج وحدها في سنوات ما بعد الحرب ما لا يقل عن ٧٠ بالمئة من مجمل الناتج العالمي. فقد أدى النشاط العسكري إلى التشغيل الكامل للطاقات الصناعية والزراعية والبشرية، وحقق رواجاً في الاقتصاد الأمريكي. وساعد في سنوات ما بعد الحرب على ربط السياسة الأمريكية بعدد من الالتزامات والتعهدات العسكرية الدولية، الأمر الذي حافظ على مستوى التفوق الاقتصادي والعسكري لفترة طويلة من الزمن. وقد تناسب التوسع في الالتزامات الأمريكية الخارجية مع طاقة الاقتصاد الأمريكي إلى حد أنه كان يمكن للمحللين الأمريكيين التنبؤ للولايات المتحدة بدور القطب الأوحد وبنظام دولي أحادي القطبية.

ساعد على هذا التطور خروج الاتحاد السوفياتي من الحرب وقد تعرّض جزء

كبير من طاقته الإنتاجية للحصار. ولكنه احتفظ بقدرة عظيمة على التعبئة الجماهيرية ومستنداً إلى استراتيجية توسعية، وخرجت أوروبا من الحرب محطّمة عسكرياً واقتصادياً وخصوصاً ألمانيا وإيطاليا، إلا أن بريطانيا وفرنسا رغم مصاعبهما الاقتصادية والعسكرية ورغم اضطرارهما أثناء الحرب وتحت الضغوط الأمريكية والسوفياتية لبذل وعود لعدد من مستعمراتهما بالاستقلال، كلاهما خرج من الحرب مجدداً العزم على المحافظة على قواعد نفوذه في افريقيا وآسيا ومضيفاً إليها قواعد جديدة في المستعمرات التي كانت لإيطاليا وألمانيا قبل الحرب.

ورغم الحالة الانتقالية التي كان النظام الدولي يمر فيها، فقد تشكّلت خلال الحرب قيادة اسمية أو رمزية للنظام الدولي، وكانت تضم قيادات دول الحلف، وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا، ثم انضمّ إليها كل من فرنسا والصين، ووضعت القيادة لنفسها هدفين رئيسيين:

الهدف الأول: إضفاء صفة الشرعية الدولية على هذا الحلف. وقد تحقق هذا الهدف بإنشاء منظمة الأمم المتحدة وتشكيل مجلس الأمن كبؤرة أو مركز هذه الشرعية الدولية الجديدة.

أما **الهدف الثاني:** فقد تحقق بتقسيم العالم بين الدول قائدة هذا التحالف. فقسّمت أوروبا بين الولايات المتحدة ومعها بريطانيا وفرنسا وبين الاتحاد السوفياتي، وأعيدت لكل من بريطانيا وفرنسا ممتلكاتهما، ووزّعت ممتلكات دول المحور على الدول القائدة، فذهبت ممتلكات يابانية إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وممتلكات ألمانية وإيطالية إلى بريطانيا وفرنسا، واتخذ قرار أو التقت المصالح على تسهيل إقامة دولة إسرائيل.

إلا أن القيادة الفعلية للنظام الدولي خلال تلك المرحلة كانت الولايات المتحدة الأمريكية، وكان هدفها الرئيسي عقب انتهاء الحرب تأكيد هذه القيادة وتأكيد أنها قيادة منفردة. ولتحقيق هذا الهدف مارست الولايات المتحدة سياسات معينة، فقصفت اليابان المنهزمة بالقنبلة الذرية، أي استخدمت أقصى وأحدث أدوات العنف كدليل قاطع على حيازة القوة الفاصلة بين القيادة في أعلى مراتبها والقيادة في مراتب أقل. وتدخلت بسرعة في آسيا وتحديداً في الصين وفي جنوب أوروبا وخصوصاً البلقان لإيقاف المد الشيوعي وتحجيم الامبراطورية السوفياتية عند الحدود المتفق عليها خلال الحرب، وسارعت إلى تأمين إيران وتركيا ضد التمدد السوفياتي في اتجاه الشرق الأوسط، أي في اتجاه النفط والممرات المائية. في الوقت نفسه قررت الولايات المتحدة أن أقصر الطرق لضمان هيمنة طويلة على قوى المحور هو الإسراع «بأمركتها»، أي استبدال جميع مقوماتها الهيكلية والتعاقدية بهياكل وعقائد أقرب ما تكون إلى نظام الحياة الأمريكية.

كانت تلك هي الاهتمامات الرئيسية للولايات المتحدة القائد الفعلي للنظام الدولي خلال مرحلة السيولة التي سادت نهايات الحرب العالمية الثانية وأعقبت نهايتها. وهي اهتمامات، كما نلاحظ، تتعلق أساساً بإيقاف المد الشيوعي، وتطويع دول المحور المنهزمة، وتتعلق أيضاً بالشرق الأوسط، ولكن بأطرافه وليس بقلبه، فإيران وتركيا حظيتا بالاهتمام من خلال ما يتهددهما من أخطار التمدد الشيوعي وأهميتهما الاستراتيجية. أما المنطقة العربية فلم تحظ باهتمام كبير ولأسباب، **أولها** أن المنطقة العربية في هذه الحسابات الكونية تقع جزءاً من منطقة الشرق الأوسط حيث تكون الأطراف الأقرب إلى الخط الشيوعي هي الأهم. **وثانيها** أن الولايات المتحدة كانت مطمئنة إلى خبرة البريطانيين في شؤون العرب بينما تكاد تنعدم خبرتها هي نفسها في هذا الشأن. **ثالثها** أن الولايات المتحدة رفضت الاعتراف بقوة الدفع القومية في المنطقة. ويظهر هذا الاتجاه من موقف الولايات المتحدة الرسمي إزاء إنشاء جامعة الدول العربية وإصرارها على أن تكون هذه الجامعة منظمة للتعاون الثقافي بين أقطار المنطقة، ولا يتجاوز نشاطها هذا الميدان. **رابعها**، أن النفط العربي كان ما زال بالنسبة إلى أمريكا سلعة استثمار أكثر منه «اكسير حياة».

الخلاصة: نشأ النظام العربي في ظروف مؤاتية أهمها:

١ ـ كانت الشعوب العربية تمر في مرحلة تتسم بالفورة والحماسة. آمالها كبار، وكانت تحلم، وكانت راغبة في التميز والانتماء إلى هوية محددة هي العروبة.

٢ ـ كانت إمكانات الأقطار العربية شبه المستقلة أو المستقلة متقاربة. لم توجد فروق صارخة ولا فجوات واسعة في أنماط الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٣ ـ كانت دولتا الجوار ـ تركيا وإيران ـ منشغلتين بشؤونهما عن العرب.

٤ ـ كانت الغزوة الصهيونية مصدراً من مصادر التحدي للوجود العربي الناشئ وحافزاً لسرعة تحقيق انتماء مستقل وبناء نظام اقليمي قادر على مواجهة هذه الغزوة.

٥ ـ كانت الحدود بين أقطار وشعوب النظام ضعيفة، بينما كانت الحدود التي تلف المنطقة العربية عالية وقوية.

٦ ـ كانت للولايات المتحدة أولويات أخرى أهم في مناطق أخرى من العالم أو على أطراف الشرق الأوسط، وكانت مطمئنة إلى خبرة بريطانيا في إدارة شؤون العرب وصنع مستقبلهم.

ثانياً: مرحلة الانهيار والبعثرة

١ ـ أين نحن الآن؟

إن هذا السؤال الذي يطرحه كل عربي هذه الأيام يثير هو نفسه أسئلة أخرى. فعندما نسأل: أين نحن؟ نجد أنفسنا مطالبين أولاً بتعريف «نحن» من نحن؟ وهل

يحق لأي فرد منا الآن أن يستخدم ضمير الجماعة فيقول نحن؟ كذلك عندما نسأل أين نحن الآن؟ قد نجد صعوبة في تحديد الفترة الزمنية التي يقاس بها هذا «الآن». وبالتأكيد فالآن عند التفكير في كتابة هذه الورقة غير «الآن» عند البدء في كتابتها، غير «الآن» بعد أن طبعت. وكلها غير «الآن» الذي تُقرأ فيه. هذه هي طبيعة مرحلة السيولة الدولية والإقليمية التي نمر فيها. فالأحداث التي تتلاحق بسرعة تحرمنا من التوقف عند واحدة منها للتروي والتدبّر، أو لاستخلاص دروس وعبر، أو لاستشراف المستقبل.

ومع ذلك، فلا بد لنا كي نحاول تلمس طريق المستقبل أن نبحث في أهم متغيرات الوضع القائم، عسانا نجد بينها هذا المتغير أو مجموعة المتغيرات الأكثر تحكماً في واقعنا وفي مستقبلنا.

٢ ـ مجموعة متغيرات البيئة العربية

أ ـ شعوب تعاني أزمات ثقة مستحكمة، أزمة ثقة داخل كل شعب وربما داخل كل فرد، وأزمة ثقة بين الشعوب وبعضها البعض، وأزمة ثقة في الذات العربية كذات جماعية. إنها سلسلة خطيرة من أزمات ثقة لا عهد للأمة العربية بها، وأعتقد أنها في جانب منها تعبير عن عقاب للذات، إذ لم تعد هذه الشعوب راضية عن موقفها التقليدي الثابت عبر حقب متعددة، وهو الموقف المحتج بسوء تصرف الأنظمة الحاكمة وبتحملها مسؤولية كل فشل وكل هزيمة وكل انهيار. أعتقد أن الشعوب العربية قد توصّلت إلى اقتناع ـ وربما خاطئ ـ بأنها عاجزة عن فعل شيء أمام طوفان الإحباط وطوفان التحولات الدولية والإقليمية الراهنة، ولذلك تتردد وبقوة كلمات وأفعال تعكس الاستهانة بالذات كما تتردد في جرأة وبلا حياء دعاوى التنكر لكل ما هو عربي.

ب ـ بعثرة على مستوى النظام العربي. وقد بدأت البعثرة عندما اهتز تمسُّك العرب بالهوية العربية واتجهوا إلى البحث عن هويات أخرى تحل محل هويتهم العربية أو تسبقها في أولويات الانتماء. ويبدو لي ـ كما يبدو للكثيرين ـ أن معظم العرب لم يعثروا حتى الآن على هوية أخرى تناسبهم، على عكس عدد من شعوب الاتحاد اليوغوسلافي والاتحاد السوفياتي. فالكرواتيون والمقدونيون والألبانيون وغيرهم تخلوا عن هويتهم اليوغوسلافية التي فرضها عليهم الاتحاد اليوغوسلافي ولكنهم استعادوا بسرعة هويات أسبق وأقوى. وكذلك الشعوب السوفياتية ـ حتى تلك التي عاشت قروناً طويلة في ظل روسيا القيصرية ثم روسيا السوفياتية ـ فقد استعادت فوراً هوياتها الأصلية فور اندثار الهوية السوفياتية وزوال السلطة المركزية في موسكو.

وبينما يحدث هذا في يوغوسلافيا وأقاليم الاتحاد السوفياتي يصر بعض العرب

على استنفار هوية قطرية في أقطار لا يزيد عمرها السياسي والجغرافي على أربعين أو خمسين عاماً، ويحاول فرضها على شعب هويته العربية ـ الإسلامية مستمرة منذ قرون متعددة. بعض آخر اختلق تناقضاً بين العروبة والإسلام، وفي نيّته ربما التشكيك في كليهما معاً لإفساح المجال أمام هوية جديدة، أو للتقليل من أهميتهما كمصدر مشترك لشرعية الحكم. بعض ثالث يحاول ابتكار هوية إقليمية ضيّقة تجتزئ أو تفتت الهوية العربية الإسلامية، وبعض رابع يبدو أنه خجل من هويته أو يائس منها ومن أوضاعه القطرية والإقليمية يسعى للتفلت من المنطقة بأسرها لو أمكنه ذلك، ولكن لأن الانفلات غير ممكن، نجده يتجاوز هويته العربية والإسلامية نحو أمل في هوية متوسطية أو شرق أوسطية. أدّى هذا الاختلاف إلى البعثرة، ثم أدت البعثرة في غياب وحدة الهوية إلى تدهور النزاعات العربية وإلى وضع يكاد ينطبق عليه وصف الحرب الأهلية العربية. وما وقع في الخليج لم يكن في حقيقته سوى ارتفاع حاد ومفاجئ في منحنى هذه الحرب. وأعتقد أن المنحنى لم يهبط كثيراً عن نقطة القمة التي ارتفع إليها خلال الأزمة، أي أننا ما زلنا في خضم حرب أهلية عربية.

ج ـ قبول رسمي عام بفشل النظام الاقليمي العربي أو بتوقع انهياره انهياراً كلياً، ومؤشرات هذا القبول الرسمي العام متعددة، إذ توقف أو كاد يتوقف العمل العربي المشترك في مجالاته كافة، لا تنسيق عربي في الأمن أو الاقتصاد أو السياسة، لا اجتماعات للقمة العربية منذ قمة أزمة الخليج، لا اهتمام بتنفيذ عهود ووعود تنشيط جامعة الدول العربية. من ناحية أخرى تعددت تصريحات كبار المسؤولين العرب الصريحة والواضحة حول ضرورة إعادة النظر في النظام العربي وسلوكياته وقواعده، وحدثت أكثر من إشارة محددة إلى إعلان دمشق باعتباره نواة النظام الاقليمي الجديد. من ناحية ثالثة تكثفت مساعي بعض الأقطار العربية لربط اقتصاداتها وسياساتها بمجموعات اقليمية أوروبية. ومن ناحية رابعة، ولعلها أهم مؤشرات القبول الرسمي لدى أكثر من قطر عربي بفشل النظام أو إعلان انهياره هو تلك التصريحات المتكررة بتعمد حول موضوعين أساسيين: **أولهما** رفض فكرة ضرورة عقد مصارحة تعقبها مصالحة عربية عامة، **وثانيهما** التنديد بسخرية أحياناً وبتعالٍ وتكبُّر في أحيان أخرى بالعرب والعروبة.

د ـ زيادة هائلة في إجراءات التقوقع القطري في مواجهة الأقطار العربية الأخرى. من هذه الإجراءات التوسع في الإجراءات الأمنية على الحدود وفي المطارات والموانئ، وتكثيف التعتيم الإعلامي في عدد من الأقطار العربية وخصوصاً في ما يتعلق بالتطورات في الأقطار العربية الأخرى، ووضع قيود جديدة على انتقال رؤوس الأموال والعمالة والأفكار والبضائع ووسائل النقل بين الأقطار العربية.

هـ ـ توفر قدر أكبر من الرغبة ـ الصريحة حيناً والخجولة حيناً آخر ـ لبناء

علاقات قوية مع دول الجوار، تركيا وإيران وإسرائيل، حتى لو تم هذا البناء على حساب العلاقات العربية. ولا يخفى أن جزءاً لا بأس به من هذه الرغبة ليس عربي المنبع بقدر ما هو نتيجة ضغوط وإيحاءات وإغراءات من خارج المنطقة.

٣ ـ مجموعة المتغيرات الاقليمية

أ ـ يتميز سلوك إيران في المرحلة الراهنة بما يبدو وكأنها تمارس حقوقاً لها في المنطقة العربية. والواضح أن سلوكها يتميز بالذكاء ودقة التخطيط وسرعة الحركة، فقد حافظت بمهارة على علاقاتها بسوريا ونفوذها في لبنان، وطرحت نفسها رصيداً محتملاً أو ممكناً للمقاومة الفلسطينية في حال فشل محادثات السلام أو في حال انشقاق الفلسطينيين عن بقية العرب، أو انقسامهم على أنفسهم. وتواصل إيران عملية نفاذها في جنوب العراق ومشاركتها في تنظيم المعارضة العراقية ضد الحكم في بغداد، وتمد نفوذها العقائدي إلى مناطق جديدة في الوطن العربي، فقد نشطت في السودان واليمن وفي القرن الافريقي وشمال افريقيا، وتسعى إلى استئناف ودعم روابطها بأقطار الخليج.

بمعنى آخر يختلف الموقف الإيراني من المنطقة العربية اختلافاً جذرياً عن الموقف خلال مرحلة نشأة النظام العربي. فإيران متطلعة إلى لعب دور بارز في تطورات ومستقبل المنطقة العربية، وتمارس سياسات نشطة ثورية عقائدية في اتجاهات معينة وبراغماتية في اتجاهات أخرى. ولكن جدير بالأخذ في الحسبان عدد من القيود والمحددات، فإيران تعاني مشكلات داخلية كبيرة ولا يبدو حلّها ماثلاً في الأفق المنظور، وهي تواجه هذه المرة وجوداً عسكرياً وسياسياً أمريكياً في منطقة الخليج لا يقل أهمية عن الوجود البريطاني في الأربعينيات، وهناك فراغ سياسي ناشئ في جمهوريات وسط آسيا الإسلامية جاذب للاهتمام الإيراني. وهناك أيضاً احتمالات التصادم مع تركيا ليس فقط في وسط آسيا ولكن أيضاً في قضية الأكراد إذا استفحلت. ومؤكد حتى الآن أنه رغم هذه القيود والمحددات يتكثف النشاط السياسي الإيراني المتوجه إلى المنطقة العربية.

ب ـ وفي تركيا يحدث تطور مماثل. فبعد أعوام طويلة من ممارسة سياسة خارجية تتجاهل العرب بالتعالي عليهم أو بالتحالف مع خصومهم، وبعد أعوام طويلة من التركيز السياسي على أوروبا الغربية وحلف الأطلسي بهدف كسب الهوية الأوروبية ومحو الهوية الشرق أوسطية أو الإسلامية، عادت تركيا تتطلع بعين إلى جنوبها العربي دون أن تترك عينها الأخرى تغفل عن أوروبا. وقد أتت العودة متدرجة، إذ بدأت عن طريق المشاركة في أنشطة المؤتمر الإسلامي، ثم تطورت حتى صارت تمثل اختراقاً جديداً للمنطقة العربية برز من خلال التخطيط منذ مدة لمشروعات المياه الاقليمية، ثم

برز بوضوح أكثر في الدور العسكري ضد العراق، ثم أصبح صارخاً عندما بدأت تركيا تستخدم صياغات الحلف العثماني في خطابها الموجه إلى العرب، ومنها خطاب رئيس جمهوريتها في مؤتمر دكار الإسلامي والتصريحات الرسمية المتعددة.

وتختلف العودة التركية إلى المنطقة العربية عن النشاط الإيراني فيها في نواح مهمة، فتركيا تعود إلى المشاركة في السياسة الاقليمية بمسحة شبه عدوانية. برز هذا بوضوح في مسألة المياه مع العراق وسوريا وفي مسألة قواعد الأكراد المقامة على الأراضي العربية. وعلى عكس إيران تركز تركيا اهتمامها الاقليمي على مناطق جوارها المباشر وخصوصاً منطقة الهلال الخصيب. وفي الوقت نفسه تنشئ علاقات اقتصادية مع بلدان الجزيرة وشمال افريقيا. بينما تعتبر إيران المنطقة العربية بأسرها من الخليج إلى المحيط ساحة لنشاطها السياسي والعقائدي. وتعتقد تركيا أنها تمثل البديل الذي تفضله النخبة السياسية العربية إذا اضطرت هذه النخبة إلى موقف تختار فيه بين إيران وتركيا. تركيا تقدم نموذجاً طورته خصيصاً ليناسب التطور العقائدي في المنطقة العربية. فقد ثبت للنخبة الكمالية التركية أن العلمانية المتطرفة لم تكن سياسة واقعية في تركيا ذاتها. ولذلك عادت تركيا بالتدرج نحو الاعتراف بحقيقة وجود العقيدة الإسلامية كعنصر من عناصر العمل السياسي الداخلي والاقليمي، ولكنها تمسكت بأن الإسلام عنصر واحد من تلك العناصر وليس العنصر الرئيسي كما تدعو إيران.

ولكن رغم هذه الاختلافات، فتركيا كإيران تخضع لقيود ومحددات على سياستها الاقليمية في الشرق الأوسط. فتركيا ما زالت مصرّة على أن ارتباطها بأوروبا يأتي في مقدمة اهتماماتها الخارجية، رغم أنها أدركت أن الطريق نحو تحقيق هذا الهدف أطول مما تصوّرت، ثم حدثت تطورات جذرية في الاتحاد السوفياتي أدت إلى لفت انتباه تركيا إلى أهمية العمق العرقي أو القومي في وسط آسيا، إذ إنها لو أهملت هذا العمق لتحوّل عمقاً مذهبياً لإيران، وهو الأمر الذي يهدد إن آجلاً أو عاجلاً الأمن القومي التركي. وفي واقع الأمر لا أستبعد أن يكون الاهتمام التركي بوسط آسيا مساوياً للاهتمام التركي بالهلال الخصيب، من حيث إن كليهما يخدم الهدف الرئيسي وهو توثيق الروابط التركية ـ الأوروبية.

ج ـ أربعون عاماً أو أكثر قليلاً نقلت إسرائيل في المنظور الدولي بل وفي العربي من دولة هامشية إلى دولة جوار. يصعب على أي مسؤول رفض الوجود الإسرائيلي أن يستمر الآن في الإصرار على هذا الرفض خصوصاً بعد أن أثبتت إسرائيل قدرتها على التحكم في مسارات الأحداث في المنطقة، وبعد أن حققت معظم أهدافها في بناء الدولة ثم تجديد عناصر سكانها أكثر من مرة، وبعد أن اعترفت بها الحكومات العربية واجتمعت بوفودها لتناقش معها مستقبل المنطقة وليس فقط مستقبل الفلسطينيين.

كان أهم هدف حققته إسرائيل هو ذلك الهدف المتعلق بضرورة العمل على

تفكك النظام العربي، كنظام ذي توجه قومي أو قومي وديني. ولا شك في أن إسرائيل لا تتحمل وحدها مسؤولية أو شرف تفكك النظام، فقد كان للنزاعات العربية المستمرة والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وآثارها في عقيدة النظام، مساهمات مهمة في هذا الشأن. المهم أنها حققت أو تحقق لها إنهاء التحدي الصهيوني كعنصر من عناصر استمرارية النظام العربي.

وأعتقد أن إسرائيل صارت أكثر استعداداً للتأقلم مع أوضاع دولية وإقليمية جديدة، ولا أستبعد أن يكون التفكير السياسي الإسرائيلي منصباً حالياً على وضع بدائل لعلاقاتها المستقبلية مع الولايات المتحدة. من هذه البدائل أن يكون دورها أكثر فعالية في تسيير أمور المنطقة واختراق تفاعلاتها وخصوصاً في منطقة الهلال الخصيب، ولا شك في أنها تنظر بعين الرضا إلى اختلال التوازنات العربية وانهيار قيم النظام العربي لأنها تطورات تساعد الأقطار العربية إن آجلاً أو عاجلاً على إدماج إسرائيل في تحالفاتها المرنة. هذا الاندماج سوف يؤدي إلى زيادة أرصدة إسرائيل الدولية الإقليمية ويقوي ساعدها في مواجهة أي احتمال بتغيير السياسة الأمريكية تجاهها، أو أي احتمال بتراجع مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي.

٤ ـ مجموعة متغيرات البيئة الدولية

أ ـ في مرات ثلاث خلال قرن واحد وقعت أحداث دولية هائلة وأعقبها جميعاً حالة سيولة في العلاقات الدولية واختلال في توازن القوى. وفي المرات الثلاث بدون استثناء خرجت الولايات المتحدة على العالم معلنة نفسها القطب الأوحد ومبشرة بقيام نظام دولي جديد. حدث هذا الأمر في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وحدث في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وحدث في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي، القطب الأعظم الثاني في النظام الدولي. في المرتين الأولى والثانية لم يدم استمتاع الولايات المتحدة بزعمها أو بزعامتها طويلاً. في المرة الأولى تغلّب تيار الانعزالية في السياسة الأمريكية فتخلت الولايات المتحدة عن أي دور رئيسي لها في تفاعلات ما بين الحربين، وفي المرة الثانية وكانت أقوى قوة عسكرية وأقوى قوة اقتصادية، لم تمضِ أعوام إلا وكان الاتحاد السوفياتي قد زحف متقاسماً القمة الدولية مع الولايات المتحدة.

وقد يكون مبكّراً تقدير مدة ودرجة الاستمتاع الأمريكي الراهن بما تتصوره زعامة دولية منفردة. ولكن المؤكد أمامنا هو أن الفجوة التي تفصل الولايات المتحدة اقتصادياً عن القوى التالية ليست واسعة اتساع الفجوة التي كانت موجودة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. فالولايات المتحدة لا تنتج أكثر من خمس أو رُبع الإنتاج العالمي، وهي أكبر دولة مدينة في العالم، وهي الدولة ذات العجز الأكبر في الموازنة.

وهي أيضاً الدولة ذات التدهور النسبي الأعظم بين الدول الصناعية العظمى في معدلات التقدم أو في عموم النشاط الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي.

أما التفوق العسكري، فهي فعلاً الأقوى عتاداً واستعداداً، ولكن يوجد ثلاثة قيود تحد من هذا الإطلاق في التفوق.

القيد الأول: هو واقع وجود قوى نووية متعددة لديها صواريخ عابرة للقارات. بمعنى آخر يقف الرادع النووي والصاروخي لدى دول أخرى حائلاً يمنع انفراد الولايات المتحدة بموقع القمة العسكرية مثلما كان الوضع في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

القيد الثاني: وهو المتعلق بالأمور السياسية، فالقوة العسكرية إن لم تخدم أهداف الولايات المتحدة في المحافظة على وضع القمة، تصبح قوة غير قابلة للتصديق. إن الولايات المتحدة ليست في خصومة شديدة مع أي دولة أخرى ذات مصداقية عسكرية مهمة. وبالتالي فتفوقها العسكري لا يدخل بالضرورة أو بشكل حاسم في حساب توازنات القوة بين القوى الصناعية العظمى. معنى هذا أن هذه القوة لن تفيد إلا في مواجهة دول العالم الثالث. وهي دول لم تعد تُؤثّر في توازنات القمة الدولية.

القيد الثالث: وهو قيد يرتبط بمستوى التقدم التقاني في عدد من الدول الصناعية الكبرى. نتذكر جيداً كيف أن الولايات المتحدة تمكنت خلال شهور قليلة بعد كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤١ من بناء أقوى قوة عسكرية في العالم. حدث هذا نتيجة درجة عالية من التقدم التقاني واتساع قاعدة التصنيع في الولايات المتحدة، وحدث في الأربعينيات. الآن كم من الوقت تحتاج إليه اليابان أو ألمانيا لتتحول إلى دولة عسكرية متفوقة إذا دعت الظروف إلى هذا التحول؟

هذه القيود تعرفها القوى الصناعية الأخرى، وربما لا تعرفها ـ أو لا تريد أن تعرفها ـ بالقدر الكافي بعض دول وأقاليم العالم الثالث. ولذلك نشأت مستويات إدراكية مختلفة للنظام الدولي، فحيث يوجد الإدراك بهذه القيود تتعامل الدول على أساس أن المرحلة الدولية الراهنة مرحلة سيولة، أي مرحلة مؤقتة، يمكن استنفادها إلى نهايتها لتحقيق مزيد من القوة الصناعية والاستعداد لبناء القوة العسكرية والنفوذ السياسي دون خشية من الولايات المتحدة التي ترتبط مع هذه الدول في تحالفات ولا توجد خصومات شديدة بينها.

أما عند الدول التي لا تعترف بهذه القيود أو لا تعرفها، فالولايات المتحدة يجري التعامل معها على أساس أنها القوة العظمى المهيمنة، وأن النظام الدولي قد استقر في شكل نظام أحادي القطبية، وفي ضوء هذا الإدراك تصبح الولايات المتحدة في حقيقة الأمر قوة إقليمية كبرى أكثر منها قوة دولية عظمى. وليس سراً أن عدداً كبيراً

من الأقطار العربية من نوع الدول التي لا ترى القيود أو لا تريد أن تراها.

ب ـ أفرزت السيولة الدولية الراهنة، واختلال التوازن الدولي، حالة من الخلل في الشرعية الدولية يتطور تدريجياً في اتجاه الأزمة. فما يحدث الآن ما هو في حقيقة الأمر سوى تزييف على أعلى مستوى تقوم به القمة الدولية، إذ لا يخفى أن القرار الدولي يتخذ الآن داخل اجتماعات القمة الصناعية الدورية. بذلك يمكن القول إن الشرعية الدولية انتقلت في الواقع من الأمم المتحدة ـ وخصوصاً من مجلس الأمن ـ إلى هذه القمة السنوية. بمعنى آخر يشترك في إصدار القرار الدولي الذي ينفذ فعلاً دول ليست أعضاء دائمين في مجلس الأمن كاليابان وكندا وألمانيا، بينما لا تشترك فيه دولتان من الدول الدائمة العضوية في المجلس وهما الصين والاتحاد السوفياتي قبل أن ينهار، وروسيا بعد أن انهار.

وقع التزييف الثاني حين قررت الدول الصناعية الكبرى دون الرجوع إلى الأمم المتحدة أو استشارة أعضائها إحلال جمهورية روسيا تحديداً لترث المقعد الذي خلا بانهيار الاتحاد السوفياتي. ويتضح حجم التزييف من أمرين على الأقل:

الأمر الأول: هو أن روسيا لم تكن في الأصل عضواً في الأمم المتحدة، ومع ذلك نقد جرى تعيينها مباشرة في هذا المنصب وهي لا تحمل المؤهلات اللازمة.

الأمر الثاني: ان الأمم المتحدة كمنظمة دولية ومجلس أمنها كممثل ومنفذ للشرعية الدولية قد خلقا أساساً نتيجة توازن قوى معين خلال الحرب العالمية الثانية. هذا التوازن تغيّر ولم يعد أساساً مشروعاً للشرعية الدولية. وعلى كل حال لا أعتقد أن هذا الوضع سوف يستمر طويلاً، فالنظام الدولي لا يمكن أن يقوم إلا على توازن قوى فعلي، وأي أساس آخر ـ خصوصاً إذا كان مزيفاً ـ لن يكتب له ولا للنظام القائم عليه أي نجاح أو صدقية.

ج ـ شهدت الشهور والأعوام الأخيرة عودة أوروبا إلى سابق عهدها، بؤرة أو مركز الصراع الدولي. وأعتقد أن العودة ستبقى معنا لوقت طويل. لقد ابتكرت أوروبا نظام توازن القوى ليقلل فرص تدمير نفسها. وقد دمرت نفسها مرتين على الأقل في نصف قرن، ولن تتردد في العودة إلى هذا النظام، خصوصاً بعد أن انهار النظام الدولي الذي حافظ على استقرارها وحقق لها سلاماً دام النصف الأخير من هذا القرن.

وفي الواقع كانت أوروبا ـ وألمانيا تحديداً ـ أول من شعر ببدء انهيار النظام الدولي الثنائي القطبية، فتقدمت في هدوء ولكن بخطى ثابتة في سياسة الانفتاح على الشرق رغم معارضة الولايات المتحدة ورفيقات السوق الأوروبية المشتركة، وألمانيا ذاتها هي التي تسعى للتدخل في الحرب الأهلية اليوغوسلافية وهي التي تقود في ما

يبدو أفكار وخطط إنعاش تركيا وإيران. هذه التحركات الألمانية تقابلها تحركات فرنسية تجاه مناطق أقرب وبأهداف مختلفة، وكلها سوف تدفع آجلاً أو عاجلاً إلى قيام نمط جديد للتحالفات السياسية الأوروبية.

د ـ في هذه الأطر، إطار السيولة الدولية، وإطار هيمنة أمريكية في منطقة الشرق الأوسط تحديداً وشكوك دولية في هيمنتها الدولية، وإطار عودة أوروبا بؤرة للصراع الدولي ـ في هذه الأطر تزداد أهمية الشرق الأوسط خلال الأجلين القصير والمتوسط، لأسباب ثلاثة على الأقل:

(١) احتمال تدهور البعثرة العربية إلى حد نشوب حرب أهلية عربية أو حروب متعددة.

(٢) احتمال تفاقم المشكلات العقائدية والاجتماعية والاقتصادية في شمال افريقيا، بكل ما يحمله هذا التفاقم من خطر وتهديد للمصالح الأوروبية، فضلاً عن احتمال تمدد المشكلات وترابطها مع مشكلات مناطق وسط آسيا. هذا الترابط إن حدث سيؤدي في غالب الأمر إلى اضطراب شديد في النظام الدولي الشمالي الممتد من فلاديفوستوك إلى فانكوفر. فالشرق الأوسط يصبح عندئذٍ «البطن» الرخو للنظام العالمي الجديد.

(٣) احتمال أن تتصادم تركيا وإيران في صراعهما على النفوذ في وسط آسيا، وإيران وإسرائيل في صراعهما على النفوذ في الجزيرة العربية وسوريا ولبنان.

إذاً تجتمع الآن مجموعات متغيرات البيئة العربية والإقليمية والدولية حول قضية رئيسية هي: أن الأقطار العربية تحولت تحت تأثير البعثرة والحرب الأهلية السائدة إلى شظايا متناثرة وأفكار متناقضة ومتزاحمة، يفصل كل قطر عن الآخر أسوار عالية، لكن: الأسوار لم تحقق الأمن القطري، إذ تخترقها أفكار وأفعال الحرب الأهلية المستعرة في الوطن العربي، ويخترقها النفوذ الأجنبي القادم عبر الحدود المتهاوية على أطراف النظام العربي.

ثالثاً: بدائل المستقبل

لا توجد في السياسة خيارات أو بدائل صافية ومستقلة تماماً بعضها عن بعض. فالبديل الواحد قد يضم عنصراً أو أكثر من عناصر البدائل الأخرى. ونحن بالفعل نمرّ في مرحلة تتوفر فيها عناصر متعددة تصلح كل مجموعة منها كبديل، وتصلح جميعها في آن واحد كبديل غير مستبعد، وهو البديل الذي نعيش فيه الآن. على كل حال أتصور أن عناصر الوضع الراهن لو قسمت مجموعات لأمكن استخلاص ثلاثة بدائل للمستقبل:

البديل الأول: استمرار حالة التشتت والفوضى والبعثرة العربية، واحتمال التفلت في اتجاه نشوب معارك أخرى في الحرب الأهلية العربية الناشبة منذ مدة غير قصيرة، ولا يصعب تصور المستقبل في ظل هذا البديل، ففي ظله تم عزل مصر بقرارها وبقرارات عربية ودولية، وتحققت هيمنة إسرائيل على المشرق العربي وتفوقها العسكري، وفشلت الأقطار العربية في صنع توازن استراتيجي أو توازن قوى يحمي حقوقها ويمنع التوسع الإسرائيلي. وفي ظل هذا البديل ضعفت الهوية العربية وتوقّف التكامل بين الأقطار العربية، وتشوّهت سمعة العرب الدولية والإقليمية، ووقعت كارثة الخليج بواقعتيها: واقعة غزو العراق للكويت، وواقعة الحرب الأمريكية ضد العراق باسم الشرعية الدولية والشرعية العربية.

البديل الثاني: إعادة تنظيم المنطقة في شكل جديد يسمح باستيعاب بعض الأقطار العربية في نظام شرق أوسطي يضم تركيا وإسرائيل، وربما إيران بعد حين، ويستبعد باكستان التي ستفقد أهميتها الاستراتيجية، ويسمح هذا الشكل أيضاً بإمكانية قيام نظام إقليمي مختلط يجمع بين دول شمال افريقيا ودول جنوب أوروبا.

وهنا قد تختلف آليات نشأة النظام الشرق أوسطي عن آليات نشأة النظام العربي، ولكن قد تتشابه أيضاً بعض العناصر والمتغيرات:

ـ نشأ النظام العربي كاستجابة نسبية لعقيدة عربية سائدة. ونظام الشرق الأوسط ينشأ في غياب عقيدة عربية سائدة.

ـ نشأ النظام العربي كاستجابة نسبية لإرادة دولية وبمشاركة بريطانية. وينشأ نظام الشرق الأوسط كاستجابة أكبر لإرادة دولية وبمشاركة أمريكية.

ـ نشأ النظام العربي بهدف المحافظة على الوضع القائم في الهلال الخصيب. وينشأ النظام الشرق أوسطي لتحقيق الهدف نفسه، ولكن بعد أن يتشكل وضع قائم جديد.

ـ نشأ النظام العربي في ظل حماسة مصرية لإنشائه، وينشأ نظام الشرق الأوسط في ظل حماسة مصرية تكاد تكون مماثلة وإن اختلفت الأهداف والدوافع.

ـ نشأ النظام العربي كرد فعل للرغبات التوسعية لبعض أنظمة الحكم العربية، وينشأ نظام الشرق الأوسط مدفوعاً برغبات توسعية لبعض أقطار دول الجوار، ولكنه ينشأ أيضاً مدفوعاً بإرادة دولية محافظة على الوضع القائم الجديد بعد تشكيله.

ـ نشأ النظام العربي ثم أنشأ مؤسساته التكاملية والتنسيقية. ولن ينشأ نظام الشرق الأوسط إلا بعد أن تقوم أولاً آلياته التكاملية والتنموية والأمنية. ولن تنشأ المؤسسات إلا في مرحلة متقدمة ولتضم عشرات الآليات والمشروعات.

ـ نشأ النظام العربي مفتقراً إلى الموارد الذاتية الضرورية لتحقيق التكامل والأمن الاقليمي. وينشأ نظام الشرق الأوسط مزوداً بموارد ذاتية وخارجية كبيرة.

ـ نشأ النظام العربي وبين أهدافه تحدي الغزوة الصهيونية. وينشأ نظام الشرق الأوسط وبين أهدافه نزع هذا التحدي من الفكر السياسي العربي.

البديل الثالث: بديل لا تطرحه قوى دولية ولا عربية، أي أنه في حقيقة الأمر غير مطروح على الساحة. وإذا تم طرحه فقد يواجه تعتيماً سياسياً وإعلامياً أو صعوبات عملية وواقعية. ولكن أطرحه من باب الأمل والخوف من مجاهل المستقبل. الأمل هو أن نعود إلى النظام العربي بعد إنعاشه وتطويره وتغيير سلوكيات أطرافه وتحديثه، ثم نقرر بعدها أو لا نقرر الاندماج كمجموعة عربية في نظام شرق أوسطي.

وبطبيعة الحال هناك شروط يجب توفرها لتحقيق هذا البديل، وكلها تبدو شروطاً تعجيزية في إطار ظروفنا العربية الراهنة. هذه الشروط هي:

ـ أن يتنبه المسؤولون العرب إلى خطورة المشاركة في مستقبل دون اتفاق عربي مسبق واستعداد مشترك.

ـ أن يتناسى العرب ـ ولو مؤقتاً ـ خصوماتهم.

ـ أن يستعيد العرب ثقتهم في أنفسهم.

ـ أن تتوفر إرادة عربية جماعية، إرادة إنقاذ وخلاص، وإرادة بقاء.

وإذا توفرت هذه الشروط، حينئذٍ يمكن البدء بخطوات معينة: **أولها** وأهمها إعادة رسم حدود النظام العربي مع بيئتيه الاقليمية والدولية، وهذه ليست مهمة صعبة، فالحدود ترسم إذا اجتمع العرب وقرروا خطة عربية للاستفادة من المياه الاقليمية، ثم يتفاوضون على أساسها وعلى أساس مواردهم الاقتصادية مع القوى الاقليمية الأخرى. وترسم الحدود حين يصر العرب في موقف موحد على أن نزع السلاح الاقليمي يجب أن يتضمن نزع القدرة على إنتاج السلاح الاقليمي.

ثاني الخطوات: الخفض التدريجي في ارتفاع الأسوار والحدود الفاصلة بين الأقطار العربية. ويتحقق هذا الأمر من خلال خطة تنمية عربية شاملة تخصص الأولويات للعرب. ومن خلال هذه الخطة يمكن الاندماج أو التعامل مع خطط تكاملية في إطار نظام الشرق الأوسط.

ثالث الخطوات: ان يقرر العرب إعادة الحياة إلى مؤسساتهم العربية بعد تطويرها ورفع كفاءتها.

أما لماذا أطرح هذا البديل، أو لماذا أفضله على البديلين الآخرين فللأسباب التالية:

١ ـ السبب الأول والمباشر والمنطقي، أنه في ظل أي بديل آخر ستكون الهوية العربية في خطر. ومع احترامي لكل الآراء التي لم تعد تعطي الهوية العربية أهمية، أقول إن معظم العرب لا بديل لهم من هذه الهوية لسبب في منتهى البساطة، أن الأتراك والإسرائيليين والإيرانيين لن يقبلوا منح العرب هوياتهم. الكويتي لن يستطيع ـ حتى إن أراد ـ أن يكون إيرانياً، وتركيا لن تقبل أن يكون السوريون أتراكاً، واليهود ـ كما نعرف ـ لن يقبلوا أن يصبح العرب يهوداً.

٢ ـ إنه في ظل أي نظام بديل، ستصبح كل الهوامش العربية ـ أي كل الأقطار الواقعة حالياً على حدود النظام العربي مع بيئته الإقليمية ـ كلها ستصبح في خطر. وهو خطر من نوعين:

النوع الأول: هناك أقطار مهددة بالابتلاع أو الذوبان التدريجي في أقطار جوار إما بالهجرة أو بالهيمنة المطلقة.

النوع الثاني: هناك أقطار ستكون مهددة بالانفجار الداخلي بسبب اضطراب الهويات وضغوط دول الجوار على أقلياتها الطائفية والعرقية والسياسية... الخ.

٣ ـ كل الشرعيات العربية ستصبح في خطر، ولا مبالغة في هذا الأمر، لأننا نشهد الآن مقدمات هذا الخطر، إذ لا يخفى، ولا ننسى، أن شرعية أي نظام حكم في المنطقة العربية ما زالت تستند إلى أسس دينية أو تاريخية أو قومية. هذه الأسس ما زالت بعيدة جداً عن نظام إقليمي يعتمد أسساً من نوع آخر.

٤ ـ النظام الشرق أوسطي سيكون نظاماً حافلاً ومزدحماً بالتناقضات وأخطرها التناقضات الثقافية والحضارية. ولن أقارن هنا بين ثقافة اليمن أو السودان وثقافة تركيا. ولكن تكفي الإشارة إلى تناقض الأفكار بين تركيا وإيران أو بين إيران وإسرائيل.

٥ ـ أتصور أنه إذا قام نظام شرق أوسطي ـ في غياب فكرة عربية أو عروبية ـ فستكون خريطة النظام الايديولوجية كما يلي:

(أ) أقطار عربية متناثرة بلا فكرة تجمع بينها، وكل منها فاقد القدرة على توليد فكرة تجمع تياراته الداخلية.

(ب) ولكن في مقابل ذلك سنجد:

ـ في إسرائيل قومية يهودية صهيونية متعصبة وعنصرية.

ـ وفي تركيا قومية تركمانية متأصلة وقوية ومتجددة.

ـ وفي إيران قومية فارسية تاريخية مدعومة بطائفية دينية مذهبية.

بمعنى آخر، سوف تتحصن كل دولة من دول الجوار خلف متاريس ايديولوجية، ولن يجد المسؤولون العرب ما يتحصنون خلفه أو يحفزهم على التميز والتقدم.

(ج) ولهذا السبب نفسه يصعب تصور تحقيق استقرار إقليمي دون استخدام العنف والقوة. صحيح أن هناك تياراً سياسياً عاماً في المنطقة العربية يتجاهل الفكرة العربية وأهميتها، وأن هذا التيار هو أحد الأعمدة الرئيسية التي قد يُبنى فوقها نظام الشرق الأوسط، ولكن الصحيح أيضاً أن في المنطقة العربية مخزوناً ـ احتياطياً ـ هائلاً من العقائد يُخطئ من يظن أنه يمكن كبحها أو إيقاف سريانها وتسربها من تحت الحدود مهما ارتفعت الحدود القطرية، وهي تيارات تخمد أحياناً وتتفجر في أحيان أخرى، وكلنا نتذكر ما حدث خلال أزمة الخليج.

(د) أعتقد أنه من حق أي قطر عربي أن يعرف تفصيلات جميع مسودات مشروع النظام الشرق أوسطي، وهو النظام المدعو للانضمام إليه. هناك مسودات كثيرة خاصة بالحياة والتنمية الاقتصادية وضبط السلاح ولا أعتقد أنها طرحت على الأطراف العربية بأمانة أو بصراحة، بينما توجد مؤشرات تدل أنها طرحت على إسرائيل، أو أن إسرائيل شاركت في إعداد بعضها. لا أقول نرفضها، ولكن أقول إن واجبنا تجاه المستقبل يحتم علينا أن نطلب الاطلاع عليها ونناقشها في ما بيننا قبل أن نجلس ونناقشها مع غيرنا.

(هـ) العالم يمر في مرحلة سيولة دولية لم يمر بمثلها منذ الحرب العالمية الثانية. وقد يكون من غير المناسب أن ندخل في ترتيبات إقليمية تربطنا كدول صغيرة بأوضاع غير مستقرة، ففي العالم اليوم بؤرتان تتشكلان، كل بؤرة منهما تهدد بانفجار هائل: بؤرة في وسط أوروبا، إذ عاد يتحرك قطار ألمانيا. وفي كل مرة تحرك فيها القطار الألماني خلال القرنين الأخيرين حدثت تطورات دولية خطيرة. وبؤرة في وسط آسيا، وهي بؤرة خاصة منذ أكثر من ستمائة عام أو أكثر، أي منذ أن انطلق منها التتار والمغول يحطمون في طريقهم كل حضارة وكل كيان، ومنذ أن انطلق منها آباء الامبراطورية العثمانية. والبؤرتان لصيقتا الصلة بمنطقتنا العربية والشرق أوسطية.

(و) نحن نعيش بدايات أزمة في الشرعية الدولية، أول دليل على هذه الأزمة ان الكل يتحدث عن الشرعية الدولية أو يتمسح بها أو يمجدها ويرفع من شأنها، وبدايات الأزمة تتفاقم وتتزايد. يكفي أن أعود فأشير إلى تطورين أخيرين:

الأول: هو قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بإلغاء قرار سابق لها. وهذه سابقة

تعني في حقيقة الأمر احتمال هدم كل ما بنته الشرعية الدولية خلال أربعين عاماً من صدقية.

الثاني: هو الوضع الحالي لمجلس الأمن، إذ لم يعد المجلس وهو مركز الشرعية الدولية، يمثل حقيقة التوازن العالمي الذي هو أساس الشرعية.

تبقى نقطة أخيرة تتعلق باحتمالات الدور المصري في مستقبل المنطقة، وهي نقطة تهمنا كمصريين أولاً، ولكن تهمنا أيضاً كدارسين للنظام العربي. فمصر ـ كما نعرف ـ مثلت الدور الأساسي في إنشاء النظام العربي، ويبدو أنها متحمسة لفكرة إنشاء نظام إقليمي جديد في المنطقة، وإن كنت أعتقد أنها لا تريد أن يأتي هذا النظام الجديد على حساب النظام العربي. ولكن هناك مخاوف.

بعض مؤشرات الحركة الدولية والإقليمية والعربية تشير إلى أن النظام الشرق أوسطي قد يستبعد شعوب وأقطار دول شمال افريقيا أي من ليبيا إلى موريتانيا.

معظم هذه الدول تتجه أكثر فأكثر بإرادتها أحياناً، وبإرادة البيئة الدولية أحياناً أخرى، لتصبح جزءاً في نظام إقليمي جديد يضم الدول الأوروبية والمغاربية المطلّة على البحر المتوسط.

كذلك تفكر بعض أطراف مشروع النظام الشرق أوسطي في استبعاد مصر من هذا النظام. فمصر بثقلها البشري والثقافي والسياسي تمنح الجانب العربي في النظام أغلبية وثقلاً، بينما غيابها يعني أن دول الجوار يمكن إذا تحالفت جميعها أو تحالف اثنان منها أن تشكل هيمنة إقليمية.

من ناحية أخرى، قد تخشى بعض أطراف نظام الشرق الأوسط من أن الوجود المصري سوف يظل دائماً مركز جذب للأطراف العربية في النظام الشرق أوسطي، وبذلك قد يحدث استقطاب بين العرب وغير العرب داخل النظام وهو ما يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الأمن وخلق عدم الاستقرار.

من ناحية ثالثة: في حين ينظر البعض إلى مصر كعنصر مفيد لجذب الأطراف العربية المترددة إلى نظام الشرق الأوسط، فهناك خوف من أن تتحول مصر إلى مصدر قلق وإزعاج للنظام بعد قيامه بسبب مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية.

كلمة أخيرة بالنسبة إلى موضوع مصر. لقد استند الأمن القومي المصري منذ مئات السنين إلى أمرين أساسيين:

١ ـ قاعدة نفوذ خارجية. لم تكن في أي يوم قاعدة نفوذ افريقية، فأفريقيا وغيرها من مناطق الجوار كانت دائماً العمق الضروري لدعم قاعدة نفوذ مصر العربية. فالقاعدة دائماً عربية.

٢ ـ السعي الدائم لئلا توجد على حدود مصر أو في الشرق الأوسط عموماً قوة اقليمية تتمتع بإمكانات عسكرية متفوقة. وما لم تبدأ محاولات إنشاء نظام شرق أوسطي بإزالة هذه العقبة، قد تتمرد مصر على هذا المشروع، إن آجلاً أو عاجلاً.

ومع ذلك فهناك من يردد أن استمرار التشرذم العربي وفقدان الأمل في عودة الوعي العربي واحتفاظ إسرائيل بتفوق عسكري هائل، عوامل قد تفرض على كل من إسرائيل ومصر التعاون ـ وربما التحالف ـ لعرقلة استمرار النفاذية الثورية الإسلامية وإقامة توازن قوى إقليمي جديد يحمي المصالح القطرية للدولتين، ويؤمن لهما بدائل مستقبلية متعددة يواجهان بها الاحتمالات التي قد يطرحها النظام الدولي القادم.

الفصل الثاني عشر

العرب على أعتاب القرن الواحد والعشرين(*)

محمد حسنين هيكل

أتقدم لكم بصادق الشكر والعرفان على تفضلكم بدعوتي إلى مؤتمركم عن مصر والقرن الواحد والعشرين. إن إغراء الكلام كان شديداً هذه المرة، ربما لأني واحد من الناس الذين يؤمنون أن تحدي العصر الجديد، وربما كل عصر، هو تحدي الإدارة في جميع المجالات. والحقيقة التي ننساها أحياناً أن السياسة في صميمها هي علم وفن إدارة موارد المجتمعات، بما في ذلك الموارد الجغرافية والتاريخية والإنسانية والاقتصادية والثقافية، وبما يحقق لهذه المجتمعات صحتها ورفاهيتها داخل حدودها، ومصالحها وأمنها وراء هذه الحدود.

ولست أزعم أن لدي جديداً اضيفه إلى علمكم عن قضايا الإدارة، فكلكم ضليع فيها وخبير بالتحصيل وبالممارسة معاً. وقصارى ما أحاوله أمامكم هو أن أعرض مجموعة تصورات سياسية عامة تتصل بهمومكم وتتوافق مع اهتمامكم باستشراف القرن الواحد والعشرين.

وقد أسجل مسبقاً أن تصورات كل منا تظل متأثرة بموقفه وموقع نظره ومنهجه في الاجتهاد، وبالتالي، فإني أقدر سلفاً أن بعض ما أعرضه من تصورات قد يختلف مع تصورات أخرى، ويطمئنني ـ في كل الأحوال ـ أن اختلاف التصورات مفيد في البحث عن الحقيقة.

* * *

(*) نشر في: المستقبل العربي، السنة ١٧، العدد ١٩٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، ص ٤ ـ ٢٥، وهو في الأصل محاضرة ألقاها الكاتب والصحافي الكبير محمد حسنين هيكل بعنوان «الدور المنتظر لمصر في القرن الـ ٢١» أمام المؤتمر السنوي الثلاثين لجماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا في مصر والذي عقد في فندق شيراتون المنتزه في مدينة الاسكندرية بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٩٤.

سوف أبدأ بمدخل تمهيدي عن الإدارة السياسية أقول فيه إن إدارة أية سياسة تتطلب ما يلي:

ـ أن يكون هناك هدف أو أهداف عامة مرغوب فيها ومطلوب تحقيقها، وتكون هذه الرغبة وهذا الطلب موضع إجماع أو أغلبية وطنية مقتنعة به وعلى استعداد للعمل من أجله والبذل في سبيله.

ـ أن يكون هذا الهدف واضحاً ومحدداً، لأنه ليس أخطر في السياسة من الرؤى الغائمة والتحركات التي لا ترى لنفسها مقصداً تركّز بصرها عليه باستمرار، وقد تحيد عنه بحكم طبيعة الأرض، لكنها إذ تحيد تلتف إليه من مسلك آخر.

ـ أن تكون لهذا الهدف إمكانية فعلية أو مضمونة تسمح بتحقيقه. فليست هناك فائدة من أهداف واضحة ومحددة، إذا كانت الوسائل والأدوات الضرورية لنوالها ليست موجودة وليست محتملة.

ـ أن تتوافر لهذا الهدف مشروعية تجعله مقبولاً، ليس فقط من أصحابه وإنما من غيرهم، والمشروعية التي أتحدث عنها الآن ليست مشروعية القوانين والاعتراف فقط، وإنما هي أيضاً مشروعية العصر بقيمه وموازينه.

ـ أن تتكفل الحياة السياسية بأن تعطي لإدارتها أصلح وأنضج العناصر المهيأة لتحمل المسؤولية بما يوفر درجة معقولة من الكفاءة تحفظ للهدف حداً مأموناً من فرص النجاح.

ـ وأخيراً، أن تقدر الحياة السياسية على أن تعطي لقوى الأمة حقها في الرقابة على إدارة العملية السياسية في مجملها، وأن تكون الرقابة من مدخل الاهتمام والمناقشة والمتابعة أكثر من مدخل التحقيق والتفتيش والعقاب!

وأشهد أنكم في هذا المؤتمر، وحسب ما رأيت وقرأت، تستدعون تعبير القرن الواحد والعشرين استدعاءً لائقاً ومسؤولاً، لكن تحسبي هو من أسلوب شاع في حياتنا العامة بالنسبة إلى الأفكار، كما شاع في حياتنا اليومية من قبل بالنسبة إلى السلع، وهو أسلوب المغلفات والمعبآت والمعلبات والمحفوظات، تستهلك بسرعة، وتستهلك طول الوقت، وتستهلك في كل مكان، من المحلات إلى الشوارع إلى البيوت، على طريقة «خذ معك» (Takeaway).

وأصل بعد ذلك إلى مجموعة من الملاحظات أريد الإشارة إليها في ما يتعلق بأية محاولة هنا، أو في أي مكان آخر، لاستدعاء عنوان القرن الواحد والعشرين وما يندرج تحته أو يتصل به.

وأعرض هذه المجموعة من الملاحظات على النحو التالي:

١ ـ إن إيقاع الزمن الذي نعيش فيه الآن داع يسبق غيره من الدواعي التي تفرض الحذر في أي تناول لقرن بأكمله، ولقد كان ذلك صعباً في كل الأزمنة، وهو بالتأكيد أشد صعوبة في القرن المقبل حيث السباق على أشده في العلوم والتقانة وتطبيقاتها، وفي الأفكار وانتشارها، وفي العوالم واتصالها. والأجدى أن يكون النظر إلى حقبة أو حقبتين، ربع قرن على أكثر تقدير، لأن أكثر من ذلك يتخطى المعقول، وقد يصبح استسلاماً لأنواع من الوهم تعفي العقل من مسؤوليته حين تسلبه مفاتيح الممكن وتلهيه بمغاليق المستحيل!

وإذا نظرنا إلى مجال واحد، وهو مجال المواصلات والاتصالات وما طرأ عليه في سنوات أخيرة معدودات، لرأينا صورة باهرة لحركة التغيير، فإذا أضفنا إليها معدلات التراكم وتأثيراتها المتبادلة في كل النواحي، لأدركنا صعوبة استطلاع المستقبل بعد حدود معينة بقدر كاف من الجد والثقة وشبه اليقين.

٢ ـ إن الفواصل الرئيسية في الزمن ـ الانتقال من قرن إلى قرن، فضلاً عن الانتقال من ألفية ثانية في التاريخ الميلادي إلى ألفية ثالثة ـ هي مناسبات تستحق الحفاوة والاحتفال والفرح، ثم إنها مفعمة بالدلالات الرمزية، لكن هناك محظوراً يجب أن نتوقاه، وهو أن يتصور أحد منا أنه ينطلق بصاروخ من كوكب إلى كوكب. والذي يجب أن نستوعبه بعمق هو أن الزمن مسار تشتد الحركة عليه أو تهدأ، يتسارع إيقاعه أو يبطئ، لكنه تيار متصل متدفق، وهو غير قابل بالطبيعة لأن ينقطع.

وإذا تصورنا أننا أمام جديد لا علاقة له البتة بما سبقه، إذاً فإننا نحتاج إلى مراجعة قوانين الحياة ذاتها. إن تصور عالم جديد ينشأ في استقلال كامل عما قبله وهم مخالف لحقائق الأشياء حتى بالنسبة إلى أعظم التغييرات الكبرى في تاريخ البشرية وهي الأديان، فالمبادئ الأساسية في أديان التوحيد الثلاثة الكبرى لم تتغير كثيراً في جوهرها ولم تتغير كثيراً في قصصها، بل إنه في الدين الواحد قصدت الحكمة الإلهية حتى في الأركان والشعائر ألا ينقطع الحاضر عن الماضي، ومن ذلك مثلاً أن شهر رمضان كان صياماً قبل الإسلام، كما أن الحج إلى البيت الحرام كان مألوفاً قبل الرسالة النبوية سواء بالطواف أو بالسعي، وهذه عظة لموجبات الاستمرار جنباً إلى جنب مع موجبات التغيير، مع أن المصدر قدسيّ وهو قادر على أن يعيد الخلق كله من جديد.

وربما كان علينا أن نتذكر أن أكبر المؤثرين في القرن الواحد والعشرين في مجالات الطبيعة والأحياء والقوة ـ وهي المجالات المعرضة لأوسع تغييرات محتملة ـ رجال ولدوا في القرن التاسع عشر، أشير إلى رجال من طراز ألبرت اينشتين وتشارلز داروين وابراهام لنكولن، أي أنني أعني نظرية النسبية ونظرية النشوء والارتقاء،

وأعني ـ أيضاً ـ الولايات المتحدة الأمريكية كما نعرفها الآن بقوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

٣ ـ تتصل بذلك مباشرة قضية هامة لا يجوز إغفالها، وهي أن هناك عوامل حاكمة في التطور الإنساني مهما تغيرت العصور ومهما بلغ بعد وعمق تقلباتها، وفي ظني أن العوامل الحاكمة الرئيسية ثلاثة هي: المكان والزمان والبشر.

وحين أتحدث عن المكان فحديثي بصفة عامة عن الجغرافيا، أي عن الأرض والواقع والمناخ والموارد.

وحين أتحدث عن الزمان فحديثي بصفة عامة عن التاريخ، أي عن تواريخ الشعوب والحضارات والصراعات والأفكار والعلوم.

وحين أتحدث عن البشر فحديثي بصفة عامة عن نشأة المجتمعات وعلاقاتها في الداخل ومع الآخرين، بما في ذلك عوامل القوة والثروة وتبادل المنافع، والنمو والتراكم والمنافسة.

ولو أردنا مثالاً بارزاً لتأثير هذه العوامل الحاكمة في السابق واللاحق من حياة الشعوب، فإن الولايات المتحدة الأمريكية مثال حي لظاهرة الاستمرار والتغيير، خصوصاً وأنها القوة الأعظم في هذه اللحظة عند تدخل فواصل الزمان من قرن إلى قرن ومن ألفية إلى ألفية.

سوف يلفت نظرنا أننا أمام مجتمع مليء بروح المخاطرة، جاهز لاستعمال القوة، عملي في استعمالها لتحقيق مصلحته بغير رادع من أي نوع، ثم هو مجتمع غني وافر الغنى، وقد مكنه ذلك الغنى من أن يسبق ويتفوق.

وإذا تساءلنا ما إذا كانت هذه الخصائص صناعة معجزات، أو أنها صناعة جغرافيا وتاريخ، لوجدنا أن تلك الأخيرة هي الحقيقة، وبمقدورنا أن نفحص خلاياها وأن نعثر فيها على خصائصها المبرمجة بفعل التجربة الأمريكية وبداياتها.

مجتمع مغامرين ركبوا المحيط قاصدين إلى وطن جديد. وكان عليهم أن يأخذوا الأرض وأن يأخذوها بالقوة دون أن يتوقفوا طويلاً أمام الحقوق الطبيعية أو القانونية، وكان عليهم أن يروضوا ويقهروا هذه الأرض وسكانها بأي شكل، وقد روضوا وقهروا قارة بأكملها من أغنى قارات الدنيا، ثم انهم بعد أن رسخوا أقدامهم حيث وصلوا عادوا إلى عالمهم القديم لتنمية الثروة وبسط النفوذ.

هكذا ولدت التجربة الأمريكية وعاشت وما زالت تعيش حتى الآن، وهذا هو منطق الأشياء، أو قوة الأشياء إذا أردتم.

وإذا أخذنا مثالاً آخر، وليكن ألمانيا، فسوف نجد أن ألمانيا التي هي بالجغرافيا

قلب أوروبا لم تتوقف يوماً عن مسعاها إلى أن تكون القلب بالسياسة وبالتاريخ الذي هو تراكم وتركيز السياسة.

إن ألمانيا باعتبارها قلب أوروبا كانت مشروع بسمارك ـ حتى بالحرب مع فرنسا وهزيمتها في حرب ١٨٧٠ ـ وكانت تلك محاولة الرايخ الأول.

ومشروع بسمارك كان هو نفسه مشروع القيصر الألماني غليوم ـ حتى بالحرب ضد بريطانيا وفرنسا ـ وكانت تلك محاولة الرايخ الثاني.

ومشروع غليوم كان هو نفسه مشروع هتلر ـ حتى بالحرب ضد بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وروسيا ـ وكانت تلك محاولة الرايخ الثالث.

ونفس المشروع ـ ألمانيا ـ قلب أوروبا هو مشروع كول.

تبقى الأهداف ثابتة بحكم الجغرافيا والتاريخ، ويتعلم البشر من درس عصرهم، ويتجدد المشروع باستمرار وإن بوسائل مختلفة.

وما حاوله بسمارك بقوة المدفع هو نفسه ما يحاوله كول بقوة المارك.

أي أنها وسائل جديدة إلى الغايات المطلوبة نفسها.

وربما أشير بسرعة إلى مثال قريب، وهذا المثال هو حالة مصر التي لا تستطيع أن تفلت من قوة الضغط والجذب الآسيوية المتمثلة في الأمن والدين واللغة وكلها في الشرق أو منه، ثم إنها لا تستطيع أن تفلت من الرباط الافريقي بالدور الذي يلعبه النيل في حياتها وهو واصل إليها من الجنوب، ثم إن وجودها على شاطئ البحر الأبيض هاجس يشاغلها باستمرار من الشمال والغرب!

هذه نماذج ثلاثة:

أولها ـ عن الولايات المتحدة ـ خاص بالتكوين الأول وامتداداته في الحاضر.

وثانيها ـ عن ألمانيا ـ وهو خاص بالحركة مرحلة بعد مرحلة.

وثالثها ـ عن مصر ـ وهو خاص بالرواسي التي لا يمكن التخلي عنها أو الإفلات منها.

ويبقى جوهر التطور باستمرار كامناً في تلك العلاقة الحية والخصبة والمبدعة التي يجب أن تكون بين الثابت والمتغير.

٤ ـ إن بعض الاجتهادات تقول إن التقانة أسقطت الجغرافيا، وسوف تسقطها أكثر في القرن الواحد والعشرين لأنها ألغت المسافات. وبالتأكيد فإن المسافات تلاشت، لكن إلغاء المسافات لا يعني بالضرورة إلغاء الحقائق. فنحن نسافر من

نيويورك إلى تمبكتو، في ساعات بدلاً من أسابيع وشهور، لكننا حين نغادر نيويورك نتركها وهي نيويورك، وحين نصل إلى تمبكتو نصلها وهي تمبكتو.

أي أن الحقائق لها قدرة على البقاء تتعدى قدرة التقانة على تغيير الوسائل، والوسائل بالتأكيد لها تأثير، لكن من واجبنا أن ندرك أن الحقائق التاريخية إنسانية، وبالتالي فإنها شأن كل ما هو إنساني قابلة للتطور والارتقاء. لكن تلك عملية بالغة التعقيد تتصل بأحوال المجتمعات وثقافاتها وقدراتها ونوعية الحياة السياسية، وغير ذلك كثير.

إن تلاشي المسافات جعل بعض الاجتهادات تتحدث بغير تحفظ عن كونية جديدة وعن قرية عالمية واحدة، وإلى حد ما، فإن ذلك صحيح، لكن بعض التحفظ مطلوب، فالكرة الأرضية كوكب واحد ـ وليست كوناً ـ وهو كوكب تسري عليه نفس قوانين الطبيعة، وهو كوكب حافل بأسباب الاختلاف والتباين والتناقض في تضاريسه ومناخه وحتى ألوان ناسه، ومن مزالق التعميم بلا تحفظ في مقولات الكونية الجديدة والقرية العالمية الواحدة أن نتصور وهماً أن الكل تساوى مع الكل، وأن قياس سرعة الوسائل ينسحب على الحقائق بينما هما مسألتان مختلفتان.

عالمية الوسائل مشاعة، ولكن عملية الحقائق مخصصة.

بل لعلنا نقول إن عالمية الوسائل تحدث قرباً شديداً، وخصوصية الحقائق تحدث بعداً شديداً، وذلك تناقض خطر.

٥ ـ تلحق بذلك مقولة تحتاج هي الأخرى إلى شيء من الحذر وتلك هي مقولة سقوط الايديولوجيا أمام علوم التقانة، وأن تلك أهم سمات القرن الواحد والعشرين. وينسى القائلون بذلك المعنى الأصيل للايديولوجيا باعتبارها رؤية معرفية للكون وللدنيا وللمجتمع وللإنسان تتبلور في صياغات تعطي نفسها مواقف ووسائل تحسبها محققة لطموحاتها في شتى مجالات الحياة.

وأغلب الظن أن القائلين بسقوط الايديولوجيا يقصدون سقوط ايديولوجيا معينة أعطتها الماركسية وتبنتها الأحزاب الشيوعية وبخاصة في الاتحاد السوفياتي السابق.

والأقرب إلى الواقع أن ما كان في الاتحاد السوفياتي لم يكن مجرد ايديولوجيا (Idéology) ولكنه تحول من ايديولوجيا إلى دوغما (Dogma).

والفارق بين الاثنتين كبير، فالأولى رؤية نظرية فكرية، والثانية عقيدة أعطت لنفسها سلطان احتكار الحقيقة وسلطة قمع ما عداها.

وهذا فارق يستوجب أن لا يكون الكلام جزافاً عن سقوط الايديولوجيات.

إن البشرية باستمرار في حاجة إلى صياغة رؤاها ومواقفها، والشيوعية صياغة

ضمن صياغات. وكذلك الرأسمالية، والصياغات وسائل لغايات إنسانية أهمها غاية التقدم، وغاية الحرية، وغاية العمل، وغاية المساواة.

وقد يكون مفيداً لنا أن نتابع مناقشات ايديولوجية خصبة تجري في أوروبا مثلاً، وبينها ما يحاوله حزب العمال البريطاني، وهو الآن يتقدم في كل استطلاعات الرأي العام على حزب المحافظين. إن الرئيس الجديد لهذا الحزب توني بلير ـ وهو في الغالب رئيس الحكومة المقبل في بريطانيا ـ يتقدم إلى الناخبين بما يسميه «اشتراكية إنسانية». وقد اقترح على مؤتمر الحزب في أول هذا الشهر (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤) إلغاء المادة الرابعة من دستوره، وهي الخاصة بسيطرة الدولة على وسائل الإنتاج لأن الزمن تجاوزها، لكنه لم يفعل ذلك ويسكت وإنما تقدم بعده ببديل مختلف لتحقيق غاية التقدم وغاية الحرية وغاية العدل وغاية المساواة، يضع على مسؤولية الدولة قضايا أساسية، أهمها: كفالة حق العمل، وكفالة حق التعليم والتدريب، وكفالة حق الصحة (ولم توافق أغلبية في مؤتمر الحزب على إسقاط المادة الرابعة، إلا بعد أن يقوم توني بلير بدراسة أوسع وأعمق للبديل الذي يقترحه، ويزيده تفصيلاً وجلاءً).

وهكذا، فإن القرن الواحد والعشرين ليس عصر سقوط الايديولوجيات وإنما قد يكون عصر تجديدها بصياغات أكثر قدرة ومرونة على تحقيق طموحات إنسانية عليا توجه إليها البشر من قبل تعداد القرون، وسوف تظل وجهتهم إلى آخر الزمن.



نصل الآن إلى القرن الواحد والعشرين نفسه.

لنتفق في البداية على أننا أمام متغيرات هائلة لا ترتبط بالانتقال من قرن إلى قرن، أو من ألفية ثانية إلى ألفية ثالثة. وربما أن مصادفة اللقاء بين التغيير والتوقيت هي التي أنشأت ذلك الاهتمام الزائد بالقرن وبالألفية.

والحقيقة أن ما نشهده أو ما نوشك أن نشهده ليس نهاية وبداية قرن أو ألفية قرون فحسب، وإنما هو خاتمة وافتتاحية عصر في مسيرة التاريخ.

وربما ترون أن عصور التطور التاريخي تصنعها حقائق التفوق والقوة، وإذا كان ذلك فقد يجوز أن نقول إن العصر الذي استوفى مرحلته الآن هو ذلك العصر الذي بدأت مقدماته في منتصف الألفية الثانية بتطويع وتطوير قوة البارود في أوروبا، مما أدى إلى خروجها الكبير في حركة الكشوف البحرية، ثم حركة الاستعمار، ثم حركة التراكمات المالية التي مهدت للتنوير، ثم للنهضة، ثم للثورة الصناعية التي أقامت أول نظام عالمي قادته بريطانيا بأساطيلها، ثم ورثته الولايات المتحدة بسلاحها النووي. إن ذلك النظام العالمي الأول شهد وقائع كبيرة من تمكن الرأسمالية إلى تحدّي الشيوعية،

وشهد ظواهر خطيرة من بروز النازية إلى جنوح العنصرية، وشهد صراعات هائلة تمثلت في ثلاثة حروب عالمية، اثنتان ساخنتان وواحدة باردة، وربما أن هذه الحروب كشفت جهوداً جبارة أدت إلى اختراق هائل وصل إلى فتح الآفاق أمام العصر الالكتروني، وكان هذا الفتح خصوصاً في مجالات الإنتاج والاستهلاك والمعلومات هو الذي سارع الانكسار العقائدي والامبراطوري للاتحاد السوفياتي، وكانت عملية الانكسار هذه هي التي أنهت آخر المواجهات العظمى في العصر السابق، وهي مواجهة الحرب الباردة.

ليس من المبالغة استعارة ظواهر الطبيعة بالتطبيق على السياسة من حيث القول بأن ذوبان ثلوج الحرب الباردة أحدث فيضاناً تحول إلى طوفان عندما انكسر آخر الحواجز والمتاريس والحصون التي كانت قائمة على خطوط المواجهات العقائدية والثقافية والعسكرية للنظام العالمي السابق.

إن يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ـ يوم سقوط حائط برلين ـ سوف يدخل التاريخ باعتباره اليوم الذي بدأ فيه تدفق واندفاع وهدير الطوفان الناشئ عن ذوبان الحرب الباردة، وقد جرف هذا الطوفان أمامه حطاماً وركاماً كثيراً من الماضي، وأهم من ذلك أنه غطى الحاضر بسيوله الكثيفة وأخفى واقع ما جرى ويجري تحته. فلم يعد واضحاً ما الذي انكسر؟ وما الذي تهدم؟ وما الذي تكوّم أو تكوّن؟ وما الذي غرق في طين القاع؟ ثم ما الذي ظل عائماً مع الموج حتى وإن لم يظهر على سطحه؟

وكان هناك سؤالان هما في الحقيقة سؤال واحد له وجهان:

ـ **أولهما** كيف النجاة من الطوفان؟ أو بتصوير تاريخي: من الذي يقوم بدور سيدنا نوح يحمل الأجناس في فلكه وينجو بها حتى ينحسر الماء ويغيض؟

ـ **وثانيهما** ما هو الشكل العام الذي سوف يظهر لتضاريس هذا الكوكب بعد أن ينحسر الماء ويغيض؟ وكيف تسير الحياة على هذه التضاريس الجديدة؟ وفي أي اتجاه؟ وعلى أي نحو؟

وقد كان هناك خوف شديد وفوضى عارمة، ولعل هذه الفوضى العارمة بلغت مداها ـ في ما يتعلق بمنطقتنا ـ أثناء حروب الخليج الأولى والثانية، وكان محتملاً قبل أيام... ولا يزال محتملاً ـ أن تكون هناك ثالثة!

وأثناء الخوف والفوضى ارتفعت أصوات ودارت مناقشات وظهرت اجتهادات كلها تحاول البحث عن «نوح» الجديد وفلكه المنجي من الطوفان، وعن مشهد ما بعد الطوفان وما ينتظر الناجين بعده.

في هذه الأجواء العاصفة ظهرت تفسيرات ومقولات ونظريات تبحث عن نوح وفلكه المنجي من الغرق!

١ ـ كانت هناك مقولة ونظرية أنه ميلاد نظام عالمي جديد سوف يكون هو الآمر والناهي في القرن الواحد والعشرين... وكانت تلك مقولة ونظرية الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر ومن حولهما من الخبراء والمستشارين.

لكن هذه المقولة والنظرية لم تثبت طويلاً، فالفكرة ليست جديدة، وتعبير «النظام العالمي الجديد» سبق استعماله عدة مرات. استعمله ونستون تشرشل في أعقاب الحرب العالمية الأولى وهو يطالب بسيادة انغلوساكسونية تفرض مشيئة المنتصرين في الحرب بحق النصر على بقية الدنيا.

ثم إن الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت استعمل التعبير نفسه سنة ١٩٤١ وهو يمهد لدخول الولايات المتحدة إلى ميادين الحرب العالمية الثانية، ويبشر الدنيا بجنة بعد الحرب متحررة من الفقر والجهل والمرض والظلم السياسي والاجتماعي.

ثم عاد التعبير مرة أخرى يتردد على لسان هنري كيسنجر وهو يهندس لسياسة الوفاق مع الاتحاد السوفياتي، عندما كان مستشاراً للأمن القومي مع ريتشارد نيكسون ثم حينما أصبح وزيراً لخارجيته. ولم تكن المشكلة مشكلة جدة أو قدم التعبير فحسب، وإنما كانت هناك الحقيقة الموضوعية في أن النظم العالمية لا تقوم وتزول بمشيئة أحد، ولا بمناسبة حادثة، ولا بين ليلة وضحاها، فالنظام العالمي الأول الذي أقامته الثورة الصناعية واستقرت إدارته في يد بريطانيا أكثر من قرن، وانتقلت بعده إلى الولايات المتحدة لنصف قرن، أخذ ضروراته في النمو والنضج، ثم إنه ترافق مع أسباب حقيقية في وسائل الإنتاج وفي أدوات استعمال القوة، إلى آخره.

والشاهد أن مقولة ونظرية النظام العالمي الجديد تجمدت حتى على ألسنة أصحابها، ويلفت النظر إلى أن جورج بوش نفسه استعمل تعبير «النظام العالمي الجديد» ٢٧٤ مرة خلال خطاباته الرسمية وأحاديثه العامة في الفترة ما بين آب/ أغسطس ١٩٩٠ (غزو العراق للكويت) حتى آذار/ مارس ١٩٩١ (إخراج العراق من الكويت)... لكنه من آذار/ مارس سنة ١٩٩١ وحتى انتهاء رئاسته في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ لم يذكر هذا التعبير غير ثلاث مرات!

ولم تعش مقولة ونظرية «النظام العالمي الجديد» لكي تخطو إلى القرن الواحد والعشرين.

٢ ـ ثم كان أن ظهرت مقولة ونظرية تلحق بالمقولة والنظرية الأولى وتحاول أن تسدّ ثغراتها، ومؤداها «أنه نظام عالمي جديد لكن له مديراً واحداً هو الولايات المتحدة

الأمريكية»، ولم تلبث هذه المقولة والنظرية أن تهاوت بدورها، فليس هناك نظام عالمي بالمعنى الذي يستحق هذا الوصف يقوم على دولة واحدة في عصر توزعت فيه مراكز القوة التقانية والاقتصادية ومن ثم العسكرية.

وإذا كانت بريطانيا قد تمكنت من إدارة النظام العالمي السابق للمدة الأكبر من عمره (قرابة قرن)، فقد كان ذلك ممكناً بفضل التفوق البحري للأسطول البريطاني وظروف التجارة الدولية التي أعطت للجنيه الاسترليني سيادة مالية شبه كاملة، كما أن وسائل العصر وأهمها وسائل المواصلات والاتصالات كانت محدودة، ومع ذلك فإن الهيمنة البريطانية تعرضت لتحديات من فرنسا وألمانيا وروسيا واليابان، وقد أدت هذه التحديات إلى حربين عالميتين، والآن فإن الحروب العالمية مستحيلة بسبب طبائع الأسلحة النووية. يتبقّى أن الولايات المتحدة دولة لها مصالح، والعالم الآن أوسع من مصالحها. ولو أدارت شؤونه لكان محتماً عليها أن تهمل أجزاء منه وأن تتحيز في أجزاء أخرى بما يثير ضدها ما لا تستطيع ـ وقد لا ترغب في ـ السيطرة عليه.

الحقيقة أن القيادة الأمريكية، أو بتعبير آخر السلام الأمريكي (Pax Americana) تبدّت حدوده في حرب الخليج الثانية.

لعلنا نتذكر أيضاً أن هذه الحرب لم تكن ممكنة لولا أنها كانت حرباً شنتها الصواريخ من حالات الطائرات الواقفة من بعيد، لأن الشعب الأمريكي ليس مستعداً لخسائر في الأرواح، ثم إنه أيضاً ليس مستعداً لخسائر في الأموال، وقد كانت حرب الخليج الثانية في جزء منها عملية رابحة، تكلفت ٣٦ بليون دولار، وحصلت الولايات المتحدة فيها على ٦٤ بليون دولار، بهامش ربح يقارب الثلاثين بليون دولار.

ثم انتهت حكاية السلام الأمريكي في الصومال حين أقبلت الولايات المتحدة على ما دعته مهمة إنقاذ إنسانية تحت عنوان إعادة الأمل (Restore Hope)، ثم لم تمض غير شهور حتى انسحبت كما دخلت في ساتر الظلام تاركة الصومال وأهله بعد كمين قتل فيه ثمانية عشر جندياً أمريكياً، وهاج الرأي العام الأمريكي وماج.

وحين لحقت مشكلة البوسنة بمشكلة الصومال تبيّن أن السلام الأمريكي محدود مهما كان مدى صواريخه غير محدود، وبالتالي فإن القرن الواحد والعشرين يصعب أن يكون له ضابط واحد حتى وإن كان أمريكياً وحتى إذا كان مركز قيادته هو البيت الأبيض في واشنطن!

ولقد كانت الخاتمة التي تستحق الاعتبار والعبرة هي ما حدث أخيراً حين أقدم العراق على حشد جزء من قواته على حدود الكويت.

إن الولايات المتحدة لم تبدأ في حشدها المضاد إلا بعد الاتفاق على تسديد

حساب التكاليف. خمسمئة مليون دولار في الأيام الخمسة الأولى لحشد الأساطيل والطائرات والجنود، ثم خمسون مليون دولار كل يوم بعد ذلك، مع إضافة عشرين مليوناً أخرى يومياً لنفقات القوات التي وضعت في حالة تأهب وإن لم تنتقل بعد إلى منطقة الحشد في الخليج، والمطالب بالدفع بالطبع هو السعودية والكويت أولاً. ومن الغريب أن بعض التقديرات الموثوقة تشير إلى أن القوات الأمريكية التي نزلت في الكويت لم تزد في ذروة الحشد على مجموعة لواء، أي في حدود ثلاثة آلاف جندي، بينما كانت البيانات الرسمية الأمريكية تعلن أن العدد في الكويت ثلاثين ألفاً، ويظهر أن هذه البيانات أضافت إلى أرقامها أعداد القوات الموجودة على السفن العاملة من الأصل في الخليج، إلى جانب قوات موجودة في قواعد مختلفة من دوله.

ولا يعرف التاريخ من قبل نظاماً لإدارة العالم باليومية!

ولا يعرف التاريخ من قبل أيضاً نظاماً عالمياً يمارس مهامه على طريقة مقاول توريد الانفار، ويغالط في عددهم أيضاً!

فوق ذلك فإن الحشد الأمريكي على وشك أن يتفرق دون إطلاق نار، لأن فرنسا كان لها رأي مختلف، كما أن روسيا انفردت بموقف يجنح إلى الاستقلال، ثم إن الصين أبدت امتعاضها من كل التصرفات والآراء والمواقف.

ولم يستطع المدير الأمريكي أن يدير الكرة الأرضية وأن ينفرد بها وحده!

٣ ـ وفي بعض الأوقات راجت مقولة ونظرية ثالثة مؤداها «أن النظام العالمي الجديد هو في الواقع نظام الأمم المتحدة متطوراً، يملك إرادة مستقلة لها القدرة على فرض ما يسمى بالشرعية الدولية». وكان مثل ذلك ضرباً من خداع النفس، فالأمم المتحدة شأنها شأن أي تنظيم دولي لا قيمة له إلا بمقدار ما يتنازل له الأعضاء الكبار فيه عن جزء من سيادتهم وعن جزء من قوتهم لتكوّن من ذلك مشيئة لها قدرة على فرض الحقائق متسقة مع مقتضيات العدل الذي يجب أن يكون أساساً للشرعية الدولية.

ولم يكن ذلك قائماً ولا كان ممكناً، فالدول مصالح وليست مؤسسات خيرية أو قانونية، ثم إن المصالح متضاربة وكذلك مطالبها، وهذا يحول دون سلطة إرادة واحدة، بل هو موجب للشلل أكثر مما هو مؤد للفعل، ولقد امتد الشلل حتى إلى خزينة الأمم المتحدة.

ولم يعد هناك شاغل لأمينها العام غير أن يدبر مرتبات موظفيها من شهر إلى شهر، ويصعب أن يكون ذلك حال مؤسسة يرجى لها أن تكون حاكماً أو حكماً في شؤون العالم!

٤ ـ بالتوازي مع ذلك شاعت وذاعت مقولات ونظريات جاءت من عوالم الفكر قبل عوالم السياسة. فقد نادى أستاذ علوم سياسية مثل فوكوياما بأنها «نهاية التاريخ» لأن البشرية توصلت إلى مثالها النهائي وهو الديمقراطية الليبرالية.

ولم تكن مقولة ونظرية «نهاية التاريخ» بدورها جديدة، فمن قبل همس بها «هيغل» متصوراً أن الثورة الفرنسية أعطت للبشر مثالهم المرتجى، ثم صاح بها ماركس ولينين من بعده متصورين أن دكتاتورية البروليتاريا هي تلك النهاية للتاريخ من حيث إنها خاتمة صراع الطبقات وصانعة الفردوس على الأرض لكل البشر.

وانتهى فوكوياما نفسه، وقد رأى ما جرى على اتساع قارات الدنيا تقريباً، إلى أن التاريخ ما زال يجري، وأن نهايته أبعد من القرن الواحد والعشرين. . . هذا إذا كانت للتاريخ من الأساس نهاية في أوضاع تشتد فيها تناقضات ولا تقل!

٥ ـ وأخيراً خرج أستاذ كبير مثل هانتنغتون بمقولة ونظرية أنه «صراع الحضارات» وأنه المؤثر الأكبر في القرن الواحد والعشرين.

ولم يقف كثيرون طويلاً أمام هذه المقولة والنظرية، فالحضارات الكبرى ليست وليدة اليوم، وإذا كان الجديد هو صراعها، فلماذا لم يكن ذلك في القديم أيضاً، وإلا فكيف يمكن تفسير الحروب الطاحنة التي دارت بين الدول الأوروبية وكلها في نطاق الحضارة المسيحية الغربية؟ وكيف يمكن تفسير الحروب الطاحنة التي دارت بين الصين واليابان وكلاهما في نطاق الحضارة البوذية؟ بل وكيف يمكن تفسير الحروب الأهلية وهي تجري في كل مرة داخل وطن واحد فضلاً عن حضارة واحدة؟!

وإذا كان ذلك كله لا يصلح في عملية البحث عن «نوح» جديد يحمل الإنسانية في فلكه أثناء الطوفان، ويصل بها إلى بر أمان بعده، إذاً فأين السبيل إلى القرن الواحد والعشرين؟



لا بد من أن نعترف أن أحداً لا يملك جواباً، لكن البحث عن جواب يحق أن يشغل كل الناس.

وإذا حاولنا أن ننضم إليهم، فقد يكون مفيداً أن نبدأ بسؤال مبدئي جوهري:

ـ ما الذي يؤثر سياسياً في أية مرحلة؟ وفي أي عصر؟ وفي أي قرن؟ وما الذي يشكل ملامح أي زمن قادم ويحدد توجهاته؟

والرد على هذا السؤال، ولا أظننا سوف نختلف عليه كثيراً، هو:

ـ إن أي عصر سياسي تؤثر فيه بالدرجة الأولى ثلاثة عناصر:

١ ـ القوى المتنفذة فيه.

٢ ـ بؤر التوتر والصراع الظاهرة أو الكامنة داخله.

٣ ـ الأفكار الواصلة إليه.

إن التوقف أمام هذا السؤال والرد عليه ضروري ومهم، وقد يساعدنا أنه بعد خمس سنوات من يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ وإلى الآن... فإن طوفان الثلوج الذائبة قلت رهبته، ربما من العود عليه، كما نزل منسوبه، ربما بنوع من التسرب أو بحر الشمس، والنتيجة أنه أصبح في مقدورنا أن نلمح بعض القمم والنتوءات والصخور العالية، وإن كنا لا نرى بعد ما تحتها، والأرجح أنها تخفي مشاهد بعضها مزعج وبعضها غريب، بل بعضها مأساوي!

فإذا عدنا إلى سؤالنا المبدئي والجوهري وتناولنا العنصر الأول فيه وهو عن: القوى المتنفذة في العصر، فإننا سوف نلمح على القمم والنتوءات والصخور التي تتبدى من تحت الطوفان شيئاً قريباً من المعالم التالية، ولنلاحظ دوماً أننا نتحدث عن بدايات القرن الواحد والعشرين، لأننا واقعياً لا نملك الفرصة لأكثر:

أولاً: سوف نلمح الولايات المتحدة الأمريكية، وهي القوة نفسها التي سادت في القرن العشرين ووصلت في نهايته إلى أعلى القمم، وبالتالي فهي تظهر أمامنا الأعلى على سطح الطوفان والأقدر على التقاط الأنفاس والوصول إلى بر أمان.

ومع ذلك فالولايات المتحدة الأمريكية تبدو مرتبكة، مقيّدة في مساحة حركتها، عصبية في تصرفاتها حتى الآن كأنها غير واثقة من الأرضية التي تقف عليها برغم طول القامة وعلو الهامة، ونستطيع أن نرصد بعض الأسباب ونطوف حولها بالنظر.

١ ـ نستطيع أن نقول إن الولايات المتحدة الأمريكية مستنزفة من مسؤوليات الفترة التي قادت فيها النظام العالمي السابق، فقد كانت الطرف الأكبر في حربين عالميتين ساخنتين، ثم إنها كانت الطرف الأوحد تقريباً في الحرب العالمية الباردة. وليس هناك ما هو أكثر تكلفة من الحروب ساخنة أو باردة، وفي لقاء مع الرئيس شارل ديغول جرى قبل ربع قرن تقريباً، أتذكره وهو يقول: «إن الولايات المتحدة سوف تكسب الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفياتي، لكنها سوف تخسر السلام بعدها لأنها سوف تخرج من هذه الحرب منهكة»، وعلى نحو ما، فإن نبوءة ذلك السياسي البعيد النظر تبدو الآن قراءة للتاريخ وليس قراءة للفنجان!

٢ ـ والحاصل أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الآن أكبر مدين في العالم، فحجم دينها الداخلي والخارجي يتصاعد بسرعة خرافية، من ٨٥٠ بليون دولار في أوائل الثمانينيات إلى ٤ تريليون دولار في أوائل التسعينيات... والتقديرات الموثوقة

لدى صندوق النقد الدولي أن حجم الدين الأمريكي واصل سنة ٢٠١٠ إلى درجة أن فوائده وحدها سوف تزيد على حجم الناتج الإجمالي الأمريكي في تلك السنة.

٣ ـ وبسبب أولويات أملتها ضرورات الحروب، ساخنة وباردة، فإن الإنتاج العسكري أصبح يمثل مساحة تزيد عما هو ضروري على خريطة الإنتاج الأمريكي في إجماله، ولقد حدث توسع الإنتاج العسكري على حساب احتياجات أخرى سواء في مجالات البنية التحتية أو الإحلال والتجديد في وسائل الإنتاج المدني، أو غير ذلك في مجال الخدمات وبينها التعليم والصحة.

٤ ـ وهناك معضلة لا تظهر للكثيرين بجلاء، هي أن جزءاً كبيراً من حيوية المجتمع الأمريكي كانت راجعة إلى قدرة هذا المجتمع على استيعاب وهضم عناصر بشرية من أصول مختلفة. وكانت هذه العملية المجددة للشباب والمنشطة تجعل من الولايات المتحدة (Melting Pot)، أي وعاء صهر ومزج من طراز مثير وفريد. لكن هذه العملية تكاد تتوقف لاعتبارات كثيرة تتعلق بمشاكل التمييز العنصري وموجات الهجرة الجديدة المشروعة وغير المشروعة، مع تباطؤ في التنمية وزيادة في المطالب المبررة وغير المبررة، ثم أضيفت إلى ذلك أخيراً دعاوى الهوية الخاصة، فإذا الولايات المتحدة تتحول تدريجياً إلى مجموعات كتل إنسانية كأنها الجزر المعزولة. كتل زنجية، وكتل هندية، وكتل لاتينية، وكتل آسيوية، وكتل أوروبية، واستتبع ذلك إحياء ثقافات ولغات وممارسات جعلت ذلك البلد القارة مهدداً بانقسامات يستفحل خطرها، الأمر الذي دعا مؤرخاً ممتازاً مثل آرثر شليزنغر إلى إصدار كتابه **الولايات غير المتحدة الأمريكية** *(Disunited States of America)*.

ومن المفارقات أن الصفوة الحاكمة في أقوى بلد في العالم الآن مشغولة ـ إلى جانب هموم أخرى ـ بأبحاث أثبتت أن متوسط الذكاء العام للفرد الأمريكي قد انخفض بمعدل ٨ بالمئة عما كان عليه منذ عشرين سنة طبقاً لقياسات علمية محددة!

٥ ـ إن مجمل الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في الولايات المتحدة أدى إلى نتائج يصعب غض النظر عنها، وفي مقدمتها أن متوسط دخل الفرد تواضع في العشرين سنة الأخيرة من ٢٨ ألف دولار للفرد في السنة إلى ٢١ ألفاً. وفي الوقت نفسه، فإن تركيز الفقر في مقابل تركيز الغنى أصبح حاداً، ومن الصعب أن يتصور بعضنا أن هناك ٣٠ مليون أمريكي يعيشون على حد الفقر وتحته، كما أن ٢١ مليوناً من الأمريكيين أميين.

٦ ـ إن الثورة الالكترونية مدت أثرها إلى العملية السياسية وإلى مستوى صنع القرار، ومن ذلك أن دخول البيت الأبيض أصبح أقرب إلى مؤثرات الصورة وإيحاءاتها منه إلى موجبات الاقتناع والاختيار، ثم ترتب على ذلك أن البيت الأبيض وساكنيه أصبحوا ينامون على قنوات التلفزيون ويصحون عليها، ثم إن استطلاعات الرأي العام

أصبحت تقود القرار السياسي وأحياناً تفرضه، وتنامى نتيجة ذلك نفوذ جماعات الضغط، ولسنا في حاجة إلى التذكرة بتأثير جماعات الضغط الصهيوني في القرار الأمريكي في الشرق الأوسط. ولم يعد الضغط حكراً على الجماعات الصهيونية، وقد رأينا أخيراً أزمة أوشكت أن تؤدي إلى الحرب مع كوبا، وقيل في تبريرها إنه تأثير جماعات الضغط في فلوريدا وكلهم على صلة بالمعارضين لفيدل كاسترو، ومؤخراً لحق بذلك تدخل أمريكي عسكري بالفعل ـ وإن يكن تم بغير دم ـ في هايتي وقيل في تبريره إنه تأثير جماعات الضغط السوداء!

ولعله لم يعد خافياً أن صورة القناة الاخبارية (CNN) أصبحت أكثر نفوذاً على قرار الرئيس الأمريكي من مذكرات وزراء خارجيته ومستشاريه!

ثانياً: ومن بعيد، وعلى صخرة خطرة مما يتبدى على سطح الطوفان، نستطيع أن نلمح روسيا، وهي الدولة الضخمة الباقية مما كان الاتحاد السوفياتي.

نحن أمام دولة انزلقت من فوق القمة، وهي تحاول استعادة توازنها والعودة إلى دور تعتبر نفسها فيه وريثاً للاتحاد السوفياتي. وهي تملك الموارد الاقتصادية والبشرية التي تعزز دعواها على الأقل من ناحية نظرية. والنقطة الحرجة في دعواها ـ إلى جانب وجود أساس حقيقي لهذه الدعوى ـ أن روسيا ما زالت تملك أكبر ترسانة نووية وأكبر قوة إطلاق للصواريخ، فنحن نتحدث عن ٤٩٠٠ رأس نووي، والتقدم الروسي الهائل في مجال الفضاء يقطع بوجود مقدرة تقانية عالية، وإن كانت طبائع النظام السوفياتي لم تسمح لهذه التقانة العسكرية أن تفيض على الجوانب المدنية للإنتاج.

ومن دواعي القلق أن العالم لم يستطع أن يتوصل إلى أسلوب ناضج يتعامل به مع روسيا، فهناك مزيج مختلط من الرغبة في الإضعاف، وفي الوقت نفسه الإبقاء على نوع من التماسك ولو عند الحد الأدنى. وكان العالم يركز اهتمامه على غورباتشوف ويسنده ضد منافسه يلتسين، وحينما سقط غورباتشوف تحول الاهتمام إلى يلتسين لحمايته ربما ضد نفسه... أو ربما ضد البقايا الحزبية مما كان... أو ربما ضد قوات مسلحة كان واجبها أن تحمي وطنها، فإذا هي شاهد على تفكيكه!

ومهما يكن فهناك الآن جهود تبذل، وهناك مخاطر تهدد، ولكن روسيا بمواردها وطاقاتها وما يجري فيها سوف تظل، على نحو أو آخر، عاملاً ضاغطاً على بدايات القرن الواحد والعشرين، وبالذات إذا استطاعت أن تتوصل إلى ترتيبات صلبة مع ما يسمى بمجموعة الدول المستقلة والتي كانت في يوم من الأيام داخلة في إطار الاتحاد السوفياتي.

ثالثاً: على إحدى القمم البارزة فوق سطح الطوفان نستطيع أن نلمح اليابان، وهناك من يتصورون أن القرن القادم ياباني، واليابان معجزة بكل المقاييس، وسوف

يظهر دورها في القرن القادم بلا جدال، لكنه من الصعب الآن رؤية القرن الواحد والعشرين على أنه قرن ياباني لأسباب عدة: فاليابان على طرف الأرض بعيداً عن القلب الذي كرسته قرون طويلة من التاريخ الإنساني، ثم إن مواردها محدودة وإن كانت مواهبها مفتوحة، يضاف إلى ذلك أن قوتها العسكرية مقيدة، ثم إن اللغة الانكليزية أصبحت لغة العالم، أو ما يمكن تسميته «Lingua Franca»، وبالتالي فإن الإعلام باللغة الانكليزية ملك لنفسه نفوذاً كاسحاً إلى درجة أن سبع أو ثماني قنوات وصحف تقدر الآن على تحديد جدول أولويات الاهتمامات العالمية بغير منازع أو شريك تقريباً. والثقافة اليابانية ثقافة لها خصوصية داخلية لا تفضي ولا تفصح عن نفسها ببساطة للآخرين. والموقع، وحجم الموارد والقدرات، ثم اللغة والثقافة، بما في ذلك نفوذ الإعلام، عناصر أساسية في ظهور الأدوار العالمية وصعودها.

وكانت اليابان حتى عهد قريب عملاقاً صناعياً يحاول تجنب السياسة ـ لكن ذلك كما أثبتت الظروف مستحيل ـ فكل قوة اقتصادية لا بد لها من تعبير سياسي عن نفسها، ولا بد لها من استراتيجيا شاملة، وعسكرية أيضاً تناسب حجم مصالحها في العالم، وهذه واحدة من أهم القضايا التي تلقي بظلها على بدايات القرن الواحد والعشرين.

رابعاً: وعلى هضبة بركانية التكوين تظهر على سطح الطوفان نستطيع أن نلمح الصين، وهي واصلة في سنة ٢٠١٠ إلى تعداد حجمه ما بين ١٥٠٠ إلى ١٦٠٠ مليون نسمة، وفي تلك السنة فإن حكم إنتاجها القومي سوف يصل ـ بمعدل التنمية السنوي الحالي وهو ١٢ بالمئة ـ إلى الحد الذي يتساوى فيه مع حجم الناتج القومي الأمريكي. ويضاعف من تأثير الصين في القرن القادم أو بداياته على الأقل ما يطلق عليه «مجموعة النمور الآسيوية»، وهي تتحرك في نطاق جاذبية الكتلة الإنسانية الصينية المهولة.

على أن أمام الصين عقبات، أهمها تحقيق انتقال سلمي من الفقر إلى الوفرة، وضمان توازن بين حجم السكان وحجم الغذاء الضروري لهم، إلى جانب مشاكل التحول من المركزية إلى التعددية، مع اتساع الأقاليم وعمق المواريث.

ومهما يكن، وبصرف النظر عن كل العقبات، فإن الصين بإمكاناتها ومصاعبها سوف تكون فاعلاً رئيسياً في تشكيل ما هو آت.

خامساً: وعلى سلسلة جبال تظهر رؤوسها فوق سطح الطوفان نستطيع أن نرى أوروبا الغربية، وألمانيا الموحدة هي أعلى الرؤوس، ولقد حققت وحدتها بعد الطوفان ونتيجة له، وهي ما زالت تستوعب نتائج وتبعات وحدتها، ولا تزال حائرة في اتجاه حركتها بعد الوحدة. فهناك من يدعو إلى علاقة خاصة مع الولايات المتحدة، وهناك من يدعو إلى علاقة خاصة مع فرنسا، وهناك ـ وهذه مسألة حساسة ـ من يدعو إلى علاقة خاصة مع روسيا. وإذا تذكرنا أن التاريخ الألماني كان باستمرار زماناً يبحث عن

كل مكان، وإذا تذكرنا أن ألمانيا تعتبر روسيا عمقها إلى الباسفيكي بمقدار ما ان روسيا تعتبر ألمانيا شاطئها إلى الأطلسي، إذاً فإن الاختيار الاستراتيجي الألماني سوف يلعب ـ إلى جانب القوة الذاتية والكفاءة الممتازة ـ دوراً بارزاً في القرن القادم.

سادساً: هناك قوى أخرى في آسيا مثل الهند، وقوى أخرى في أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين، لكن هذه القوى جميعاً تتأرجح على الموج، ولا يبدو واضحاً إذا كانت ستخرج منه إلى القرن الجديد أو أنها ستغوص في القاع.



ننتقل الآن إلى العنصر الثاني من العناصر المؤثرة في القرن الواحد والعشرين، وهو ضغوط بؤر التوتر والصراع الظاهرة أو الكامنة في المستقبل القريب، وأذكر منها بسرعة:

١ ـ إن الولايات المتحدة الأمريكية، لن تقبل ببساطة أن تصل إلى سنة ٢٠١٠ لتجد أن فوائد ديونها تستغرق كامل دخلها القومي، وإذاً فلا بد لها أن تحاول بكل وسيلة أن لا تصل إلى هذا المأزق مهما كان الثمن.

من هنا بالضبط فإن الولايات المتحدة أنهت حرباً عقائدية باردة مع الاتحاد السوفياتي لكي تلتفت إلى حرب اقتصادية وتجارية مع اليابان، وإلى حد ما مع أوروبا الغربية، وألمانيا في طليعتها.

وربما أن السياسة الأمريكية لهذا السبب بالضبط تحاول تعطيل التقدم على جبهة الغرب وجبهة الشرق، فهي في أوروبا تحاول إغراء غرب أوروبا بأن يدخل في ضبط مشاكل شرق أوروبا ويتحمل تبعاته وتكاليفه، وغرب أوروبا لا يريد أن يتورط، وهذا مدلول ما يجري فعلاً في يوغسلافيا السابقة.

٢ ـ إن روسيا في الوقت نفسه، ورغم متاعبها الداخلية، سياسية واجتماعية... تريد استعادة توازنها بسرعة وإثبات حقها كدولة عظمى، والخطورة تكمن في أن الترسانة النووية الروسية الهائلة هي مبرر دعواها الراهنة كقوة عظمى، حتى تتمكن من تحريك بقية الإمكانات التي تمكن لدورها في القرن المقبل. ثم إن روسيا فضلاً عن تلهفها عن استعادة توازنها تحاول أيضاً استعادة دورها وهيمنتها على النطاق الامبراطوري الذي كان يحيط بها قبل انفراط الدولة السوفياتية.

وعندما تكون وسيلة أية دولة إلى استعادة توازنها ودورها هي الاعتماد على ترسانة نووية، لها عمر افتراضي قبل أن تتقادم، ثم إن تجديدها والحفاظ على تفوقها يتطلب موارد غير متاحة في الحال؛ إذاً فنحن أمام وضع ساخن يستطيع أن يصبح كتلة حرجة في أي وقت.

٣ ـ إن قلب العالم القديم كله وبحاره الملونة الأبيض والأسود والأحمر، وحتى المحيط الهندي، أعني بذلك البلقان وجنوب الاتحاد السوفياتي السابق والشرق الأوسط ـ وكلها مناطق تتصل ببعضها ـ أصبحت مناطق فوران إلى درجة الغليان، ويكفي أن نطل بنظرة على خريطة ـ والخريطة خير دليل إلى السياسة ـ لكي ندرك خطورة ما يجري في يوغسلافيا السابقة وحولها، وفي الجنوب المسلم للاتحاد السوفياتي، وإلى أفغانستان وباكستان، وإيران، والخليج، والهلال الخصيب (العراق وسوريا وفلسطين)، وتركيا، وفي هذه المناطق كلها ساعدت أوضاع اقتصادية متدنية على جموح وانفلات هويات عرقية ودينية وطائفية وثقافية كانت نائمة أو مكبوتة ثم استيقظت وانتفضت على صدمة العصر وظروفه، كل ذلك، مع تداخل في العصبيات له جذوره وعقده، ثم وفرة في السلاح، مع نقص في كفاءة القيادة أدى إلى تقلصات مؤلمة ودموية.

٤ ـ ولقد استفحل ذلك كله من واقع أن مستوى القرار السياسي على مستوى العالم أضاع الكثير من قدرته على الرؤية الشاملة وعلى التصرف المستنير.

فصنع القرار في الولايات المتحدة مبالغ في عصبيته بتأثيرات المأزق الاقتصادي الاجتماعي ومضاعفاته، وهو أحياناً مبالغ في سطحيته بحكم ضغط الإعلام وشحناته المكهربة. وصنع القرار في روسيا مبالغ في انفعالاته بعد تجربة أشبه بضربة الزلزال، وصنع القرار في أوروبا مبالغ في حذره، يهتم بثروته ومستوى حياته، ويخشى أن يتورط. وصنع القرار الصيني مهتم بتأكيد حقه في المساواة مع الكبار بعد إنكار طال عن حده. ثم إن القرار الياباني ما زال بعد حائراً بين زهرة «الكريزانتيم» وسيف «الساموراي».

وهكذا فإنه في مرحلة من أخطر مراحل التاريخ الإنساني يتولى إدارة شؤون القرية العالمية مستوى من القيادات بعضها لا يقدر، وبعضها لا يستطيع، وبعضها لا يريد.

٥ ـ إن هناك على مستوى العالم تناقضات جادة بين الأغنياء والفقراء، وقد كانت هذه التناقضات موجودة دائماً، وجرى التعبير عنها مرة بتقسيم الكرة الأرضية إلى عالم أول وعالم ثان وعالم ثالث، ثم شاع في ما بعد تعبير الشمال والجنوب، شمال غني وجنوب فقير، وتلك كلها تحديدات أصبحت تفتقر إلى الدقة في تغطية حقيقة التناقض بين أغنياء وفقراء.

أضيفُ إلى ذلك أيضاً شعور الفقراء بالخيانة لأن الصفوة بينهم وقد اغتنت، انفصلت طبقياً وانضمت إلى أغنياء العالم متواطئة معهم ضد الفقراء من شعوبهم، وقد ذهبت هذه الصفوة إلى أغنياء العالم ومعها ثرواتها. وربما يساعدنا أن نتذكر أن النظام البنكي العالمي تدور فيه الآن:

٤٣٠ بليون دولار تقريباً من أموال مواطنين سعوديين (لا تشمل الملكية العقارية أو الزراعية).

١١٢ بليون دولار تقريباً من أموال مواطنين مصريين.

٧٤ بليون دولار تقريباً من أموال مواطنين جزائريين.

٦٥ بليون دولار تقريباً من أموال مواطنين سوريين.

وغير هؤلاء كثيرون. وهذا عدا حقيقة أن الدول التي ينتمي إليها أصحاب هذه الثروات أصبحت كدول غارقة في الديون، حتى تلك التي كانت تعتبر ضمنها من أغنى الأغنياء.

٦ ـ إن العالم يشهد اليوم ثورة جديدة يمكن تسميتها بأنها «ثورة الثراء» وهي ثورة تفرعت عن الثورة الالكترونية وإن كانت قد اكتسبت لنفسها قوة اندفاع مستقلة ومستبدة. إن هذه الثورة بدأت ببطاقات الائتمان التي شجعت على أنواع من الاستهلاك الملهوفة لم تتوفر تكاليفها بعد لدى أصحابها، وهم يشترون اليوم ويدفعون في يوم آخر، ولحق بذلك اتساع نطاق بورصات العالم وحقيقة أنها أصبحت تعمل ٢٤ ساعة كل يوم في ملايين من الأسهم والسندات والمضاربة على العملات والعقود الآجلة لسلع غير موجودة، وهي عملية حجمها الآن تريليون دولار كل يوم، وهي تأخذ وتعطي كميات هائلة من الثروات بنبضات الكترونية خاطفة.

٧ ـ إن فقراء العالم يعيشون حالة دوار، فقد تبخرت ثورة التطلعات التي رافقت ثورة التحرر الوطني، فإذا السيطرة تعود في صورة أخرى يمثلها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وقد أصبحت دبلوماسية كل منهما بديلاً في مطالع القرن الواحد والعشرين لدبلوماسية البوارج التي عرفتها مطالع القرن التاسع عشر، وهذا التشبيه ليس من عندي وإنما هو للاقتصادي البريطاني الشهير السير آلان والترز الذي كان لسنوات عديدة مستشاراً لمارغريت ثاتشر، وقد كتبه ونشره قبل أيام في صحيفة **التايمز**.

٨ ـ والأغنياء اليوم يملكون فرض الشروط على الفقراء في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تأكدت سيطرتهم بسلطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأضيفت إليهما أخيراً منظمة التجارة العالمية التي انتهت إليها مفاوضات الغات، والخشية لدى كثيرين أن شروط التجارة المقبلة سوف تجهض آمال التقدم لدى الفقراء وسوف تزيد الفجوة بينهم وبين الأغنياء، ولعلها سوف تضيف إلى النزح الاستعماري القديم للموارد نزحاً جديداً باسم حرية التجارة هذه المرة، وربما يستوقفنا أن تقديرات آثار جولة أوروغواي تعطي مجموعة الاتحاد الأوروبي الأولى وحدها أرباحاً جديدة تقدر بثمانين مليون دولار سنوياً، في مقابل خسائر الدول الافريقية البائسة

جنوبي الصحراء وتقدر بحوالى ثلاثة بلايين دولار سنوياً.



وإذا قلنا إن الأفكار هي المناخ الذي يعيش الناس فيه، إذاً فنحن في أجواء شديدة الغرابة، وأقرب إلى الواقع أن نقول إن العالم يعيش عدة مناطق مناخية في وقت واحد: فهناك رياح باردة ورياح ساخنة في اللحظة نفسها، وعواصف ثلجية وعواصف خماسين في اللحظة نفسها، وشمس ربيع وظلمة صقيع في اللحظة نفسها، بسبب العالمية في الوسائل والخصوصية في الحقائق. ونتذكر أن وسائل الاتصال هي أجنحة الأفكار والقيم والأحلام، لكن الحقائق على الأرض تمشي ولا تطير.

وهكذا فإن الأفكار والقيم والأحلام تنتقل من بيئة إلى بيئة مع وجود مناطق ارتفاع ومناطق انخفاض الضغط، مما تولدت منه اضطرابات وزوابع عصفت بالناس وأربكت توجهاتهم، في حين أن الحقائق تتحرك ببطء.

وهكذا دخلت مناطق كثيرة من العالم في دوامات لا يقر قرارها:

- في العالم الغني انسياق إلى المادية ينتهي بالإنسانية إلى حالة فراغ موحش وعدمي.

وفي مقابل ذلك، ففي العالم الفقير استسلام غير واع للقيم الروحية، وكأن هذه الدنيا لا تستحق من أحد أن يحياها إلا معرضاً عنها أو كارهاً لها.

- وفي العالم الغني رغبة في الاستئثار بلغت حدوداً يصعب قبولها، حتى أصبحت في بعض الأحيان نزعات من السيطرة المتوحشة.

وفي مقابل ذلك في العالم الفقير وهم بأن الحق يجيء لأصحابه نائمين باطمئنان في انتظاره، أو داعين من أجله في تبتل، أو صارخين بالعصبية في طلبه وكلها شروط استحالة.

- وفي العالم الغني إدراك لدور الدولة في عمليات التنمية والتجارة يكفينا مثالاً عليه تدخل مارغريت ثاتشر بنفسها، وجون ميجر بعدها، في إقرار وتمرير صفقة «اليمامة» لتزويد السعودية بنظام «التورنادو» للدفاع الجوي، وهي صفقة حجمها مئة بليون دولار بحساب المعدات والتجهيزات وقطع الغيار اللازمة لها لسنوات قادمة.

وفي مقابل ذلك، دخان أزرق يخطر الفقراء بأن الدولة قد أعفيت من مسؤولياتها في العصر الحديث، وأنها الآن حكم بين الطبقات وممثل لأبهة الوطن في المظاهر والمراسم والمناسبات.



حتى الآن كنت أتحدث من منظور واسع، وربما أن الوقت قد حان لبعض التركيز على الوطن العربي، لكي نصل في النهاية إلى مصر والقرن الواحد والعشرين.

وعلى مستوى الوطن العربي، فإننا ندخل في القرن الجديد ونحن في أسار مجموعة من العوائق لا أعرف كيف نتخطاها إلى القرن الجديد. وسوف أتحدث عنها باقتضاب، ولو كمجرد رؤوس عناوين.

١ ـ إن الوطن العربي أوقع نفسه في شراك نصبها له الآخرون بوعي، ونصبها لنفسه بغير وعي، ووقع بسبب ذلك أسيراً لتناقضات لا يظهر لها حل:

ـ تناقض بين الدين والعلم يلهي عن حقيقة أن الله الذي خلق الإنسان جعل له قلباً وعقلاً في كيانه نفسه، وكلاهما فاعل في اتساق مع الآخر، فالوحي الإلهي لا يمكن أن يكون إلا صادقاً، والبرهان العقلي لا يمكن أن يكون إلا سليماً، وأي تناقض بين الاثنين تعسف مفتعل، وباب الاجتهاد هو الجسر المفتوح لعبور فجوة هذا التعسف المفتعل.

ـ تناقض بين العروبة والإسلام يضع أحدهما في تباعد عن الآخر، في حين أن التجربة التاريخية والإنسانية تؤكد أن المحتوى الحضاري للقومية العربية إسلامي. والغريب أن المفكرين من المسيحيين أول من يعترف بهذه الحقيقة في حين ينكرها بعض المشتغلين بالفكر الإسلامي.

ـ تناقض بين الوطنية والقومية كأن كل واحد منا لا يملك غير هوية واحدة تستبعد إلى حد الإلغاء كل شخصية سواها. والغريب أن الأوروبي يستطيع أن يكون فرنسياً مثلاً، وأن يكون أوروبياً، وأن يكون غربياً، وأن يكون مسيحياً، كله في الوقت نفسه. وأما نحن فمكتوب علينا أن نكون بعداً واحداً فقط، فإذا تعددت الأبعاد حل الشرك.

ـ تناقض بين الأصالة والحداثة ناسين أن القادر على شوط الحداثة هو ذلك الذي يملك قاعدة الأصالة، غافلين عن أن الأمة العربية بمختلف شعوبها مؤسس نشط في البنيان العالمي للحضارة الإنسانية.

ـ تناقض بين الحاضر والماضي يورطه باستمرار في إعادة ترتيب التاريخ وكتابته بحيث يجعل ما وقع بالأمس، أو ما يدّعي بوقوعه في الأمس، مبرراً لما يجري هذه اللحظة وما يتداعى بعدها، وهذا خطر يسلب الأمم تراكم تجاربها ويحصرها في تراكم أخطائها.

ـ بل ووصل التناقض إلى أن الأمة أصبحت مولعة بالبحث عما يفرقها أكثر من بحثها عما يجمعها، وأحياناً يصبح هذا البحث لعبة عبثية مكلفة وباهظة في أعبائها

النفسية والسياسية والمادية أيضاً. فهناك معركة لا لزوم لها بين العلمانية والأصولية ومعركة بين القطاع الخاص والقطاع العام، ومعركة بين القبائل والمدن، كما تحولت السياسية إلى عداوات بين المراحل التاريخية وقياداتها المختلفة.

٢ ـ إن الوطن العربي بدد ثروة من أكبر الثروات التي أتيحت في التاريخ لأمة تؤسس نفسها، أو حتى لامبراطورية تبني قوتها.

وعلى سبيل المثال فإنه في ربع القرن الأخير بلغ مدخول الأمة العربية من مواردها المتعددة، وأهمها النفط، ما يقدر بأربعة تريليون دولار، ويمكن أن يقال إجمالاً ان تريليوناً منها توجهت لبناء مشاريع بنية أساسية في البلدان العربية إلى جانب بعض مشروعات الخدمات والإنتاج، ويمكن وفق التقدير الإجمالي نفسه أن يقال إن تريليوناً ثانية ذهبت في مشتريات سلاح يعلم الله ما فعل وما يفعل، ولكن نصف المدخولات العربية ـ ٢ تريليون دولار ـ تحتاج إلى من يبحث عنها.

٣ ـ إن الوطن العربي فقد الإحساس بهويته وتملكته نزعات القبائل المتحاربة، ونتيجة ذلك فقد ضاع منه جامعه المشترك ومواقفه المشتركة وهدفه المشترك.

وربما كانت نظرة واحدة إلى حال جامعة الدول العربية كافية لإظهار مدى التردي الذي وصل إليه الوضع العربي العام، ومن المفارقات أن هذه الجامعة تستعد قريباً للاحتفال بالذكرى الخمسين، نصف قرن على تأسيسها، لكن المشهد العام باعث على الحزن، خال من الفرح!

ولعلي أستدرك بأنني واحد من الناس الذين يتمنون المحافظة على الجامعة وميثاقها برغم كل الأحزان، وحتى إذا اضطررنا إلى وضعها في ثلاجة التجميد العميق فإن بقاءها ـ رمزاً مؤسساً ـ قد يكون نافعاً ذات يوم إذا عادت العقول إلى الرؤوس. وعاد البصر إلى العيون، وعادت البصيرة إلى القلوب!

٤ ـ هناك أزمة شرعية، فمعظم الأنظمة في الوطن العربي تحكم بقوة الأمر الواقع دون أساس يقوم عليه بنيان سياسي يكفل سهولة الحركة ويسرها، ولعل ذلك يفسر جزءاً من اختناقات الفكر والعمل في الوطن العربي، مما أعطى الفرصة لهبوب عواصف من السخط والغضب، ثم إن أزمة الشرعية لا تقتصر على قضية السلطة وإنما هي تمد ظلها إلى مشروعية الثروة، فهناك ثروات كبيرة وكثيرة في الوطن العربي لا تبدو مبررة أو مستندة إلى حق طبيعي بالإرث أو مكتسب بالعمل، وهذه قضية بالغة الحساسية خصوصاً إذا تذكرنا أن الشرعية في أساسها قبول طوعي وليست فرضاً بالقسر، وإلا فإن السخط والغضب السياسي يمكن أن يلحق بهما سخط وغضب اجتماعي، وهذه معاً شحنة خطرة لا تستطيع أن تتحملها مجتمعات هشة لم تترسخ فيها بعد سيادة الدساتير والقوانين.

٥ ـ هناك أزمة خلافة، وهي نتيجة طبيعية لما سبق. فنحن لا نعرف مثلاً ماذا بعد حسني مبارك، في مصر، ولا ماذا بعد حافظ الأسد في سوريا، ولا ماذا بعد الأمين زروال في الجزائر، ولا ماذا بعد زين العابدين بن علي في تونس، ولا ماذا بعد صدام حسين في العراق، ولا ماذا بعد معمر القذافي في ليبيا؟

بل إنه حتى في النظم الوراثية تبدو قضية الخلافة ملتبسة بالظنون. ولقد صدر أخيراً تقرير عن معهد واشنطن للدراسات السياسية كان عنوانه «ماذا بعد فهد؟»، فالخلافة في السعودية قضية تحيط بها أجواء عائلية حرجة. ويمكن أن نضيف «ماذا بعد السلطان قابوس»، في عُمان وقد تزوج ابنة عمه وانتهى زواجهما بعد سنتين دون أن ينجبا ابناً تكون له ولاية العهد؟ وماذا بعد الحسن في المغرب، أو بعد الحسين في الأردن، رغم أن كليهما سمّى لنفسه ولي عهد؟

ويتصل بمشكلة الخلافة أن هناك تصلباً في شرايين الحياة العامة في الوطن العربي، فالدم لا يتدفق بحرية ولا يتجدد بحيوية، ويكفي أن نتذكر أن أكثر حكام العرب شباباً وأصغرهم سناً، وهو معمر القذافي، مضى عليه في السلطة ربع قرن بأكمله، من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ١٩٩٤. وهذا وضع لا أظن أن له مثيلاً في بقعة أخرى من عالم نقول إن عواصف التغيير تهب عليه وتهزه إلى الأعماق هزاً.

٦ ـ إن الوطن العربي يعيش في أسر أكبر حشد من القوانين تعرفه أية منطقة غيره، فنحن نعيش تحت سلطة القوانين التي صدرت لحماية النظم الملكية، والقوانين التي صدرت لحماية النظم الثورية، والقوانين التي صدرت لحماية المكاسب الاشتراكية، والقوانين التي صدرت لحماية الأمن القومي ضد إسرائيل، وضد العرب، وضد الشيوعية، وضد الإرهاب، والقوانين التي صدرت لضرورات حالة الحرب، والقوانين التي صدرت لمقتضيات حالة السلام. وكله باق بصرف النظر عن تغير الظروف، وتغير العصور، وتغير القرون!

٧ ـ نحن نتصور أننا مقبلون على عصر من السلام مع إسرائيل، ولكن السلام اختيار حر يقوم ـ إذا قام ـ على تراض بالتوافق يضمن مصالح وأمن جميع الأطراف. والسلام الذي يجري صنعه في الوطن العربي الآن لا يبدو سلاماً حقيقياً قادراً على الازدهار، وفي صميم الموضوع، فإنه سلام يقوم على امتلاك إسرائيل لسلاح نووي، وقصور الآخرين حتى عن مقدرة الدفاع عن النفس، فضلاً عن التمسك بالحق. وربما يكفينا أن ندرس بعمق كاف اتفاق «غزة وأريحا أولاً» وهو اتفاق يستحيل وصفه إلا بأنه اتفاق إذعان، ثم إن الطريقة التي يجري بها التعامل مع إسرائيل توحي في كل تفاصيلها بأنها عملية تسابق إلى جائزة بأكثر مما هي لقاء مع اختبار مصائر وأقدار!

ولعله من اللافت للنظر أن إسرائيل تغيّر دورها، فمن الضامن للامبراطورية البريطانية في وقت «وعد بلفور» وقت الحرب العالمية الأولى، إلى الضامن للمصالح

الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، إلى الضامن لحصار حركة القومية العربية وقت الحرب الباردة ـ والآن فإن إسرائيل تقدم نفسها كضامن للعالم ضد «خطر الإسلام الإرهابي» ـ كما يدّعون عليه. وكان وزير خارجية إسرائيل يشارك أخيراً في اجتماع المجلس الأوروبي في اسبانيا أواخر أيلول/ سبتمبر الماضي، وكان أهم ما قاله في جلسة مغلقة إن الغرب عليه أن يقف وراء إسرائيل باعتبارها الحاجز للإسلام والواقي لأوروبا ضد زحفه وعدوانه!

٨ ـ إن السياسة العربية أضاعت منذ سنة ١٩٧٤ وحتى سنة ١٩٩٤، كل الفرص التي أتاحتها لها تضحيات عزيزة وغالية لكي تصنع سلام الشجعان، ثم هرولت بعد ضياع الفرص إلى قبول شروط الأمر الواقع وطغيانه. وقد رضخت تحت ضغوط ثقيلة وعنيفة للتفاوض بغير شروط مسبقة، وكان معنى ذلك أنه القبول بشرط القوة ولا شيء غيره، وكان التبرير أنه لم يكن هناك بديل. وحين يصل القرار السياسي ـ أي قرار سياسي ـ إلى الإقرار بأنه لا يملك بدائل غير ما هو معروض ـ أو مفروض ـ عليه، إذاً فإن العمل السياسي يفقد أهليته وشرعيته. فمعيار قيمة القرار أنه اختيار بين بدائل، فإذا لم يعد هناك غير بديل واحد فلا مفر من التسليم بأنه «سلام الإذعان» وليس «سلام الشجعان».

٩ ـ إن هناك خريطة سياسية واقتصادية تُرسم من جديد للمنطقة، وأظنها أهم وأخطر من خريطة «سايكس ـ بيكو» القديمة. فتلك الخريطة القديمة كانت عملية توزيع إرث الامبراطورية العثمانية، لكن الخريطة الجديدة تحاول أن تكون شهادة ميلاد، وليس مجرد إعلام إرث، لرجل مريض مات.

١٠ ـ وهناك اختراق خارجي للوطن العربي لا أظن أن له سابقة في حجمه طوال التاريخ العربي، وهو اختراق من كل الاتجاهات من داخل كل دولة وأخرى في الداخل العربي، ومن دول كثيرة وعديدة من الخارج. وهذا الاختراق متعدد في أشكاله وألوانه، فهو اختراق مالي، واقتصادي، وسياسي، وأمني، وإعلامي، وثقافي.

وفي ما يتعلق بهذا النوع الأخير من الاختراق، وهو الاختراق الثقافي، فإنه من المحزن أن نلاحظ أن زمام المبادرة الإعلامية والثقافية في الوطن العربي انتقل من أكثر المراكز استنارة وتقدماً إلى أكثرها تخلفاً بالذات في مجال حرية تداول المعلومات وأهلية الريادة الثقافية.

١١ ـ قيادات الوطن العربي تقع في محظور أنها تمارس السياسة دون أن تقرأ التاريخ. ومن ذلك مثلاً ذلك المشروع الذي اتفقت إسرائيل والأردن ـ برعاية الرئيس كلينتون ـ على دراسته والإعداد لتنفيذه، وهو شق قناة بين خليج العقبة والبحر الميت. إن أحداً لم يتذكر أن هذا المشروع مطروح من قبل «وعد بلفور»، وأن له تكملة أخرى

لا تحتاج إلى اتفاق بين الأردن وإسرائيل، وهو معبر مائي من خليج العقبة إلى البحر الأبيض. وكان هذا المشروع ضمن المغريات التي قدمها وايزمان إلى الحكومة البريطانية في تزيين إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. كانت حجته «أنكم تريدون مصر لقناة السويس، وفي وسعنا أن نعطيكم قناة بديلة لا تحمل أثقال متاعبكم مع مصر». . . والمشروع البديل بدأت خرائطه ورسومه تحت رعاية كلينتون. قناة من خليج العقبة تجتاز وادي عربة إلى شماله، وفي منتصف الطريق محطة نووية تقوم بتحلية الماء وضخه في أنابيب تتفرع في كل اتجاه، لكن القناة تستمر بعد ذلك إلى البحر الميت لتعيد منسوبه إلى ارتفاع ٢٠٧ أمتار وتستغل مساقط المياه فيه. غير ذلك، فإن هذه القناة المالحة يكون لها فرع واصل إلى بقعة ما على البحر الأبيض، والراجح أنها أسدود.

١٢ ـ الوطن العربي يعيش حالة تعتيم في المعلومات يصعب قبولها في عصر قنوات الفضاء. ومن المفارقات أن هذه القنوات تعرض عليه كثيراً عما يجري في الدنيا، لكن أحداً لا يعطيه شيئاً عما يجري على أرضه، وأغلبه مخفي وأقله ظاهر، بل إنه من المفارقات أن أحداً لا يعرف بالضبط حقيقة التأثيرات في عملية صنع القرار العربي، ولا من الذي يؤثر، وربما زعمت أن معظم الرجال الأقوياء في الوطن العربي ليسوا من الظاهرين على المسرح ولا ممن تنشر الصحف صورهم.

وذلك غموض يثير القلق ويوقظ الشك!

وسؤالي المحوري هو: ما الذي يستطيع العرب أن يشاركوا به في رأسمال الشراكة العالمية في القرن الواحد والعشرين؟

وهنا أصل إلى مصر. ولن أطيل في الحديث، وإنما سوف أترك لكم أنتم أن تجيبوا عن هذا السؤال لأسباب عديدة:

أولها: إن لديّ هواجس، لا أريد أن أثقل عليكم بها، بينها أنني أرى مستقبل التنمية والتجارة في المنطقة على شكل أقاليم متكاملة أو شبه متكاملة، وقد كانت لدينا في وقت من الأوقات فرصة تنمية وسوق عربية مشتركة، لكنها ضاعت لأسباب كثيرة. ومن الصعب تصور سوق شرق أوسطية واسعة تحقق في الغد القريب ما لم يحقق في الأمس القريب، لكن القطر الواحد محصور، والبديل ما بين المجال الواسع للمنطقة والمجال المحصور لبلد واحد هو الأقاليم التي يمكن أن تتشابك وتؤهل نفسها للاتساع عندما تتهيأ ظروفها. وأستطيع أن أرى في المستقبل المرئي اقليم تنمية وتجارة إسرائيلي، يضم إسرائيل والأردن والأجزاء المتبقية من فلسطين، وربما سوريا ولبنان في وقت من الأوقات، وأظن أن هذا الاقليم سوف يمد أصابعه وأيديه في اتجاه الخليج. وأستطيع أن أرى اقليم تنمية صغيرة وتجارة كبيرة خليجي، يفضل أن يتجه إلى أمريكا وأوروبا. وأستطيع أن أرى اقليم تنمية وتجارة مغاربي يربط نفسه بشكل أو

آخر مع السوق الأوروبية. وأستطيع أن أرى اقليم تنمية وتجارة افريقي يشد السودان إلى مجموعة أو أخرى في شرق افريقيا. وخشيتي أن مصر سوف تجد نفسها وحيدة وسط هذه الاقاليم. كما أنني لست واثقاً أنه سوف يكون من حق مصر وقتها أن تلوم أحداً!

أكبر هواجسي أن اقاليم التنمية والتجارة سوف تعطي نفسها قوة تأثير سياسي. ومع تفوق القوة الاسرائيلية، ومع التنافر إلى حد العداء بين العرب إلى جانب ضعفهم، فإن ذلك قد يفتح الباب لقوة التأثير الإسرائيلي أن تمارس دور ضابط التفاعلات والحكم في العلاقات. وبعض ذلك بدأ بالفعل، فإسرائيل تتوسط لأطراف عربية لدى واشنطن، وهي تمهد لأطراف عربية أخرى في علاقاتها مع الإعلام الدولي، وهي تقوم الآن بتمرير معلومات، وقد تتحول المعلومات إلى نصائح. ولا أتجاوز إذا قلت إن المخابرات الإسرائيلية تقوم بإعادة تنظيم مخابرات دولتين عربيتين على الأقل، كما أن دولة عربية واحدة حتى الآن تطلب خبرة عسكرية إسرائيلية!

لدي هواجس أخرى لا أريد أن ألحّ عليها، وإن ذكرت منها تخوفي من كل ما يجري في الجنوب على ضفاف النيل وحولها، وذلك بالنسبة إلينا، إقليم مصالح وروابط استيقظت فيه الفتنة وظهر الشر.

ثانيها: إن لديّ اعتقاداً بأنكم أعرف وأخبر مني بحجم رأس المال الذي تستطيع مصر في ظروفها الراهنة أن تقدمه لشراكة القرن الواحد والعشرين. ومع ذلك دعوني أقل بصراحة أنني لا أعتقد أن نصائح الصندوق والبنك وشروط الغات كلها كافية لتكوين رأس المال المطلوب. كذلك لا يكفي الضياع في ختان البنات، والعلاج بالجن، وغرس خنجر في رقبة نجيب محفوظ، لأنه قال كلمة تقتضيها مكانته المتميزة، وإطلاق الرصاص على واحد من المتهمين بهذا الفعل دون أن تسمع منه كلمة يقتضيها حكم القانون الذي لا يعرف التمييز، وغير ذلك وغيره مما يأخذنا ويشغلنا هذه الأيام. تلك كلها ليست مجالات للفكر أو إرادة تدخل بتواضع القادرين إلى مقعد في مجلس إدارة العالم في القرن الواحد والعشرين.

ثالثها: وربما أهمها، أنكم تستطيعون أكثر مني تطبيق مطالب علم الإدارة على أحوالنا في مصر. ولقد بدأنا هذا الحديث بعرض لهذه المطالب، وفعلنا ذلك لنجعل من هذه المطالب مرجعية نعود إليها ونقيس عليها. ولنا الآن ـ وعلى ضوء ما هو جار في العالم وحاصل في الاقليم الذي نعيش فيه ـ أن نتساءل:

ـ هل لدينا الهدف الواضح والمحدد؟

ـ هل يملك هدفنا الواضح والمحدد إمكانية واقعة أو مضمونة تسمح بتحقيقه؟

ـ هل تتوافر لهذا الهدف الواضح والمحدد والممكن مشروعية القبول من أصحابه ومن العصر؟

ـ هل تعطي الحياة السياسية لهدفها أصلح وأنضج العناصر؟

ـ هل تعطي الحياة السياسية لقوى الشعب المصري حقه في الرقابة على إدارة العملية السياسية بمجملها؟

قلت لكم، وما زلت أقول، إنكم أعرف وأخبر مني بحجم رأس المال المطلوب للشراكة مع العالم، ثم إنكم أعرف وأخبر مني بمطالب الإدارة اللازمة لرأس المال الوطني الداخل في الشراكة العالمية للعصر الجديد.

بقي أن أقول ـ مشجعاً وليس معتذراً ـ إن الصورة التي رسمتها في جولة واسعة على عرض الأفق أمامكم ليست سلبية كما قد يبدو لأول وهلة، ذلك أنه عن طريق تشخيص المشاكل يمكن التوصل إلى العلاج.

فالتشخيص هو طرح السؤال، والجواب هو تحديد الدواء الذي يحصل به الشفاء.

وقد أجازف وأقول إن هناك أسباباً للتفاؤل بالشفاء، حقيقة وعلى أسس:

أولها، إن هناك عملية حراك اجتماعي ظاهرة في مصر، وهي نتاج طبيعي لفترات طويلة من التنمية الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، ورغم أنها كانت فترات قوطعت بأزمات من الحيرة والشك، فإن آثار فترات التنمية موجودة وفاعلة. ومع أن الظاهرة الغالبة على عملية الحراك الاجتماعي الآن في مصر هي الظاهرة المالية غير المرتبطة بوسائل الإنتاج، إلا أن قوة الأشياء قد تحوّل ذلك إلى ظاهرة اقتصادية ـ أكثر منها مالية ـ تنمو بها وتتسع معها طبقة متوسطة عريضة تستطيع أن تعطي المجتمع المصري نوعاً من التوازن المطلوب، يرسي قيمة العمل فوق نشوة المغامرة. وإذا استطاعت هذه الطبقة أن تحقق ذاتها، فإن دورها في العملية السياسية سوف يكون أكيداً ومحققاً، وربما أنها تستطيع أن تشارك بنجاح في إرساء قواعد تستند إليها آلية التغيير المأمون في أزمنة مضطربة.

وثانيها: ان هناك رصيداً هائلاً من الكفاءات والخبرات المصرية ما زال على أرض وطنه، كما أن أجزاء منه منتشرة في كل أنحاء الأرض. وإذا بدا في الوطن الأم أمل، فليس هناك شك في أن هذا الرصيد الإنساني الغني بالكفاءات والخبرات قادر على أن يحمل مسؤولية نقلة حضارية تستطيع أن تجعل هذا الوطن في وضع يسمح له بأن يواكب العصر والعالم والقرن الواحد والعشرين.

وثالثها، إن هناك حالة قلق تدعو قوى كثيرة إلى عدم الرضا عما ترى، وتحفزها

إلى أن تفتش في كل النواحي عن خيارات بديلة تومئ إلى مستقبل أفضل، ومع أن حالة القلق والتفتيش عن بديل تعبّر عن نفسها الآن بطرق قد لا تكون مقبولة أو مرضية، إلا أن الحقيقة تتبدّى جلية، وهي أن مصر غير راضية، ثم إنها ليست مستسلمة لحالة من اليأس والقنوط. وظني ـ وربما أملي ـ أن وسائل العصر ـ مضافة إلى وسائل القلق، مضافة إلى حراك اجتماعي نشيط، مضافة إلى رصيد إنساني غني ـ قادرة كلها في مستقبل غير بعيد على أن تتحول إلى طاقة إيجابية تصارع اليأس بالأمل، ولا تصرع الأمل باليأس.

وأشعر أنني استنفدت وقتي أمامكم وزيادة. وإذاً آخذ منكم الإذن، شاكراً ومعترفاً بالفضل وجميل الصبر وسعة الصدر.

فهرس

ـ ب ـ

- خ -

- د -

ـ ر ـ

ـ ز ـ

ـ س ـ

ـ ش ـ

ـ ص ـ

ـ ط ـ

ـ ع ـ

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

ـ ن ـ

هذا الكتاب

هذا الكتاب هو السادس عشر من «سلسلة كتب المستقبل العربي»، وهو يهدف إلى رصد حركة المتغيرات العربية والإقليمية والعالمية المتدافعة وما يترتب عليها من تغييرات ايديولوجية واستراتيجية واقتصادية جذرية في هذه المرحلة التي توصف بأنها مرحلة انتقالية يتداعى خلالها «النظام العالمي القديم» ويتبلور على أنقاضه «نظام جديد».

إن «الجديد» في النظام العالمي الراهن ليس فقط التحول من «نظام القطبية الثنائية» إلى أي «نظام قطبي» آخر، وإنما التغيير في طبيعة «القطبية» ذاتها. فتقليدياً، كان التعرف على القطبية يتم من خلال توزيع القوة والسلطة بين دول قومية أو تكتلات أو أحلاف منها. أما الآن فإنه من الممكن التعرف على القطبية من خلال سيادة شبكة هائلة ومعقدة من التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الشؤون العالمية تتمثل في وجود «منظومة رأسمالية عالمية» تعتبر هي المصدر الحقيقي لعملية «الهيمنة». وهي تعمد إلى اتباع استراتيجيات محددة لإنجاز مشروع «النظام العالمي الجديد»، وفي طليعتها عولمة الاقتصاد والثقافة والاتصال.

يضم هذا الكتاب اثنتي عشرة دراسة متصلة بهذا الموضوع لعدد من المفكرين البارزين. وهي تنقسم إلى أربعة أقسام: القسم **الأول** يستعرض تطورات الرأسمالية العالمية، فيما يستعرض القسم **الثاني** حدود الهيمنة الدولية الجديدة. أما القسم **الثالث**: النظام العالمي والنظام العربي فيبحث في تحولات النظام العالمي وتأثيرات الفكر الاستراتيجي الأمريكي في المنطقة العربية والنظام العالمي، فيما يستشرف القسم **الرابع** المستقبل العربي في ضوء هذه التحولات جميعها التي تخيم على مشارف القرن الحادي والعشرين.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» - بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb